
الدكتور
محمد احمد خلف
الموقف العربي
من مشاريع حل الصراع العربي- الإسرائيلي
2000-1991
دراسة تاريخية

الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي - الإسرائيلي

1991-2000 دراسة تاريخية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2019/9/4652)

خلف، محمد أحمد
الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي-الاسرائيلي/ محمد أحمد خلف- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2019
(   ) ص.
ر. ا. : (2019/9/4652)
الواصفات: / الحروب العربية الاسرائيلية/ / القضية الفلسطينية/ / التاريخ السياسي/ / التاريخ العربي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

الموقف العربي

من مشاريع حل الصراع العربي- الإسرائيلي

2000-1991

دراسة تاريخية

الدكتور

محمد احمد خلف

الطبعة الأولى

2020م- 1441هـ

بسم اللـه الرحمن الرحيم

{وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيراً * فَإِذَا جَاء وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلاَلَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولاً * ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً * إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوؤُواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيراً *}

صدق اللـه العظيم

سورة الإسراء: الآية (4-7)

الفهرس

الفصل الأول: تطور القضية الفلسطينية ومشاريع حلها

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي

الفصل الثالث

المفاوضات على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي

الفصل الرابع

المفاوضات على بقية المسارات العربية- الإسرائيلية

الفصل الأول

تطور القضية الفلسطينية مشاريع حلها

المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية حتى عام1948م

المبحث الثاني: مشاريع حل الصراع العربي- الإسرائيلي 1949-1967م.

المبحث الثالث: مشاريع حل الصراع العربي– الإسرائيلي 1967-1989م.

الفصل الأول

تطور القضية الفلسطينية مشاريع حلها

ركزت المطالب الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولم تجمع الحركة الصهيونية على تحديد دقيق لحدود الدولة اليهودية المزمع إقامتها، لكن الأطماع وصلت بمؤسس الحركة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها ثيودور هرتزل (Theodore Herzl)[1]، إلى الإشارة في مذكراته أنها ستكون من النيل إلى الفرات، ضامةً أجزاءً كبيرةً من مصر وكل بلاد الشام ومعظم العراق وشمال الكويت والسعودية بما فيها المدينة المنورة وخيبر[2].

هي بذلك تشبه التصور الذي وجد في خزائن روتشيلد (Rothschild) الذي أُرسل إليه تصريح بلفور رسمياً في 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917م، والذي تحدث عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، دونما إشارة إلى حدوده، غير أن اليهود فهموا أن ذلك يشمل شرق الأردن[3].

اقترح ناحوم جولدمان (Nahom Goldman) احد الزعماء الصهاينة، بأنه من الأهمية الحيوية إيجاد نوع من التفاهم والتقارب ما بين العرب واليهود ولما استشعر

---

(1) ثيودورهرتزل: صحفي يهودي نمساوي، مؤسس الحركة الصهيونية السياسية المعاصرة، ولد في بودابست عام 1860م، تلقى تعليماً يطابق التنوير الألماني اليهودي في تلك الحقبة انتقلت عائلته إلى فينا ليلتحق بكلية القانون، حصل على الدكتوراه عام 1884م ألف كتاب (Derjuden state) دولة اليهود عام 1895م ونشر عام 1896م على الرغم من انه لم يجد له صدى في ذلك الوقت إلا انه وضع الحجر الأساس لإنشاء الحركة الصهيونية العالمية. للتفاصيل:
http//www.wikipidia.org.

(2) مذكرات هرتزل نقلا عن، اسعد رزق، إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ط2، (بيروت، 1973)، ص ص 87-89.

(3) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة الفكرية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1973)، ص100.

ببعض الأمل في الاتفاق مع العرب اقترح تأجيل إعلان الدولة اليهودية، وكان يرى أن تصريح بلفور عربي أفضل بعشر مرات من بلفور بريطاني وقال ((لا تدعونا نخدع أنفسنا، بل دعونا أن نكون أمناء، إننا لم نحقق نجاحاً تجاه المعارضة العربية))[1].

وعندما احتل البريطانيون فلسطين عام 1918م لم يكن هناك ما يمكن التفاوض عليه فاليهود كانوا (55) ألفاً أي ما يعادل 8% من مجموع السكان ولا يملكون سوى 2% من ارض فلسطين [2].

(1) عبد العظيم رمضان، مساعي السلام العربية الإسرائيلية الأصول التاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتب، (القاهرة 2009)، ص14.

(2) محمد حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، دار الثقافة العربية للطباعة، ط 1، (بغداد،1969)، ص176.

المبحث الأول

تطور القضية الفلسطينية حتى عام1948م

اخذ المشروع الصهيوني بالنمو في فلسطين وبدرجة خطيرة خصوصاً في العشرينيات من القرن العشرين، وجوبهت هذه التطورات الخطيرة بالثورات الفلسطينية للفترة من 1920-1929م، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى استصدار كتاب باسيفيلد الأبيض في تشرين الأول عام 1930م، الذي أكدت بموجبه على التزامها بالمنهج المبين حدوده في صك الانتداب[1].

ونتيجة للضغط الذي مارسته الوكالة اليهودية على الحكومة البريطانية مهددةً إياها بنقل مقر الوكالة من لندن إلى نيويورك، تراجعت الحكومة البريطانية عن كتاب باسفيلد الأبيض، بموجب رسالة من رامزي ماكدونالد(Ramsey Macdonald) رئيس الوزراء البريطاني إلى حاييم وايزمن (Haim Wiseman) زعيم الحركة الصهيونية والمؤرخة في 13 شباط/فبراير عام 1931م، التي أكد فيها على تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع استيطان اليهود بشكل مكثف في الأراضي الفلسطينية ويبقى ذلك كإلتزام لحكومة الانتداب يمكن انجازه دون إجحاف بحقوق الطوائف الأخرى[2].

---

(1) طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو (1937-1995)، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 (بغداد، 2001)، ص32.

(2) يبدو أن بريطانيا أرضت اليهود بِعدهم أغلبية، في حين كان العرب من مسلمين ومسيحيين في نظرها طوائف أخرى أي بمعنى آخر أقلية، وهم سكان البلاد الأصليون ويشكلون الأغلبية كما ذكرنا سابقاً وإن اليهود هم الأقلية، وبالتالي فان إقرار بريطانيا بِعد اليهود أغلبية كان له خطر كبير انعكست نتائجه على الحقوق للسكان العرب في فلسطين فيما بعد.للتفاصيل: ينظر، أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار الجيل للنشر، ط الثانية، (عمان 1986)، ص51؛ ج.م.ن.جيفرز، فلسطين إليكم الحقيقة، ترجمة: احمد خليل الحاج، ج4، الهيئة المصرية العامة للكتب، (القاهرة، 1933)، ص95.

تسارعت الإحداث في فلسطين على الرغم من محاولات المفتي أمين الحسيني للسيطرة على الوضع لكن دون جدوى، فحدثت مظاهرات في يافا يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر عام 1933م وتصدت قوات الاحتلال البريطاني للمتظاهرين فسقط فيها ثلاثون شهيداً [1].

اضطر (واكهوب) [2] (Wachoub) المندوب السامي البريطاني أمام ما عاناه العرب في فلسطين من قسوة الشرطة البريطانية إلى تعيين لجنة تحقيق للنظر في هذه الاتهامات فشكلت لجنة موريسون تراستد التي قصرت في تحقيقاتها عن رؤية الوقائع والتطورات التي جرت في فلسطين [3].

في هذه الأثناء ظهر الشيخ (عز الدين القسام)[4] الذي بدأ بجمع التبرعات لشراء الأسلحة استعداداً للقيام بثورة ضد حكومة بريطانيا التي عدها الحامي الحقيقي لليهود في

---

(1) البكاء، المصدر السابق، ص37.

(2) آرثر جرانفيل واكهوب : ولد عام 1874م عين مندوباً سامياً على فلسطين في 13 تموز/يوليو عام 1931م، وتم تعيينه في البداية قائداً عسكرياً لفصل فلسطين عن مصر، وان تعيينه تم بناء على وعد من ماكدونالد لـ بن غوريون ((وانه وعدنا بتعيين مندوب جديد يقوم بإرضائنا وانه جاء إلى فلسطين كصديق لليهود، وانه يعي القيم الروحية والأخلاقية للحركة الصهيونية)) للتفاصيل: ينظر، كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 – 1939،المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط 2، (بغداد، 1982)، ص ص 334-335.

(3) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص282.

(4) ولد الشيخ عز الدين عبد القادر مصطفى محمد القسام في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1871م في مدينة جبلة بمحافظة اللاذقية في سوريا، تلقى تعليمه الابتدائي على يد كتاتيب مدينة جبلة، رحل في شبابه إلى مصر حيث درس في الأزهر على يد الشيخ محمد عبده ولما عاد إلى سوريا عمل مدرساً عام 1903م في جامع السلطان إبراهيم، في عام 1920م اشتعلت الثورة ضد الفرنسيين في سوريا، شارك القسام فيها وحاولت السلطات الفرنسية شراءه بعرض منصب القضاء عليه فرفض، حكم عليه الديوان السوري العرفي بالإعدام وحكم عليه الاحتلال بالإعدام غيابياً لاشتراكه بالثورة، فانتقل إلى فلسطين بعد إخفاق الثورة هناك. للتفاصيل: عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1936، المؤسسة المصرية للكتاب، (القاهرة، 1974)، ص294.

فلسطين، إن توالي الإحداث وخطورتها دفعت بالشيخ القسام إلى إعلان ثورته ضد الانكليز واليهود خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1935م، وفي حين كان السياسيون الفلسطينيون (أعضاء اللجنة العربية العليا) يكشفون عن مواقفهم الضعيفة للحكومة البريطانية، غادر القسام يرافقه خمسة وعشرون رجلاً من أنصاره الى حيفا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر قاصدين جنين، ففاجأتهم دورية لقوات الاحتلال اصطدم هو ورفاقه معها، فاستشهد القسام وإثنان من رفاقه وأُسر خمسة وفر الباقون إلى الجبال[1].

بعد استشهاد القسام ورفاقه في خريف عام 1935م، استغل العرب في فلسطين ذلك الموقف ليعبروا عن غضبهم وسخطهم على الانكليز واليهود، فحدثت ثورة عام 1936م التي سميت بالثورة الفلسطينية الكبرى لطول فترة الإضراب العام الذي استمر لمدة ستة أشهر مع حدوث مواجهات مع الانكليز، وكانت شرارتها رفض احد المقاولين اليهود الذي كان مشرفاً على بناء ثلاث مدارس بتشغيل العمال العرب، فطوقوا المكان ومنعوا العمال اليهود من الوصول إليها، وفي 25 نيسان/ابريل عام 1935م قتل يهوديان على الطريق العام بين نابلس وطول كرم، وفي اليوم التالي قتل رجلان عربيان على الطريق بالقرب من نابلس، وعلى اثر هذين الحادثين وقعت مصادمات بين العرب واليهود عمت أنحاء البلاد[2].

(1) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص294.

(2) نوري عبد الحميد العاني، الإرهاب والمقاومة العربية في فلسطين، من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس(1936-1948) بيت الحكمة، ط1، (بغداد، 2002)، ص79؛ الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص302.

في الوقت الذي كان فيه واكهوب ورامبسي غـور(Rambcie Gour)[1] يـأملان بـان تفلـح الإجراءات العسكرية الصارمة لإنهاء الإضراب العام وإخماد الثـورة، كانـا يبحثـان عـن وسـيلة سليمة لتهدئة خواطر العرب المجاورين حتى يعملوا على حمل عرب فلسطين لإنهاء الإضراب ووقف أعمال العنف وأجريت بالفعل اتصالات لهذا الغرض مع السعودية والعراق (اتـصالات نوري السعيد وزيـر خارجيـة العـراق آنـذاك)[2]، والأمـير عبـد اللـه (1921-1951) أمـير شرق الأردن ولم تفلح هذه الجهود في إقناع اللجنة العربية العليا لإنهاء الإضراب ووقف الثورة[3].

استقبل واكهوب أعضاء اللجنة العربية العليا وهم الحاج أمـين الحـسيني وعـوني عبـد الهادي وراغب النشاشيبي كلا على انفراد لبحث الموقف معهم، وأشار تقرير لواكهـوب إلى أن الزعماء الفلسطينيين ابدوا اسـتعدادهم للحـث عـلى وقـف الاضـطرابات إذا مـا طلـب مـنهم الزعماء العرب ذلك[4].

يبدوا أن الزعماء الفلسطينيين كانوا حريصين على إنهاء الإضراب بأي شكل نتيجة لقلـة الإمدادات العربية خاصة فيما يتعلق بالحصول على السلاح، فضلا عن اقتراب موسم الحـصاد وجني الحمضيات التي يعتمد عليها اغلب سكان فلسطين.

---

(1) رامبسي غور: وزير المستعمرات البريطاني الذي اصدر الأوامر بتفجير البلدة القديمة في القدس كـما قـام بتعيين أعضاء لجنة وودهيد التي أشار إليها أنها ليست من خبراء عسكريين ولكنها ستستعين بهم وكـان له تدخل مباشر في شؤون فلسطين.للتفاصيل: ينظر، خلة، المصدر السابق، ص ص718-719.

(2) يذكر عوني عبد الهـادي في مذكراتـه أن نـوري الـسعيد جـاء إلى سـجن صرفنـد بعـد أن لجـأت إليـه الحكومـة البريطانية للتأثير في الزعماء الفلسطينيين، وتقـدم بـاقتراح إلى اللجنـة العربيـة العليا بنـاء عـلى قـرار الحكومـة العراقية بالتدخل بالوسـاطة لحـل القـضية الفلـسطينية.للتفاصـيل: ينظـر، مـذكرات عـوني عبـد الهـادي، مركـز دراسات الوحدة العربية، تقديم وتعليق خيرية قاسميه، ط1، (بيروت، 2002)، ص176.

(3) العاني، المصدر السابق، ص120؛ الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص320 .

(4) عبد التواب احمد سعيد، العراق والقضية الفلسطينية بين (1936-1947)، رسالة ماجستير غير منـشورة كلية الآداب، (جامعة عين شمس، 1978)، ص49.

في أعقاب توقف ثورة عام 1936م أرسلت الحكومة البريطانية لجنة لتقصي الحقائق عرفت باسم رئيسها اللورد بيل (Peel)[1]، وصلت اللجنة إلى فلسطين في 12 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1936م واستمرت تحقيقاتها ستة أشهر قاطعها العرب في بداية الأمر ثم تقدم الحسيني للإدلاء بشهادته، في حين استغل اليهود ذلك وقدموا شهاداتهم، وضعت اللجنة تقريرها في 7 تموز/يوليو عام 1937م في مجلد يضم أكثر من أربعمائة صفحة يُعد في حد ذاته مرجعاً مهماً عن تاريخ فلسطين[2].

توصلت اللجنة إلى حقيقة تفيد بأن صك الانتداب البريطاني الذي تعهد بمساعدة الشعب الموضوع تحت الانتداب (الفلسطينيون) على ترقية نفسه والوقوف على قدميه، تعهد بالوقت نفسه بوضع فلسطين تحت ظروف تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، واعترفت اللجنة أن الفلسطينيين قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم وكذلك اليهود، ورأت أن استمرار الانتداب يعني استمرار الثورة لذلك أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية ودولة يهودية وتبقى القدس تحت وصاية الإنتداب[3].

رفض العرب مشروع التقسيم وكذلك رفضه اليهود في بداية الأمر ووافق عليه وايزمن ووعد بان يبذل ما في وسعه لإقناع المؤتمر الصهيوني بالموافقة عليه[4].

---

(1) اللورد بيل: نبيل من عائلة إقطاعية، ووزير سابق عرف بأنه رجل مرموق ونزيه ليس لديه أي انحياز مسبق للصهيونية، استغلت الحكومة البريطانية مكانة اللورد للإيحاء بالعدل الذي تتمتع به اللجنة لكن هناك دلائل تشير إلى انه أجرى في لندن لقاءات مع كبار الصهاينة والبريطانيين قبل توجههِ إلى فلسطين. ينظر: البكاء، المصدر السابق، ص49.

(2) طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين 1936-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (جامعة بغداد، 1983)، ص50.

(3) علي الدين هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 1978)، ص68.

(4) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص332.

من الملاحظ إن اليهود أدركوا أنهم حصلوا على اعتراف بإقامة دولة لهم، ولعل رضاءهم بالقليل حسب تصورهم سيجلب لهم الكثير، على الرغم من أن اللجنة منحتهم ما نسبته 54% من مساحة أراضي فلسطين وهم لا يستحقونها على عكس العرب الذين رفضوا المشروع وبالتالي خسروا كل شيء ولم يعد بإمكانهم سوى الرجوع إلى تلك القرارات حتى يومنا هذا.

استمراراً لجهود بريطانيا في تنفيذ توصيات لجنة بيل شكلت لجنة فنية لبحث الموضوع برئاسة جون وود هيد (John Wood Heed)[1]، لتحديد كيفية تنفيذ القرار من الناحية الواقعية، وصلت اللجنة إلى فلسطين في 27 نيسان/ابريل عام 1938م وقاطعها العرب مثلما قاطعوا لجنة بيل السابقة الذكر، ورفضوا الإدلاء بشهادتهم، بدعوى أن لجنة وود تبحث في تنفيذ قرار التقسيم المرفوض أساسا، أما اليهود فقد طرحوا آراءهم أمام اللجنة وقدموا الحجج والبراهين مستغلين مقاطعة العرب لها، واعترض الكثير منهم على التحديد الضيق لمساحة الدولة اليهودية، وتحفظت اللجنة في تقريرها الذي رفعته إلى الحكومة البريطانية على الحدود الجغرافية التي افترضتها لجنة بيل على أساس أنها لا تراعي توزيع السكان والملكية الزراعية[2].

اشتعلت الثورة في فلسطين مرة أخرى بشكل اعنف مما سبقها، واستقدمت بريطانيا قوات ضخمة لقمعها، في الوقت الذي كانت هي بأمس الحاجة لتلك القوات بسبب تصاعد نذر الحرب العالمية الثانية، فحاولت بريطانيا التخفيف من الأمر فدعت إلى عقد مؤتمر لندن بين العرب من جهة وبريطانيا واليهود من جهة أخرى، عقد للفترة ما بين شباط/ فبراير وآذار/مارس عام 1939، ويبدوا أن البريطانيين أصبحَ لديهم قناعة بعدم

---

(1) جون وود هيد: شخصية بريطانية له شهرة واسعة كان واحداً من المسؤولين البريطانيين العاملين في الهند لم تكن له تجربة سابقة في فلسطين. للتفاصيل :ينظر، جيفرز، المصدر السابق، ص ص154- 155؛ البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين...، ص76.

(2) سعيد، المصدر السابق، ص94.

قدرة فلسطين على استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود وإلا اخلوا بحقوق بقية الطوائف[1].

شعرت بريطانيا أنها أوفت بما عليها من التزام بموجب وعد بلفور فأصدرت في 17 أيار/ مايو عام 1939م ما عرف بكتاب ماكدونالد الأبيض على اسم وزير المستعمرات البريطانية مالكوم ماكدونالد (Malcom Macdonald)[2].

أكدت بريطانيا على تنفيذ الكتاب الأبيض سواء رفضه العرب واليهود أم وافقوا عليه وابرز ما جاء فيه:

1-تأكيد بريطانيا أنها غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

2-سوف تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية يتقاسم فيها العرب مع اليهود المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.

3- تحديد الهجرة اليهودية خلال خمس السنوات بعشرة ألاف مهاجر سنويا فضلا عن خمسة وعشرين ألف مهاجر يسمح لهم بالهجرة فوراً وبعد هؤلاء الخمسة والسبعين ألفا تتوقف هجرة اليهود ولا تتم إلا بموافقة العرب، وبشرط ألا يزيد اليهود على ثلث السكان.

4-وقف بيع الأراضي لليهود نهائياً إلا في مناطق محددة وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني[3].

شكل الكتاب الأبيض انتصاراً مرحلياً للعرب لو طبق، لكن القيادات الفلسطينية (أعضاء اللجنة العربية العليا) رفضته لعدم وجود جدية وصدق في نوايا الحكومة البريطانية، أما اليهود الذين أصيبوا بخيبة أمل من موقف بريطانيا، فإنهم كما قال زعيمهم

---

(1) العاني، المصدر السابق، ص357.

(2) سعيد، المصدر السابق، ص ص 102-103.

(3) الكيالي، اتاريخ فلسطين الحديث، ص356.

ديفيد بن غوريون(D. Ben-Gurion) (1888- 1973م) ((سنحارب مع بريطانيا كما لو لم يكن هناك كتاب ابيض، وسنحارب الكتاب الأبيض كما لو لم تكن هناك حرب))[1].

إستغل اليهود أحداث الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً وسعوا إلى استثمار التعاطف الدولي الذي نشأ بسبب المذابح التي ارتكبها الزعيم الألماني ادلوف هتلر (Adolf Hitler) (1933ـ1945) ضدهم والتي تم تضخيمها بشكل كبير من اليهود، مؤكدين انه لا بديل لنجاتهم إلا بإقامة وطن قومي لهم، وحولوا مركز نفوذهم إلى القوة الجديدة الصاعدة الولايات المتحدة وحصلوا على دعم الحزبين، الجمهوري والديمقراطي لإلغاء الكتاب الأبيض البريطاني لعام 1939م، وفي جو من الضغط الأمريكي واليهودي ونتيجة لضعف الموقف العربي قام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني بيفن (Bevin) في 14 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1945م وتشكلت لجنة أنكلوا أمريكية للتحقيق في قضية فلسطين، وأوصت اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي فوراً وحرية بيع الأراضي لليهود وإنتقالها إليهم[2]، قررت بريطانيا رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بحجة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين[3].

دعت الأمم المتحدة في 2 نيسان/ابريل عام 1947م إلى جلسة استثنائية حول قضية فلسطين، وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العمومية في 15 أيار/مايو عام 1947م تأليف اللجنة الخاصة بفلسطين انسكوب (Unscop) وتألفت من إحدى عشرة دولة[4]، مهمتها التحقيق في قضية فلسطين ورفع تقريرها إلى الجمعية العامة وتقديم الاقتراحات

---

(1) خليل حنش سوادي الحمداني، الأردن وقضية فلسطين 1947 – 1951، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، 1999)، ص65.

(2) المصدر نفسه، ص ص 71-73.

(3) علي كاشف الغطاء، المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة في فلسطين والمواقف الدولية منها 1897-1947 دار الشؤون الثقافية، ط 1، (بغداد، 2000)، ص78.

(4) الدول الإحدى عشر هي (استراليا، كندا، الهند، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، إيران، بيرو، السويد، الاوراغواي، يوغسلافيا، هولندا).

التي تراها ملائمة، عقدت الانسكوب (16) اجتماعاً عاماً و(36) اجتماعاً خاصا بين 26 أيار/مايو و31 آب/أغسطس عام 1947م، واستمعت لبيانات سلطات الانتداب وشهادات العرب واليهود[1].

أقرت اللجنة في تقريرها أن العرب يشكلون أكثر من ثلثي السكان وأنهم يملكون ما يزيد على 86% من مجموع أراضي فلسطين وأنهم بموجب حقهم الطبيعي هذا تواقون للحصول على استقلالهم، فأوصت اللجنة في تقريرها الذي وافق عليه أعضاؤها بالإجماع بإنهاء الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية تكون السلطة فيها للأمم المتحدة مع بقاء الصبغة الدينية للاماكن المقدسة أي حق ممارسة الشعائر الدينية للعرب من مسلمين ومسيحيين ولليهود أيضا[2].

قدمت اللجنة إلى الأمم المتحدة مشروعين هما مشروع الأكثرية ومشروع الأقلية، تضمن مشروع الأكثرية ما يلي:

1. تقسيم فلسطين إلى دولتين يربط بينهما اتحاد اقتصادي.
2. تكون الدولة العربية على مساحة 42% من مساحة ارض فلسطين ويسكنها سبعمائة وخمسة وعشرون ألف عربي وعشرة آلاف يهودي.
3. تكون الدولة اليهودية على مساحة 56% ويسكنها أربعمائة وثمانية وتسعون ألف يهودي وأربعمائة وسبعة وتسعون ألف عربي.
4. يكون للقدس كيان خاضع لنظام دولي تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية ويسكنها مائة وخمسة آلاف عربي ومائة ألف يهودي[3].

---

(1) جمعه خليفة كنج، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1941-1947، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1989)، ص206؛ الحمداني، المصدر السابق، ص77.

(2) البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين...، ص198.

(3) وثائق الجامعة العربية، وثائق فلسطين، وثيقة رقم 8، المجلد الثاني، (القاهرة، 1945)، ص ص114-116؛ علي كاشف الغطاء، تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، دار الحرية للطباعة،

أما اقـتراح الأقليـة فقدمتـه إيـران والهنـد ويوغـسلافيا وتـضمن إقامـة دولـة اتحاديـة عاصمتها القدس تضم حكومتين مستقلتين استقلالاً داخلياً[1].

في يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947م فاز قـرار التقـسيم (مـشروع الاغلبيـة) ذي الرقم 181 بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة عشر صوتاً وامتناع عشر دول عن التـصويت من بينها بريطانيا التي أرادت التنصل عـن مـسؤوليتها التاريخيـة بمـا جـرى في فلـسطين مـن مأساة وتلقي تبعية ذلك على كاهل الأمم المتحدة [2].

بالرغم من أن قرار التقسيم خدم اليهود بأن اوجد لهـم دولـة ذات حـدود إلا أنهـم لم يعترفوا به مطلقاً وسعوا إلى توسيع رقعة نفوذهم وشنت العصابات الصهيونية الهجمات على المناطق العربية في فلسطين، إذ ارتكبت للفترة ما بين 20 أيار/مايو عام 1947م و31 آذار/مارس عام 1948م اثنان وتسعون مجزرة بحق الفلسطينيين[3].

جـاءت ردة الفعـل العربيـة بالـدعوة إلى عقـد اجـتماع للرؤسـاء العـرب في صـوفر بلبنـان للفـترة مـن 16-19 أيلـول/سـبتمبر عـام 1947م، وعـرض اقـتراح قطـع الـنفط عـن الغرب وسط اختلاف عربي حول ذلك [4]، عقدت لجنة في الجامعة العربية اجتماعـا في عاليـة بلبنـان في 7 تـشرين الأول/أكتـوبر عـام 1947م مـن اجـل اتخـاذ المواقـف المناسـبة في

(بغداد، 1986)، ص39؛ فتحي يكن، القضية الفلـسطينية مـن منظـور إسـلامي، مؤسـسة الرسـالة، ط2، (بيروت، 1995)، ص129.

(1) البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين...، ص ص205-206؛ وثائق الجامعة العربية، المصدر السابق، ص117.

(2) خلدون ناجي معـروف، مـشاريع الحلـول الـسلمية لحـل أزمـة الـشرق الأوسـط، رسـالة ماجـستير غـير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، 1978)، ص ص 35-36.

(3) Chazi Falah," The 1948 Israeli - Palestinian War and it Aftermath", annals of the Association of American geographers, Vol 86 , No. 2 , 1996, P. 262.

(4) قدم العراق اقتراح قطع النفط عن الغرب، وطالب السعودية بإتخاذ موقـف إلا أن منـدوب الـسعودية ماطل بحجة استشارة حكومتـه، ويعـد هـذا أول اقـتراح لإمكانيـة اسـتخدام الـنفط كـسلاح منـذ ذلـك التاريخ، للتفاصيل، البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين...، ص203.

حالة قبول تقرير لجنة التحقيق، ووجوب اتخاذ تدابير عسكرية على حدود فلسطين بسبب تصريح وزير المستعمرات البريطاني بان حكومته راغبة بإنهاء الانتداب دون تحفظ[1].

قررت الحكومات العربية بعد اجتماع دمشق في 12 نيسان/ابريل عام 1948م التدخل عسكرياً لحل القضية الفلسطينية، وما أن أعلنت الحكومة البريطانية إنهاء الانتداب على فلسطين في 14 أيار/مايو عام 1948م حتى أعلن بن غوريون مساء يوم 15 أيار/مايو عام 1948م قيام دولة إسرائيل[2].

كان هناك اختلاف في وجهات نظر الحكومات العربية بشأن التدخل العسكري، وذكر صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي خلال حرب فلسطين عام 1948م أن احد المسؤولين عن السياسة العربية لم يذكر اسمه صرح ((بأنه علينا أن نقاتل بضعة أيام ثم لابد أن تتدخل الأمم المتحدة في الموضوع، وهكذا سوف لا يستمر القتال طويلاً وتحل القضية سياسياً))[3].

وما أن اندلعت حرب عام 1948م وأحرزت الجيوش العربية ولاسيما الجيش العراقي[4]، الانتصارات حتى أعلن مجلس الأمن الهدنة بموجب القرار رقم (50) في 29 أيار/ مايو عام 1948م، والتي كانت نقطة تحول لصالح اليهود وعصاباتهم التي أخذت تعيد تنظيم

---

(1) سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1987)، ص34.

(2) Jill Khadduri, Palestine and the Arab-Israeli Conflict,(Beirut, 1974), P. 304.

(3) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وإسرارها العسكرية، مطابع دار الكتب، ط 1، (بيروت، 1970)، ص132.

(4) يذكر للتاريخ عن عراقة وبسالة هذا الجيش بأنه شارك في معظم حروب فلسطين واثبت شجاعة وقدرة للدفاع عن الأرض العربية مما جعل في مخططات اليهود تدمير قوة هذا الجيش بإثارة المشاكل الداخلية واستنزاف قدراته وكذلك كان لبعض الدول العربية الرغبة في عدم اخذ العراق دوراً قيادياً وفعالاً في قضية فلسطين.

صفوفها وتجميع الأسلحة والذخائر من معسكرات الانكليز التي انسحبوا منها[1].

قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيـة قبـول طلـب قـرار مجلـس الأمـن في 2 حزيران/يونيو عام 1948م بوقف إطلاق النار من اجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية[2].

نستدرك أن الحكومات العربية وافقت على الهدنـة لـسببين الأول: إمـا إدراكهـا بعـدم جدوى القتال مع اليهود ومن ورائهم الانكليز والأمريكان، والثاني: هو الخوف عـلى عروشـهم وهذا هو جوهر القضية التي لا زلنا نعاني منها كشعوب عربية.

---

(1) البكاء، مشاريع تقسيم العراق، المصدر السابق، ص ص 43-44.

(2) منير الهـور وطـارق المـوسى، مـشاريع تـسوية القـضية الفلـسطينية 1947-1948، دار الجيـل للنـشر،ط الأولى، (عمان، 1983)، ص27؛ وثائق الجامعة العربيـة، وثيقـة رقـم 19، المـصدر الـسابق، ص ص 159-160.

المبحث الثاني

مشاريع حل الصراع العربي- الإسرائيلي 1949-1967م

يحمل مصطلح التسوية معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول قضية بالطرق السلمية وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه بناء على اتفاقية محدودة، وليس شرطاً أن تكون التسوية عادلة أو حلا وسطا إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة والضغوط الداخلية والخارجية، كما أن التسوية ليست بالضرورة حلا دائماً، وإنما قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، وفرض تسويات جديدة تعكس تغير موازين القوى[1].

إن المصطلح قد يكون مضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم التسويات السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة أو بين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد، أما المعاهدات التي تنتزعها قوة منتصرة نتيجة احتلالها لأرض وشعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالات استسلام من الطرف الضعيف مع الطرف الأقوى، فهي حالة استعمارية تكون أية تسوية فيها مهما كانت تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة[2].

في هذه الإثناء لم يقم العرب بأي عمل عسكري بعد حرب عام1948م إذ هم بانتظار الحل السياسي للقضية الفلسطينية، فوصل مبعوث الأمم المتحدة الكونت (فولك

(1) هانز جي مور جانتو، السياسية بين الأمم الصراع من اجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، ج1، الدار القومية للطباعة والنشر، (بغداد، 1995)، ص ص 240-241.

(2) عز الدين فودة، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت، 1969)، ص ص 64 – 65.

برنادوت) (Folk Bernadotte) [1] وسيطاً وجعل مقره في جزيرة رودس، ووصل إلى حيفا في 31 أيار/مايو عام 1948م وباشر مهمته [2].

استعان برنادوت لانجاز مهمته بخبراء عسكريين من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا لحل النزاع وتضمن اقتراحه إنشاء اتحاد من الدولتين العربية واليهودية على أن تضم جميع الأراضي التي كانت تحت الانتداب البريطاني عام 1922م، بما فيها شرق الأردن، وان يكون لكل من الدولتين مجلس مركزي وتتمتع كل منهما باستقلال داخلي وتكون مدينة القدس عربية على أن تتمتع بها الطائفة اليهودية بالحكم الذاتي[3].

رفضت الدول العربية مقترحات برنادوت كذلك رفضتها إسرائيل، وقدم برنادوت نصيحة للعرب ((بوجوب الاعتراف انه أصبح في فلسطين دولة ذات سيادة قوية تدعى دولة إسرائيل وهي تمارس سلطات غير منقوصة في جميع الأراضي التي تحتلها وليس هناك مجال للقول بأنها لن تمر طويلاً))[4].

أثارت اقتراحات برنادوت الإسرائيليين عليه على الرغم مما فيها من نقاط جوهرية تخدمهم، فتم اغتياله في القدس بعد يومين من نشرِهِ تقريرهُ، أي في 17 أيلول/سبتمبر عام 1948م[5].

---

(1) الكونت فولك برنادوت : دبلوماسي سويدي ولد في 2 كانون الأول من عام 1895م بستوكهولم وهو من العائلة الملكية في السويد، والابن الأصغر لاوسكار الثاني ملك السويد والنرويج ترأس الصليب الأحمر السويدي قبل تكليفه بمهمة الوساطة لحل النزاع العربي-الإسرائيلي،اغتيل عام 1948م على يد ثلاثة ارهابين من عصابة شترن الصهيونية من بينهم إسحاق شامير. للتفاصيل:

http://www.moqatel.com

(2) جان ايف اولبيه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948 – 1951، ترجمة: نصير مروه، ط1، (بيروت، 1991)، ص ص 11-12.

(3) وثائق الجامعة العربية، المصدر السابق، وثيقة 25، ص ص 168-173؛ محمد المجذوب، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، معهد الإخاء العربي، ط1، (بيروت، 1978)، ص19؛ هلال، المصدر السابق، ص34.

(4) المجذوب، المصدر السابق، ص20.

(5) الغطاء، تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة...، ص47؛ المجذوب، المصدر السابق، ص20.

بعد اغتيال برنادوت تم تعيين رالف بـانش(Ralf Banish) مـساعد الأمـين العـام للأمـم المتحدة بصفة وسيط دولي لحل الـصراع العـربي- الإسرائـيلي في 4 تـشرين الثـاني/نـوفمبر عـام 1948م، استطاع بـانش عقـد هدنـة بـين مـصر والإسرائيليـين في 24 شـباط/فبرايـر عـام 1949م وعقدت هدنة مـع لبنـان في 23 آذار/مـارس عـام 1949م وفي 3 نيـسان/ابريـل 1949م عقـدت هدنة مع الأردن وفي 20 تموز/يوليو 1949م عقدت هدنة مع سوريا [1].

عقد مؤتمر رودس في 3 نيسان/ ابريل عام 1949م لاستكمال المفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وعلى الرغم من أن المفاوضات كانت تجري بين الطرفين، كان الإسرائيليون مستمرين بالتوسع وضم الأراضي حيث حصلوا على شق ساحلي على البحر الأحمـر أنـشأوا عليـه فـيما بعـد ميناء ايلات في نهاية خليج العقبة على البحر الأحمر[2].

وما إن تم التوقيع على الهدنة بين الأطراف العربية وإسرائيل حتى أعلن بن غور يـون رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك في نهاية عام 1949م، بـأن إسرائيـل تَعّـدُ قـرار التقـسيم غـير مشروع وغير موجود[3]، أدركت إسرائيل أن مجرد التوقيع عـلى اتفاقيـة الهدنـة مـع الأطـراف العربية هو بحد ذاته إعتراف متبادل وواقعي وقانوني بينهـا وبـين الاطـراف العربيـة الرافـضة لمسألة الاعتراف بإسرائيل[4].

---

(1) للتفاصيل عن مفاوضات الهدنة مع الأطراف العربية: ينظر، وثائق الجامعـة العربيـة، المـصدر الـسابق، ص ص 460-557;

Lewis.m Alexander," the Arab-Israeli boundary problem" ,world politics, Vol. 6 , No.3 , 1954 , P.324.

(2) الهور، المصدر السابق، ص28.

(3) المجذوب، المصدر السابق، ص47.

(4) أشار محمود رياض وزير خارجية مصر السابق في أثناء زيارته للدول الاسـكندنافية في حـديث صـحفي أثار ضجة إعلامية عندما سئل عن مدى إمكانية الاعتراف بإسرائيل فأجاب ((إننـا عنـدما وقعنـا الهدنـة عام 1949م تمت بين الحكومات العربية وإسرائيل وليس مع أشباح، فهذا يعني اعتراف رسمي وواقعـي بإسرائيل))، للتفاصيل: ينظر،مذكرات محمود رياض 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الـشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1981)، ص125.

في 10 آب/أغسطس عام 1950م أخذت لجنة التوفيق والمصالحة التي شكلها مجلس الأمن بموجب القرار 194-3 في 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1948م، بدعوة أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي إلى عقد مؤتمر دولي في باريس، بالرغم من تحفظات الجانبين المسبقة على ورقة عمل المؤتمر، الا انه عقد في 11 أيلول/سبتمبر عام 1951م، وقدم رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة مذكرة شارحاً فيها أهداف المؤتمر خاصة فيما يتعلق بشؤون اللاجئين إذ إن إسرائيل حاولت منذ مطلع الخمسينات جعل القضية الفلسطينية قضية لاجئين لا قضية احتلال لأرض وشعب، فلم تعد القضية الفلسطينية تناقش في تلك الحقبة وما تلاها بل أصبحت المناقشات تدور حول قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية كما سنرى لاحقاً من خلال المشاريع التي طرحت للتسوية، ولم يكتب لمؤتمر باريس النجاح بسبب إصرار كل من الطرفين العربي والإسرائيلي على وجهة نظره، إذ أصرت الأطراف العربية على ضرورة عودة اللاجئين كشرط أساس للمفاوضات والتسوية فيما أصر الجانب الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة[1].

تقدمت دولة النرويج بعد فشل لجنة التوفيق والمصالحة بمهمتها، بمشروع إلى الأمم المتحدة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1952م من اجل تسوية الخلافات العربية- الإسرائيلية وناشدت الأطراف بالامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية وتأكيدها على المسؤولية من اجل ذلك تقع على الدول ذات العلاقة ويجب عليها الدخول في مفاوضات مباشرة[2].

---

(1) الهور، المصدر السابق، ص48.

(2) ليلى سليم القاضي، "مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي 1948-1972"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 22، 1973، ص89؛ الهور، المصدر السابق، ص48.

بـدأ مبعـوث الـرئيس الامـريكي أيزنهـاور (Eisenhower) [1] اريـك جونـستون (Arek Jonestown) بزيارة للمنطقة العربية ابتدأت في تشرين الأول/اكتوبر عـام 1953م، زار المنطقـة ثلاث مرات كان آخرها في خريف عـام 1955م، وقـدم مـشروع اقتـصادي باسـتثمار ميـاه نهـر الأردن بصورة مشتركة بإقامة سدود وقنوات ومحطـات للطاقـة الكهربائيـة، فـشكلت الـدول العربية (مصر، سوريا، لبنان الأردن) لجنة فنية لدراسة المشروع فوجدت أن المـشروع يخـدم إسرائيل بالدرجة الأولى[2].

من الملاحظ أن المشروع كـان يخـدم إسرائيـل مـن نـاحيتين الأولى: ربطهـا مـع الـدول العربية بمشاريع اقتصادية وهذا يعني اعتراف وتطبيع للعلاقات معها وهو ما ترفـضه الـدول العربية والثانية: أن إسرائيل ستستفيد من تلـك المـشاريع بدرجـة كبـيرة خاصـة فـيما يتعلـق بالري والطاقة وهي بأمس الحاجة إليهما.

في أيلول/سبتمبر عام 1955م أجرى أيزنهاور، اتصالات مع الرئيس المصري جـمال عبد الناصر (1954-1970) من اجل إقناعه بالعـدول عـن صـفقة الـسلاح التـي عقـدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا، والتي أثرت على الاتصالات غير المباشرة ما بين القـاهرة وتـل أبيب، وبعد الاتصالات الأمريكية أعلن عبد الناصر انه مستعد لاتخاذ خطوات ايجابيـة نحـو الـسلام إذا مـا أرادت إسرائيـل ذلـك، الأمـر الـذي شـجع الدبلوماسـية الأمريكيـة عـلى تقـديم مـشروعها الـذي أُطلـق عليـه مـشروع جامـا، وتكفـل ضـباط المخـابرات الأمريكيـة كيرميـت روزفلـت (Kermit Rozfelt) مـع مـايلز كوبلانـد(Mails Copland)

---

(1) داويت دافيد إيزنهاور(1890ـ1969): الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثـون، تـولى قيـادة قـوات الحلفـاء في الحرب العالمية الثانية انتخب رئيساً عام 1953م، وهو الرئيس الوحيد الذي اختلـف مـع إسرائيـل إبـان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ووصل تحديه لإسرائيل أن طالب الأمـم المتحـدة بفـرض عقوبـات اقتصادية عليها إذا لم تنسحب مـن سـيناء. للتفاصـيل: ينظـر، حـسين شريـف، الـشرق الأوسـط في ظـل النظام الدولي 1980-1995، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج4، (القاهرة،1996)، ص435.

(2) الهور، المصدر السابق، ص ص 50-52.

الجانب السري من المفاوضات في حين تكفل روبرت أندرسون(Rupert Anderson) الجانب العلني منها[1].

حصلت الإدارة الأمريكية على موافقة كل من عبد الناصر وبن غوريون، بعد تقريب وجهات النظر بين الطرفين على عقد لقاء بينهما على متن يخت في البحر المتوسط وبرعاية أمريكية، الا أن إصرار عبد الناصر على حصول مصر على أكثر من مجرد ممر بين الأردن ومصر وهو الأمر الذي سيتم تحديده في المفاوضات، ويجب موافقة إسرائيل على السماح للفلسطينيين الراغبين بالعودة إلى منازلهم، إلا أن رفض إسرائيل المسبق لهذه المقترحات أدى إلى فشل المشروع الأمريكي[2].

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1955م، تقدم رئيس وزراء بريطانيا انطوني أيدن (Antoine Ayden)[3] بمشروع فيه ضمانات رسمية وبمساهمة دول أخرى لحل الصراع العربي- الإسرائيلي يتضمن في جوهره تمسك الأطراف العربية بقرار التقسيم لعام 1947م وهو الأمر الذي رفضوه أساساً لكن بعد تغير الظروف لصالح إسرائيل عام 1948م وضمها أراضي عربية أكثر مما خصص لها قرار التقسيم، جعل العرب يعترفون بالأمر الواقع الذي نبههم عليه برنادوت كما ذكرنا سابقا، فلم يعد بإمكانهم القيام بشيء سوى التمسك بالقرار الدولي عسى ولعله يعيد إليهم بعض الذي فقدوه، أما إسرائيل

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 48-49.

(2) القاضي، المصدر السابق، ص89.

(3) انطوني روبرت أيدن (1897- 1977): سياسي ورجل دولة بريطاني، بدأ حياته السياسية سنة 1923م، مثل الحكومة بصفة نائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم بين 1925-1935م، عين وزيراً للخارجية عام 1936م وللفترة 1940- 1945م أيضا، كان له دور في إنشاء جامعة الدول العربية عام1945، وعين وزيراً للخارجية للمرة الثالثة 1951-1955م، وحين استقال تشرشل أصبح رئيساً للوزراء واشترك في العدوان الثلاثي على مصرعام 1956م. للتفاصيل: ينظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1، (بيروت، 1979) ص421.

فإنها تتمسك بما يفرضه الأمر الواقع وخطوط الهدنة لعام 1949م، ولا توجد فجوة واسعة بين الطرفين حسب تصور أيدن بحيث يمكن سدها بالمفاوضات ولابد من أن يقدم الطرفان تنازلات لسد هذه الفجوة[1].

تقدمت إسرائيل بمشروع نقله وزير خارجيتها موشي شاريت(Moshe Shareit) عام 1956م إلى نظيره الأمريكي جون فوستر دلاس(John foster Dulles) (1888-1959) خلال المحادثات التي أجريت بينهما من 21 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 1956م، وتضمن المشروع الإسرائيلي الموافقة على إجراء تعديلات في خطوط الهدنة بحيث يضمن تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات، مع رفض إسرائيلي كامل للتفاوض مع العرب على أساس قرار التقسيم لعام 1947م وتمنح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة التجارة بين الشمال والجنوب (لبنان ومصر) والأردن مع مصر مع تقديم تسهيلات مماثلة من الدول العربية لإسرائيل، واستعداد الأخيرة لجمع الأموال اللازمة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في البلدان العربية من خلال قرض تقدمت به الولايات المتحدة[2].

تقدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامر شولد(Dag Hammer Should)[3] (1953-1961) في 15 حزيران/ يونيو عام 1959م، بوثيقة إلى الجمعية العمومية، ركز

---

(1) الهور، المصدر السابق، ص55؛ القاضي، المصدر السابق، ص93.

(2) اعتمدت إسرائيل منذ بداية نشوئها على سياسية البطش والإرهاب بحق المواطنين العرب وبعد حرب 1948م ازدادت وحشية إسرائيل تجاه المواطنين العرب مما دفع بالكثير منهم إلى ترك مناطقهم وأصبحوا لاجئين في البلاد العربية، وهذه السياسة الإسرائيلية حسب معتقدهم من اجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية فلا يسمح بعودة هؤلاء إلى مناطقهم، وما زالت متمسكة برفض عودتهم. ينظر، الهور، المصدر السابق، ص56. للتفاصيل عن قضية اللاجئين. ينظر، سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1996)، ص ص 6-7.

(3) داغ هامر شولد: (1905-1961): اقتصادي سويدي والأمين العام للأمم المتحدة للفترة من 1953-1961م، عمل نائباً لوزير الخارجية السويدي، وانتخب ثاني أمين عام للأمم المتحدة بعد استقالة تريجفي لي الأمين العام الأول عام 1953م، ثم جدد له عام 1958م، وبقي في منصبه حتى مقتله في تحطم طائرته في الكونغو عام 1961م. للتفاصيل: http://www.mshtawy.com

فيها على توسيع البرامج التي من شأنها تأهيل اللاجئين بطلب المساعدة من الدول العربية المنتجة للنفط وتقديمها إلى الدول غير المنتجة (الجمهورية العربية المتحدة، لبنان، الأردن) التي يقع على كاهلها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وإنفاق الأموال اللازمة من اجل إعادة دمجهم وتشغيلهم في تلك الدول[1].

لقد أدرك الأمين العام للأمم المتحدة بأنه مع استمرار رفض إسرائيل لحق عودة اللاجئين ونظراً للظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها فلا بد من إنشاء مشاريع اقتصادية لحل معاناتهم وبمساعدة الدول النفطية العربية، لذلك رغبت الجمعية العمومية والدول الغربية بإسدال الستار على جميع القرارات الدولية التي صدرت في ذلك الحين والتي توصي بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/أبريل من العام 1965م قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (1957-1987) بجولة في المشرق العربي طرح خلالها عدداً من الأفكار حول منهج حل القضية الفلسطينية والتي عكست نظرته السياسية العامة التي كانت تقوم على سياسة (خذ وطالب) التي ترتكز على مفاهيم المرحلية والتطورية والواقعية، وورد في خطابه الذي ألقاه في مدينة أريحا بالضفة الغربية في 3 آذار/مارس عام 1965م ((انه لا يمكن الوصول إلى حل شامل يستعيد به العرب حقوقهم (في فلسطين) مرة واحدة، وفي إطار معطيات القوة النسبية بين الطرفين لابد من انتهاج أساليب واقعية ومرحلية، وانه يمكن التعايش مع اليهود والوصول إلى بعض الحلول الوسط وإقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيلية، وعقد معاهدة سلام بين الدول العربية وإسرائيل))[2].

---

(1) القاضي، المصدر السابق، ص ص 96-97؛ هلال، المصدر السابق، ص60.

(2) الوثائق الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1967)، ص ص 78-82؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1967)، ص237.

رحبت إسرائيل بهذه المبادرة ورفضها العرب، من الغريب أن نلاحظ انه هناك تناقض في سياسة الحكام العرب، فقد رفضوا في البداية قرارات التقسيم لعامي 1937ـ1947م وما لبثوا أن حاولوا العودة إليهما، ورفضوا مقترحات بورقيبة وحاولوا جاهدين ولحد الآن أن يجعلوها أساساً ودستوراً سياسياً لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ماذا لو كان هناك اتفاق عربي ودراسة معمقة لكل مشروع طرح قبل الاستعجال برفضه أو الموافقة عليه فهذا ناجم كله عن نقص في الوعي السياسي وإدراك الحقيقة.

رداً على مقترحات الرئيس التونسي تقدم ليفي اشكول(Leave Ashckol) [1] رئيس الوزراء الإسرائيلي في 17 آيار/ مايو عام 1965م بمشروع تضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية الموقعة لهدنة عام 1949م من اجل إحلال اتفاقية السلام محل اتفاقية الهدنة وإذا تم السلام فيعني ذلك حرية التعامل والتعاون فيما بين الدول المعنية في مجالات التعامل الاقتصادي وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ والاتصالات البريدية[2].

---

(1) ليفي اشكول : ثالث رئيس وزراء إسرائيلي بين أعوام 1963-1969م، ولد في قرية صغيرة بالقرب من مدينة كييف الأوكرانية عام 1895م، هاجر إلى فلسطين عام 1914م، التحق بالفيلق اليهودي أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح عضوا في منظمة الهاغانا ومسؤول عن الصناعات فيها من عام 1948-1949م ومديراً عاماً في وزارة الدفاع 1950-1951م، عين وزيراً للزراعة عام 1952، ثم وزيراً للمالية عام 1963م، خلف بن غووريون في رئاسة الوزراء بقي فيها حتى وفاته عام 1969م. للتفاصيل: ينظر، ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع الاستقطاب، دار ابن عربي، ط 1، (دمشق، 1996)، ص525.

(2) عباس فاضل محمد البياتي، مشاريع الدولة الفلسطينية للفترة 1967-1977، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، (جامعة بغداد،1983)، ص ص 45-46؛ اليوميات الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1966)، ص154.

نلاحظ ان جميع المشاريع جاءت لخدمة اسرائيل لأن العـرب في حـروبهم 1948-1967م خسروا اراضي لن يستطيعوا اعادتها بالمفاوضـات التـي خدمـة اسرائيـل اكـثر مـن العـرب وأن الساسة العرب هم من شجع على طرح مثـل هـذه المـشاريع وبالتـالي فرضـوا عـلى شـعوبهم القبول بالامر الواقع وهو احتلال الصهاينة لفلسطين.

المبحث الثالث

مشاريع حل الصراع العربي-الإسرائيلي 1967-1989م

جاء القسم الأهم من مشاريع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بعد حرب 5 حزيران/ يونيو من عام 1967م ونتائجها الخطيرة على العرب والتي ما زالت آثارها باقية إلى يومنا هذا، فقد أفرزت الحرب حقائق جديدة على الأرض تمثلت باحتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية[1]، فقد كانت صدمة هزت ثقة الأنظمة العربية بقدرتها على تحرير فلسطين، مثلما جعلت ثقة الجماهير بهذه الأنظمة تهتز، وتحول الشغل الشاغل لهذه الأنظمة من تحرير الأراضي التي احتلت عام 1948م إلى الأراضي التي احتلت عام 1967م.

تمكنت إسرائيل على أثرها من المساومة حول مشاريع التسوية، بأن أخرجت الأراضي التي احتلت عام 1948م من دائرة المفاوضات، وأصبحت هذه الأراضي خارج مطلب التحرير من الأنظمة العربية وظلت كذلك إلا من بعض الفصائل الفلسطينية التي

(1) تقع الجولان في الجنوب الغربي من سوريا يحدها من الشمال الغربي اراضي لبنان ومن الغرب فلسطين ومن الجنوب الأردن، وهي محافظة مركزها مدينة القنيطرة تبلغ مساحتها 1860كم2 تشكل الهضبة اهمية ستراتيجية بالنسبة لسوريا لوجود مرتفعات فيها تشكل عائقاً امام أي هجوم باتجاه دمشق منها جبل الشيخ الذي يبلغ إارتفاعه 2814م فوق مستوى سطح البحر، يقع في شمال الهضبة ويشرف على الجهتين السورية واللبنانية، ويؤمن قدرة انذار مبكر لمن يسيطر عليه اضافة الى وجود وادي اليرموك في جنوب الهضبة يصل عمقه ما بين 200-300م، وعرضه من 200م الى 2 كم في بعض الجهات مما يشكل عائقاً طبيعياً، والهضبة غنية بالمياه لوجود بحيرة طبريا والروافد التي تصب بها، وان وجود المياه وخصوبة التربة جعلت الجنرال كارل فون كبير مراقبي الامم المتحدة يصفها بان كل شبر منها يساوي منجماً من الذهب لكثرة ما تنتجه من الحبوب . للتفاصيل : ينظر، عادل محمود مظهور، الاهمية الإستراتيجية للجولان ومسار التسوية السوري الإسرائيلي، سلسلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 19، 2001، ص ص 2-6.

تنـادي بتحريـر فلـسطين مـن النهـر إلى البحـر، ولكـن دون أن تحقـق أي شيء مـن هـذه الشعارات، عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في 29 آب /أغسطس عـام 1967م ذو الـلاءات الثلاث (لا مفاوضـات لا صـلح لا استـسلام) والتـي كانـت بالفعـل ذات مفعـول ايجـابي عنـد الجماهير المصدومة، فلم تكن بديلاً يرفض على أساسه أي مشروع للتسوية وإنما كان استجابة للحالة النفسية التي كانت تعيشها الشعوب العربية من هول الصدمة[1].

في 19 حزيـران/ يونيـو عـام 1967م عـرض الـرئيس الأمـريكي جونـسون (Johnson)[2] مشروعاً للسلام، تضمن أن لكل دولة حق أساسي في الحياة ينبغي احترامـه مـن قبـل جيرانهـا، وينبغي حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلا ولاسيما وان حرب عام 1967م قد اقتلعت المزيـد مـن الناس عن أراضيهم، واحترام حرية الملاحة في الموانئ المائية (التي سببت انـدلاع الحـرب) وان ما تحتاجـه الـدول هـو حـدود ثابتـة ولـيس خطـوط هدنـة لـضمان الـسلام الإقليمـي لـدول المنطقة[3].

تقدم الاتحاد السوفيتي الى الأمـم المتحـدة بمـشروع في 19 حزيـران/يونيـو عـام 1967م

---

(1) رياض، المصدر السابق، ص125.

(2) ليندون جونسون: الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون، ولد في27 آب/أغسطس عام 1908، تولى الرئاسـة بعد اغتيال جون كنيدي عام 1963، إذ كـان نائبـا لـه، ورط الولايـات المتحـدة في حـرب فيتنـام(1959-1975) التي أصابت الشعب الأمريكي بعقـدة نفـسية حتـى يومنـا هـذا، كانـت كراهيتـه لعبـد النـاصر شديدة بلغت ذروتها عام 1967، فبعد أن حرض إسرائيـل عـلى العـدوان مـدها بالأسـلحة والمعلومـات الاستخباراتية، توفي في 22كانون الثاني/يناير1973م. للتفاصيل: شريف، المصدر السابق، ص441.

(3) جعفر جبوري جعفر الأعرجي، الوفاق الدولي وأثره على الصراع العربي- الإسرائـيلي 1967-1973، رسـالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية، (الجامعـة المستنـصرية،1981)، ص89؛ هالـة أبـو بكـر سعودي، الـسياسية الأمريكيـة تجـاه الـصراع العـربي- الإسرائـيلي 1967-1973، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ط 2، (بيروت، 1986)، ص124.

ندد فيه بقيام إسرائيل بإعمال عدائية تجاه الدول العربية، وطالبها بالانسحاب الفوري الى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو وإصلاح وإزالة أثار العدوان التي لحقت بالدول الثلاث (مصر، سوريا، الأردن) [1].

إن المتتبع لسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي يجد أن هناك تراجعاً في تقديم الدعم والعون العسكري للعرب ومصر على وجه الخصوص منذ ستينيات القرن الماضي، في حين كان موقفه عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م بأن هدد باستخدام القوة العسكرية إذا لم تقبل الدول المعتدية بوقف إطلاق النار، واتبع سياسة التنديد والاستنكار بعد ذلك، مما اثر على موازين القوى في الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ فقد العرب حليفا إستراتيجيا سياسياً وعسكريا كان له ثقل مؤثر في الساحة الدولية وبالضد من سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل ويمكن القول إن التغير قد يكون جاء بسبب الموقف العربي ولاسيما مصر التي تغيرت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بعد تأسيس منظمة دول عدم الانحياز عام 1955م وكانت من المؤسسين لها، تراجعت تلك العلاقة بإطراد حتى بداية السبعينيات إذ استغلت الولايات المتحدة ذلك الفتور من اجل تحييد الموقف السوفيتي في الصراع العربي- الإسرائيلي[2].

انتهجت إسرائيل سياسة جعلت التسوية بعد حرب 5 حزيران/يونيو عام 1967م أمراً مستحيلاً، مع ذلك واستباقاً لما قد تطرحه أطراف وهيئات دولية، وانطلاقا من أن نتائج الحرب أصبحت لصالحها ولا يمكن أن تتغير، فقد طرحت إسرائيل مشاريع تسوية مرحلية تلبي تطلعاتها وطموحاتها التوسعية، وتنتزع من العرب الاعتراف بها[3]،

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1969)، ص1024؛ الهور، المصدر السابق، ص75.

(2) الاعرجي، المصدر السابق، ص ص96-97.

(3) الياس شوفاني، من تسوية الى حلف... طريق بيغن الى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1979)، ص ص 4-5.

ونلاحظ أن إسرائيل بعد عام 1967م حاولت أن تجعل قضية التسوية مع البلدان العربية وتتجنب الحديث عن فلسطين بعد شهر واحد من انتهاء الحرب طرح إيغال ألون (Egal Alone)[1]، على حكومته مشروعاً مبلوراً إلى حد ما للتسوية مع الأردن على وجه الخصوص، وألحقه بمقترحات فيما يخص أراضي سيناء والجولان فجاءت صياغة مشروعهُ في تموز عام 1967م، الذي كان في جوهره ضم اكبر مساحة ممكنة من الأراضي بحجة الضرورات الأمنية مع اقل عدد ممكن من السكان العرب للحفاظ على النقاء العنصري للدولة اليهودية[2].

لقد تضمن مقترحه بأن تصر إسرائيل على أن تكون حدودها الشرقية نهر الأردن وخطا يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله، وان تبقى على طول وادي عربه على ما كانت عليه قبل حرب الأيام الستة (5 حزيران/يونيو)، ومن اجل إنشاء نظام دفاعي متين من جهة وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية إستراتيجية من جهة أخرى[3].

(1) إيغال الون: ولد في فلسطين عام 1918م، ودرس الزراعة في الجامعة العبرية وجامعة أكسفورد، عمل في منظمة الهاغانا منذ العام 1931، لعب دوراً هاما في حرب 1948م بصفته قائداً للجليل الأعلى ووسط فلسطين ومحور القدس، تولى قيادة قوات الاحتياط عام 1950م، فهو يعد شخصية قيادية في الجهاز العسكري الإسرائيلي ينتمي الى مدرسة فكرية تقدم وحدانية الشعب على تكامل الأرض وتدعوا الى إعطاء يهودية الدولة الأولوية في العمل الصهيوني وهو يساري في حزب العمل، توفي عام1978م، للتفاصيل:ينظر، بزي، المصدر السابق، ص ص 525-526؛ أشقر جليبر"الصهيونية والسلام من خطة الون الى ثقافة واشنطن"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد150، 1995، ص15.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1971)، ص370.

(3) الياس شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967 – 1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1978)، ص55.

ويجب ضم شريط يتراوح عرضه ما بين 10-15 كم على امتداد غور الأردن حتى شـمال البحر الميت على أن يـشمل حـداً أدنى مـن الـسكان العـرب، مـع ضـم شريـط عرضـه بـضعة كيلومترات بشكل طريق للمواصلات ما بين القدس والبحـر الميـت، وبالنـسبة لجبـل الخليـل فيعطى إحتمالان إما ضمه بسكانه، أو ضم صحراء الضفة والمناطق غير المأهولة مـن الـسكان مع إقامة مستوطنات في هذه المناطق[1].

إن أهم ما في مشروع الون إشـارته الى المبـادرة بالاتـصال مـع شخـصيات وزعـماء مـن سكان الضفة الغربية من اجل معرفة مدى استعدادهم لإقامـة إطـار حكـم ذاتي في المنـاطق التي لن تكون تحـت الـسيادة الإسرائيليـة، ويكـون إطـار الحكـم مرتبطـاً بإسرائيـل اقتـصادياً وبمعاهدة دفاع مشترك وتعاون ثقافي وعلمي وتقني[2].

بعد مناقشات طويلة تمت الموافقة بصورة جماعية على المشروع البريطاني الـذي صـيغ بشكل محكم ودقيق جعل اللورد كارادون (Kradon) المندوب البريطاني الـذي صـاغ المـشروع يقول ((إن صيغة القرار كالبناء المتوازن إذا نزع منه حجر واحد انهار البناء كله))[3].

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967م اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 242 بعـد اجتماعات استغرقت 107 ساعات وعلى مدار 32 جلسة[4].

نص القرار على إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسـط وتطبيـق المبـادئ الأساسـية التي تؤكد على سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت كما وردت في الـنص الانكليـزي في حين وردت العبارة في النص الفرنسي بالأراضي المحتلة[5].

---

(1) سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، ط 1، (بيروت، 1975)، ص ص162-163.

(2) شوفاني، المصدر السابق، ص61.

(3) المجذوب، المصدر السابق؛ سلمان، المصدر السابق، ص158.

(4) الهور، المصدر السابق، ص80.

(5) جرت مناقشة بين كارادون ومحمود رياض في مجلس الأمن حول كلمة (أراضٍ احتلـت) التـي وردت في الـنص الانكليـزي، في حـين وردت في اللغـات الأربعـة الرسـمية (الفرنـسية، الروسـية، الاسـبانية،

فكانت هذه الصياغة لها دلالة على أنها محاولة بريطانية مستقبلية لإتاحة الفرصة لإسرائيل للتملص من تطبيق القرار الذي لم يحدد مساحة الأراضي التي ستنسحب منها ونوعيتها مستقبلاً وهي قد لا تشكل أهمية إستراتيجية بالنسبة لها أو للدول العربية، وإعطائها فرصة في المحافل الدولية للادعاء بأنها طبقت القرار الذي نص على ذلك، كما نص القرار على إنهاء جميع حالات الحرب واحترام سيادة أراضي كل دولة في المنطقة والاستقلال السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنه معترف بها والتأكيد على حرية الملاحة في الممرات المائية وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وإقامة مناطق منزوعة السلاح[1].

في أيار/مايو عام 1968م اقترحت الأمم المتحدة وضع خطة ملموسة لتنفيذ القرار 242 وعهدت بهذه المهمة الى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسي السويدي (جونار يارنغ) (Goner Yareng)[2]، الذي توجه الى الشرق الأوسط من اجل تنفيذ

الصينية) الأراضي المحتلة، فرد كارادون لافظاً النص يشمل كل الأراضي وليس بعضها بدليل إن النص في مقدمة القرار الذي يشير الى عدم شرعية حيازة الأراضي عن طريق الحرب، للتفاصيل: ينظر، رياض، المصدر السابق، ص ص 144-149.

(1) من خلال دراسة بنود القرار يمكن أن نلاحظ انه أعطى إسرائيل الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنه وعدم الاعتداء عليها من قبل جيرانها كما قيل، متناسياً أنها هي التي بدأت حرب إستباقية على الدول العربية واحتلت أراضيها، واعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين، ومشاكل حدود بين الدول وليس أراضي محتلة وشعباً مشرداً، للتفاصيل: ينظر، هارولد ساوندرز، الجدران الأخرى عملية السلام العربي- الإسرائيلي، ترجمة: حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي، (واشنطن، 1985)، ص28؛ الهور، المصدر السابق، ص ص 81-82؛ المجذوب، المصدر السابق، ص79.

(2) جونار يارنغ: هو ثالث شخصية دولية من السويد بعد برنادوت وهامرشولد تتعامل مع أزمة الشرق الوسط، كان محاضراً للغة التركية في جامعة لندن، عندما انتقل للعمل في سفارات بلاده في إيران والعراق والهند وباكستان مما أهله لإتقان التكلم باللغة العربية والفارسية والتركية فضلا عن اللغة الانكليزية والفرنسية والألمانية والروسية التي أتقنها بعد تعيينه سفيراً لبلاده في موسكو. للتفاصيل، سميرصنبر، "رحل الوسيط وبقي القرار"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8601، 16 حزيران 2002 او على الموقع http://www.awsat.com

المهمة التي واجه فيها صعوبة ومأزق بسبب موقف إسرائيل الرافض لتنفيذ القرار 242[1].

مرت مهمة يارنغ بأربع مراحل اقتصرت المرحلة الأولى على الاتصال بالدول المعنية والاجتماع بالمسؤولين فيها والتعرف على تصورهم لكيفية تنفيذ القرار، وبدأت هذه المرحلة مع بداية عام 1969م، ولم يحرز فيها أي تقدم لإصرار الدول العربية على الانسحاب الكامل وإصرار إسرائيل على المفاوضات المباشرة[2].

بدأت المرحلة الثانية من مهمة يارنغ في آذار/مارس عام 1969م بتوجيه أسئلة مكتوبة الى حكومات مصر والأردن ولبنان سوريا وإسرائيل تضمنت ما يلي:

1- هل تقبل الدول المعنية بالقرار 242 وتنفذه بموجب الحيثيات والمبادئ الواردة فيه.
2- هل توافق على التعهد بإنهاء كافة النزاعات وإنهاء حالة الحرب في المنطقة.
3- هل تتعهد بالاعتراف بسيادة كل دولة على حدة واحترام استقلالها السياسي وسلامة أراضيها.
4- هل ترضى بالتعايش السلمي ضمن حدود آمنة، ومعترف بها من جميع دول المنطقة.
5- هل توافق إسرائيل على سحب قواتها من المناطق التي احتلتها عام 1967م.
6- هل توافق مصر على ضمان حرية الملاحة لإسرائيل في مضائق تيران وقناة السويس[3].

---

(1) بطرس بطرس غالي، "القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الوسط "، مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 24، 1971، ص ص 10-11.

(2) علي محفوظ عزيز الخفاف، موقف مصر من القضية الفلسطينية 1967-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2003)، ص ص 92-93.

(3) المجذوب، المصدر السابق، ص70.

طالب يارنغ الحكومات بأجوبة مكتوبة حول هـذه الأسـئلة، فأعلنـت الـدول العربيـة موافقتها على جميع الأسئلة بشرط أن تسحب إسرائيل قواتها إلى حـدود مـا قبـل 5 حزيـران/ يونيو عـام 1967م، في حـين ردت إسرائيـل عـلى الأسـئلة بـشكل شـكوى ضـد الـزعماء العـرب الرافضين للصلح معها أو الاعتراف بها أو الدخول في مفاوضات مباشرة مما يعني أنها لا توافق على هذه الأسئلة خصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب[1].

في مطلع عام 1971م باشر يارنغ المرحلة الثالثة من مهمته بالطلب من الأطراف المعنية بالنزاع الالتزام عن طريق مذكرة رسمية بتنفيذ ما ورد في القـرار 242، وحـصل اخـتلاف حـول إمكانية موافقة إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ما قبل 5حزيـران/يونيـو في حـين أرادت أن يكون سحب القوات الى الحدود التي ستحددها معاهدة السلام إذا ماتم عقدها[2]

أمـا المرحلـة الرابعـة والأخـيرة مـن مهمـة يـارنغ، فقـد تميـزت بطرحـه مجموعـة مـن المقترحات التي تمهد للبحث عن أسلوب يمكن أن يؤدي الى إنجاح المفاوضات غير المباشرة بين العرب وإسرائيل فوجه مذكرات مباشرة الى كل من مصر وإسرائيـل عـلى وجـه الخـصوص في8 شباط/فبراير عام 1971م طالب فيها بإنهاء حالات العداء بين الطرفين، والاعتراف باستقلال كـل فريق واحترامه للآخر، وقبولهما بتحمل كامل المسؤولية بعدم القيام بـإعمال عدائيـة ضـد أي منهما، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكلا الطرفين[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص71؛ رياض، المصدر السابق، ص192؛ معروف، المصدر السابق، ص165.

(2) المجذوب، المصدر السابق، ص72.

(3) من خلال إجراء مقارنة ما بين طروحات الـون وطروحـات يـارنغ نـستطيع أن نـدرك أن طروحـات كـل منهما أصبحت أساساً لمشاريع تـسوية طرحـت فـيما بعـد، فطروحـات الـون أصـبحت اساسـاً لمـشروع الحكم الذاتي الفلسطيني لأنه اختص بالشأن الفلسطيني في حين أن طروحـات يـارنغ خاصـة مـع مـصر أصبحت في جوهرها اساسـاً لاتفاقيـة كامـب ديفيـد عـام 1978م،التـي لم تختلـف نـصوصها عـن هـذه الطروحات. للتفاصيل، سلمان، المـصدر الـسابق، ص ص178-185؛ الهـور، المـصدر الـسابق، ص ص 84-104؛ معروف، المصدر السابق، ص170.

في أعقاب زيارة قام بها الـرئيس اليوغـسلافي جوزيـب بـروز تيتـو(Josep.F. Broz Tito) لعدد من العواصم الأفريقية والأسيوية عام 1968م طرح مشروعه في القاهرة في 7شباط/فبراير عام 1968م والذي أشار فيه إلى أن حل(أزمة الشرق الأوسط) [1] هو بيد الولايات المتحـدة ولا يمكن حلها إلا بانسحاب إسرائيل من المناطق التي إحتلتها، وبعد الانسحاب يتم إعـلان إنهـاء حالة الحرب بين الطرفين والبدء بمفاوضات تسمح بالمرور الحـر للـسفن الإسرائيليـة في خلـيج العقبة وإقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود العربية الإسرائيلية[2].

أرســل نيكــسون (Nixon) [3](1969-1974) مبعوثــهُ ولــيم ســكرانتون (William Sikranton) إلى المنطقـة وزار الأردن أواخـر عـام 1968م وقـدم مـشروعا لحـل أزمـة الـشرق

---

(1) أزمة الشرق الأوسط: تسمية دولية ظهرت بعد حرب عـام 1967م، فكـما هـو معـروف مـن أن العـرب كانوا حتى عام 1948م يسمونها القضية الفلسطينية، أما العالم يسميها النزاع العربي- الإسرائيلي، بعدها تبدلت التسمية في العالم لتصبح مشكلة اللاجئين، وعند العرب المشكلة الفلسطينية، وبعد عام 1967م، وحينما كانت الحرب الباردة في عنفوانها أخذت المشكلة شكلا واسماً جديدا هو أزمـة الـشرق الأوسـط، وجاء هذا من تصور أمريكي مـستقبلي لأهميـة المنطقـة بموقعهـا الإسـتراتيجي ونفطهـا ومحاولـة منهـا لإبعاد النفوذ السوفيتي عنها. للتفاصيل: ينظر، عدنان أبو عودة، إشكاليات الـسلام في الـشرق الأوسـط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1999)، ص ص 62-67.

(2) محمد السيد سليم، "السياسة اليوغسلافية والصراع العربي الصهيوني"، مجلة السياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهرام،القاهرة، العدد 29، 1972، ص ص 31-32؛ سـلمان، المـصدر الـسابق، ص157؛ الكتـاب الـسنوي للقضية الفلـسطينية للعـام 1967، ص936؛ اليوميـات الفلـسطينية لعـام 1968، مـج7، مركـز الابحـاث لمنظمة التحرير الفلسطينية،(بيروت،1968)، ص61.

(3) ريتشارد ميلهوس نيكسون : الرئيس الأمريكي الـسابع والثلاثـون، ولـد عـام 1913 تـولى الرئاسـة للفـترة 1969- 1974، كان من أذكى رؤساء الولايات المتحدة وأكثرهم رعايـة للمـصالح الإسرائيليـة، أقـام جـسرا جوياً لنقل الأسلحة لإسرائيل بعد زلزال حرب أكتـوبر عـام 1973، مـن أقوالـه التـي تـشكل خطـر عـلى الإسلام ((إن الشيوعية كانت خطراً على الديمقراطية لكن الإسلام اخطر منها)) توفي في 22نيـسان/ابريـل عام1994، للتفاصيل، ينظر : شريف، المصدر السابق، ص443.

الأوسط تضمن ضم قطاع غزة إلى الأردن بعد تجريدها من السلاح ومنع دخول أية قوة أردنية محاربة الى الضفة الغربية باستثناء الشرطة للحفاظ على الأمن مع احتفاظ إسرائيل بمراكز خاضعة لسيادتها في مثلث نابلس جنين قلقيلية بحيث تشكل حزام امني[1].

خشيت الولايات المتحدة من ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها عبد الناصر الى الاتحاد السوفيتي وتوقيعه صفقة سلاح لأنظمة الدفاع الجوي والطائرات، وبغياب الحلول السلمية لازمة الشرق الأوسط، أصبح الحديث لدى الأوساط الأمريكية والإسرائيلية على مدى خطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية خصوصاً بعد تورط الولايات المتحدة في حربها مع فيتنام وفتح جبهة جديدة في كمبوديا، الأمر الذي لم يعد يحتمل إندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط تكون عبئاً على إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة[2].

فتقدم وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز (William Rogers) في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1969م، بمشروعه الذي تضمن انسحاباً إسرائيلياً من أراضٍ احتلت في حرب حزيران عام 1967م، وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام مع إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات وإيجاد ضمانات أمنية في منطقة شرم الشيخ المصرية وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء المصرية ايضا وتأمين العبور الحر الى الأماكن المقدسة[3].

من الملاحظ أن مشروع روجرز في هذه الحقبة جاء استرضاء للعرب بغية عدم قيامهم بأية أعمال من شانها أن تشعل حرباً جديدةً في المنطقة التي هي بأمس الحاجة للاستقرار، لانشغال الولايات المتحدة بمشاكل خارجية كما ذكرناها سابقاً، فلم يكن المشروع في حقيقته

---

(1) الهور، المصدر السابق، ص111.

(2) مجلة شؤون فلسطينية، "القضية الفلسطينية دولياً"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 4، 1971، ص ص 189-190؛ الهور، المصدر السابق، ص117.

(3) Campbell John. C." The Arab-Israeli Conflict an American Policy", Foreign Affairs , Vol. 49, No.1, 1970 , PP 60-61.

على درجة من الجدية والصدق الأمريكي لحل هذا الصراع والضغط على إسرائيل لقبوله بل رفضته الاخيرة وعدته محاولة أمريكية لاسترضاء العرب على حساب المبادئ.

قدمت الحكومة الإسرائيلية مشروعا من أربع عشرة نقطة من أبرزها اتخاذ قرار معلن وصريح بإنهاء النزاع كلياً والاعتراف المتبادل والواضح من الطرفين بالاستقلال السياسي الكامل لكل طرف وسحب القوات الى الحدود التي تعينها معاهدة السلام والتي ستكون ملزمة لجميع الأطراف [1].

بعث وزير الخارجية الأمريكية روجرز في 19 حزيران/يونيو عام 1970م برسالة الى وزير خارجية مصر آنذاك محمود رياض تضمن اقتراحاً بمشروع روجرز الثاني الذي اقترح فيه بأن توضع تحت وصاية د.يارنغ اقتراحات تفصيلية بشأن تنفيذ القرار 424 فضلاً عن وقف إطلاق النار لأمد معين تجري خلاله مفاوضات حول تسويه النزاع سلمياً وان توافق الدول العربية وإسرائيل على نص يارنغ المقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة[2].

في 17 آب/أغسطس من العام نفسه تم الإعلان في واشنطن عن موافقة مصر والأردن وإسرائيل على وقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً، عملاً بمقتضيات مشروع روجرز إن قبول مصر والأردن بالمشروع كانت له تأثيرات سلبية على الموقف العربي، فقد انشق صفهم بعد رفض العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية التي عدت ذلك تصفية للقضية الفلسطينية، وتم وقف حرب الاستنزاف وأدار الأردن أسلحته لتصفية المقاومة الفلسطينية فيما عرف بأحداث أيلول الأسود عام1970م [3].

في 4 شباط /فبراير عام 1971م طرح الرئيس المصري أنور السادات (1970-

---

(1) الهور، المصدر السابق، ص105.

(2) رياض، المصدر السابق، ص ص236-237؛ سعودي، المصدر السابق، ص235؛ الهور، المصدر السابق، ص104؛ اناتولي اجارشيف، التآمر ضد العرب، ترجمة: فهد كم نقش، دار التقدم، (موسكو، 1988)، ص42.

(3) سلمان، المصدر السابق، ص170.

1981) فكرة التسوية الجزئية كخطوة أولى نحو السلام وقد تضمن المشروع، أن تنسحب إسرائيل من سيناء الى نقطة عند العريش وان تضمن مصر إعادة فتح قناة السويس وإعطاء يارنغ ما يكفي من الوقت لتنفيذ مهمته ووضع قوات دولية في شرم الشيخ، وإذا ما انسحبت إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة فان مصر ستعقد معها معاهدة سلام مع اعتراف بالسلامة الإقليمية لكل دولة [1].

رفضت إسرائيل على لسان رئيسة وزرائها غولدا مائير(Golda Meir) (1898-1978) مشروع السادات، وأعلنت في 9 شباط/فبراير عام 1971م عن مشروع إسرائيلي بجعل سيناء منزوعة السلاح، ولا يسمح بإدخال الدبابات والمدفعية إليها وستستمر إسرائيل بالاحتفاظ بشرم الشيخ على اعتبار أن مضائق تيران حيوية بالنسبة إلى ميناء ايلات، ولا يمكن إعادة غزة للإشراف المصري وستعتني إسرائيل باللاجئين وإبقاء القدس موحدة وجزء من إسرائيل ولن تتراجع عن مرتفعات الجولان مع إجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية على أن لا تعبر قوات عربية إلى الضفة الغربية وتعارض إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة [2].

من الواضح إن إسرائيل لم تقدم أية تنازلات منذ انتصارها في حرب حزيران لأنها أصبحت تفاوض من موقع قوة.

خلال اجتماع لمنظمة (الوحدة الإفريقية) (Organization of African Unity) (O.A.u) [3] الذي عقد في 22 حزيران/يونيو عام1971م وبعد تخلي الولايات المتحدة عن مشروع روجرز السابق الذكر وانتهاء مهمة يارنغ، اتخذت المنظمة لجنة من عشرة

---

(1) الوثائق الفلسطينية لعام 1971، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1974)، ص113؛ الهور، المصدر السابق، ص106؛ رياض، المصدر السابق، ص328.

(2) الهور، المصدر السابق، ص103؛ سلمان، المصدر السابق، ص ص 181-182.

(3) منظمة الوحدة الإفريقية تأسست في العام 1963م في العاصمة الإثيوبية أديس البابا وكان عدد أعضائها المؤسسين 32 عضواً وأصبحت ألان تضم 52 عضواً من البلدان الإفريقية للتفاصيل http://www.marefa.org

زعماء أفارقة عرفت بلجنة الحكماء الأفارقة بهدف التوصل إلى تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل وكلفت لجنة العشرة[1]، رؤساء السنغال وزائير والكاميرون ونيجيريا للقيام بمهمة الوساطة وقدمت اقتراحاً الى الدول المعنية بالنزاع يقوم على الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة الى حدود ما قبل 5 حزيران/ يونيو وتنفيذ القرار 242 ودعم مهمة يارنغ التي وافقت عليها مصر ورفضتها إسرائيل لكن الاقتراح فشل

أعلن الملك الاردني الحسين بن طلال في 15 آذار/مارس عام 1972م في خطاب له عن مرتكزات أساسية لإقامة المملكة العربية المتحدة، التي ستتكون من قطرين أردني والآخر فلسطيني وأية أراضٍ يتم تحريرها ويرغب أهلها بالانضمام إلى المملكة، وتكون القدس عاصمة للقطر الفلسطيني وعمان عاصمة للقطر الأردني، ويكون رئيس الدولة هو الملك ومعه وزراء وإنشاء ما يعرف بمجلس الأمة مهمته تشريعية وإنشاء جيش للمملكة يكون الملك قائده[2]. وقد رفضت إسرائيل المقترح خاصة فيما يتعلق بالضفة والقطاع اللتين عدتُهما جزءاً من أراضي إسرائيل ولا يمكن التخلي عنها.

ومع استمرار حالة اللا حرب واللا سلم فان مصر بدأت تتهيأ لعمل عسكري، وقد اندلعت الحرب مجدداً ما بين العرب وإسرائيل يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م على الجبهتين المصرية والسورية، وأثبتت القوات العربية قدرة كبيرة على إسقاط نظرية الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، واستطاعت القوات المصرية عبور قناة السويس وتقدمت القوات

---

(1) لجنة العشرة شكلت برئاسة الرئيس الموريتاني المختار ولد داده وعضوية إثيوبيا، ليبيريا، الكاميرون، ساحل العاج، السنغال، تنزانيا، زائير، نيجيريا، كينيا، وتفرعت منها لجنة رباعية.للتفاصيل، ينظر، ياسين ألعوضي، "أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة مج8، 1972، ص589؛ الهور، المصدر السابق، ص129.

(2) الوثائق الفلسطينية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1975)، ص118؛ هلال، المصدر السابق، ص ص 40-41؛ ساوندرز، المصدر السابق، ص ص 115-116؛ الهور، المصدر السابق، ص125.

السورية باتجاه جبل الشيخ في هضبة الجولان، في هذه الأثناء عقد مجلس الأمن جلسة استثنائية يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر دون التوصل الى صيغة قرار واستمرت الاجتماعات حتى يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر من دون إمكانية لاتخاذ قرار[1].

في يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م تقدم الرئيس السادات بمبادرة لتحقيق السلام على أساس انه أصبح في موقع قوة ولو نسبية، واقترح انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي العربية المحتلة والموافقة على وقف إطلاق النار، والدعوة لحضور مؤتمر دولي للسلام[2]. على اثر هذه المبادرة تم إجراء اتصالات مكثفة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من اجل التوصل الى اتفاق حول تبني قرار في مجلس الأمن وهو القرار ذي الرقم 338 في 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م بموافقة جميع الأعضاء باستثناء الصين التي امتنعت عن التصويت، ونص على دعوة جميع الأطراف المشاركة في القتال الى البدء بوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً وفي مدة لا تتجاوز 12 ساعة، وبعد وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه، وإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية بغية الوصول الى سلام عادل ودائم في الشرق الوسط، ووافقت جميع الأطراف على القرار وتعهدت باحترامه[3].

مارس الرئيس السادات دوراً أساسيا في الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام يستند في قراراته على القرارين 242 و338، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بقضية الشرق

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، (بيروت، 1974)، ص ص 26-27؛ الهور، المصدر السابق، ص132

(2) الوثائق الفلسطينية لعام 1973، مؤسسة لدراسات الفلسطينية، ط الأولى، (بيروت، 1976)، ص375؛ فؤاد طهبوب، حتمية الحرب وسرابيات السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط الأولى، (بيروت، 1979)، ص117؛ رياض، المصدر السابق، ص435.

(3) إبراهيم أبو لغد، "حرب أكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية بيروت، العدد 45، 1975، ص100؛ رياض، المصدر السابق، ص441؛ الهور، المصدر السابق، ص132.

الأوسط المحلية والدولية، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر في جنيف بسويسرا وبحضور ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، سوريا) بعدما اشترط الطرف الإسرائيلي عدم مشاركة منظمة التحرير في المفاوضات وبحضور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الراعيين الرسميين للمؤتمر[1].

افتتح الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) المؤتمر بقصر الأمم في جنيف يوم الجمعة 21 كانون الأول/ديسمبر عام 1973م وألقى كلمة حذر فيها من أن وضعاً صعباً وخطيراً يواجه العالم إذا لم ينجح المؤتمر، في حين حذر وزير الخارجية السوفيتي من أن نار الحرب ستندلع من جديد في الشرق الأوسط غير أن كيسنجر (Kissinger)[2]، أشار إلى أن فصل القوات المصرية والإسرائيلية على طول القناة من أول أهداف المؤتمر، واستمع المؤتمرون إلى خطابات الوفود العربية والإسرائيلية[3].

بعد أيام عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر، وألقى الأمين العام البيان الختامي للمؤتمر جاء فيه ((توصل المؤتمر الى اتفاق في الرأي على مواصلة أعماله عن طريق إنشاء لجان عسكرية ولجان عمل أخرى، ستبدأ اللجان العسكرية فوراً في البحث في فصل القوات))[4].

---

(1) شوفاني، من تسوية الى حلف...، ص ص 13-14.

(2) هنري كيسنجر: ينتمي لأسرة يهودية ألمانية هاجرت الى الولايات المتحدة عام 1938م، وفي عام 1947م حصل على منحة حكومية للدراسة في جامعة هارفارد، وفي عام 1954م حصل على الدكتوراه، عينه نيكسون مستشاراً للأمن القومي، وطغى نفوذه على سلطات وزارتي الدفاع والخارجية حتى اختاره نيكسون وزيراً للخارجية مع احتفاظه بمنصب المستشار، عزز النفوذ اليهودي والصهيوني لدى الرؤساء الأمريكيين من ديمقراطيين وجمهوريين مما أدى الى توافق سياسة الحزبين تجاه إسرائيل في مختلف الأزمات حتى يومنا هذا. للتفاصيل، ينظر، شريف، المصدر السابق، ص445.

(3) إبراهيم عبد المنعم كروان، "الموقف العربي والتحرك نحو السلام "، مجلة السياسة الدولة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مج10، 1974، ص ص 342-343؛ معروف، المصدر السابق، ص ص 293-298؛ الهور، المصدر السابق، ص145.

(4) حدث اتفاق الارتباط وفصل القوات والاشتباك عند الكيلو 101 في خيمة على طريق القاهرة-الإسماعيلية بعد الحرب بفترة قصيرة، ترأس الجانب المصري اللواء محمد عبد الغني الجمسي،

كانت مراكز التخطيط والأبحاث لدى إسرائيل تؤكد أكثر من مرة ومنذ سنوات ماضية على وجوب توجيه الجهود نحو مصر مركز الثقل والقوة في العمل العربي، وكانت ولا تزال مصدر الخطر الأكبر على الوجود الإسرائيلي، ومصلحة إسرائيل تقتضي بذل أقصى الجهود لتحييدها وعزلها عربياً عن طريق إنهاء حالة الحرب وتبادل الاعتراف معها[1].

في العام 1975م كثرت تصريحات السادات المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، ففي 22 كانون الثاني/يناير عام1975م التقى السادات بمجموعة من رجال الصحافة والأعمال الأمريكيين وقال لهم ((إن الصراع العربي- الإسرائيلي لا يمكن أن يحل بالقوة، وان من واجبه الوصول الى تسوية سلمية تنهي حالة العداء)) [2].

وفي 14 ايار/مايو عام1975م أدلى بتصريحات في أثناء زيارته للكويت جاء فيها ((إن إسرائيل حقيقة قائمة لا مساس بحدودها...إسرائيل بحدود 1967 حقيقة قائمة))[3].

تم إعداد لقاء سري بين مصر وإسرائيل في المغرب في 16 أيلول/سبتمبر عام 1977م، وبرعاية الأمريكيين وقد مثل الطرف المصري حسن التهامي نائب رئيس الوزراء

وترأس الجانب الإسرائيلي الجنرال هارون ياريت وبرعاية الجنرال سيلاسفو قائد قوات الطواريء الدولية، وتم الاتفاق على سحب قوات الطرفين الى الخطوط التي كانت قائمة مساء يوم 10/22 عند بدء تنفيذ القرار الصادر في اليوم نفسه وتنفيذه والأعداد لمؤتمر دولي للسلام. للتفاصيل: منظمة التحرير الفلسطينية، المصدر السابق، ص ص 116-117.

(1) أشار موشيه ديان وزير خارجية اسرائيل الى انه ((كان يرى أن المفتاح لمنع قيام حرب هو عقد اتفاق ولو جزئي مع مصر، إن لم يكن كفيلاً بتخفيف دوافع مصر للقتال، فسيجعل سوريا تتردد في قرار الحرب لعلمها أنها ستحارب وحدها)) للتفاصيل: ينظر، شوقي إبراهيم، دايان يعترف، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، (القاهرة، 1977)،ص267؛ المجذوب، المصدر السابق، ص100.

(2) المجذوب، المصدر السابق، ص105.

(3) المصدر نفسه، ص106.

ومثل الطرف الإسرائيلي وزير الخارجية موشيه دايان(Moshe Dayan)، وحضر اللقاء الملك المغربي الحسن الثاني(1961-1999)[1].

كان الهدف من اللقاء هو التأكد من صدق نية إسرائيل في أنها تريد سلاماً حقيقياً وليس مناورة أو عبثاً بمصالح العرب عامة ومصالح مصر خاصة، وحمل دايان موافقة رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن(Manheim Begin)على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان مما شجع السادات على اتخاذ خطوات سريعة تجاه إسرائيل، لقد كانت تلك خدعة للسادات ولم يحصل إلا على سيناء مجردة من السلاح في نهاية الأمر[2].

في أعقاب انتهاء الخطوات التمهيدية المتمثلة باللقاءات السرية بين مصر وإسرائيل في المغرب قام السادات بزيارة لعدد من الدول في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977م ومن بينها رومانيا حيث تحدث مع رئيسها شاوشيسكو (shaoshesko) بشأن مدى جدية بيغن للسلام، وكان للزيارة سمة مميزة إذ تربط شاوشيسكو والسادات علاقة طيبة وثقة متبادلة مثلما تربط الأول علاقة صداقة مع الاسرائيلين، فحاول السادات ومن هذه الزيارة نقل رسالة تطمين للإسرائيليين بأنه على استعداد للتفاوض معهم إذا ما منحوه ثقتهم [3]

(1) مارس الملك المغربي دوراً مهماً في التنسيق لعملية السلام بين مصر وإسرائيل، وحسب رواية هيكل، أن لقاء جمع موشي دايان والملك المغربي الذي أعرب عن قلقه من الأوضاع الداخلية التي حدثت في مصر في العام 1977، وخشيته من أن تمتد إلى المغرب العربي ولابد من التحرك لاحتواء الموقف ولا سبيل لذلك إلا بالدخول في مفاوضات لإنهاء حالة الصراع بين مصر وإسرائيل، ونلاحظ أن هناك تناقضاً في موقف الملك الذي ترأس لجنة الدفاع عن القدس، في حين استمرت علاقته بالإسرائيليين وتطورت بشكل كبير. للتفاصيل: ينظر، محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية العربية الإسرائيلية عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، الكتاب الثاني، ط9، (القاهرة، 2004)،ص343.

(2) جمال علي زهران، " من القدس الى كامب ديفيد"، مجلة المنار،بغداد، العدد الثالث، 1985، ص33.

(3) هيكل، المصدر السابق، ص350.

في 9 تشرين الثاني/نـوفمبر عـام 1977م ألقـى الـسادات خطابـاً أمـام مجلـس الـشعب المصري أعلن في ختامه انه ((جاهز للذهاب الى جنيف، بل لا أخفيكم وانـتم ممثلـو الـشعب وعلى مسمع من امتنا العربية، سمعتموني أقول إنني مستعد أن أسافر الى آخر هذا العـالم إذا كان في هذا ما يمنع من أن يجرح مش أن يقتل عسكري أو ضابط من أولادي، أنـا أقـول فعـلاً إنني مستعد للذهاب إلى آخر هذا العالم، وستدهـشون عنـدما تـسمعوني أقـول ألان أمـامكم إنني مستعد أن اذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته لمناقشتهم))[1].

قام السادات بعد أن ألقى خطابه أمام مجلس الشعب بزيارة الى سوريا وقابل الرئيس السوري حافظ الأسد(1970-2000) وابلغه انه ((مقتنع مائة في المائة بإتمام هـذه الزيـارة، ولـو ثبت أن هذه آخر مهمة أقوم بها كرئيس جمهورية فسوف أقوم بها وأعـود فأقـدم اسـتقالتي الى مجلس الشعب في مصر كما ينص الدستور))[2].

ولم ينجح الأسد في إقناع السادات بالعدول عن موقفه ولا الأخير نجـح في إقنـاع الأسـد بوجهة نظره والغرض من الزيارة[3].

قامت الولايات المتحدة بلعب دور الوسيط بعـد أن أعلنـت ترحيبـاً رسـمياً باسـتعداد السادات بالذهاب الى الكنيست (البرلمان الاسرائيلي)، فتـسلمت الـدعوة الرسـمية مـن بـيغن وقام السفير الأميركي في القاهرة بتسليمها الى السادات فور وصوله من دمشق الى الإسماعيلية، وبدأت الزيارة يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977م، وبصحبته وفد مرافق لـه وأدى صـلاة عيد الأضحى في المسجد الأقصى، وألقى خطابه أمام الكنيست وعاد بعدها الى القاهرة[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص359؛ رياض، المصدر السابق، ص ص 536-537.

(2) هيكل، المصدر السابق، ص364؛ زهران، المصدر السابق، ص35.

(3) هيكل، المصدر السابق، ص366.

(4) Henry Kissinger, The White House Years , Little , Brown and Company ,(Boston , 1979) , P.361.

طالب السادات في خطابه الذي ألقاه في الكنيست بالمطالب التي كانت يجب أن تكون أساساً تقوم عليه معاهدة السلام، منها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي أستولي عليها عام 1967م، و للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وتأسيس دولة وطنية مستقلة وحق جميع دول الشرق الأوسط في الحياة السلمية ضمن حدود آمنه يضمنها نظام الحدود الدولية على أساس المعاهدات الدولية، وحق جميع دول المنطقة في إقامة علاقات فيما بينها على أساس ميثاق الأمم المتحدة وعدم استخدام القوة لحل النزاعات وإنهاء حالة الحرب في المنطقة[1].

كتب الكثير عن الزيارة وتداعياتها وسلبياتها وما فيها من تنازلات للعدو أومن وجهات نظر مصرية مؤيدة لها [2].

من الملاحظ أن هذه التنازلات المصرية جاءت من حالة الضغط الداخلي، إذ تفاقمت أوضاع مصر الاقتصادية مما أدى الى حصول انتفاضة عام 1977م، بسبب تدهور الحالة الاقتصادية والمعاشية للشعب نتيجة للحروب التي خاضتها مصر، واستنزفت اقتصادها وطاقتها البشرية، في حين إن بقية الدول النفطية ومنها (دول الخليج) تنعم بالرفاهية والأمان والتطور الاقتصادي فلم يعد أمام مصر إلا أحد خيارين، إما استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي الذي يؤدي بالنهاية الى كارثة إن لم تنقذه الدول البترولية، أو التوجه التام نحو أمريكا، فجاءت الزيارة بصورة منفردة أملا في الحصول على مكاسب تفيد العرب.

خلافاً للمبدأ القائل خذ وطالب نهج السادات أسلوبا مختلفاً هو إعطِ وطالب في المفاوضات التي دارت بينه وبين بيغن في الإسماعيلية، حيث تم التفاوض على نقطتين أساسيتين:

---

(1) اجارشيف، المصدر السابق، ص62؛ شوفاني، من تسوية الى حلف...، ص ص 47-48.

(2) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط6، (بيروت، 1985) ص ص 26-27.

1-التفاوض حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوصل مع بيغن إلى اتفاق على إعطاء حكم ذاتي للسكان في تلك المناطق.

2-التفاوض حول مستقبل التسوية مع مصر بهدف عقد معاهدة معها[1].

بعد قمة الإسماعيلية التي عقدت بين السادات وبيغن، ألقى الأخير خطاباً أمام الكنيست أواخر عام 1977م عرض فيه مشروعه للسلام، بان يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب المقيمين في تلك المناطق، وان يعهد بشؤون الأمن والنظام الى السلطات الإسرائيلية وان يمنح سكان تلك المنطقة الحق في اختيار الجنسيتين الإسرائيلية أو الأردنية، ويحق للمواطنين العرب فيهما وبناءً على حق اختيار الجنسية الإسرائيلية إذا ما رغبوا بها يحق لهم تملك الأراضي والاستيطان في إسرائيل، ويحق لسكان إسرائيل التملك والاستيطان في الضفة والقطاع، وإنشاء مجلس إداري منتخب للإشراف على تسيير الأمور العامة، وقد رفض العرب خطة بيغن[2].

مع بداية عام 1978م أصبح من الواضح أن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل لا تؤدي إلى شيء فالأخيرة كانت تماطل لكسب الوقت ومن أجل تعميق الانشقاق الذي حصل بين مصر والدول العربية بسبب زيارة السادات الى إسرائيل، بيد أن السادات كان لا يزال يبحث عن مخرج من الوضع القائم وبمساعدة الولايات المتحدة فقبل دعوة

---

(1) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، (بيروت، 2001)، ص ص 124-135؛ رياض، المصدر السابق، ص541.

(2) محمود سويد، الصراع على ارض التسوية الإسرائيلية 1973 – 1978، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 1938)، ص ص 145-146؛ محمود سويد، "مبادرة السادات والصراع على ارض التسوية الإسرائيلية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 76، لسنة 1978، ص ص 8-9؛ حنة شاهين،" المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 19، 1979، ص38؛ الهور، المصدر السابق، ص126.

الـرئيس الامـريكي كـارتر(Carter)[1] (1977-1981) لزيـارة الولايـات المتحـدة في أوائـل أيلـول/ سبتمبر عام 1978م، وفي الوقت ذاته وصل وفد إسرائـيلي برئاسـة يـبغن، وفي6 أيلـول/سـبتمبر من العـام نفـسه ابتـدأت وبـسرية كاملـة مفاوضـات ثنائيـة بـين مـصر وإسرائيـل وبرعايـة الولايات المتحدة جرت المفاوضـات في منتجـع كامـب ديفيـد في واشـنطن وانتهـت بـالتوقيع عـلى وثيقتـين هـما اطـر الـسلام في الـشرق الأوسـط واطـر عقـد معاهـدة سـلام بـين مـصر وإسرائيل[2].

حددت الوثيقة الأولى أُسس علاقات السلام بين الدول العربية وإسرائيل ودعت الأردن وسـوريا ولبنـان الى الموافقـة عليهـا واعتمادهـا، ونـصت مـن جهـة أخـرى عـلى إقامـة حكـم ذاتي لسكان الضفة والقطاع، وذلك لمدة خمسة أعـوام دون تحديـد موعـد للبـدء بهـا أو مـا سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة، أما الوثيقة الثانية فقد رسمت أُسـس معاهـدة الـسلام بين مصر وإسرائيل على أن تنجـز في فـترة لا تتعـدى ثلاثـة أشـهر مـن تـاريخ توقيـع الاتفـاق الثلاثي[3].

---

(1) جيمي كارتر: الرئيس الأمريكي التاسع والثلاثـون، ولـد في أول تـشرين الأول/أكتـوبر عـام 1924م، تـولى رئاسة الولايات لفترة زمنية واحدة ابتـدأت في كـانون الثـاني/ينـاير عـام 1977م، وهـو مهنـدس اتفاقيـة كامب ديفيد ويرجع إليه الفضل في قيام الصلح بين مصر وإسرائيـل، واكتـسبت الولايـات المتحـدة مـن وراء هذه المعاهدة امتيازات ضخمة ومهدت لها السبل التي أمنت كيـان إسرائيـل بـصلحها مـع أقـوى دولة عربية، ما زالـت الولايـات المتحـدة تـشركه في كـل مبـادرة تهـدف الى الـسلام.للتفاصـيل: شريـف، المصدر السابق، ص450.

(2) هيكل، عواصف الحرب وعواصف الـسلام...، ص ص394-395؛ شريـف جويـد العلـوان تـسوية كامـب ديفيـد ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، دار واسط للنشر، ط1، (بغداد، 1982) ص245-246؛ اتفاق كامـب ديفيـد عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1978).

(3) حول اتفاقية كامب ديفيد وملاحقهـا، ينظـر، الهـور، المـصدر الـسابق، ص ص 173-184؛ شـوفاني، مـن تسوية الى حلف...، ص82؛ رياض، المصدر السابق، ص561.

الملاحظ أن الجانب الأمريكي أراد إقامة جهاز دفاعي استراتيجي جديد في الشرق الأوسط بعد سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979م، وملء هذا الفراغ بكل من السعودية ومصر التي دخلت في اتفاقية سلام مع إسرائيل وأصبحت مستعدة لان تكون السند العسكري لدول الخليج إذا ما تم تهديدها من قبل دولة ما، فمصر تقدم الجنود والسعودية تقدم الأموال وأمريكا منها الأسلحة طالما أنها ليست ضد إسرائيل.

تباينت ردود الأفعال العربية حول اتفاقية كامب ديفيد بين مؤيد ومتفهم لموقف مصر كما في موقفي تونس والسودان، وبين موقف معتدل مثل موقف السعودية وسلطنة عمان وبين معارض للاتفاقية كما في مواقف العراق وسوريا ومنظمة التحرير وليبيا، وبناءً على هذه المواقف تمت الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد أواخر عام 1979م حيث تقرر مقاطعة مصر سياسياً واقتصادياً فتم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة الى تونس بصورة مؤقتة [1].

أدلى ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز (أصبح ملكا على السعودية 1982-2005) يوم 7 آب/أغسطس عام1981م بمبادرة قال انه يمكن الاسترشاد بها للوصول الى تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط، وهو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م بما فيها القدس الشرقية وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل على تلك الأراضي وضمان حرية العبادة والشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تزيد على ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام[2].

---

(1) الوثائق الفلسطينية لعام 1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1981)، ص344؛ الهور، المصدر السابق، ص ص185-196؛ خالدة إبراهيم خليل، مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية 1964-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب،(جامعة الموصل، 2003) ص183.

(2) الوثائق الفلسطينية لعام 1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1982)، ص356.

تفاوتت ردود الفعل العربية من مبادرة فهد بين مؤيد ورافض لها فقد أيدت دول الخليج العربي المبادرة في حين رفضها كل من العراق ومنظمة التحرير على الرغم مما فيها من جوانب ايجابية لصالح الشعب الفلسطيني، كذلك رفضتها إسرائيل، وبالرغم من المواقف العربية المتباينة أصبحت مبادرة فهد أساساً استند عليه مؤتمر القمة العربية الذي عقد في فاس عام 1982م[1].

ألقى الرئيس الامريكي ريغان(Regan)[2] (1981-1988) خطاباً بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر1982م قال فيه ((إن الحرب اللبنانية (الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م) قد أثبتت عدة أمور منها نتيجتان أساسيتان لعملية السلام الأولى: إن الخسائر العسكرية التي لحقت بالمنظمة لم تقلل من رغبة الشعب الفلسطيني بالحل العادل لما يطالب به والثانية: إن الانتصارات التي حققتها إسرائيل في لبنان جعلت قواتها في المرتبة الأولى في المنطقة وإنها لا تستطيع وحدها جلب سلام دائم لإسرائيل وجيرانها وان السلام في الضفة والقطاع لا يعني قيام دولة فلسطينية مستقلة وبالتالي فان الولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة فيهما))[3].

---

(1) الهور، المصدر السابق، ص ص 204-206.

(2) رونالد ريغان، الرئيس الأمريكي الأربعون للولايات المتحدة من مواليد عام 1911م، شغل منصب الرئيس لمدة 8 سنوات 1981- 1988، خريج كلية أيريكا في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، اشتغل بالتمثيل ثم أصبح حاكم ولاية كاليفورنيا قبل انتخابه رئيساً وعلاقته وطيدة بزعماء الصهيونية، في عهده تم أول اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأصبح أساسا يمشي عليه أي رئيس أمريكي منتخب. للتفاصيل :ينظر، شريف، المصدر السابق، ص 452.

(3) مذكرات جورج شولتز، اضطرابة ونصر، ترجمة: محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للتوزيع والنشر، ج1، ط1، (عمان، 1994)، ص193؛ غسان سلامة وآخرون، السياسية الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، (بيروت، 1991)، ص176؛ الهور، المصدر السابق، ص209.

واقترح على سكان الضفة والقطاع الحكم الذاتي أو الانضمام الى الأردن وعدم قيام أو إعلان دولة فلسطينية، واقتراح تجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة[1].

عقد مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية للفترة من 6-9 أيلول/ سبتمبر 1982م واتخذ المؤتمر قرارات اعتبرت مبادرة سلام استندت في أساسها على المبادرتين اللتين قدمهما الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وولي عهد السعودية الأمير فهد اللتين سبق ذكرهما والمستندتين أساسا على الشرعية الدولية لتحقيق السلام وهو ما يبدو رداً على مقترحات ريغان للسلام[2].

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان عام 1984م، الخطوط العريضة لمبادرة أردنية فلسطينية مشتركة مبنية على القرار 242 كأساس للتسوية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وتكون العلاقة المستقبلية ما بين الأردن و منظمة التحرير علاقة كونفدرالية أي ادارة فلسطينية تابعة للحكومة الاردنية، فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية، وفي حالة نجاح الملك فهد بإقناع الإدارة الأمريكية بهذه المقترحات فأنه يجب على المنظمة اتخاذ خطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي والاعتراف المتبادل مع إسرائيل[3].

ومع الجمود الذي أصاب الموقف العربي تجاه فلسطين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1987م مما سبب حرجا للحكومة الإسرائيلية وحليفتها الولايات المتحدة التي كانت تغض الطرف عن الأساليب القاسية التي

---

(1) اجارشيف، المصدر السابق، ص107.

(2) مجلة المنار، "قمة الانتفاضة وانتفاضة القمة"، بغداد، العدد 43، 1988، ص15؛ ساوندرز، المصدر السابق، ص36؛ الهور، المصدر السابق، ص212.

(3) هالة مصطفى، "الفلسطينيون أمام الحل الأردني "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 82، 1982، ص ص 32-33؛ شولتز، المصدر السابق، ص198؛ صحيفة القبس الكويتية، الكويت العدد4509، 1984/12/20;

Don Peretz," The Palestinian uprising" , Foreign Affairs, Vol. 66, No. 5, 1988 , P. 64.

استخدمتها إسرائيل في قمع الانتفاضة[1]، بعد ثلاثة أشهر من الانتفاضة وتصاعد حدتها أصبح لدى الإدارة الأمريكية تصور فيما يمكن أن تسببه الانتفاضة من تأثير على الشارع العربي وبالتالي قد يهدد ذلك مصالحها في المنطقة العربية[2].

إن التحرك الأمريكي يأخذ زخماً عند حدوث الأزمات، فمع اندلاع حرب تشرين عام 1973م بادر كيسنجر برحلاته المكوكية[3]، من اجل احتواء الموقف العربي الذي هدد امن إسرائيل فعلاً، وبعد اندلاع الانتفاضة التي أزعجت امن إسرائيل تحرك وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز(Gorge Sholtese) ومساعدوه باتجاه الدول العربية، وفتح باب الحوار مع منظمة التحرير التي لم تعترف أمريكا بها وتصفها بأنها منظمة إرهابية وكان ذلك التحرك في سياق تطويق الانتفاضة [4].

قد يكون هذا التحرك الأمريكي لجر المنظمة الى التفاوض والتسوية من خلال الاعتراف بها وهو ما جعل المنظمة تفرح بهذا الانجاز؟!.

جاء التحرك الأمريكي بطلب من أصدقاء أمريكا من الحكام العرب إذ كان كل من الرئيس المصري حسني مبارك (1981-2011) والملك حسين يحثان شولتز على تولي مسؤولية شخصية في الجهود الدبلوماسية الأمريكية[5]، قبل أن تخلق الانتفاضة حقائق

---

(1) حسن طوالبه، الانتفاضة سنة أولى، دار الكرمل صامد، (عمان، 1990)، ص67.

(2) ممدوح نوفل، الانقلاب، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، 1996)، ص18.

(3) بلغ عدد الجولات التي قام بها كيسنجر في المنطقة العربية عشر جولات ابتداءً من 16تشرين الثاني/نوفمبر عام1973م لغاية 1 ايلول/سبتمبر عام1975م، ونظرا لان السمة الغالبة عليها هي التنقل السريع بين العواصم العربية وإسرائيل فقد أطلق على تلك الجولات الدبلوماسية صفة المكوكية. للتفاصيل: ينظر، العلوان، المصدر السابق، ص72 .

(4) طوالبة، المصدر السابق، ص73.

(5) سليمان وآخرون،ميخائيل،فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1، (بيروت، 1996)، ص258.

جديدة تضر بمصالح واشنطن وحلفائها في المنطقة العربية[1].

قررت الإدارة الأمريكية إرسال وزير خارجيتها شولتز الى المنطقة العربية بهدف الاطلاع على الأوضاع عن كثب، وكان قد أطلق قبل الزيارة مبادرة للسلام في أواخر شباط/ فبراير عام 1988م قال فيها ((إن أساس المفاوضات هو قراري مجلس الأمن 242 و338 بكل بنودهما وان تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الأردني المشترك لوضع ترتيبات في الأراضي المحتلة ولتحديد فترة انتقالية يتم انجازها خلال ستة أشهر وبعد سبعة أشهر تبدأ المرحلة النهائية للمفاوضات)) [2].

كانت إسرائيل بحاجة للاستقرار لاستقبال مهاجرين سوفيت من اليهود، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها منذ منتصف الثمانينيات، فجاءت الانتفاضة لتثقل على إسرائيل وضعها السياسي والاقتصادي، وإنها بالرغم من ذلك أصبحت أكثر قسوةً وتطرفاً واقل رغبة في تحقيق السلام وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير (Yitzhak Shameer)[3]، عن ذلك بقوله ((لن تكون هناك دولة عربية ثانية على أرض إسرائيل، وان إسرائيل تؤمن بالسلام إلا أننا لسنا مستعجلين ولن نخضع للضغوط)) [4].

---

(1) طوالبه، المصدر السابق، ص72.

(2)Bar-on Mordechai," Israeli Reactions to the Palestinian Uprising" Journal of Palestine studies, vol, 17 , No4, 1988, P56.

(3) إسحاق شامير: ولد في تشرين الأول/أكتوبر عام 1915م، في قرية شرقي بولندا وكان اسمه الأخير (يزير نتيزكي) وغيره الى شامير الذي يعني في العبرية الصخر الصوان المدبب، درس القانون في وارسو وهاجر الى فلسطين عام 1935م، انضم الى عصابة اركون تسامي الإرهابية واتهم في اغتيال الكونت برنادوت وأصبح مطلوباً للسلطات البريطانية، عمل في جهاز الموساد للفترة من 1955-1965م، انتخب رئيساً للكنيست عام 1977م، وانتخب رئيساً للوزراء في عام 1983م، ظل رئيساً للوزراء حتى عام 1992م إذ قرر الاعتزال عن العمل السياسي. للتفاصيل: www.moqatel.com

(4) عمر سعادة، "الانتفاضة الفلسطينية والقوى السياسة في إسرائيل "، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 2-3 لسنة 1990، ص30، مجلة المنار، "خطة شامير وتداعياتها على عملية السلام"،بغداد، العدد 57، 1989، ص19.

في 14 أيار/مايو عام 1989م اقترح شامير خطة سلام تقوم على الاستقلال الإداري الذي يمكن الفلسطينيين من إدارة شؤونهم في الأراضي المحتلة، ويتمثل ذلك في إجراء انتخابات خلال عام في الضفة والقطاع لاختيار مفاوضين يتفاوضون مع إسرائيل حول وضع مؤقت على أن تبدأ تسوية نهائية للقضية الفلسطينية بعد فترة انتقالية تتراوح بين (3-5) سنوات[1].

في رد على مبادرة شامير قدم الرئيس المصري حسني مبارك مقترحات أو تساؤلات تكونت من عشر نقاط أبرزها أن تتعهد إسرائيل بقبول كافة نتائج الانتخابات ووضع مراقبين دوليين للإشراف عليها وتوفير شكل من أشكال الحصانة للفلسطينيين المنتخبين والتزامها ببدء مباحثات تسوية نهائية في موعد يتم الاتفاق عليه قد يكون (3-5) سنوات وتُعد فترة انتقالية وان تقبل إسرائيل مبدأ الأرض مقابل السلام كجزء من تسوية نهائية[2]، في 6 كانون الأول عام 1989م أعلن جيمس بيكر(Jims Biker)[3]، وزير الخارجية الأمريكي عن مبادرة أمريكية جديدة تتألف من خمس نقاط أطلق عليها خطة بيكر[4]، التي حاول فيها التوفيق ما بين مبادرة شامير ومبادرة مبارك، اقترح بيكر

---

(1) مجلة المنار,"السلام المراوغ النقاط العشر..والهدف الوحيد"، بغداد، العدد58، 1989، ص9.، جورج قرم، انفجار المشرق من تأميم السويس الى غزو العراق (1956-2006) ترجمة: نسيب عون، دار الفارابي للنشر(د.م.د.ت)، ص464.

(2) مجلة المنار، السلام المراوغ...، ص10.

(3) جيمس أديسون بيكر الثالث، ولد في 28 نيسان 1930 دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري، شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد ريغان، وعمل وزيراً للخارجية في عهده بين عامي 1985- 1988، ووزيراً للخارجية في عهد بوش الأب من 1989 -1993. وفي اذار/مارس عام 1997 عينه بوش الابن مبعوثاً خاصاً الى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو http//.www. Wikipdia.org

(4) بنود خطة بيكر: إقامة حوار بين وفد فلسطيني وأخر إسرائيلي في القاهرة، تكلف مصر لوحدها بإجراء الاستشارات بين الأطراف المعنية ويجب أن تستجيب لائحة أعضاء الوفد الفلسطيني لمطالب الإسرائيليين وتشارك إسرائيل في المفاوضات استناداً الى خطة شامير في حين يُعد الفلسطينيون أحراراً في التعبير عن وجهة نظرهم بخصوص المفاوضات ومشروع الانتخابات كما جاء في الخطة، للتفاصيل: فيصل مظهر خزعل، دور الولايات المتحدة في التسوية العربية الإسرائيلية منذ عام 1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية،(جامعة بغداد، 2004)، ص65.

قيام وزراء خارجية أمريكا ومصر وإسرائيل بعقد اجتماع مشترك خلال أسبوعين في واشـنطن، وفي ضوء ذلك برزت قناعة لدى الأمريكان والمصريين بـصعوبة إقنـاع شـامير بتعـديل خطتـه، لذلك مورس ضغط على منظمة التحرير من اجل القبول بخطة شامير.[1]

مع بداية تسعينيات القرن الماضي حدثت تطورات دولية وإقليمية كان لها تأثيرها على الصراع العربي- الإسرائيلي فلم يعد هناك ما يمكـن تـسميته بالـصراع العـربي-الإسرائـيلي وإنمـا المفاوضات العربية- الإسرائيلية.

(1) مجلة المنار، السلام المراوغ...،ص11.

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها

في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي

المبحث الأول

أولا: أزمة الخليج وتأثيراتها في تطور الصراع العربي- الإسرائيلي.

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في الصراع العربي- الإسرائيلي.

ثالثا: المبادرة الأمريكية.

رابعا: الموقف العربي والدولي من المبادرة الأمريكية.

خامسا: جولات بيكر.

المبحث الثاني: مؤتمر مدريد للسلام 1991

أولا: توجيه الدعوات ورسائل التطمينات الأمريكية لعقد المؤتمر.

ثانيا: انعقاد مؤتمر مدريد 30 تشرين الأول: أكتوبر 1991م.

ثالثا: المفاوضات المتعددة الإطراف.

رابعا: اجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الأطراف.

أ- اجتماعات لجنة العمل حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي.

ب- اجتماعات لجنة العمل حول التنمية الاقتصادية.

ج- اجتماعات لجنة العمل حول البيئة.

د- اجتماعات لجنة العمل حول اللاجئين.

هـ- اجتماعات لجنة العمل حول المياه.

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها

في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي برزت أحداث ومتغيرات دولية وإقليمية كان لها اثر مباشر على طبيعة التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، فالنظام العالمي الجديد الذي يعني سيطرة الولايات المتحدة على إدارة الصراعات الدولية بما ينسجم ومصالحها الحيوية المباشرة وتفردها في إدارة عملية السلام وبما يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى [1].

أما بالنسبة لمنطقتنا العربية التي شكلت أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت تتزايد تلك الأهمية فيما بعد وخاصة بعد حرب تشرين عام 1973م واستخدام العرب للنفط في صراعهم مع إسرائيل، فقد أدركت الولايات المتحدة أنه لضمان استمرار تدفق النفط العربي إليها بأرخص الأثمان ودون انقطاع، فلا بد لها من أن تنشئ نظاماً عالمياً جديداً يكفل لها ذلك وتكون هي اللاعب الأساسي والأقوى في المنطقة وإدارتها، ومما مهد لها ذلك وقوع حدثين مهمين:

الأول: إقليمي تمثل (بأزمة الخليج)[2].

---

(1) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط1 (القاهرة، 2004)، ص62.

(2) حدثت أزمة الخليج في أعقاب اجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990، التي أشار كثير من المحللين إلى أسبابها في إطار نظرية المؤامرة لاستدراج العراقيين لذلك، من أجل السيطرة الأمريكية الكاملة على نفط الخليج، وإضعاف العراق لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأساس، فضلا عن أن بعض الدول العربية كانت تخشى من الدور العراقي لإدارة المنطقة، وما زال العراق يعاني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جراء ذلك. للتفاصيل :ينظر، عبد الاله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، دار الطليعة للطباعة، ط1، (بيروت، 1993)، ص ص 20-25.

والثاني: دولي تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية الموالية له[1].

فلا بد من دراسة هذين الحدثين لتبيان حقيقة تأثيرهما في الصراع العربي- الإسرائيلي.

---

(1) فيصل، المصدر السابق، ص72.

المبحث الأول

أولا: أزمة الخليج وتأثيراتها في تطور الصراع العربي-الإسرائيلي:

في صيف عام 1990 ظهرت أزمة الخليج التي بدأت تأثيراتها تنعكس على الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وعلى العلاقة الفلسطينية الأمريكية التي شهدت انفراجاً منذ مطلع عام1989م والتي تم الإشارة إليها في الفصل السابق، وانتهى الحديث عن حوار فلسطيني أمريكي وكل حديث عن مفاوضات فلسطينية إسرائيلية محتملة برعاية أمريكية [1].

لعبت القضية الفلسطينية وامتدادها في الصراع العربي- الإسرائيلي دوراً في التأثير على النظام الإقليمي العربي صعوداً وهبوطاً وبالتالي أدت إلى تفككه وفتحت الباب أمام تكوين نظام إقليمي شرق أوسطي بديل ومنافس له، فظهرت إمكانية عربية محدودة في التأثير على تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي في أعقاب حرب الخليج [2].

من الممكن القول بأن الأزمة قد دفعت وعجلت من تأثير عوامل أخرى كانت قائمة بالفعل إلى إحداث تحول في دبلوماسية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، على الرغم من أن محاولة الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وحل أزمة الخليج كان لها دور غير مباشر في بعث الاهتمام الدبلوماسي بالقضية الفلسطينية خصوصاً والصراع العربي- الإسرائيلي عموماً [3].

إن بيئة الدبلوماسية الدولية المتعلقة بتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي قد تباينت جذرياً بعد أزمة الخليج، فحتى عام 1989م كانت هناك (64) مبادرة سياسية ودبلوماسية

---

(1) نوفل، المصدر السابق، ص36.

(2) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، (الكويت، 1992)، ص184؛ Maha Azzam," The Gulf Crisis Perceptions in the Muslim World", International Affaris, Vol 67, No. 3, 1991 , P.474.

(3) سعيد، مستقبل النظام العربي...، ص185.

قدمتها أطراف عربية ودولية ومن حيث الهيكل العام كانت الأغلبية الساحقة من هذه المبادرات تقترب كثيراً من الموقف العربي المعبر عنه في قمة فاس عام 1982م، مع تعديلات معينة تفرض تنازلات عربية بحيث أن النفسية العربية العامة أصبحت على استعداد لقبولها[1].

جاءت نكبة أزمة الخليج التي أسفرت عن تدمير العراق والكويت بقدراتهما وثرواتهما الضخمة، وأفرزت الكثير من حالات العداء وانهيار الثقة بين الأقطار العربية على خلفية المواقف المتباينة خلال الأزمة والحرب، في حين أدت في الطرف الأخر إلى تعاظم قوة إسرائيل بالسلاح والمال والمهاجرين والتعاطف الدولي، فازدادت غطرستها وتعزز شعورها بالثقة بعد أن زال خطر عربي آخر عنها[2].

لاشك في أن تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية قد انعكس من الزاوية الإستراتيجية على إضعاف مجمل جبهة المواجهة العربية مع إسرائيل على الرغم من أن القدرات العراقية كانت هائلة جداً في فترة الثمانينيات إلا أنها لم توجه لمواجهة العدو الحقيقي ودعم الجبهة العربية المواجهة معه، فقبِل العراق وإيران وعن سذاجة القتال فيما بينهما وطوال ثمانية سنوات أنهكت قدرات الطرفين لمصلحة خصومها، مما مهد للأمريكان لكي يتدخلوا في الخليج بحجة حماية المصالح الدولية كمرحلة أولى، وجاءت أزمة الخليج لكي تكرس الاحتلال وبصورة دائمة وبالتالي فرض الصلح على العرب مع عدوهم الحقيقي إسرائيل[3].

أخطأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حين راهنت على حل المشكلة الكبرى

---

(1) المصدر نفسه، ص197.

(2) عدنان علي، " نظرة إستراتيجية إلى المفاوضات العربية- الإسرائيلية"، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 89، 1990، ص170.

(3) داؤد تلحمي، " الحل الشامل على كل الجبهات في إطار مؤتمر دولي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، 1990، ص100.

التي خلفها اجتياح العراق للكويت بالطرق السلمية، ولم تتخذ المنظمة موقفاً واضحاً وصريحا تجاه العراق وصنفت ضمن المجموعة العربية التي أيدت العراق وتوترت علاقاتها مع دول الخليج ومصر وسوريا، مما كرس الانقسام العربي من جراء هذه المواقف سواء تجاه المنظمة بسبب موقفها المتعاطف مع العراق في أثناء الحرب أم بسبب موقف هذه الدول من العراق نفسه، كذلك أصبحت المنظمة في وضع تصادم مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي[1].

حاولت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية استغلال فرصة قيام المنظمة بالتوسط لحل الأزمة وفسرت لقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بالرئيس العراقي السابق صدام حسين (1979-2003) يومي 5 و9 آب/أغسطس عام 1990م بأنه تأييد من قبل المنظمة للعراق، جاء هذا التفسير مبنياً على نهج الإدارة الأمريكية وإسرائيل تجاه المنظمة بأسلوب مخطط له مسبقاً من اجل عزل المنظمة عن الدول العربية التي وقفت إلى جانب الكويت، وتضييق الخناق على المنظمة وبالتالي فانه لا ملجأ تلجأ إليه المنظمة سوى الموافقة على الشروط الأمريكية والإسرائيلية والدخول في مفاوضات من اجل السلام[2].

في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من العام 1991م أصبحت قيادة المنظمة مكشوفة سياسياً وباتت في أضعف حالاتها، وكان للحملة الإعلامية الأمريكية المركزة التي شنت في ذلك الحين ضد المنظمة وضد عرفات شخصياً أثرها في تعميق حالة

(1) روزماي سعيد زحلان، فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية، ترجمة: عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت، 2011)، ص156.

(2) سليمان، المصدر السابق، ص ص 290-291؛ زياد أبو عمر، "الموقف في الأراضي المحتلة "، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم، فلوريدا، العدد الثاني، 1992، ص ص86-87؛ حوات، المصدر السابق، ص315.

الاضطراب والقلق التي عاشتها المنظمة مما دفع الإدارة الأمريكية إلى الإشارة بأن مشاركة المنظمة بقيادتها الحالية في مفاوضات السلام ستكون شديدة الصعوبة[1].

إن أزمة الخليج أثرت في القضية الفلسطينية بطرق متناقضة، فهي من ناحية أثرت سلباً في قدرات الجانب الفلسطيني على التفاوض وأخلت بموازين القوى في المنطقة، في حين كان الجانب الايجابي فيها بوضع القضية الفلسطينية على قائمة أولويات أمريكا، مع عدد من الدول العربية المتحالفة معها، لان ذلك افرز تعامل الولايات المتحدة مع أزمة الخليج والقضية الفلسطينية على أساس الكيل بمكيالين في التعامل الحقيقي معهما وخشيت أمريكا من التفسير العربي هذا مما يؤدي إلى ابتعادهم عنها[2].

عندما حدثت الأزمة واندلعت الحرب، لم يكن يتوجب على الشعب الفلسطيني وهو في موقفه الضعيف أن يزج فيها، وكان يتوجب على القيادة الفلسطينية أن تقف على الحياد إن عجزت أن تنسجم مع نفسها لتقف مع حق تقرير المصير ومع عدم جواز احتلال أي ارض بالقوة من قبل أي فريق ولو كان هذا الفريق عربياً، ترتب على ذلك الموقف حدوث النزوح الثالث للشعب الفلسطيني في حياته وهو لا يقل بؤساً وألماً عن نزوح عامي 1948-1967م، فنزح (400) ألف فلسطيني كانوا يعيشون في الكويت والخليج ويشكلون رافداً اقتصادياً هائلاً لشعبهم في فلسطين، أدى ذلك إلى أن يتحولوا إلى عبء بدلاً من مصدر قوة فضلا عن إقحام المنظمة في لعبة المحاور العربية التي كانت في غنى عنها[3].

الواقع أن الفلسطينيين ظلوا محبطين منذ قيام إسرائيل وصاروا يتحمسون لأي

---

(1) زياد أبو عمر، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991، ص22.

(2) داؤد كتاب، "لم الشمل العربي ودعم الانتفاضة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، العدد 61، 1991، ص ص 96-97.

(3) شفيق الحوت، "أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 214، 1996، ص32؛ زحلان، المصدر السابق، ص157.

زعيم يحقق حلمهم بإزالة إسرائيل، وهكذا أيدوا عبد الناصر لأنه أراد إزالة إسرائيل كما زعم وأيدوا صدام لأنه سيضرب إسرائيل ويحرقها كما زعم أيضا، وليس تأييداً له لاجتياح الكويت... ويجب فهم المسألة على هذا النحو لكن دول الخليج بدلاً من أن تصب جام غضبها على إسرائيل وأمريكا الداعمة لها، وجدت في الفلسطينيين عدواً سهلاً للاقتصاص منه حقداً عليهم وعلى من أيدوهم خلال أزمة الخليج.

لو اقتصرت كارثة أزمة الخليج على أوضاع العراق والكويت لهان الأمر نسبيا ولأمكن تطويق النتائج من خلال عزل تأثيراتها السلبية على العراق ودول الجوار إلا أن الكارثة طالت مجموع الدول العربية سواء تلك التي أيدت موقف دول التحالف أم تلك التي تفهمت موقف العراق أم التي وقفت على الحياد، فلعبت الأزمة دوراً خطيراً في زعزعة النظام العربي من خلال زرع الحساسيات وانعدام الثقة والاختلاف في رؤية المصالح العربية المشتركة[1].

كان تفكك النظام الإقليمي العربي وضعفه واحداً من نتائج الأزمة، وأتاح ذلك للولايات المتحدة وإسرائيل فرصة كبيرة لتحقيق سياساتها تجاه التسوية في المنطقة بالحصول على اكبر قدر ممكن من التنازلات العربية لصالح إسرائيل، فالدول الصديقة لأمريكا (دول الخليج) قبل الأزمة أصبحت أكثر تبعية لها بعدها، وبالتالي أصبحت أكثر استعداداً لقبول الرؤية الأمريكية للتسوية ولفتح المجالات الواسعة للمصالح الأمريكية في المنطقة، أما الدول العربية المناوئة للسياسة الأمريكية (العراق، ليبيا، السودان)، فقد أصبحت تخضع لبرنامج حصار وعزلة أمريكية تستهدف منه دفع هذه الدول للقبول بالعملية السلمية الجارية في المنطقة وفق الرؤية الأمريكية لها[2].

---

(1) شهاب الدين الصراف، " العراق والمنطقة قراءة في قوانين القوة والضعف والوحدة والتجزئة"، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا،العددان 2-3، 1991، ص82.

(2) وليد عبد الحي وآخرون، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3 (عمان، 2003)، ص ص 206-217.

على صعيد آخر أكدت الأزمة محدودية الخيار العسكري العربي في مواجهة التطور النوعي لدى العدو حتى لو بلغ احد الإطراف العربية ذروة القوة العسكرية التي لا يُستهان بها فإذا كان العراق الذي أصبح لديه قدرات عسكرية كبيرة قد فشل في تحقيق أهدافه من وراء اجتياح الكويت، فماذا تبقى للإطراف العربية الأخرى بما فيها سوريا في مواجهة إسرائيل التي تُعد من القوى الإقليمية الكبرى[1].

إن ما حصل للعراق ودول الخليج أثر على سقف الدول العربية الذي انكشف إستراتيجيا من خلال ضرب العمق الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري لما كان يسمى بالجبهة الشرقية ودول الطوق العربية[2].

تعاظم التوجه نحو حل الصراع سلمياً لدى الأطراف العربية جميعها في أعقاب أزمة الخليج، فقد علم العرب أن الحرب مدمرة بفعل التكنولوجيا التي يمتلكها الغرب والأسلحة غير التقليدية وليس هناك ضمان لمحدودية تأثيرها، فضلا عن أن الولايات المتحدة لن تسمح للعرب بتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية، إلى جانب الضغوط التي مارستها أمريكا على العرب والتي تعني أن عدم الاستجابة لها يعد إحراجاً دولياً لأمريكا بل وقد تفرض عقوبات لا تحمد عقباها في المستقبل فوجدت الدول العربية أن الحل السياسي السلمي هو في مصلحتها وان الخيار أو حتى الإبقاء على الوضع الراهن بعد أزمة الخليج سيكون له نتائج مدمرة للغاية[3].

---

(1) أحمد سامح الخالدي و حسين جعفر أغا، " المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991، ص7؛ هيثم الكيلاني، التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد3، ط 1l، (أبو ظبي، 1996)، ص ص 14-16.

(2) الصراف، المصدر السابق، ص85.

(3) Joseph Alpher ," Israel's Security Concerns in the Peace Process", International Affairs, Vol.70, No.2, 1994, P.232.

كان من أهم نتائج أزمة الخليج اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة وعودة التوازن النوعي لصالح إسرائيل، فضلاً عن انتفاء التهديد العربي لإسرائيل بتحول العرب إلى خيار التسوية والتطبيع معها، فضلا عن أن الأزمة أضعفت قدرات العرب التفاوضية وإمكانية المبادرة تجاه الحلول المطروحة في المنطقة وأدت نتائجها إلى تقويض النظام الإقليمي العربي وعدم فاعلية مؤسساته (الجامعة العربية) التي لم يكن لها دور إقليمي أو دولي مؤثر فعلاً وبرزت الطروحات التي تدعو إلى استبداله بنظام يتجاوز الاعتبارات القومية[1].

لقد جاءت الأزمة لتسير بالتفكك العربي إلى الهاوية التي كان يسير إليها ببطيء فقضت بصورة جذرية وحاسمة على أحلام النصر العسكري أو تحقيق التوازن العسكري والاستراتيجي مع العدو، فضلاً عن سراب الاندماج القومي الذي راهنت عليه الأجيال طويلاً وعدته الشرط الأوحد لهزيمة إسرائيل[2].

إن مدى التأييد الشعبي للعراق الذي امتد من نواكشوط إلى دير الزور جاء نتيجة لشعور العرب بالانكسار أمام أمريكا وإسرائيل واعتقادهم بأن العراق قادر أو كان بإمكانه تدمير العالم الغربي وحرق نصف إسرائيل أو كلها وعندما ظهرت الحقيقة ازداد شعور العرب بالإحباط مع زيادة تعاطفهم الأخوي مع الآم العراقيين نتيجة للسياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة والأنظمة العربية ضد شعب العراق بفرض الحصار عليه[3].

استحوذ ذلك على انتباه الساسة في واشنطن صحيح إن تلك العاصفة لم تطح بأي من تلك الأنظمة التي تحالفت معهم لكنها كشفت عن شرعية تلك الأنظمة بوضوح، وان شعار هزيمة العراق وأنصاره من فلسطينيين وغيرهم من المؤيدين له ستؤدي إلى ازدهار

(1) فيصل، المصدر السابق، ص75.

(2) عبد الله السيد ولد أباه، " التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 125، 1991، ص32.

(3) Azzam, Op. Cit, PP. 76-77.

المنطقة حسب الرؤية الأمريكية التي ستكون وفق شروط تضعها هي بالدرجة الأولى، لكن سيطرة واشنطن على هذه الأجندة ينبغي أن تشمل إسرائيل أيضا [1].

جاءت الأزمة في صالح إسرائيل لتعزز دورها الإقليمي السياسي والاقتصادي بالتعاون مع أصدقاء الولايات المتحدة سواء بصورة مباشرة مع مصر وتركيا أم غير مباشرة مع دول الخليج، لقد كان لتعامل إسرائيل بضبط النفس في تعاملها مع الأزمة بعد القصف العراقي لها بالصواريخ عام1991م، دور في استنتاج بعض الدول العربية(دول الخليج)[2] بأن لديها ما تخافه من التطرف العربي أكثر مما تخافه من إسرائيل وبالتالي تحول شعور هذه الدول التي كانت تنظر إلى إسرائيل على أنها دولة توسعيه بعد الأزمة تغير الشعور إلى مصالح مشتركة بين الطرفين ويمكن لإسرائيل أن تلعب دوراً ايجابياً ومفيداً في استقرار أنظمة هذه الدول وبقائها وفي استقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة[3].

استغلت إسرائيل أزمة الخليج من اجل إفراغ الجانب الفلسطيني من بُعديهِ العربي والإسلامي انطلاقاً من الخلافات التي ظهرت في الساحة العربية وخصوصاً خلافات دول الخليج مع القيادات الأردنية والفلسطينية بسبب موقفها من العراق كما ذكرنا سابقاً، فعمل الطرف الإسرائيلي على استغلال الضغوط الأمريكية والأوربية تجاه المنظمة

---

(1) جو ستورك، "إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 203، 1996، ص82.

(2) أشار سعد السالم الصباح ولي العهد الكويتي في أثناء زيارته لواشنطن عام 1989 لعقد صفقة لشراء طائرات اف 18 وفي معرض الإجابة على أسئلة اللجنة المختصة من الخوف من استعمالها ضد إسرائيل وإعطائها لطرف عربي ثالث لاستخدامها أجاب انه لا يمكن استخدامها ضد إسرائيل، إننا نستخدمها للدفاع عن أنفسنا ضد جيراننا المقصود هو العراق.للتفاصيل: ينظر، محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، (القاهرة، 1992)، ص299.

(3) خليل الشقاقي، "المستقبل العربي بعد حرب الخليج"، مجلة قراءات سياسية،مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، العددان 2-3، 1991، ص46؛ عبد الستار الطويلة، أزمة الخليج حرب أم سلام، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1991)، ص ص 130-131.

والدول العربية (سوريا ولبنان) وعلى الأخص ضغط فرنسا في هذا الاتجاه على اعتبار أن الأخيرة تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية معهما[1].

لقد ساهمت الحرب في إسقاط النظرية الأمنية الإسرائيلية (التهديد العراقي لإسرائيل) وبالتالي أدى ذلك تلقائياً إلى تحييد التهديد العربي لها، الأمر الذي جعل عليها الادعاء بصعوبة المجازفة عبر التوصل إلى مبادلة معقولة بين الأمن والأرض من جهة وبين السلام من جهة أخرى، وبغض النظر بما يتردد في الأوساط السياسية الإسرائيلية من أن إنهاك العراق عسكرياً واقتصادياً لا يعني عدم ظهور تهديد عربي أخر في المستقبل لكن الواقع يشير إلى أن هذه النظرية قد زال وجودها بدليل التوجه العربي العام نحو الحل للمشكلة بالتفاوض وليس عن طريق الحرب[2].

نستخلص من ذلك أن أزمة الخليج قد ساعدت وبشكل مباشر أو غير مباشر على تسهيل المشاركة العربية في عملية السلام، وجاء ذلك نتيجة للسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة مع الدول العربية باستخدامها سياسة الترغيب والوعود الاقتصادية للدول التي تتعاون معها في حل القضية، أو سياسة الترهيب باستخدام القوة المفرطة إذا ما عارضت ذلك أية دولة كما حصل للعراق، حتى مع إسرائيل فإنها استخدمت أسلوب المساعدات الاقتصادية لإجبارها على الدخول في مفاوضات السلام التي هي في حل منها.

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في الصراع العربي- الإسرائيلي:

في أعقاب العدوان الثلاثي على مصرعام 1956م وموقف الاتحاد السوفيتي منه كما ذكرنا سابقا شعرت الإدارة الأمريكية وفق رؤية إستراتيجية بأنه ما دام هناك دعم

---

(1) جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 2، (عمان، 2000)، ص22.

(2) جون جي مير شايمر وستفن ام. والت، أمريكا المختطفة اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، (الرياض، 2006)، ص21؛ الخالدي، المصدر السابق، ص7; Alpher, op.cit , P.231.

سوفيتي للعرب في مواجهة دعمها لإسرائيل فان الصراع العربي- الإسرائيلي سيظل قائما[1].

وبدأت الإدارة الأمريكية بالعمل على وضع الخطط من اجل تحييد الاتحاد السوفيتي في ذلك الصراع بوجه خاص، ونجحت بالفعل في ذلك في أعقاب حرب حزيران/يونيو عام 1967م والتي لم يكن للاتحاد السوفيتي ردة فعل كالتي كانت في عدوان عام 1956م وبعد ذلك بدأت الطروحات الأمريكية منذ العام 1969-1970م على إشراك الاتحاد السوفيتي في مفاوضات السلام بين العرب- وإسرائيل [2].

اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية لوقف الدعم السوفيتي لمصر التي كانت أول وأقوى الدول العربية المواجهة لإسرائيل، فنجحت في عرقلة صفقة السلاح السوفيتي لمصر اضطر على أثرها السادات إلى طرد الخبراء السوفيت من مصر[3].

سعت الولايات المتحدة إلى إضعاف الموقف العربي في المفاوضات باستبعاد دور السوفيت من المشاركة الفعلية فيها، وهذا ما حصل فعلاً في مؤتمر جنيف عام 1973م

(1) حسين شريف، الحرب والسلام 1970-1981، الهيئة المصرية العامة للكتب، ج2، (القاهرة، 1996)، ص48.

(2) المصدر نفسه، ص49، برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة :عماد فوزي، الدار العربية للعلوم، ط1، (بيروت، 2004)، ص ص18-19.

(3) حول طرد الخبراء السوفيت أشار محمود رياض في مذكراته إلى أن السوفيت طلبوا من الرئيس المصري جمال عبد الناصر قبل وفاته إنهاء مهمة العدد الأكبر من الخبراء السوفيت خصوصاً في مجال صواريخ الدفاع الجوي وإحلال طواقم مصرية، لكن عبد الناصر طلب تأجيل ذلك ستة اشهر حتى ينتهي برنامج التدريب وبعد وفاته طرح السوفيت على الجانب المصري الطلب ذاته قبل بدء المعركة، ونتيجة للسياسة التي اتبعها السوفيت في عدم تلبية احتياجات مصر من السلاح ومحاولتهم تهدئة الوضع قبل القيام بعمل عسكري من جانب مصر، فقد قرر السادات في 8 تموز/يوليو عام 1972م طرد الخبراء السوفيت وهو ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة منذ عام 1970م. رياض، المصدر السابق، ص404.

الذي لم يحقق النتائج المرجوة من عقده، وبالتالي فقد بدأ العرب يفقدون حليفاً إستراتيجياً لهم كان يمكن أن يكون لحضوره ودوره الفاعل اثر على تغير موازين القوى ولو نسبياً [1].

في ثمانينيات القرن العشرين حصل تطور في طرفي إدارة العالم، فلقد تراجع الاتحاد السوفيتي وعقيدته الشيوعية، وانسحب الاتحاد السوفيتي من أوربا الشرقية نحو عزلة داخلية وعزف عن سياسة الانتشار في العالم سواء تحت العلم الشيوعي أم من خلال الوجود العسكري أم من خلال دعم الأنظمة بالمعدات العسكرية، وفي الوقت ذاته عززت الولايات المتحدة نفوذها لدى دول النفط العربية، ولم تعد تخشَ تكرار تجربة عام 1973م عندما استخدم العرب النفط كسلاح في المعركة[2].

بلغ انحطاط القوة السوفيتية السريع مع تفاقم أزمة موسكو الداخلية اقتصاديا خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي لتبلغ ذروتها في الانهيار أواخر عام 1991م ونتيجة لانعدام المنافس عادت الولايات المتحدة إلى امتلاك 99% من أوراق القضية كما كان يقول السادات[3].

أعطى الانهيار الاقتصادي للاتحاد السوفيتي الفرصة للغرب لإعادة بناء النظام الدولي الجديد ووضع ترتيبات أمنية وسياسية جديدة لأوربا الشرقية، كذلك فان بروز النظام العالمي الجديد قد احدث تغيرات هامة على المنطقة العربية، فبعد أن أصبحت إسرائيل في فترة من الفترات قاعدة أساسية للقيام بدور أمريكي في المنطقة لمواجهة خطر

---

(1) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1973 - 1975، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 1987)، ص42.

(2) برهان الدجاني، "حديث المفاوضات والمؤتمر الدولي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 151، 1991، ص19؛

Marco. A. Gandasegui. Jr and Christopher. I. clement," Is the Soviet Collapse Dragging the United States dawn", Latin American Perspectives, Vol. 34 , No. 6 , 2007 , P.150.

(3) مجلة الدراسات الفلسطينية، "إستراتيجية أمريكا لعملية السلام العربي- الإسرائيلي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 12، 1992، ص120.

النفوذ السوفيتي إذ لا يمكن الاعتماد على قوى إقليمية أخرى للقيام بهذا الدور (إيران، تركيا، مصر، السعودية) إلا انه وبعد زوال الخطر السوفيتي لم يعد بإمكان إسرائيل أن تلعب ذلك الدور بل أصبح بمقدور دول عربية (دول الخليج) أن تعزز النفوذ والهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لكن ذلك لا يعني فقدان إسرائيل لدورها الاستراتيجي الذي تعزز بجلب مئات الألوف من اليهود السوفيت كمهاجرين إليها [1].

استغلت إسرائيل ومن ورائها مؤيدوها من يهود العالم حالة التراجع الاقتصادي السوفيتي وحاجته إلى الأموال والمساعدات، فتم التوصل إلى اتفاق مقايضة جديدة يقوم على أساس أعطونا اليهود السوفيت من خلال ممرات مباشرة إلى إسرائيل وخذوا العون المالي وكل ما يستطيع أن يقدمه النفوذ اليهودي في العالم الغربي، وساعدت الولايات المتحدة في عقد الصفقة باعتبار انه ليس لديها ما تخسره[2].

كان الاتحاد السوفيتي يعتبر ومنذ أمد بعيد خزان قيم جدا للمهاجرين اليهود وفي سياق تفككه رغبت إسرائيل في كسب هذه الخطوة لدى موسكو التي سعت للحصول على المساعدات والقروض والتسهيلات الائتمانية والتجارية، فلذلك خضع الاتحاد السوفيتي للضغط الأمريكي نيابة عن إسرائيل، فسمح لعدد لم يسبق له مثيل من اليهود بالمغادرة إلى إسرائيل، ففي عام 1989م هاجر نحو (71.200) ألف يهودي وفي عام 1990م هاجر (187) ألف يهودي وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و31 تموز/ يوليو عام 1991م ترك البلاد نحو (113) ألف يهودي، وهذه الأعداد الضخمة من المهاجرين غيرت طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي تغيراً جذرياً لا سبيل إلى الخلاص

---

(1) الشقاقي، المصدر السابق، ص27؛ .Gandsegui, Op. Cit , P. 153

(2) الدجاني، المصدر السابق، ص20.

منه لاسيما بفعل بناء مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وفي إسرائيل نفسها[1].

كانت إسرائيل الأكثر استفادة من مجمل التغيرات التي طرأت على السياسة السوفيتية وإدراكا من السوفيت لأهمية البعد الاستراتيجي في دفع السياسة التعاونية مع الولايات المتحدة حيال المنطقة، وحرصاً على مد جسور العلاقات مع إسرائيل، اتخذ السوفيت العديد من الخطوات التي مهدت لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذ كانت مقطوعة منذ العام 1967م، فقد سمح للمنظمات اليهودية للعمل في الاتحاد السوفيتي وبصورة علنية والإقدام على تطوير العلاقات الدبلوماسية والثقافية بينهما والتي تعززت بعودة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1991م[2].

أما الجانب العربي فقد خسر الكثير من التأييد السياسي والعسكري السوفيتي، فانهيار الاتحاد السوفيتي عزز تفرد الولايات المتحدة في الهيمنة على السياسة الدولية، ولم يعد هناك قوة دولية حليفة للجانب العربي في معارضة الهيمنة الأمريكية إلى اليوم قادرة أو على استعداد لتوفير الغطاء الخارجي السياسي أو العسكري لبعض اللاعبين الأساسيين في المنطقة (سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) إن الاتحاد السوفيتي لطالما كان يدعو إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، ويعارض الحل العسكري كله، فان مجرد وجوده كقوة موازية للولايات المتحدة كان يعطي الجانب العربي قوة للمناورة مع إسرائيل والولايات المتحدة باعتبار أن السوفيت مصدر للسلاح والتكنولوجيا لعدد من الدول العربية فضلا عن دعمه السياسي خلال مراحل الصراع المختلفة[3].

---

(1) سليمان، المصدر السابق، ص ص 283-284.

(2) محمد علي عمر الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991-2000، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، (عمان، 2001)، ص30؛ فيصل، المصدر السابق، ص76.

(3)Ran Hill ,"The Collapse of the Soviet Union", History Ireland, Vol.13, No.2, 2005, P.39.

وأشار تقرير للسفارة العراقية في أنقرة عما تناقلته الصحف التركية من أن لقاء بين مسؤولين إسرائيليين وسوريين جرى في لندن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1990م لبحث مسألة هضبة الجولان، وأفاد التقرير أن محللين أكدوا أن جلوس سوريا مع إسرائيل للتفاوض إرتهن بتفسيرها للوضع الجديد في الاتحاد السوفيتي، ومجاراة سوريا لذلك التغير الذي انعكس على سياستها الداخلية والخارجية(1).

يمكن القول إن تحييد الاتحاد السوفيتي ثم غيابه عن الساحة الإقليمية لم يضعفا الموقف العربي حيال مطلبه الأساسي، بل إنهما وبصورة غير مباشرة يدعمان هذا الموقف ويزيدان من فرصة تحقيقه بعد التقارب الذي حصل ما بين الولايات المتحدة والدول العربية بعد دخولهم في حلف استراتيجي ضد العراق فأصبحت إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة في حل الصراع أكثر مما كان من قبل، فضلا عن ذلك فانه في حالة نشوب حرب عربية إسرائيلية فان الولايات المتحدة قد تتخذ موقفاً مغايراً عن المواقف التي كانت تتبعها في فترة السبعينيات، فقد أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على مقدرات المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً من المحيط إلى الخليج وبنت على ذلك مصالح إستراتيجية جمة لها في المنطقة فلا يمكن لها أن تفرط في تلك المصالح لحساب أي من الطرفين العربي أو الإسرائيلي، فعليها أن تتبع سياسة الموازنة في تعاملها مع الطرفين على عكس فترة السبعينات التي كانت منحازة وبشكل مباشر لإسرائيل على حساب العرب(2)، وكنتيجة طبيعية لذلك فلم يعد ورثة الاتحاد السوفيتي معنيين بمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة أو بدعم نفوذهم على حساب المصالح الأمريكية، مما مهد لإطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتجاوزها احد أهم العقبات أمام انطلاق عملية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، فغياب الاتحاد السوفيتي زاد من الاستعداد

---

(1) جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، وثائق سفارة جمهورية العراق في أنقرة، الدائرة الصحفية، وثيقة رقم ص/28، في 1990/2/13.

(2) الخالدي، المصدر السابق، ص8.

الأمـريكي للعمـل والمجازفـة مـن دون تخـوف مـن ردة الفعـل الـسوفيتية الـسلبية كـما كـان في الماضي أو مـن قـدرة الـسوفيت عـلى اسـتغلال الأوضـاع في المنطقـة بالـضد مـن المـصالح الأمريكية [1].

فإذا كان الصراع العربي- الإسرائيلي قد ارتبط بنمط العلاقـات الدوليـة المتـصارعة إبـان الحرب الباردة[2]، فقد تأثر بعد اختلال نظام القطبية الثنائية وانهياره مما دفع أطراف الصراع إلى مراجعة فكرية وعمليـة بجـدوى الاسـتمرار عـلى مواقـف وإسـتراتيجيات بـدا وكأنـه مـن المتعذر الإيفاء بالتزاماتها أو الانجرار ورائها[3].

ثالثا: المبادرة الأمريكية:

شكل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيـة بالـصراع العـربي- الإسرائـيلي وبمنطقـة الشرق الأوسط جزءاً كبيراً من اهتماماتها الدولية بصورة خاصة، وبرز الاهتمام الأمريكي لمـصالحه في الـشرق الأوسـط خـلال العقـود الأربعـة الأخـيرة مـن القـرن العـشرين

---

(1) محمود عباس أبو مازن، " مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991، ص104؛ فيصل، المصدر السابق، ص75;
Hill , Op.Cit, P.40.

(2) الحرب الباردة: هي حالة من الصراع والتـوتر بـين المعـسكرين الـشرقي بقيـادة الاتحـاد الـسوفيتي والغـربي بقيادة الولايات المتحدة، استخدم المصطلح لأول مرة من قبل الملك الاسباني خوان ايمانوئيل في القرن الـسابع عشر وأصبح المصطلح شائعاً في بداية عام 1947م، ولا يتفـق المؤرخـون عـلى بدايـة الحـرب البـاردة ويؤكـد معظمهم أنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، صاحب الحرب الباردة العديد من الأزمات مثل أزمة حـصار برلين 1948-1949م وحرب فيتنام 1959-1975م وأزمة الصواريخ الكوبيـة عـام 1965م عنـدها شـعر العـالم كأنه مقبل على حرب عالمية ثالثة. للتفاصـيل: تـشارلس. ا.د. بـرتش، الحـرب البـاردة ومـا بعـدها، ترجمـة : د.فاضل محمد زكي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1976).

(3) علي دريول محمد، السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي- الإسرائيلي في التـسعينات، رسـالة ماجـستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،(جامعة بغداد، 1992)، ص132؛ فيصل، المصدر السابق، ص75.

في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بينها وبين الاتحاد السوفيتي بشأن بسط النفوذ على هذه المنطقة المهمة إستراتيجيا واقتصادياً [1].

إن الأزمة الحادة التي عانت منها السياسة الأمريكية بسبب الصراع العربي- الإسرائيلي قد أدى إلى تصميمها على محاولة استغلال الظروف الدولية المواتية عقب أزمة الخليج لحسم هذا الصراع، وبالرغم من رغبتها بالمضي قدماً في هذا الأمر إلا أن نفوذ الدول العربية الحليفة لها ظل ضعيفاً في المنطقة ووقفت تلك الدول التي أيدت أمريكا بين محنتين حيث لم يكن لها خيار عسكري جاد ضد إسرائيل وأخذت تواجه شعوراً بعدم الرضا من قبل جماهير تلك الدول، ولم يكن لها بديل عالمي عن الولايات المتحدة، فكان عليها أن ترضى بدفعة أمريكية لعملية السلام لسببين أولهما:أن هذه الدول كانت تريد الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة لحماية نفسها من القوة الإسرائيلية، وثانيهما: الاستفادة من ظهور التحرك السياسي نحو السلام إذ كانت شعوبها المحبطة ترى بعض الأمل قد بدأ يلوح في الأفق، فاستغلت الولايات المتحدة ذلك لدفع عملية السلام ولامتصاص ردة فعل العالم العربي على أفعالها في أزمة الخليج إلى حد كبير[2].

إن إدارة الرئيس الامريكي بوش الاب(Bush)[3] (1988-1992) أصبحت مستعدة لاغتنام هذه الفرصة واستغلالها، لقد حملت نهاية الحرب الباردة معهد واشنطن

---

(1)Jan Nijman,"The Limts of Super Power, the U.S.A and S.U. since world war II", Annals of the Association of American Geographers, Vol, 82 , No.4, 1992 , P.681.

(2) شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي- الإسرائيلي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد19، ط 1، (أبو ظبي، 1997)، ص7.

(3) جورج هربرت ووكر بوش، الرئيس الأمريكي الحادي والأربعون، تولى الرئاسة بعد ريغان للفترة من 1988-1992م، وكان يتولى رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية قبل انتخابه، اختلفت نزعته وميوله نحو إسرائيل عن سلفه ريغان، عمل على إزالة خطر العراق عن إسرائيل ولم يتورع عن ضرب بغداد بالصواريخ قبل ساعات من انتهاء فترة رئاسته. للتفاصيل: ينظر، شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي...، ص455.

على تشكيل فريق للدراسات الإستراتيجية عام 1990م وجرى اختيار أعضائه من طيف واسع من العلماء والمحللين السياسيين والشخصيات السياسية الأمريكية وتحولت مهمة الفريق النهائية التي سرعان ما وسعتها أزمة الخليج إلى وضع إستراتيجية أمريكية لمنطقة تمر بفترة عصيبة من التغيرات الصاخبة، وقد أعرب تقرير الفريق الأصلي عشية الحرب على العراق عن تصور بأنه لابد من إعادة تنظيم ميزان القوى في الخليج والمنطقة كلها إذا ما أرادت الولايات المتحدة صون مصالحها وركز التقرير الثاني الذي صدر في حزيران يونيو عام 1991م على الأمن الإقليمي والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية، ويكمل هذا التقرير النهائي الذي وضع عن عملية السلام العربي- الإسرائيلي، وأصبح هذا التقرير خطة أساسية لعملية السلام والمفاوضات المتعددة الأطراف التي انبثقت عنها لجان للموضوعات التي حددها التقرير[1].

لم تستمر إدارة بوش بتجاهل قضية السلام فقد أدت التطورات الإقليمية والدولية التي ذكرناها إلى تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فبعد توقيع اتفاق مالطا عام 1989م [2] إذ تم الاتفاق بين الرئيس الامريكي بوش والرئيس السوفياتي غورباتشوف (Gourpatshof)[3](1988-1991) على إنهاء كافة أشكال النزاع في العالم

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، استراتيجية امريكا لعملية السلام...، ص186؛ محمد، المصدر السابق، ص ص 141-144.

(2) عقدت قمة مالطا للفترة من 3-4 كانون الأول/ ديسمبر عام 1989م بين الرئيس الأمريكي بوش الأب والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف على متن الباخرة السوفيتية (ماكسيم غوركي) ومن نتائجه إعلان انتهاء الحرب الباردة، واستبعاد قيام حرب نووية مستقبلاً. للتفاصيل:
http://www.dzworld.info.

(3) ميخائيل سيرجوف غورباتشوف : من مواليد 1931م تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي عام 1984م وأصبح رئيساً للاتحاد السوفيتي 1988-1991م، ارتبط اسمه بمجموعة من التغيرات والإصلاحات التي قام بها بعد كتابه البيروسترويكا (إعادة البناء في مجالات السياسة الخارجية

وعلى سلـم أولوياته إنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية[1].

جـاء الاهـتمام الأمـريكي بمنطقـة الـشرق الأوسـط كـما هـو معـروف مـن الأهميـة الإستراتيجية لتلك المنطقة سواء اقتصادياً أو جغرافيـاً أو سياسـياً فـلا بـد مـن أن تـدفع هـذه الأهمية بـالإدارة الأمريكيـة إلى الاسـتناد عـلى عنـصر الاسـتقرار والـسلام فيهـا للحفـاظ عـلى مصالحها ولا يمكن انجاز ذلك إلا باتفاقية سلام توقع مـا بـين العـرب وإسرائيـل والعمـل عـلى تخفيف نقاط التوتر بينهما[2].

على عكس هذه الرؤية فإن هناك من يرى أن بقاء مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مرتبط باستمرار الصراع العربي- الإسرائيلي ولذلك انحازت الإدارة الأمريكية إلى إسرائيل في ذلك الصراع، وظلت هـذه الرؤيـة الـسمة البـارزة للـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة، وازدادت في واقع الأمر مع نهاية التنافس الأمريكي السوفيتي في المنطقة[3].

يتبين لنا أن هذا الرأي هو أصوب وأدق الآراء التي طرحـت حـول الـسياسة الأمريكيـة التي أصبحت ذات نفوذ واسع في مختلـف منـاطق العـالم ولـيس في منطقـة الـشرق الأوسـط وحـدها، وعـززت ذلـك النفـوذ لاسـتمرار تـدفق الـنفط إليهـا، فـضلا عـن أنهـا تـصدر إلى بعض البلدان العربية وإسرائيل مـن الأسـلحة مـا قيمتـه مليـارات الـدولارات سـنوياً إذ لـولا وجود النفوذ هذا لما تمكنت من استعادة دولاراتهـا النفطيـة مـن دول المنطقـة، إذاً لا يمكـن لهـا بأيـة حـال مـن الأحـوال أن تخلـق جـواً للـسلام في المنطقـة وان مفتـاح حـل هـذا

والنظم الاجتماعية والاقتصادية) مما أدى إلى انهيار الدولة المركزية، سحب قوات بلاده من أفغانـستان، وانتهج سياسة عدم التدخل في شرق أوربا وأيد وحدة ألمانيا، واتخذ موقفاً سلبياً من أزمـة الخلـيج عـلى الرغم من وجود معاهدة صداقة بين العـراق والاتحـاد الـسوفيتي. للتفاصـيل :ينظـر، شريـف، الـشرق الأوسط في ظل النظام الدولي...، ص265.

(1)Linda. B. Miller," bush's Foreign Policy", the World today , Vol. 45, No. 1989 , P.60.

(2) الحمد، المصدر السابق، ص7.

(3) تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط...، ص148.

الصراع كما ذكرنا سابقاً عندما أشار الرئيس اليوغسلافي في مبادرته بأن حل الصراع هو في يد الولايات المتحدة[1].

كان للتعامل الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط الفضل في تحريك عملية السلام وأرادت الإدارة الأمريكية أن تثبت للعالم اجمع وللعرب خصوصاً أنها هي التي أصبحت تتزعم العالم بدون منازع ويجب عليها تطبيق الشرعية الدولية، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أطلق بوش الأب مبادرته في 6 آذار/مارس عام 1991م التي استندت في أساسها على القرارين 242 و338 والمتضمنين مبدأ الأرض مقابل السلام[2]، ففي الخطاب الذي ألقاه بوش في جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي يوم 6 آذار/مارس عام 1991م أشار فيه بأنه ((لابد من أن يبنى السلام على قراري مجلس الأمن 242و 338 وعلى مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام، ولابد من بلورة هذا المبدأ، بحيث يتيح لإسرائيل الأمن والاعتراف بها وللفلسطينيين الحقوق السياسية المشروعة في الوقت نفسه وسيتحقق كل ماعدا ذلك في اختباري العدل والأمن، لقد آن الأوان لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي))[3].

من الواضح أن المبادرة لم تشر إلى حدود الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل كما لم يرد فيها توضيح لكلمتي سياسية ومشروعة عندما تحدثت عن الحقوق الفلسطينية، وإنها ركزت على عدم طرح مبادرات بمضامين جديدة، وأصرت على مبدأ جاهزية أطراف النزاع لقبولها[4].

---

(1) علي، المصدر السابق، ص171؛ محمد، المصدر السابق، ص148.

(2) قرم، المصدر السابق، ص455؛ حوات، المصدر السابق، ص317؛ Miller, Op. Cit , P.61.

(3) فوزي صلوخ، "الدور الأمريكي في الشرق الأوسط من عهد الرئيس روزفلت إلى عهد الرئيس جورج دبليو بوش"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، العدد 159، 2002، ص36؛ أبو عمر، المصدر السابق، ص ص 16-17؛ قرم، المصدر السابق، ص455؛ فيصل، المصدر السابق، ص ص87-89.

(4) عبد الحي، المصدر السابق، ص188.

ومما يؤكد على عدم جدية الإدارة الأمريكية في مبادرتها عندما تحدث بوش إلى صحفيين عرب يوم 10 آذار/مارس عام1991م، وفي معرض إجابته على أسئلتهم ليؤكد ومن دون لبس أن الولايات المتحدة تستخدم في قضية فلسطين أسلوباً غير الذي استخدمته مع العراق وأنها لم تصل بعد إلى الاقتناع بفرض الانسحاب على إسرائيل إلى حدود عام 1967م ثم لم تحزم إرادتها تجاه ذلك بعد [1].

برهنت إدارة بوش ووزير خارجيته بيكر على جدية التفاعل مع مسألة السلام في المنطقة خاصة بعد تحرر الأول من ضغط الجماعات المؤيدة لإسرائيل[2]، واهتمام الثاني الشخصي بعملية السلام وأصبحت وجهة النظر العربية تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها بدأت تعكس قاعدتها التقليدية وتتحرك لأول مرة في اتجاهات لا تتناقض مع المصلحة العربية وان كانت لا تتفق معها كلياً، وإن الأطراف العربية (سوريا وفلسطين) باتت تشعر وتقر بهذا الانعطاف النسبي في السياسة الأمريكية خصوصاً في ظل تشديد بوش على تطبيق القرارين 242و338 ومبادلة الأرض بالسلام، وموقفه من مسألة

---

(1) احمد صدقي الدجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1997)، ص186.

(2) من المعروف أن ايباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) غدت قوة رئيسة في رسم سياسة الولايات المتحدة الداخلية والخارجية، وأصبحت على جانب كبير من القوة والنفوذ الذي مكنها من التأثير على المرشح الرئاسي لاختيار رجال إدارته، وتقوم وزارة الخارجية وصانعوا سياسة البيت الأبيض وأعضاء مجلس الشيوخ باستشارة كبار المسؤولين فيها، طلب بوش في 6 أيلول/سبتمبر عام 1991 من الكونغرس أن يرجئ النظر مدة مئة وعشرين يوماً في طلب القرض الإسرائيلي البالغ عشرة مليارات دولار وبعد أن واجه مقاومة داخل الكونغرس، خرج إلى العلن يوم 12 أيلول ليعارض بشدة الاستيطان وهاجم اللوبي الإسرائيلي مما دفع بـ(داين) المدير التنفيذي لايباك إلى القول إن يوم 12 أيلول سيبقى يوم عارفي التاريخ الأمريكي.للتفاصيل: ينظر، بول فندلي، الخداع، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 5، (بيروت،2005)، ص ص 115-119.

الاستيطان وقروض المساعدات الأمريكية لإسرائيل، كان على العرب عـدم الوقـوع في خطـأين الأول: المبالغة بمدى استعداد الإدارة الأمريكية على دفع إسرائيل نحو التسوية والثاني: التقليل من التزام الولايات المتحدة نحو الحل وبالتالي استعدادها لسحب يدها من عملية السلام[1].

جاء التفاؤل العربي الواهم من مبادرة بوش بعدم قدرة الأمريكيين على حمل إسرائيـل على تنفيذ ولو الحد الأدنى من مبادئ المبادرة، وحث بوش الإسرائيليين بهدوء على الكف عـن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وعلى القبول مقابل ذلك بفكـرة إنهـاء المقاطعـة العربيـة لها، رفضت إسرائيل الفكرة وجاءت المبادرة العربية بقبولها حين دعا مبارك في تموز/يوليو عام 1991م إلى أن تنهي الجامعة العربية مقاطعتها لإسرائيـل مقابـل وقـف بنـاء المـستوطنات أي تأييد دعوة بوش لذلك، وأيد الملك فهد ذلك أيضاً، إلا أنها اعتـبرت مبـادرة ثانويـة وخطـوة لا تلبي أو تحفف بأية حال محنة الفلسطينيين بعد أزمة الخليج[2].

رابعا: الموقف العربي والدولي من المبادرة الأمريكية:

رحبت الدول العربية المعنية بالصراع العربي- الإسرائـيلي بالمبـادرة الأمريكيـة فـسوريا رغم مشاركتها في حرب الخليج إلى جانب قوات التحالف، فإنها استلمت رسالة تهديد أمـريكي بمعاملتها مثل العراق لامتلاكها أسلحة كيماوية ومن حيـث طبيعـة نظـام الحكـم فيهـا، فهـي عرضـة للملاحقـة الأمريكيـة إذا لم تغـير سياسـتها الخارجيـة خاصـة إزاء إسرائيـل لم يكـن أمـام سـوريا سـوى الموافقـة عـلى المطالـب الأمريكيـة والـدخول في عمليـة الـسلام، وهـي هــدفت مــن ذلــك إلى تحقيــق أمــرين أساســيين في آن واحــد الأول: محاولــة إيجــاد

(1) ألخالدي، المصدر السابق، ص ص 9-10؛ سليمان، المصدر السابق، ص ص 293-294:
News week, Vol.CXV111 (118), No. 5.

(2) محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنـة الغربيـة الجديـدة، مكتبـة مـدبولي، (القـاهرة، 1992)، ص95؛ مـذكرات جـيمس بيكـر، سياسـة الدبلوماسـية، ترجمـة: مجـدي شرشر، مكتبـة مـدبولي، ط 2، (القاهرة، 2002)،ص714؛ زحلان، المصدر السابق، ص161.

نقاط تقاطع بين مصلحتها في استعادة الجولان وتعزيز نفوذها في لبنان وبين مصالح الإدارة الأمريكية الجديدة في المنطقة والثاني: تجنب العقاب على مواقفها وسياستها شبه المنحازة للسياسة السوفيتية السابقة وعلى أمل شطب اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب في وقت أخذت المحاصرة والمطاردة الدولية ضد كل المتهمين بالإرهاب حتى لو كانت التهمة مبنية على شبهة كما حصل مع ليبيا(قضية لوكربي)[1].

لم يكن الموقف الفلسطيني في حال يسمح له برفض المبادرة الأمريكية، فوضع منظمة التحرير والفلسطينيين بعد أزمة الخليج سياسياً واقتصادياً أصبح حرجاً جداً بعد التضييق عليها عربياً ودولياً، وفي مقابل هذه الظروف الصعبة ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأصبحت هناك حركة واسعة في عملية بناء المستوطنات التي أخذت تصادر الأراضي الواسعة في الضفة والقطاع، فلم يكن أمام منظمة التحرير في هذه الظروف الصعبة إلا الترحيب بالمبادرة يوم 8 آذار/مارس عام1991م، والتي وجدت في مضامينها التي ذكرناها سابقاً أساساً تصلح للدخول في مفاوضات سلام[2].

كان الأردن عندما أطلق بوش مبادرته، يعيش في ظروف سياسية واقتصادية صعبة فأصابع الاتهام الخليجي والغربي موجهة ضده بتأييده للعراق وبالتالي ضيقت الإدارة الأمريكية عليه بسبب عدم التجاوب لرغبتها في تعامله مع أزمة الخليج، فأعلن تأييده للمبادرة الأمريكية [3].

---

(1).للتفاصيل : ينظر، موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة: لينا وهب، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 1998)، ص ص 209-210؛ نوفل، المصدر السابق، ص46؛ علي، المصدر السابق، ص170.

(2)Azzam, Op. Cit , P.474.

(3) كان الأردن يخشى حصول هجرة من الضفة الغربية إلى أراضيه بسبب الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلسطينيون، وتصريح حكومة الليكود المستمر بجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، فخشي الأردن من حصول تغير في الخارطة الديمغرافية في أراضيه، فضلا عن عودة الآلاف من

كانت إسرائيل في أفضل الأوضاع والمواقف السياسية عندما أطلقت المبادرة الأمريكية فأعداؤها العرب منهمكون جميعاً في معالجة ما أفرزته حرب الخليج وأصبحوا متفككين ومتصارعين فيما بينهم وغير قادرين على شن حرب ضدها، محاولة استغلال ذلك لإدخال مئات الألوف من المهاجرين اليهود الروس إليها لذا لم يكن في حسابات حكومة شامير الدخول في مفاوضات سلام مع العرب والفلسطينيين وهو ليس في حاجة إليها، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى استخدام ورقة الضغط الاقتصادية بإيقاف القرض الأمريكي لها والبالغ عشرة مليارات دولار وهي في أمس الحاجة إليه لبناء المستوطنات لتوطين المهاجرين ووعد أمريكي بأنها لا تلزم إسرائيل بشيء هي لا ترضى به [1].

أما على صعيد الموقف السوفيتي، فقد اختلف الوضع الآن عما كان عليه عندما أطلق بيكر مبادرته عام 1989م، والتي لاقت معارضة سوفيتية شأنها شأن المبادرات التي سبقتها فأصبح الآن الوضع مختلفاً مما جعل السوفيت يرحبون بالمبادرة الأمريكية وراحوا يبحثون عن دور لهم في عملية السلام وهذا ما لمسته الإدارة الأمريكية أيضا في رغبة الأطراف العربية بإشراك السوفيت راعياً ثانياً لعملية السلام، مقابل ذلك الحصول على وعد سوفيتي بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وفتح أبواب الهجرة لليهود السوفيت واستغلال دوره في ممارسة الضغط على الأطراف العربية (سوريا ومنظمة التحرير) دبلوماسياً من اجل إقناعهم بالمشاركة في مفاوضات السلام[2].

أما دول الاتحاد الأوربي فقد أيدت مبادرة بوش انطلاقاً من قناعتها بأن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومعالجة قضاياه سيزيد من تطوير علاقاتها وتوسيع شبكة مصالحها الاقتصادية والتجارية مع كل دول المنطقة، وأبدت استعدادها لتوظيف إمكاناتها

الأردنيين المقيمين في دول الخليج مما سبب له ضائقة اقتصادية خانقة، للتفاصيل: نوفل، المصدر السابق، ص50؛ Azzam, Op. Cit , P475.

(1) نوفل، المصدر السابق، ص43؛ ماعوز، المصدر السابق، ص217.

(2) عبد الحي، المصدر السابق، ص199.

السياسية والاقتصادية في التأثير على أطراف النزاع، على الرغم من تأييد الموقف الأوربي للمبادرة الأمريكية إلا انه اصطدم بالموقف الأمريكي الذي حاول التفرد في قيادة عملية السلام، كذلك اصطدم بالموقف الإسرائيلي الذي رأى في علاقات أوربا مع منظمة التحرير يجعلها أقرب في رؤيتها إلى العرب وهي بذلك اقرب إلى الموقف السوفيتي المناصر للقضايا العربية[1].

خامساً: جولات بيكر:

لقد درس بيكر بعمق مدلولات قيام تحالف أميركي عربي ضد العراق، وعرف عمق التحولات النوعية الحاصلة في سياسات العديد من الدول العربية، وخاصة ميلها الكلي نحو الاهتمام بالشأن القُطري الخاص، وشروع العديد منها بالتمسك بالسلامة الذاتية والأمن الذاتي بدلاً من الأمن القومي العربي المشترك، وصمم مبادرة بوش وهندسها على أسس مرنة وقادرة على تشغيل وتوظيف طاقات العديد من دول العالم وكل الدول العربية باستثناء العراق وليبيا والسودان [2].

بعد طرح المبادرة الأميركية بدأ بيكر بخطوات سياسية مشابهة لما قام بها كيسنجر في أعقاب حرب 1973م، ففي الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر عام 1991م قام بيكر بثماني رحلات مكوكية إلى المنطقة إذ قضى ساعات طويلة في التداول مع أطراف الصراع، إلا أن الجديد الذي ادخله هو مشاركة فلسطينيي الداخل في المفاوضات بعدما كان هناك رفض كامل للمشاركة الفلسطينية سواء من الداخل أم الخارج، وتعد هذه الخطوة تحولاً إجرائيا هاماً لفتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية في عملية السلام[3].

---

(1) قرم، المصدر السابق، ص263.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص76.

(3) عبد الحي، المصدر السابق، ص189؛ قرم، المصدر السابق، ص467؛ حوات، المصدر السابق، ص317.

بدأ بيكر وبإشراف مباشر من بوش اتصالاته المكثفة بالدول العربية المعنية والفلسطينيين والإسرائيليين بهدف دفعهم إلى طاولة المفاوضات، وكان بيكر يتحرك مستنداً على إقصاء العراق عن العرب وكون الولايات المتحدة قد أصبحت زعيمة للعالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واجتهد في أن يستغل التأثير النفسي لكل هذه التطورات من اجل خلق قناعة بأن لا مفر من قبول ما يطرحه، رفع بيكر منذ البداية شعاراً مغشوشاً وقال انه يريد مفاوضات طوعية لا يفرض فيها على أي طرف ما لا يريده، وان الولايات المتحدة لن تضغط على أي طرف كان وخصوصاً إسرائيل، فلم يكن لهذا الموقف إلا ترجمة عملية واحدة هي أن المفاوضات لن تتم إلا بقبول العرب والفلسطينيين بشروط إسرائيل[1].

رفضت إسرائيل مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وتطبيق القرارين 242 و338 على لسان شامير، فتوجه بيكر إلى العرب من أجل تلطيف الأجواء وبدأت التنازلات من العرب، والعودة إلى سياسة كيسنجر التي اتبعها في السبعينيات سياسة الخطوة خطوة تجاه حل الصراع العربي- الإسرائيلي[2].

طرح بيكر فكرة المؤتمر الإقليمي على الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتوالت جولاته في المنطقة حتى أعلن بوش وغورباتشوف في ختام قمة موسكو في 30 تموز/يوليو 1991م عزمهما على توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام وللبدء بمفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف وحدد موعد المؤتمر في تشرين الأول/ أكتوبر 1991م[3].

---

(1) بلال الحسن، "المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد13، 1993، ص56؛ بيكر، المصدر السابق، ص735.

(2) الجمالي، المصدر السابق، ص96؛ قرم، المصدر السابق، ص464.

(3) حسين عبد الرزاق، "مصر بعد كامب ديفيد"، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد الأول، 1993، ص86؛ بيكر، المصدر السابق، ص712.

المبحث الثاني

مؤتمر مدريد للسلام 1991م

أولا: توجيه الدعوات ورسائل التطمينات الأمريكية لعقد المؤتمر:

وجه بوش وغورباتشوف رسائل دعوة إلى الإطراف المعنية بالصراع الدول العربية سوريا، الأردن، لبنان، والفلسطينيون الذين ستكون مشاركتهم جزءاً من الوفد الأردني وكذلك وجهة الدعوة لإسرائيل، باعتبار هذه الأطراف معنية بالصراع مباشرة، والى مصر باعتبارها لها خبرة في المفاوضات مع إسرائيل ومشاركة في صنع عملية السلام والى مجلس التعاون الخليجي لإرسال أمينه العام للحضور بصفة مراقب ووجهت الدعوات إلى دولهِ للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف ووجهت الدعوة إلى الأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثل الأمين العام، وكان حضور الاتحاد الأوربي أيضا بصفة مراقب ممثلا برئاسته[1]، لم توجه الدعوة إلى جامعة الدول العربية في محاولة أمريكية إسرائيلية لإخفاء دورها واستبدالها بمنظمة شرق أوسطية [2].

تطرقت رسائل الدعوات انه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حتى رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها الأطراف، كما لن تكون للمؤتمر سلطة اتخاذ قرارات أو القدرة على التصويت على القضايا والنتائج، وبالإمكان عقد المؤتمر ثانية وبموافقة جميع الأطراف وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني ستكون على مراحل تبدأ بوضع ترتيبات حول الحكم الذاتي المؤقت في موعد أقصاه سنة وبمجرد الاتفاق ستدوم هذه الترتيبات لمدة خمسة أعوام، وبعد مرور

(1) جان جورج دانيال، مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من اجل السلام في الشرق الأوسط دراسة وثائقية، انابوليس، ط 2، ج 1، (بيروت، 2002)، ص112-114.

(2) احمد زكي يماني وآخرون، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2000)، ص173.

ثلاثة أعوام من اتفاق الحكم الذاتي سيكون هناك تفاوض على الوضع الدائم على أساس القرارين 242 و338 [1].

من الملاحظ أن توجيه الدعوات إلى الأطراف المعنية والتعهد بعدم فرض الحلول سيكون في مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، ولهذا فان الموقف العربي الباحث عن حلول سلمية سيوافق على جميع المقترحات حتى لو كانت شكلية أو يسيرة على عكس إسرائيل التي سترفضها حتى لو كانت غير مؤثرة، وبالتالي فان عقد المؤتمر سيأخذ دوراً شكلياً وليس فعلياً في عملية السلام.

وتضمنت الرسائل أيضا أن المفاوضات الثنائية ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد، أما الأطراف التي ترغب في المشاركة في المفاوضات المتعددة فسوف تجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر [2].

بتلقي بيكر الموافقة الفلسطينية على المشاركة في المؤتمر استكمل حشد (16) دولة عربية وما يزيد على (20) دولة أجنبية أخرى، وبتسليم رسائل الدعوة للإطراف المعنية أصبحت هذه الرسائل الأساس والمرجعية الرسمية الوحيدة لكل عملية السلام في جميع مراحلها، وتدل هذه الرسائل على الدهاء والبراعة الدبلوماسية التي تمتع بها بيكر، والتي تعكس هدف المفاوضات وصيغة السلام ودور الراعيين للمؤتمر ومفهوم المتعددة الأطراف ووظيفتها والهدف من العملية هو السلام الحقيقي والمصالحة بين الدول العربية وإسرائيل، والأمن والاعتراف الحقيقي لكل دولة في المنطقة بما فيها إسرائيل بالعيش في سلام وضمان حقوق الشعب الفلسطيني [3].

على ضوء رسائل الدعوة تلك بعثت الإدارة الأمريكية برسائل تطمينات إلى الأطراف العربية وإسرائيل، ومن خلال تلك الرسائل نلاحظ أن الإدارة الأمريكية سعت

(1) نوفل، المصدر السابق، ص72.

(2) دانيال، ج1،المصدر السابق،ص 111.

(3) نوفل، المصدر السابق، ص75؛ بيكر، المصدر السابق، ص325.

إلى عدم وجود صيغة مشتركة بينها بل وضعت في اعتبارها مصلحة كل طرف وحسب ما تقتضيه ظروفه الخاصة والعامة.

عندما بعثت الإدارة الأمريكية رسالة التطمينات إلى القيادة الفلسطينية وضعت في الاعتبار تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338 وان العملية التي تحاول خلقها تقدم للفلسطينيين طريقاً لتحقيق هذه الأهداف وتعتقد بأنه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال وهذا لا يمكن أن يتم حسب تصور الإدارة الأمريكية عبر مفاوضات صادقة وجادة، وانه يجب أن تخلق علاقة تقوم على أساس التبادل ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين باحترام كل منهم الأخر في مجال الأمن والهوية والحقوق السياسية، ويجب على الفلسطينيين أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التي تحسن حياتهم ومصيرهم[1].

وأكدت أيضا أنها لا تسعى إلى تحديد من يتحدث باسم الفلسطينيين في عملية السلام بل يجب أن تكون هناك مفاوضات يشترك فيها الفلسطينيون مباشرة، وسيوفر ذلك طريقاً لتحقيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وان وفداً أردنيا فلسطينياً مشتركاً يوفر أفضل الطرق لتحقيق هذه الغاية، وإن الفلسطينيين وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء الوفد، وإنهم سيكونون من فلسطينيي الأراضي المحتلة ويوافقون على التفاوض بمسارين ومستعدين للعيش بسلام مع إسرائيل، ولا تلزم الإدارة الأمريكية أي طرف بالجلوس مع أي طرف لا يريد الجلوس معه، وللفلسطينيين الحق في إلقاء بيان أو كلمة أثناء المؤتمر[2].

---

(1) نوفل، المصدر السابق، ص ص 54-55.

(2) كينيث. و.ستاين وآخرون، "عملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991، ص ص 58-59؛ بيكر، المصدر السابق، ص718.

إن الولايات المتحدة تتفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية وطمأنة الفلسطينيين بأن لا شيء يؤثر على مطالبهم بالقدس الشرقية وان موقفها الثابت بأنها لا تريد أن تعود القدس مقسمة مرة أخرى وان وضعها سيحدد في مفاوضات الوضع النهائي وأن لا تعترف الإدارة الأمريكية بضم إسرائيل للقدس الشرقية وتساند الفلسطينيين في طرح أي مسألة على طاولة المفاوضات بما فيها مسألة القدس الشرقية[1].

أما فيما يخص الجانب الإسرائيلي فان رسالة التطمينات الأمريكية قد أكدت على الترابط ما بين الطرفين خصوصاً في مجال الأمن إدراكاً من الولايات المتحدة بأن إسرائيل منذ وجودها عاشت في بيئة يرفض جيرانها العرب الاعتراف بوجودها وفي حقها بالمطالبة بحدود ثابتة وآمنه وقابلة للدفاع عنها والتي يجب الاتفاق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها، لقد أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة بوجود تفسيرات مختلفة للقرار 242 وان هذه التفسيرات بالنسبة للسياسة الأمريكية ثابتة وهي لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك لا تؤيد استمرار السيطرة أو ضم المناطق التي تحتلها إسرائيل[2].

إن الولايات المتحدة لا تؤيد مشاركة منظمة التحرير في المفاوضات بصورة مباشرة أو حمل إسرائيل على الدخول في مفاوضات معها، وإنما سيكون الفلسطينيون من الداخل وبوفد أردني فلسطيني مشترك ومن الراغبين بالعيش في سلام مع إسرائيل، وان يتم التشاور وتنسيق المواقف ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مسار السلام، وإنها تؤيد إسرائيل في الحصول على ضمانات أمان لها في حال انسحابها من الجولان السورية وإنها

---

(1) احمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لقضية فلسطين وسبيل التحرير، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1999)، ص347.

(2) احمد خليفة، " مفاوضات السلام الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991، ص ص 164-165;
News week, Vol , CXVlll (118) No. 6 , 1991 , P15.

على استعداد لتقديم ضمانات أمريكية إلى الحد الذي سيكون متفقاً عليه بين سوريا وإسرائيل كذلك فإنها تدعم حق إسرائيل في تأمين الأمن على الحدود الشمالية وتدعم انسحاب القوات الأجنبية من لبنان ونزع سلاح المليشيات[1].

أما فيما يخص الجانب اللبناني فان رسالة التطمينات الأمريكية أكدت على استمرار تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن 425[2]، وتعتقد أن من حق لبنان الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً وتؤمن بالوقت نفسه أن من حق إسرائيل ولبنان العيش في حدود آمنه، وان تطبيق القرار 425 لا يتوقف على تسوية شاملة ولا يرتبط بها وإنما سيعزز السلام والاستقرار في لبنان، وأكدت على أنه ما من شيء في هذه العملية (عملية السلام) قادر على تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه وحدة لبنان وسلامة أراضيه وانسحاب القوات غير اللبنانية ونزع أسلحة المليشيات التي هي مصدر قلق للحكومة اللبنانية والتي تسبب دائماً خلق أزمة مع إسرائيل مما قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع مجدداً في المنطقة[3].

حصل الأردن على رسالة تطمينات أسوة ببقية الدول العربية المشاركة في المفاوضات والتي تضمنت المواقف الأمريكية ذاتها التي قدمت لسوريا ولبنان بشأن

---

(1) دانيال، ج1، المصدر السابق، ص123؛ خليفة، المصدر السابق، ص167.

(2) في 11 آذار عام 1978م، قامت مجموعة فدائية قادمة من ميناء صور جنوب لبنان بتنفيذ عملية فدائية على اثر ذلك تحركت إسرائيل بقوات قدرها 30 ألف جندي للفترة ما بين 14-21 آذار/مارس داخل لبنان بحجة إحباط الغارات الفلسطينية على إسرائيل من جنوب لبنان، وأقاموا حزاماً امنياً وصرحوا بأنهم لن ينسحبوا قبل عقد اتفاق مع لبنان لضمان عدم عودة قوات المنظمة إلى قواعدها في المنطقة، فصدر القرار 425 في 19 آذار/مارس عام1978م الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان. للتفاصيل:ينظر، جمال الدين حسين العلوي، الصراع العربي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية 1973-1979، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (جامعة الموصل، 2000)، ص173.

(3) دانيال، ج1، المصدر السابق، ص116-117.

قـراري مجلـس الأمـن 242 و338 والتـسوية الـشاملة وهـدف المفاوضـات، وأضـافت هـذه التطمينات مسائل أخرى منها ما يتعلق بالموقف الأردني من مسألة النـزاع الأردني الإسرائـيلي، لذلك تُعد الولايات المتحدة المشاركة الأردنية في المؤتمر الثنائي والمتعدد الإطراف خطوة مهمـة في عملية البحث عن السلام، وللأردن وإسرائيل عدد من المسائل الثنائية بما في ذلـك مـسائل تتعلق بالأراضي التي تحتاج إلى مفاوضـات ثنائيـة، وهـذه المـسائل لا علاقـة لهـا بـالقرار 242 وسيتفاوض الأردن مع إسرائيل مباشرة فيما يخص المسائل الثنائية وسيناقش مع الفلـسطينيين أيضا المسائل التي تخص الأراضي المحتلة، وتـرى الولايـات المتحـدة أن هنـاك فرصـة تاريخيـة لعمل أردني أمريكي مشترك لوضع عملية السلام[1].

أمضى بيكر جهوداً كبيرة من اجل إقناع الـسوريين برسـالة التطمينـات الأمريكيـة عـلى الرغم من محاولة السوريين عدها ضمانات إلا أن الإدارة الأمريكية حاولت الخروج مـن هـذا المأزق مع سوريا باعتبارها تطمينات وليس ضمانات وهناك فرق ما بين التعبيرين لقد حاولت سوريا الحصول على تطمينات أمريكية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 242 واعتبـار الجـولان من ضمن الأراضي التي يشملها ذلـك القـرار، إلا أن تفـسيرات الولايـات المتحـدة لهـذا القـرار بالنسبة لإسرائيل تختلف عما هو بالنسبة لسوريا محاولة إرضاء الطرفين بالتفـسير للقـرار بمـا يتناسب والموقف الداعي لعقد مؤتمر السلام[2].

بعد أن لمس الـرئيس الـسوري حـافظ الأسـد المراوغـة الأمريكيـة حيـال تفـسير القـرار 242 حـاول إحـراج الإدارة الأمريكيـة بعرضـه أربعـة عـشر نقطـة قابلـة للتغـير في مـسألة التطمينات الأمريكية الأمر الذي أزعج بيكر وشعر بأن الـسوريين غـير جـادين في المـشاركة في عملية السلام، وحاولت سـوريا جعـل الأمـم المتحـدة تـشترك في المـؤتمر وبـصورة فاعلـة مـما

(1) نوفل، المصدر السابق، ص ص 51-52.

(2) رضوان زيادة، السلام الداني المفاوضات السورية الإسرائيلية، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط الاولى (بيروت، 2005)، ص257.

اوجد نقطة اختلاف مع الإدارة الأمريكية ومـن ورائهـا إسرائيـل الرافـضة أساسـا لفكـرة عقـد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، فطمأنت الإدارة الأمريكية سوريا بأنـه سـيكون هنـاك دور غير مباشر للأمم المتحدة بصفة مراقب في المؤتمر[1]، وافقت سـوريا عـلى أن عقـد المـؤتمر لن يتم إلا بموافقة جميع الأطراف، من جهة أخرى اعترضت سوريا على التطمينات الأمريكيـة فيما يخص انسحاب إسرائيل من الجولان والذي لن يكون كاملا لاعتبارات أمنية عـلى أن يـتم تسوية ذلك بمفاوضات ثنائية من اجل تعزيز الثقة بين الطرفين مما حمل بيكر عـلى الاعتقـاد بأن رفض سوريا فيما يخص التطمينات الخاصة بالجولان يعني العودة إلى النقطة الأولى التي تعنـي عـدم اشـتراك سـوريا في المفاوضـات، وقـال للأسـد حينهـا ((لـو كنـت وعـدت بـضمان الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فلماذا نتحدث عـن المفاوضـات التـي لم يعـد هنـاك حاجـة إليها)) [2].

أصرت دمشق على أن لا تعقد المفاوضات المتعـددة الأطـراف لحـين حـصول تقـدم في المفاوضات الثنائية، وهو ما كانت تعارضه إسرائيل، فطمأن بيكر السوريين بأنهم غير مـرغمين على المشاركة في المفاوضات المتعددة بعد ما لمس تردداً سـورياً إزاء المـشاركة فيهـا، وحاولـت سوريا إدخال القدس وعدها جزءاً من الأراضي المحتلة وبذلك ينطبق عليهـا القـرار 242، عنـد ذلك انزعج بيكر وقال للـسوريين ((إنكـم لا تريـدون الاشـتراك في المـؤتمر وتحـاولون إحراجنـا بطلبكم هذا الذي لم يطلبه الفلسطينيون أنفسهم)) [3].

من الملاحظ انه كان لدى سوريا قناعة تامة بعـدم صـدق إسرائيـل وجـديتها للـدخول في مفاوضـات مـع العـرب وحاولـت الـتخلص مـن عـبء الـضغوط الأمريكيـة عليهـا لـذا طالبــت بإدخــال التعــديلات عــلى رســالة التطمينــات الأمريكيــة بغيــة إحــراج الإدارة

---

(1) المصدر نفسه، ص258.

(2) المصدر نفسه، ص ص 260-261.

(3) زيادة، المصدر السابق، ص268.

الأمريكية إمام المفاوضين العرب ولإعلامهم بأن هناك اختلافاً في رسائل التطمينات التي بعثت بها الإدارة إلى كل من العرب وإسرائيل

ثانيا: انعقاد مؤتمر مدريد 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991م:

ما إن حصل بيكر على الموافقة المبدئية للإطراف العربية وإسرائيل على المشاركة في مؤتمر السلام المزمع والمحدد عقده في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1991م، حتى بدأ التخطيط لاختيار مكان عقد المؤتمر الذي لم يكن من السهولة الحصول على توافق بين جميع الأطراف على مكان عقده [1].

قُدِمَ اقتراح سويسرا مكاناً لعقد المؤتمر، غير أن القائمين على المؤتمر (الأمريكان) كانوا يدركون إن الوجود الدائم للأمم المتحدة في جنيف مقر الأمم المتحدة بسويسرا يثير الحساسية لدى الإسرائيليين الرافضين لمبدأ عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة والخوف من تكرار ما حصل في مؤتمر جنيف عام 1973م عندما قاطعه السوريون والفلسطينيون، مما أدى إلى فشل المؤتمر، ولذلك استبعدت سويسرا مكاناً مرشح لعقد المؤتمر [2].

تطور الإجماع على اختيار عاصمة أوربية، واتفق على اختيار لاهاي بهولندا مكاناً مثالياً وبجميع المقاييس إذ كانت تتمتع بعلاقة جيدة مع إسرائيل، وتترأس المجموعة الأوربية بدورتها آنذاك، وربما كانت جيدة أيضاً بالنسبة إلى سوريا الباحثة عن دور أوربي أكثر في المؤتمر [3].

فوجئت الإدارة الأمريكية برفض سوري لاختيار هولندا على الرغم من تصريحات الأسد التي أشار فيها إلى وجود قصر السلام الذي فيه مقر محكمة العدل الدولية كبادرة وحسن نية لاتفاق سلام، ولكن الرفض السوري جاء لعدم وجود سفارة

(1) بيكر، المصدر السابق، ص741.
(2) دانيال، ج1، المصدر السابق، ص107
(3) زيادة، المصدر السابق،ص271

سورية في هولندا بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما على خلفية تأييد هولندا لفرض عقوبات اقتصادية أمريكية على سوريا عام 1989م[1].

اقترحت روما وفلورنسا والبندقية ولشبونة ومدريد أمكنة لعقد المؤتمر فحصل توافق أمريكي سوري على اختيار مدريد، وهذا ما يدل على أن سوريا كانت تُعد اللاعب الأساسي في مفاوضات السلام، فأعلن بيكر يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر عام1991م اختيار مدريد لعقد مؤتمر للسلام لأسباب سياسية وتاريخية وثقافية[2]، إذ أن اختيار مدريد جاء تماشياً مع سياسة اسبانيا الراغبة لإيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي، وتمتعها بعلاقات جيدة مع العرب والإسرائيليين ومنظمة التحرير على حد سواء فضلا عن تذكير الأطراف المشاركة بتاريخهم القديم المشترك في الأندلس قبل 500 عام، حيث عاش المسلمون واليهود في فترة ذهبية في علاقاتهم وتعرضوا سويا للاضطهاد وشردوا سوياً، ومن المصادفة أنها سوف تجمع العرب واليهود على أراضيها، لكن لكل طرف منهم وجهات نظر تختلف عن الآخر[3].

بعد أن تم التحضير للمؤتمر تسلمت الإدارة الأمريكية أسماء وأعضاء الوفود المشاركة فيه، فقد شارك الوفد اللبناني وكان عدد أعضائه 12 عضواً برئاسة وزير الخارجية فارس بويز، والوفد السوري برئاسة وزير الخارجية فاروق الشرع، وعدد أعضائه 12 عضواً، والوفد الأردني بصورة منفصلة وعدد أعضائه 14 عضواً برئاسة وزير

---

(1) بيكر، المصدر السابق، ص724.

(2) يمكن الاعتقاد أن اختيار مدريد في اسبانيا كمكان لعقد المؤتمر جاء احتفالاً من الغرب بمناسبة طردهم للعرب من اسبانيا بعد سقوط غرناطة عام1492م وتذكيراً للعرب والمسلمين بأنه لم يعد لهم دور في حكم العالم والدور الآن للغرب المسيحي، وهم يتحكمون الآن بالعرب والمسلمين بعد أن حكموهم لقرون طويلة، ولإشعار العرب بأنهم لم يعودوا منتصرين عندما أمروا بالذهاب إلى مدريد لأجل السلام مع إسرائيل.

(3) محمد الرميحي، "الطريق إلى السلام"، مجلة العربي الكويتي، الكويت، العدد 397، 1991، ص9؛ نوفل، المصدر السابق، ص78؛ بيكر، المصدر السابق، ص742.

الخارجية كامل أبو جابر، والوفد الفلسطيني المشارك مع الوفد الأردني كـان عـدد أعـضائه 15 عضواً برئاسة حيدر عبد الشافي، أما أعضاء الوفد المصري برئاسة وزير الخارجية عمـرو مـوسى فكان عدد أعضائه 14 عـضواً، وأمـا الوفـد الإسرائـيلي فكـان عـدد أعـضائه 13 عـضواً برئاسـة إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي[1].

من المستغرب أن جميع الوفود العربية شاركت عـلى مـستوى وزراء الخارجيـة بـصفة رؤساء للوفود أما إسرائيل فكان رئيس وزرائهـا شـامير يـرأس الوفـد وهـذا لـه تفـسيران، مـن الجانب العربي عدم إعطاء المؤتمر درجة من الأهمية الـسياسية التـي تتـيح لهـا التعامـل مـع إسرائيل بصفة أكثر أو أعلى من المقـرر لـو حـصل اجتماعـات مـع الوفـد الإسرائـيلي، أمـا مـن الجانب الإسرائيلي والأمريكي فهذا يعني إعطـاء إسرائيـل درجـة الأفـضلية والأهميـة بتمثيلهـا برئيس وزرائها.

بدأت الاجتماعات التحضيرية بين رئيس الوزراء الاسـباني فليـب دي كـونزاليس ووزيـر لخارجية الأمريكي بيكر وأشار الأخير إلى أن عملية التنظـيم للمـؤتمر سـتمثل تحـدياً لوجـستياً بسبب ضيق الوقت والعدد الهائل مـن رجـال الإعـلام الـذين سيحـضرون والترتيبـات الأمنيـة اللازمة وأماكن إقامة الوفود[2].

تم تحديـد شـكل الطاولـة التـي سـتجلس عليهـا الوفـود لتكـون عـلى شـكل حـرف T مع الأخـذ بنظـر الاعتبـار أن المقاعـد سـتوزع حـسب الترتيـب الأبجـدي للأطـراف المـشاركة عـلى أن تتـصدر اسـبانيا البلـد المـضيف والى الجـانبين الراعيـان الرسـميان للمـؤتمر الولايـات المتحدة والاتحاد السوفيتي (كـما هـو موضـح في الملحـق رقـم 13)، وتـداركاً للحـساسية منـع رفـع علـم أي دولـة عـلى طاولـة المفاوضـات وان الغايـة مـن عـدم رفـع أعـلام الـدول عـلى طاولة المفاوضات هو الحرصَ على شعور إسرائيـل الـرافض للتفـاوض أو الجلـوس مـع الوفـد الفلسطيني تحت علم منظمة التحرير، ومنـع وضـع أعـلام عـلى سـيارات الوفـود قـد يكـون

(1) الفرا، المصدر السابق، ص19.
(2) زيادة، المصدر السابق، ص271.

لأسباب أمنية، ومنع عزف الأناشيد الوطنية للدول المشاركة داخل قاعة المؤتمر في أثناء جلسة الافتتاح [1].

افتتح المؤتمر يوم الأربعاء 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1991 الساعة العاشرة والنصف صباحاً برعاية الرئيسيين الأمريكي بوش الأب والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف ورئيس الوزراء الاسباني فليب غونزاليس بصفته رئيساً للمؤتمر وبحضور الوفود الأوربية والعربية المشاركة، وكان الوفد الأمريكي برئاسة وزير الخارجية بيكر والوفد السوفيتي برئاسة بوريس بانكين (Bores Bankeen) ووفد المجموعة الأوربية برئاسة هانس فان دون بروك وزير الخارجية الهولندي ممثلاً للمجموعة الأوربية بصفة مراقب، ووفد الأمم المتحدة برئاسة ادوارد برنو (Edward Bruno) ممثل دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة والسفير السويسري لدى واشنطن بصفة مراقب ووفد مجلس التعاون الخليجي برئاسة عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس وانضم إليهم بندر بن سلطان[2] سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن ويعد أهم شخصية عربية تحضر المؤتمر لعلاقته العميقة وارتباطاته بالساسة الأمريكان لعمله الطويل بصفة سفير لبلاده في واشنطن، ووفد اتحاد المغرب العربي برئاسة محمد عمامو الأمين العام للاتحاد ألمغاربي[3].

---

(1) بيكر، المصدر السابق، ص744.

(2) الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود. ولد في الطائف عام 1949م، عين في السلك الدبلوماسي وأصبح سفيراً للمملكة في واشنطن لمدة إثنتين وعشرين سنة للفترة من 1983-2005م، ويوصف بأنه أقرب الدبلوماسيين إلى الإدارة الأمريكية الجمهورية، وكانت صلاته ممتازة بالرؤساء وكبار المسؤولين في الإدارة الجمهورية خلال سنوات عمله، مما ساهم في تعزيز علاقات بلاده مع الولايات المتحدة بدرجة عالية جداً، يشغل الآن منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي للتفاصيل: www.wikipedia.org

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،(بيروت، 1994)، ص332.

بدأت الوفود بإلقاء كلماتها بعد أن ألقى رئيس الوزراء الاسباني (باعتباره رئيس المؤتمر) كلمته مشدداً على أن السلام في الشرق الأوسط شرط لازم لنمو المنطقة، بعدها ألقى بوش كلمته التي أشار فيها إلى أن السلام الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه والذي يقول البعض انه مستحيلاً ليس حلماً بل انه ممكن معتبراً الدليل على ذلك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولم يتطرق في كلمته إلى مبدأ الأرض مقابل السلام التي كانت أساساً في مبادرته بل اكتفى بالإشارة إلى حل مسألة الأراضي المحتلة في إطار تسوية إقليمية، والتي يمكن أن تعني تقديم الطرفين العربي والإسرائيلي لتنازلات جغرافية وشدد بوش على أهمية المحادثات بين العرب وإسرائيل بصورة عامة وبينها وبين ما يعرف بدول الطوق بصورة خاصة، وأكد على دور واشنطن لإنجاح عملية السلام موضحاً أن البديل عن السلام هو مستقبل من العنف والضياع والمآسي[1].

في يوم الخميس 31 تشرين الأول/أكتوبر عام1991م افتتح بيكر الجلسات التي ابتدأت بكلمة لإسحاق شامير التي أشار فيها إلى الظلم الذي عانى ويعاني منه اليهود في العالم، وأظهر الزعماء العرب على أنهم أعداء ويحاولون تدمير إسرائيل منذ عام 1948م، مما أدى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة حروب ومآسٍ وسببت بنزوح آلاف من الشعب الفلسطيني عن أرضه إلى الدول العربية وان من بقي منهم في إسرائيل يتمتعون بكامل الحرية والمشاركة سواء في الحياة المدنية والسياسية[2].

طلب شامير من الدول العربية أن تلغي من قاموسها الجهاد ضد إسرائيل ونبذ العنف والإرهاب، وتعزيز العلاقات بين الطرفين بالمفاوضات الثنائية المباشرة والمتعددة

---

(1) المصدر نفسه، ص333.

(2) الفرا، المصدر السابق، ص36.

الأطراف، ودعا الفلسطينيين إلى استغلال الفرصة من اجل تخطي الظروف الصعبة التي يمرون بها[1].

من الملاحظ أن كلمة شامير فيها جوانب ايجابية وجوانب سلبية على حد سواء فالجوانب الايجابية هي انه لو تم التفاوض مع إسرائيل منذ البداية لأمكن للعرب أن يحصلوا على ما يريدون، دون أن تكون هناك جدوى من الحروب التي راح ضحيتها الآلاف من العرب دون أن يحققوا نصراً على إسرائيل، نعم قد يقول قائل إن التضحية مطلوبة إذا كانت تحقق الشيء المرجو منها أما إذا لم تحقق ذلك فهي كارثة، والجوانب السلبية هي أن شامير اوجد مغالطة وتزييفاً للحقائق التاريخية التي صور فيها إسرائيل على أنها دولة تريد السلام فالكل يعرف الحقيقة أنها دولة غاصبة معتدية شنت الحروب على الدول العربية وألحقت الدمار بها، ولا زال العرب يعيشون هاجساً اسمه إسرائيل على عكس ما صوره شامير بأن العرب دعاة حرب ويريدون تدمير دولته.

بعد ذلك تكلمت الوفود العربية التي لم يكن لها هدف موحد أو منسق فيما بينهم لاختيار شخصية تقوم بإلقاء الكلمة العربية بل على العكس كان هناك ضياع وتشتت للأهداف والرؤى إذ طرح كل وفد مشكلته مع إسرائيل دون أن يكون هناك رأي عام وإجماع عام على أن المشكلة واحدة هي احتلال إسرائيل للأراضي العربية، طرح الوفد الأردني مشكلة خوف الأردن من أن يصبح وطناً بديلاً للفلسطينيين بسبب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لأكثر من مرة عن محاولة إبعاد فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن وبمختلف الوسائل وشدد على أنه يجب أن يكون هناك توافق بين مصلحة إسرائيل ومصلحة الأردن مع ضمان سلامة الكيان الفلسطيني[2].

---

(1) دانيال، ج1، المصدر السابق، ص ص 178-187؛ زيادة، المصدر السابق، ص280؛ للاطلاع على نص الخطاب الكامل: ينظر،

www.Isreal Ministry of Foreign Affairs.com

Vol. 11-12,1992-1998.

(2)Alpher, Op. Cit , P.240.

في حين أشار الوفد الفلسطيني إلى ضرورة العيش جبناً إلى جنب مع إسرائيل باقتسام الأراضي وفق الشرعية الدولية التي نص عليها قرار التقسيم لعام 1947م والذي رفضه في حينها العرب ويجب إشراك جميع الفلسطينيين سواء في الداخل أم في الخارج في المفاوضات والمطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس، وكان الموقف الفلسطيني منفرداً ولو كان هناك موقف عربي موحد داعم له سواء من الأطراف العربية المشاركة أو المراقبة في المؤتمر لأمكنه من تحقيق بعض أهدافه المشروعة[1].

طرح الوفد اللبناني مشكلة لبنان وخاصة فيما يتعلق باحتلال إسرائيل لجنوب لبنان وضرورة تطبيق القرار 425 ووجوب فصل المساعي المتعلقة بتطبيق القرارين 242 و338 عن القرار 425، وحذر من مسألة محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين التي كانت تصر عليها إسرائيل في جميع المحافل الدولية مما قد يسبب صراعاً على أمر البقاء بشكل خطير، وقد لا يعيد فلسطين إلى أهلها بل قد يؤدي إلى فقدان لبنان [2].

نبه الوفد السوري إلى أمر خطير هو استغلال إسرائيل لسلامها مع مصر عام 1978م الذي بدأت على أثره بخطوات منها ضم القدس عام 1980م والجولان عام 1981م وغزوها للبنان عام 1982م[3].

كان على العرب أن ينتبهوا إلى تلك المسألة الخطيرة جداً ومحاولة إسرائيل استغلالها فلا يجوز اتخاذ خطوات من اجل السلام دون أن تكون هناك ضمانات حقيقية من اجل إلزام إسرائيل بها، إذ إنه تم صدور العديد من القرارات الدولية دون أن تلتزم بها إسرائيل ولم تأخذ بها شأنها شأن القرارين 242 و338، ونبه الوفد السوري إلى مسالة خطيرة أخرى وهي رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194

---

(1) زيادة، المصدر السابق، ص281.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص75.

(3) جورج جبور وآخرون، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، (عمان، 2002)، ص186.

لعام 1948م بحجة أن الأراضي ستضيق بهم في حين تستقدم مئات الألوف من المهاجرين اليهود لتوطينهم في فلسطين[1].

وفي محاولة استفزازية من شامير عقب بها على كلمات الوفود العربية في جلسة يوم الجمعة 1 تشرين الثاني/نوفمبر عام1991م استخدم اسلوبا عنيفا ضد سوريا محاولاً شق وحدة المسار السوري اللبناني بالإشارة إلى الاحتلال السوري للبنان رابطاً انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية بموجب معاهدة سلام مقابل انسحاب سوري منها[2].

وانتقد الوفد الفلسطيني مدعياً إياه بأنه شوه الحقائق وزيفها والتي لم تمنحه أي تعاطف دولي معه، مذكراً بأن زعيمهم الذي تفاوض مع النازيين من اجل القضاء على اليهود[3].

وحاول استدراج الفلسطينيين وشق وحدة الصف الفلسطيني بعد قناعته بأن الوفد الفلسطيني المفاوض على صلة بمنظمة التحرير ويرجع إليها في جميع القرارات طالباً إجراء مفاوضات مباشرة مع فلسطيني الداخل لأنهم الوحيدون الذين يعرفون معنى المعاناة وليس من يعيش خارج الأراضي الفلسطينية وينعم ببحبوحة الحياة، وطالب الوفود العربية بأن تستأنف المفاوضات بالتبادل ما بين الدول العربية المعنية وإسرائيل وتعد هذه

---

(1) إبراهيم الجندي، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، (عمان، 2001)، ص ص 59-60.

(2) Alpher, Op. Cit, P.236

(3) في عام 1940م وبعد وصول المفتي أمين الحسيني إلى العراق وتأليف كتلة من الساسة القوميين العراقيين والتنسيق معهم. رأت هذه الكتلة الاتصال بدول المحور ايطاليا وألمانيا بعد أن عجزت عن تحقيق شيء يذكر من بريطانيا على الرغم من محاولات نوري السعيد بذلك من اجل عدم إجراء اتصال مع دول المحور وشعرت الكتلة أن اتصالها بايطاليا غير مرغوب به بسبب سياستها القمعية في ليبيا، فاختارت الاتصال بألمانيا بتأييد من الحاج أمين الحسيني، فكان سفير ألمانيا في أنقرة فون بابن حلقة الاتصال المباشرة، للتفاصيل:ينظر، عبد الرحمن عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين 1933-1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1،(بيروت، 1995)، ص ص 232-235؛ سعيد، العراق والقضية الفلسطينية...، ص133.

خطوة في غاية الدهاء من اجل خلق جو للتطبيع السياسي مع هذه الدول يمهد فيما بعد للتطبيع الاقتصادي والثقافي وهو ما ترفضه الدول العربية أساسا قبل التوصل إلى اتفاق سلام[1].

جاء شامير بهذه الخطوة الاستفزازية من اجل جعل الإطراف العربية تطرح وجهة نظرها التي سينبني عليها مستقبل المفاوضات الثنائية، ومنذ البداية لم تكن الوفود العربية قادرة على التكلم بصوت واحد فقد طرح كل وفد مشكلته، دون أن يكون هناك ترابط بين الأفكار، على الرغم من انه تم عقد اجتماع تنسيقي للوفود في دمشق يومي 24 و25 تشرين الأول/ أكتوبر أي قبل أربعة أيام على عقد المؤتمر من اجل تنسيق المواقف فيما بينها، فأستغل شامير ذلك باستفزازه للعرب من اجل أن يكون هناك رفض عربي مسبق للمفاوضات خاصة الثنائية وليست إسرائيل، مما يعطي بعداً دولياً له بأن العرب رافضين للسلام[2].

القي بيكر كلمته في الجلسة الختامية ليوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر عام1991م أكد فيها انه لا سلام بدون مفاوضات حقيقية ومباشرة وان دور الولايات المتحدة في صنع السلام هو دور حيادي وغير منحاز لأي طرف[3]، وان الأطراف لا يمكنها التوصل إلى سلام من دون حل لمشكلتي الأراضي والأمن، وان حل مشكلة الأراضي وحدها لا يمكن أن تحل النزاع ومن دون تحقيق سلام وأمن أيضا، ولا يمكن تحقيق الأمن دون حل لمشكلة الأرض ومن دون سلام، وتم الاتفاق على وجود مسارين يتم من خلالهما التفاوض حول عملية السلام الأول هو إطار المفاوضات الثنائية التي تم الاتفاق على أن تبدأ بعد

---

(1) قرم، المصدر السابق، ص491.

(2) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص 20-21 ; Alpher,op-cit, P229.

(3) الموقف الأمريكي الذي عبر عنه بيكر بعدم التحيز لأي طرف خلافاً للواقع، فالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل منذ نشوئها عام 1948م هي دعمها وبشكل قوي لإسرائيل في جميع المحافل الدولية، وان أي قرار يتخذ ضد إسرائيل حتى لو كان إدانة أو استنكاراً فإنها تستخدم حق النقض الفيتو ضده، مما جعل ذلك لزاماً على الساسة الأمريكان الذين اعتبروا أمن إسرائيل هو امن أمريكا، فيجب عليهم دعمها في السلم والحرب.

أربعة أيام من عقد المؤتمر على أن تكون الجلسة الأولى في مدريد، هي التي سيتم تناولها بالتفصيل في الفصول القادمة من الدراسة، والثاني هو إطار المفاوضات المتعددة الأطراف والتي جعلت مفتوحة أمام دول العالم للانضمام إليها[1].

ثالثا: المفاوضات المتعددة الأطراف:

أساس هذه المفاوضات وجوهرها هو تفاوض إسرائيل مع الدول العربية البعيدة عنها من اجل تطبيع العلاقات فيما بينها، وتنظيم جديد لكل أوضاع الشرق الأوسط وعلاقات دولهِ بعضها ببعض وعلاقاتها بالتجمعات الدولية الأخرى من اجل التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والأمن الإقليمي وفق لجان شكلت على هذا الأساس وشكلت قيادة خاصة له لجنة التوجيه (Steering Committee)، وقد إستوعبت لجنة التوجيه فيها دول السوق الأوربية واليابان وكندا وكل الدول الأخرى المشاركة بصفتها أطرافاً معنية بتواصل المفاوضات[2].

حاول بيكر إشراك هذه الدول ليجعل منها وسيلة ضغط على الأطراف المعنية بالصراع مباشرة، وهذا ما حصل فعلاً مع إسرائيل عندما لوحت الإدارة الأمريكية بعدم إعطائها قرض الضمانات البالغ عشرة مليارات دولار، فوجدت إسرائيل أن عليها التوجه الى الدول الأوربية واليابان للحصول على الضمانات، إذ رفضت إعطاءها أية ضمانات بديلاً عن الضمانات الأمريكية، كما إتبعت الإدارة الأمريكية وسيلة الضغط ذاته مع الأطراف العربية[3].

---

(1) نوفل، المصدر السابق، ص77؛ قرم، المصدر السابق، ص497؛ سعيد، مستقبل النظام العربي...، ص204. حوات، المصدر السابق، ص318؛ .Alpher, Op. Cit , P.230

(2) جورج دانيال، مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من اجل السلام في الشرق الأوسط، دراسة وثائقية، الجزء الثاني، دار انابوليس، ط الثانية، (بيروت، 2002)، ص384.

(3) رفضت إدارة بوش في 9 اذار/مارس عام1992م مشروع قرار مقدم من الكونغرس يطلب من إدارته تقديم ضمانات قروض لإسرائيل بقيمة عشرة مليارات دولار تخصص لاستيعاب اليهود السوفيت وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض تعليلاً لهذا الرفض أن استمرار إسرائيل في بناء

ومن هذا المنطلق فإن التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف سيضيف رؤية جديدة لمفهوم السلام في الشرق الأوسط مما سيشجع الدول التي لم تشارك في مؤتمر مدريد على المشاركة في العملية السلمية، وسيساهم المجتمع الدولي ككل بما لديه من خبرة وإمكانيات مادية لدعم هذه العملية، وان هذه المفاوضات هدفها إقامة مشاريع إنمائية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط[1].

بعد ثلاثة أشهر مضت على انعقاد مؤتمر مدريد، وجه راعيا المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا الدعوة للمشاركة في اجتماع موسكو للمفاوضات المتعددة الأطراف ودون تحديد جدول أعمال أو قواعد تنظيمية له، اشترك في اجتماع موسكو في 28 كانون الثاني/يناير عام 1992م دول المجموعة الأوربية ألاثنتي عشرة برئاسة البرتغال ودول منطقة التجارة الحرة وهي سبع دول برئاسة أيسلندا، والصين واليابان وكندا وتركيا والدول العربية المشاركة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي الست ودول اتحاد المغرب العربي ما عدا ليبيا التي لم توجه لها الدعوة والجزائر التي لم تحضر تضامناً مع عدم حضور الوفد الفلسطيني ولم تحضر اليمن للسبب نفسه ولم توجه الدعوة للعراق والسودان والصومال وجيبوتي[2].

افتتح بيكر جلسة المفاوضات المتعددة الأطراف بالإشارة إلى أنها مكملة للمفاوضات الثنائية وليست بديلاً عنها، وأنها تهدف لمعالجة قضايا أساسية هي (الأرض، الأمن، السلام) التي تُعد ضرورية لبناء الثقة وتقلل فرص نشوب الحروب في الشرق الأوسط [3].

المستوطنات لازال وسيبقى العقبة الرئيسية في تحقيق وإقرار السلام في الشرق الأوسط وبالتالي فإنها تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. للتفاصيل:ينظر، محمد، المصدر السابق، ص158.

(1) دانيال، ج2، المصدر السابق، ص387.

(2) أحمد قريع، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 2008)، ص14.

(3) المصدر نفسه، ص ص 6-7.

استغل اليوم الأول لإلقاء كلمات الوفود الموجزة والتي لا تزيد على عشر دقائق لكل وفد وفي اليوم الثاني تم تشكيل لجان عمل وكان لكل دولة الحق في اختيار اللجان التي ترغب في المشاركة فيها، وبناء على مبادرة عربية تم إضافة لجنة عمل خامسة باللاجئين، وأهم اللجان هي:

1-مجموعة العمل حول مراقبة التسلح والأمن الإقليمي

(Working Group on Arms and Regional Security)(W.G.A.R.S)

برئاسة الولايات المتحدة وروسيا

2-مجموعة العمل حول التنمية الاقتصادية الإقليمية

(Working Group on Regional Economic Development) (W.G.R. E.D)

برئاسة الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة واليابان كمشاركين في التنظيم.

3-مجموعة العمل حول البيئة (Working Group on Environment) (W.G. E) برئاسة اليابان مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كمشاركين في التنظيم.

4-مجموعة العمل حول مصادر المياه (Working Group on Water Resources) (.W.G. W.R)

برئاسة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربي واليابان كمشاركين في التنظيم.

5-مجموعة العمل حول اللاجئين (Working Group on Refugee) (W.G. R) برئاسة كندا مع الاتحاد الأوربي كمنظم ومشارك[1].

رابعا: اجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الأطراف:

اختلفت طرق عمل هذه اللجان بعضها عن بعض وكذلك طريقة تأليفها ومستوى التقدم الذي تحرزه في المفاوضات، فإن أي تقدم في إحدى اللجان لا يعني بالضرورة حصول تقدم لدى اللجان الأخرى، وليس هناك تنسيق بين عملها، ويتم اخذ القرارات

(1) Etel solingen," The Multilateral Arab- Israel Negotiations", Journal of Peace Research, Vol 37, No. 2 , 2002 , P.167.

بشكل توافقي تفادياً لحصول خلافات وفي نهاية كل اجتماع يصدر بيان مقتضب عما جرى من طروحات مع إتخاذ القرارات المناسبة [1].

أ- اجتماعات لجنة العمل حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي:

عقدت لجنة العمل حول الحد من التسلح اجتماعات للفترة من 11 آيار/مايو عام 1992م في واشنطن وفي موسكو 15-17 أيلول/سبتمبر عام 1992م وفي واشنطن أيضا 18-20 آيار/مايو عام 1993م وفي موسكو 2-4 تشرين الثاني /نوفمبر عام 1993م وفي قطر 2-5 آيار/مايو عام 1994م وفي تونس 12-15 كانون الأول/ديسمبر عام 1994م الغاية منها هو وضع حد للتسلح وإبعاد الخطر عن منطقة الشرق الأوسط تحديداً في المناطق التي تشكل بؤرة للتوتر والصراع المستمر، وكان التركيز منصباً على حظر بيع الأسلحة خصوصاً غير التقليدية لدول المنطقة وبالذات العربية منها، وطالبت المجموعة العربية المشاركة بإخضاع إسرائيل ومنشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على معاهدة جنيف(اقرت في عام 1969م بتوقيع 98 دولة عليها ودخلت حيز التنفيذ عام1970م) للحد من الأسلحة النووية التي لم توقع عليها إسرائيل لحد الآن إلا أن إسرائيل رفضت ذلك ومن ورائها الولايات المتحدة مؤكدة على إتباع سياسة الخطوة خطوة من اجل بناء الثقة بين الطرفين[2].

كانت الغاية من اجتماعات لجنة الحد من التسلح إيصال رسالة إلى الدول العربية المشاركة فيها مفادها انه لا يمكن لها أن تحصل الآن أو في المستقبل على أي نوع من

(1) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص 25-27 ; Solingen , Op. Cit , PP. 180-181.

(2) في إطار احتفاظ إسرائيل بسياستها النووية أشار أيهود باراك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً، إلى أن الأسباب التي قادت العرب إلى التفاوض من دون شروط مسبقة، هي قوة الجيش الإسرائيلي وانجازاته في الحرب والتعاظم المستمر لتلك القوة، والإحساس الدائم لدى العرب بأن إسرائيل تمتلك أسلحة غير تقليدية ومساندة الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل، للتفاصيل:ينظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 17، السنة 1994، ص520.

الأسلحة المتطورة التي قد تهدد أمن إسرائيل وتخلق حالة من التوازن النوعي معها في حين أن لدى إسرائيل ما يكفي من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والتي تمكنها من الحصول على التفوق النوعي على العرب بما يضمن ويعزز أمنها[1].

حاول الجانب الإسرائيلي إقامة نوع من التعاون العسكري وتبادل المعلومات الفنية مع الدول العربية المشاركة وخاصة الخليجية التي بدأ عليها التردد إزاء قبول مثل هذه الاقتراحات لكونها تمثل أولى الخطوات نحو علاقات فعلية بين إسرائيل والدول العربية خاصة مع عدم وجود فرصة للإطراف العربية المشاركة بالرجوع إلى حكوماتهم للحصول على أية تعليمات بهذا الشأن[2].

ب-اجتماعات لجنة العمل حول التنمية الاقتصادية:

عقدت لجنة التنمية الاقتصادية سبعة اجتماعات الأول في بروكسل من 11-12 آيار مايو عام 1992م وبمشاركة وفود (39) دولة وفي باريس 29-30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1992م وفي روما 4-5 آيار/مايو عام 1993م وفي كوبنهاكن من 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1993م وفي الرباط من 15-16 حزيران/يونيو عام 1994م وفي مدينة بون من 18-19 كانون الثاني/يناير عام 1995م وفي عمان في 8 آيار /مايو عام 1995م كان الإلحاح الواضح من قبل الجانب الأمريكي على أن رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن إسرائيل من ابرز أهداف أعمال هذه اللجنة، التي قد تمهد لدخول إسرائيل في مشاريع اقتصادية استثمارية بالتعاون مع الدول العربية التي هي بحاجة إلى مشاريع تنموية والدخول معها في مجال الاستثمار الاقتصادي وفي كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية[3].

---

(1) محمد خليفة، السلام الفتاك سلام اشد هولا من الحروب، ط1، (القاهرة، 1995)، ص136؛ الحمد، المصدر السابق، ص76.

(2) Solingen, Op. Cit , P.178.

(3) حوات، المصدر السابق، ص ص 77-87.

لم تكن إسرائيل المتضرر الوحيد من المقاطعة العربية لكونها شملت الدول والشركات العالمية التي تتعامل معها، فلقد أعلنت وزارة التجارة الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1994م بأن هذه المقاطعة قد كلفتها حوالي 40 مليار دولار كخسائر تجارية حتى وقته فأصبحت لدى القائمين على المؤتمر رؤية بإشراك اكبر عدد من الدول وتشجيعها على المشاركة في أعمال هذه اللجنة خاصة وان كثيراً من الدول والشركات كانت مترددة من التعامل مع إسرائيل خوفاً من المقاطعة العربية لها أما الآن فقد أصبح بمقدورها المساهمة والمشاركة الاقتصادية من اجل تطوير منطقة الشرق الأوسط[1].

أثمرت تلك المفاوضات المتعددة الخاصة بلجنة التنمية الاقتصادية عن عقد مؤتمر الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد للفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر لغاية 1 تشرين الثاني، نوفمبر عام1994م، وبرعاية ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Kelenton) [2] (1992-1998)، وحضره ممثلو 61 دولة وضم أكثر من (1114) شخصية من كبار رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، ورحب المشاركون فيه بقرار مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة عن إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة[3]، وان مثل هذه الخطوات تمهد الطريق لتحقيق

---

(1) إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد21، ط الأولى، (أبو ظبي، 1998)، ص14.

(2) بيل كلينتون: هو أول رئيس ديمقراطي بعد الرئيس جيمي كارتر وصل إلى البيت الأبيض منذ أوائل الثمانينات، فاز في حملته الانتخابية على أساس السياسية الداخلية وتطوير البرامج الاجتماعية والاقتصادية على الرغم من ذلك انتقل في السنتين الاولتين من حكمه الى السياسة الخارجية وتحقيق المصالحة بين العرب وإسرائيل وحقق بعض النجاح. للتفاصيل : شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد...، ص958.

(3) صنفت المقاطعة العربية لإسرائيل على ثلاث درجات الدرجة الاولى هي حظر تعامل الأقطار العربية وشركاتها مع إسرائيل مباشرة، الدرجة الثانية هي حظر التعامل مع الشركات العالمية التي تعمل في إسرائيل، والدرجة الثالثة هي حظر التعامل مع الشركات العالمية التي تتعامل مع الشركات

تنمية اقتصادية، تقلل تفاوت النمو الاقتصادي بين دول المنطقة، وتعزز الاستقرار الأمني لها مما ينعكس ايجابياً على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1].

قدمت إسرائيل وثيقة عمل للمؤتمر من 175 صفحة تحت عنوان (بدائل التنمية للتعاون الإقليمي) في محاولة منها لتسخير منطقة الشرق الأوسط بكامل طاقاتها وإمكانياتها لصالح المشروع الاقتصادي الإسرائيلي المتمثل بإقامة مشاريع إستراتيجية بالتعاون مع الأقطار العربية وأكدت إسرائيل على ضرورة مواجهة التحديات التي برزت مع نهاية القرن العشرين ليس عسكرياً بل اقتصادياً من خلال إنشاء تجمع اقتصادي يضم إسرائيل والدول العربية على غرار السوق الأوربية المشتركة التي كانت بين دولها في إثناء فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية عداوات وكراهيات تفوق ما بين العرب وإسرائيل[2].

عقد في العاصمة الأردنية عمان المؤتمر الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط للفترة من 29-30 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1995م وهو ترجمة فعلية لمقررات مؤتمر الدار البيضاء حين وقع كبار رجال الأعمال والشركات الاقتصادية من مختلف أنحاء العالم عدداً من الصفقات التجارية التي ستساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية للمنطقة وستساهم في تنميتها الاقتصادية [3].

الأخرى العاملة في إسرائيل، كان للمقاطعة أثرها على الاقتصاد الإسرائيلي بسبب غلق الأسواق العربية التي تعتبر منافذ هامة له لتصدير منتجاته. للتفاصيل:ينظر، رمضان عبد الله، "إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل"، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات السلام والعالم، فلوريدا، العدد الثاني، 1992، ص ص 121-133.

(1) يماني، المصدر السابق، ص173.

(2) جميل هلال، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت 1995)، ص ص 196-198.

(3)Solingen, Op. Cit, P.174.

حاولت الدول العربية المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف الطلب من قطر إلغاء المؤتمر الاقتصادي احتجاجا على ممارسات حكومة الليكود الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إلا انه ونتيجة لضغوط أمريكية مورست على قطر تم عقد المؤتمر في تشرين الثاني نوفمبر عام 1997م، ولم ينجح المؤتمر في جمع دول المواجهة مع إسرائيل من اجل استكمال مشروع السلام الشامل وفق مخطط اقتصادي متكامل[1]، لقد كان هناك اختلاف في مفهوم التعاون الاقتصادي لدى كل من العرب وإسرائيل فالعرب يرون أن السلام السياسي والأمني يتيح مجالاً للتعاون الاقتصادي والإقليمي، في حين ترى إسرائيل أن المنطق يقضي برفع المقاطعة العربية عن إسرائيل وإتاحة مجال للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وهكذا تتوفر للسلام السياسي أرضية اقتصادية وثقافية خصبة[2].

جـ- اجتماعات لجنة العمل حول البيئة:

كانت الغاية من تشكيل لجنة العمل حول البيئة شكلية أكثر من كونها عملية لمعالجة مُشكلات التصحر والتلوث البحري فإسرائيل والدول العربية المشاركة لا تعاني من مشكلات بيئية يصعب معالجتها إلا في إطار مؤتمر دولي، لكن الغاية الحقيقية لذلك هو استكمال التطبيع الاقتصادي الذي سعت إليه الولايات المتحدة وإسرائيل وإنهاء المقاطعة العربية للأخيرة، إذ إن جميع الطروحات التي قدمت لمعالجة المشكلات البيئية تحتاج إلى أموال وتعاون وتنسيق اقتصادي وفني، مثل معالجة مشكلة التسرب النفطي في خليج العقبة[3].

عقد اجتماع لجنة العمل حول البيئة على مدار ستة اجتماعات الأول في طوكيو للفترة من 18-19 آيار/مايو عام 1992م وبحضور حوالي 120 مندوباً بما فيهم مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة الذي حضر لأول مرة اجتماعات لجنة من اللجان المتعددة

---

(1) المهنا، المصدر السابق، ص 23.

(2) يماني، المصدر السابق، ص175.

(3) Solingen , Op. Cit , P.176.

الأطراف وفي لاهاي عقد الاجتماع الثاني من 26-27 تشرين الأول/أكتوبر عام 1992م وفي طوكيو اشترك مندوبو 40 دولة في الاجتماع الذي عقد في 24- 25 آيار عام 1993م، وفي القاهرة من 15-16 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1993م، وفي لاهاي للفترة من 6-7 نيسان عام 1994م، وفي المنامة عقد الاجتماع السادس ويُعد هذا تطور ملحوظاً باستضافة دولة خليجية ثانية بعد قطر لمؤتمر تحضره إسرائيل ويؤشر على بداية تطبيع سياسي واقتصادي مع العديد من الدول العربية (تونس، المغرب، موريتانيا، عُمان، قطر، البحرين)، وفي عَمان للفترة من 19-20 حزيران /يونيو عام1995م [1].

حاول المجتمعون إعطاء بعد سياسي لعمل اللجنة بدعوة كل من سوريا ولبنان بالانضمام إلى اجتماعات اللجان المتعددة علماً بأن سوريا ولبنان قد قاطعتا الاجتماعات المتعددة الأطراف منذ إنطلاقها في موسكو عام 1992م، وتعاطفت الدول العربية المشاركة بمطلب الوفد الفلسطيني الذي دعا إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 799[2]، وموضوع مشاركة منظمة التحرير في المفاوضات بشكل مباشر ومسألة تمثيل القدس الشرقية، الأمر الذي أثار اعتراض الوفد الإسرائيلي، مطالباً بعدم تعطيل عمل لجنة البيئة بمطالب سياسية[3].

د- اجتماعات لجنة العمل حول اللاجئين:

يعد تشكيل لجنة العمل حول اللاجئين من أهم اللجان التي انبثقت عن مؤتمر مدريد بعد لجنة الحد من التسلح، لكونها تعالج مسالة مهمة من مسائل الصراع العربي- الإسرائيلي التي لا زالت تُعد عقبة تؤثر في عملية السلام لرفض إسرائيل السماح

---

(1) قريع، المصدر السابق، ص165.

(2) اتخذ مجلس الأمن القرار 799 في جلسته المرقمة 3151 في 18 كانون الأول /ديسمبر عام 1993م على خلفية إبعاد إسرائيل يوم 17 كانون الأول /ديسمبر من العام ذاته 415 فلسطينياً إلى لبنان وأدان مجلس الأمن إسرائيل على ذلك مطالباً إياها بتطبيق معاهدة جنيف لعام 1949م بحق السكان المدنيين في الأراضي الواقعة تحت احتلالها. للتفاصيل : قرم، المصدر السابق، ص ص 490-496.

(4) Solingen , Op. Cit , P. 177.

للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وفق القرار 194 لسنة 1948م القاضي بالسماح بعودة من يرغب إلى دياره وتعويض من لا يرغب بذلك[1].

شارك في اجتماعات هذه اللجنة نحو 40 دولة وقد قسم فريق العمل جدول أعماله إلى ستة بنود هي:

1- النرويج التي تقدم القاعدة البيانية حول اللاجئين.

2- الاتحاد الأوربي الذي يقدم سجل المساعدات للاجئين الفلسطينيين.

3- فرنسا التي تقدم إحصائية وسجلاً لجمع شمل العائلات.

4- الولايات المتحدة التي تقدم الموارد البشرية والتدريب وإيجاد فرص عمل وتطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين.

5- ايطاليا التي تقدم سجل خدمات الصحة العامة للاجئين.

6- السويد التي تقدم سجل رعاية الطفولة.

لم تقدم هذه الدول على الرغم من نفوذها حلولاً دائمة لمعالجة مشكلة اللاجئين وإنما قدمت حلولاً مؤقتة لا تعوض عما فقده اللاجئون منذ العام 1948[2].

لم تشارك الأمم المتحدة في اجتماعات المفاوضات المتعددة الأطراف إلا بعد العام 1992م بسبب رفض إسرائيل لمشاركتها، وأصبحت بعد ذلك تحضر الاجتماعات لكن ليس في الفريق التوجيهي للمؤتمر، كما دعيت الاونروا(U.N.A.R.W.A) [3] التي

---

(1) Susan. M. Akram ," Palestinian Refugees and their Legalstartus" , Journal of Palestine studies , Vol, 31, No. 3 , 2002 , P.40.

(2) Rox Brynen ", Imagining a Solution : Final Status Arrangements and Palestinian Refugees in Lebanon", Journal of Palestine studies, Vol. 26 , No. 2 , 1997 , P.42.

(3) الاونروا: وكالة هيئة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أنشئت في 21 آيار /مايو عام 1950م بناء على توصيات لجنة المسح الاقتصادي برئاسة جوردون كلاب التي أعدت لتتولى إغاثة اللاجئين ووفقاً لقرارهم رقم 302 في 8كانون الأول/ديسمبر عام 1949م، وحدد موعد انتهاء عملها عام 1969م، ويجدد لها سنويا منذ ذلك التاريخ،وتتألف من لجنة استشارية والمدير العام وهيئة مكتبه مقرها في بيروت ولها مكاتب فرعية في الدول العربية التي تستضيف اللاجئين،هدفها تقديم

انضمت إلى وفد الأمم المتحدة واستمر حضورها في جميع اجتماعات لجنة العمل حول اللاجئين.

عقدت لجنة العمل حول اللاجئين ثمانية اجتماعات، في العاصمة الكندية اوتاو للفترة من 13-15 آيار/مايو عام 1992م وفي اتاو أيضا للفترة من 11-12 تشرين الثاني نوفمبر عام 1992م وفي أوسلو من 11-13 آيار مايو عام 1993م وفي تونس للفترة من 12-14 تشرين الأول/أكتوبر عام 1993م وفي القاهرة من 10-12 آيار/مايو عام 1994م وفي انطاليا في تركيا من 13-15 كانون الأول/ديسمبر عام 1994م، وفي جنيف للفترة من 12-14 كانون الأول/ديسمبر عام 1995م [(1)].

ألقى الوفد الإسرائيلي في اجتماع اوتاو الثاني كلمة هامة وخطيرة أشار فيها إلى أن حل مشكلة اللاجئين لن يكون إلا بالتوطين في الدول العربية واستيعابهم فيها مركزاً على أن إسرائيل استوعبت 800 ألف مهاجر يهودي من الدول العربية في حين عجزت الأخيرة عن استيعاب 711 ألف لاجئ فلسطيني[(2)].

يعد هذا أمراً خطيراً عند مقارنة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة أراضيهم بالعنف والقوة بالمهاجرين اليهود الذين خرجوا من الدول العربية برغبتهم والمطالبة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية مما يعني في المستقبل إلغاء المطالبة الفلسطينية بعودة هؤلاء في جميع المحافل الدولية، جاءت هذه المطالبة الإسرائيلية من خوفها من النمو السكاني العربي، إذ قدمت وزارة الإسكان الإسرائيلية تقريراً يظهر جزع إسرائيل وخوفها من النمو السكاني مما قد يؤثر على التركيبة

العون والتشغيل بمساعدة حكومات تلك الدول. للتفاصيل:ينظر، عبد الوهاب ألكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج7، ط 5،(بيروت،2009)، ص312.

(1) Akram, Op. Cit , P.42.

(2) أعطى شامير رقماً مغالطاً لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغ تعدادهم حسب إحصائية الانروا عام1987 (2.2) مليون لأجيء يتوزع 62% على أراضي دول الطوق العربية. الحمد، المصدر السابق، ص71؛ الجندي، المصدر السابق، ص61.

الديمغرافية[1] لإسرائيل في حال عودة هؤلاء إلى أراضيهم مما قد يؤثر على نقاء الدولة اليهودية حسب تصور إسرائيل[2].

قدم الوفد الفرنسي في اجتماعات أوسلو تقريراً سمي بتقرير باجوليه باسم رئيس الوفد الذي زار المنطقة والتقى كبار المسؤولين في الأردن وفلسطين وإسرائيل، وقد عد الأردنيون أن مسألة اللاجئين مسألة إنسانية بالدرجة الأولى، وان لم شمل العائلات يجب أن يسري على اللاجئين قبل عام 1967م وما بعدها، في حين عَد الفلسطينيون أن قرار جمع شمل العائلات يختلف عن مفهوم القرار 194 وحق العودة، أما الإسرائيليون فقد قدموا تقريراً مفصلاً لباجوليه حول ما قدمته إسرائيل بهذا الخصوص منذ العام 1948م، وأشار المندوب الإسرائيلي في اجتماعات أوسلو إلى أن إعطاء مفهوم أوسع لجمع شمل العائلات سيؤدي إلى خلل ديمغرافي يهدد وجود إسرائيل [3].

---

(1) في مطلع الثمانينات تزايد الحديث في إسرائيل عن القنبلة الديمغرافية العربية المتمثلة بزيادة النمو السكاني للعرب في الأراضي المحتلة بنسبة مايزيد على 20% سنوياً، إذ تصل معدلات الولادات لدى العرب 35,5 مقابل 20.2 بالألف لدى اليهود ومعدل الوفيات 3.5 بالألف لدى العرب مقابل 7.5 بالألف لدى اليهود مما شكل قلقاً لدى الأوساط الإسرائيلية. للتفاصيل، رمضان، المصدر السابق، ص ص 209-216؛ أبو عودة، المصدر السابق، ص ص 231-245.

(2) قد لا يدرك الساسة العرب مسالة خطورة مطالبة إسرائيل بالاعتراف بيهودية الدولة العبرية، هذا يعني انه لا مكان للعرب الفلسطينيين فيها مستقبلاً، إلا بعد الاعتراف بيهوديتها وهذا ما حصل فعلاً مؤخراً بعدم إعطاء الجنسية الإسرائيلية لعرب 1948م إلا بعد التوقيع والاعتراف بيهوديتها أي أنهم يصبحون مواطنين إسرائيليين وليس فلسطينيين، هذا من جانب والجانب الآخر الذي لا يقل خطورة في حالة الاعتراف بيهوديتها هو أنها سوف تصبح وطناً لجميع يهود العالم ويحق لدولهم بالسماح اواجبارهم على الهجرة إليها وهي مسألة خطيرة للغاية إذا ما تحققت. للتفاصيل، صبري جريس، "مخاطر التهجير اليهودي"، مجلة شؤون فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 204، 1990، ص ص 3-5.

(3) الدجاني، المصدر السابق، ص350؛ تماري، المصدر السابق، ص 16.

هـ- اجتماعات لجنة العمل حول المياه :

إن أطماع إسرائيل في المياه العربية معروفة، ففي بداية العشرينات من هذا القرن أعلنت الحركة الصهيونية أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين يدي الدولة التي تستطيع بسط سيطرتها على نهر الليطاني واليرموك ومنابع نهر الأردن، ومنذ سنوات أوردت وزارة الخارجية الأميركية تقريراً ورد فيه أن التنافس على مصادر المياه في الشرق الأوسط سيشعل حرباً جديد في المنطقة إذا لم تتوصل الأطراف في هذه المنطقة إلى اتفاق سلام وتعاون[1].

من هذا المنطلق كانت الدعوة لعقد اجتماعات لجنة العمل حول المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف والتي استمرت لثماني جولات الاولى في فينا بالنمسا للفترة من 14-15 آيار/مايو عام 1992م وبحضور 38 دولة ومنظمة، وفي واشنطن للفترة من 16-17 أيلول/سبتمبر عام 1992م، وفي جنيف بسويسرا من 27-29 نيسان/ابريل عام 1993م وحضرته 40 دولة من بينها 12 دولة عربية، وفي بكين من 26-27 تشرين الأول / أكتوبر عام 1993م، وفي مسقط من 17-19 نيسان/ابريل عام 1994م وفي أثينا من 7-9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1994م وفي عَمان بالأردن للفترة من 18-22 حزيران/يونيو عام 1995م وفي تونس من 15-16 آيار/مايو عام 1995م[2].

طرح في اجتماعات لجان المياه عدة اقتراحات منها إنشاء بنك معلومات حول المياه في الشرق الأوسط وتنمية الموارد الخاصة بالمياه الجوفية، وقدمت اليابان اقتراحاً لإنشاء معمل لتحليه مياه البحر في الأردن كذلك تم الاتفاق على إنشاء مركز أبحاث

---

(1) طارق المجذوب، لا أحد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، (بيروت، 1998)، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص124.

إقليمي للمعلومات المائية بقيمة 12 مليون دولار وبدعم من الولايات المتحدة، وإنشاء مركز لتحليه مياه البحر في مسقط[1].

جاء الاهتمام الإسرائيلي بلجنة المياه بشكل يفوق اهتمامها ببقية اللجان المنبثقة عن مؤتمر مدريد وذلك لثلاثة أسباب:

1- حاجتها الملحة والمتصاعدة إلى المياه بسبب النمو السكاني والتطور الزراعي لديها.

2- تصميمها على استخدام ورقة المياه كسلاح سياسي ضد الدول العربية المجاورة وعلى الأخص سوريا ولبنان التي تحوي على 85% من مصادر المياه بالنسبة للدول الثلاث.

3- إقناع دول الخليج الغنية بالمال الفقيرة بالمياه بان العبقرية والعقل الإسرائيلي هما القادران على توفير المياه بواسطة أنابيب (مشروع أنابيب ماء السلام) [2]، أو إنشاء معامل لتحليه مياه البحر في دول الخليج [3].

أدركت إسرائيل أن عهد الحروب مع الدول العربية قد ولى وبدون رجعة بسبب تفوقها العسكري وامتلاكها للسلاح النووي، وان خطر التهديد بقطع النفط العربي لم يعد ذا مفعول بعد أن أحكمت أمريكا سيطرتها على نفط الخليج، وان الدول العربية لن تعود إلى الوحدة والعمل العربي المشترك بسبب الخلافات والتناقضات وغليان الحركات

---

(1) قريع، المصدر السابق، ص157؛ دانيال، ج 2، المصدر السابق، ص ص 451-452.

(2) طرح الرئيس التركي توركت اوزال منذ العام 1990م ما يعرف بمشروع أنابيب السلام القائم على مبادلة تركيا للمياه الفائضة عن حاجتها إلى دول الشرق الأوسط مقابل حصولها على النفط، وساندت الولايات المتحدة تركيا في طرحها، وينص المشروع على مد شبكة أنابيب ضخمة من أراضيها فسوريا والأردن فإسرائيل ومنها إلى دول الخليج والسعودية، وتقدر كلفة المشروع بما يزيد على 20 مليون دولار، ولم ينفذ المشروع لحد ألان. للتفاصيل: ينظر، خليفة، المصدر السابق، ص135؛ منصور بن سالم الجابري، سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي- الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا،(الجامعة الأردنية، 1990)، ص ص 154-157.

(3) المجذوب، لا احد يشرب...، ص 134.

الأصولية والمذهبية والعرقية التي تهددها بالتقسيم، وان جوهر الوجود العربي لا يتعدى الاهتمام المادي بمستلزمات الأكل والشرب واللهو والنوم، بسبب الإحباط والضياع والتفتيت الذي يعيشهُ العرب، فأمام إسرائيل فرصة ذهبية لزيادة الإنتاج والتصدير وغزو الأسواق العربية وابتلاع الاقتصاد العربي، وبما أن زيادة الإنتاج يرتبط بتوفر المصادر المائية، فأصبحت السيطرة على هذه المصادر مسالة تحتل الصدارة وفي سلم أولوياتها[1].

قد يتبادر إلى الذهن سؤال هو لماذا تشترك إسرائيل في مفاوضات متعددة الأطراف وتنبثق عنها لجان تعقد اجتماعات في عدة بلدان لا صلة لها بعملية السلام التي تبحث عنها إسرائيل والدول العربية المعنية؟ الإجابة عن هذا السؤال تتعلق برؤية الولايات المتحدة وإسرائيل لتلك المفاوضات وما ينجم عنها، فالولايات المتحدة كانت تدرك تماماً أن المساعدات الأمريكية المستمرة لإسرائيل ستؤدي في يوم ما إلى إثارة دافعي الضرائب من الأمريكيين جراء ذهاب رؤوس الأموال الأمريكية إلى إسرائيل والتي تقدر بمليارات الدولارات سنوياً بدلاً من إنفاقها على المؤسسات الخدمية والضمان الاجتماعي للأمريكيين فسعت إلى التخفيف من تلك المساعدات عن طريق خلق جو من التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي لإسرائيل بما يمكنها من الاعتماد على نفسها دون الحاجة إلى طلب المزيد من المساعدات[2].

أما الجانب الآخر الذي سعت إليه الولايات المتحدة فهو جعل إسرائيل تحتل مكانة سياسية مقبولة لدى المجتمع الدولي عن طريق إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، منها إعادة العلاقات الدبلوماسية لإسرائيل مع دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية والصين والدول الإفريقية، فضلا عن أهم تحول جرى مع

(1) المصدر نفسه،ص 135.

(2) مجدي حماد وآخرون، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2000)، ص ص 183-185.

إسرائيل بفتح قنوات دبلوماسية ومكاتب اتصال مع العديد من الأقطار العربية (المغرب، تونس، عُمان، قطر الأردن، البحرين) مما يؤمن تطبيعاً سياسياً واقتصادياً متكاملاً لها[1].

أما الرؤية الإسرائيلية من وراء الاشتراك بالمفاوضات فهي الحصول بالدرجة الأولى على القرض الأمريكي لبناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد، والاستفادة من إطالة أمد المفاوضات أطول فترة ممكنة و عبر شامير عن ذلك بقوله ((أودُ أن يطول أمد المفاوضات عشر سنوات من اجل استقبال واستيعاب ما يزيد على 50 ألف مهاجر يهودي وإسكانهم في المستوطنات التي يتم بناؤها)) [2].

توفر مشاركة إسرائيل في المفاوضات المتعددة الأطراف فرصة للنمو والتطور الاقتصادي بشكل يفوق تطور ونمو الدول العربية المشاركة، وذلك من خلال توفر استثمارات أوربية فيها واستفادت إسرائيل من النفط العربي بعد رفع المقاطعة عنها من الدرجتين الثانية والثالثة كما ذكر سابقاً، وضمان إسرائيل لحصتها من المياه العربية مما يعزز تطورها الزراعي وفتح الأسواق العربية أمامها مما قد يهدد اقتصاد السوق العربية ويجعل اقتصاد إسرائيل دائماً بتفوق نوعي، وأصبحت من المنافسين للصناعات الأوربية بغزوها أسواق العالم وتصدير صناعتها ولاسيما العسكرية منها إلى دول كبرى مثل الصين وغيرها ولجعل ذلك يتم يتطلب العمل من الولايات المتحدة وإسرائيل على خلق جو دولي وإقليمي وعربي في كافة المجالات لكي تصبح فيه إسرائيل فاعلة على المدى البعيد[3].

تعثرت المفاوضات المتعددة الأطراف ثم جمدت بعد قرار جامعة الدول العربية في 31 آذار/مارس عام 1997م بإيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل بسبب تعامل حكومة الليكود المتطرفة التي وصلت إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مع

---

(1) الحمد، المصدر السابق، ص ص 91-94.

(2) خليفة، المصدر السابق، ص40؛ فندلي، المصدر السابق، ص244.

(3) الحمد، المصدر السابق، ص ص 95-97.

الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومقاطعة معظم البلدان العربية لمؤتمر القمة الاقتصادي الرابع الذي عقد في الدوحة عام 1997م كما ذكرنا سابقاً، ولم تعاد المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف إلا بعد العام 2000[1].

(1) يماني، المصدر السابق، ص ص 173-174؛ قريع، المصدر السابق، ص4.

الفصل الثالث

المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي

المبحث الأول: المفاوضات للفترة من 1991-1995م

أولا: مفاوضات واشنطن.

ثانيا: مفاوضات أوسلو.

ثالثا: اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي (اتفاق أوسلو) ايلول/سبتمبر1993

رابعاً: اتفاق القاهرة (اتفاق غزة- أريحا) أيار/مايو عام 1994م.

خامساً: اتفاق طابا (أوسلو 2) أيلول/سبتمبر عام 1995م.

المبحث الثاني: المفاوضات للفترة من 1996-2000م

أولا: اتفاق الخليل (اوسلو3) كانون الثاني / يناير عام 1997م.

ثانيا: اتفاق مذكرة واي ريفر (واي بلانتيشن) تشرين الأول/أكتوبر عام 1998م.

ثالثا: اتفاق شرم الشيخ (واي ريفر2) أيلول /سبتمبر عام 2000.

رابعاً: مفاوضات كامب ديفيد الثانية تموز/يوليو عام 2000.

خامساً: مشروع بيل كلينتون للسلام كانون الأول / ديسمبر عام 2000م.

المبحث الثالث: أهم قضايا مفاوضات المرحلة النهائية

أولا: القدس.

أ - تهويد القدس

ب - المواقف من قضية القدس.

1 - الموقف العربي

2 - الموقف الأمريكي.

3 - الموقف الأوربي.

ثانيا: الدولة الفلسطينية.

أ- مساحة الدولة الفلسطينية.

ب- التحديات التي تواجه الدولة الفلسطينية.

ج- الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية.

د- الموقف الأمريكي من الدولة الفلسطينية.

الفصل الثالث

المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي

بعد الاتفاق على أن تكون واشنطن مقراً للمفاوضات الثنائية العربية- الإسرائيلية بـدأ الوفد الفلسطيني بالتحضير والاستعداد للجولة القادمة، وشكل فرق عمل تنظيميـة (مؤسـسة إسناد المفاوضات) التي شملت طواقم فنية متكاملة فقد تم تحديد طاقم الـسلطة الانتقاليـة ومهمته الاسـتعداد والتهيئـة لتـسلم الوظـائف المدنيـة التـي مـن المتوقـع أن تقـوم إسرائيـل بتـسليمها إلى الفلـسطينيين في مجـالات (الـصحة والقـضاء والـشؤون الاجتماعيـة والتعلـيم... الخ) [1].

حاولـت الإدارة الأمريكيـة في رسـالة الـدعوة التـي وجهتهـا إلى الفلـسطينيين لبـدء محادثات واشنطن الاعتماد على تقرير (صول لينوفتش) [2] مبعـوث الـرئيس الأمـريكي ريغـان الذي وصل إلى المنطقة في 4 كانون الأول/ديسمبر عام 1981م للوقوف عـلى نتـائج المفاوضـات المصرية الإسرائيلية بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الذي تـم الاتفـاق عليـه في مفاوضـات كامـب ديفيد عام 1978م[3].

شعر الفلسطينيون أن مثل هذا الموضوع يثير حساسية لدى جميع الأطراف الـسياسية والـشعبية التـي كانـت رافـضة أساسـا لاتفاقيـة كامـب ديفيـد، وحـصل انـشقاق بـين

---

(1) نوفل، المصدر السابق، ص111.

(2) ابرز النقاط التي وردت في تقرير لينوفتش هي : 1ـ أن ينتخب سـكان المنـاطق المحتلـة سـلطة الحكـم الذاتي تقوم هذه السلطة باختيار التنفيذيين من بين الأعضاء المنتخبين وتحدد نظمهـا الداخليـة. 2ــ أن يتكون المجلس من (25) عضواً. 3ـ أما بشأن ممارسة سلطة الحكم الانتقالي لسلطتها تباشر دورهـا مـن تاريخ انتخابها. 4-ومع المباشرة يتم انسحاب القوات العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية لتأخذ سلطة الحكم الانتقالي مكانها. للتفاصيل :ينظر، نوفل، المصدر السابق، ص113.

(3) المصدر نفسه، ص112.

صفوف القيادة الفلسطينية بين من يريد الانطلاق من نقطة الصفر في المفاوضات وبين من يريد الاعتماد على مرجعية كامب ديفيد كأساس للشروع في المفاوضات، ويبدو أن عدم موافقة منظمة التحرير على مقررات اتفاقية كامب ديفيد في حينه عد خطأ استراتيجياً ارتكبته القيادة الفلسطينية، وبعد مدة من الزمن وخسارة الكثير تريد العودة والموافقة عليها كأساس للمفاوضات كما يرى البعض.

المبحث الأول

المفاوضات للفترة من 1991-1995

وصلت الوفود العربية إلى واشنطن يوم 5 كانون الأول/ ديسمبر عام 1991م، مما بعث على ارتياح الإدارة الأمريكية بوصولها في الوقت المحدد على عكس الوفد الإسرائيلي الذي تأخر أربعة أيام عن الموعد المقرر لبدء المحادثات بناءً على توصيات شامير، الذي حاول استفزاز الأطراف العربية لعله ينسحب أحدها أو جميعها من المفاوضات احتجاجا على الموقف الإسرائيلي وبالتالي يلقى اللوم على العرب في إفشال المفاوضات التي لم تكن إسرائيل راغبة باستمرارها أو الدخول فيها لولا الضغوط الأمريكية التي مورست عليها بشأن مسألة القروض، ولتبعث رسالة أيضا عن تأخيرها بأنها غير خاضعة لسلطة الإدارة الأمريكية ووزير خارجيتها بيكر في تحديد زمان ومكان عقد المفاوضات [1].

أولا: مفاوضات واشنطن:

بدأت المفاوضات الرسمية يوم 10 كانون الأول/ديسمبر عام 1991م وبرز خلاف حول استقلالية الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني بالاستناد إلى رسالة الدعوة الأمريكية للفلسطينيين لحضور مفاوضات واشنطن التي نصت على أن يكون هناك مسار فلسطيني إسرائيلي مستقل يشارك فيه أردنيون، وبسبب هذا التباين ما بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي بقيت الوفود الثلاثة خارج غرفة المفاوضات وبدأت مفاوضات أطلق على تسميتها مفاوضات الرواق نسبة إلى أروقة مبنى وزارة الخارجية الأمريكية مكان عقد المفاوضات[2].

(1) زيادة، المصدر السابق، ص268؛ قرم، المصدر السابق، ص492.

(2) هيكل، سلام الأوهام...، ص246؛ قرم، المصدر السابق، ص492؛ نوفل، المصدر السابق، ص125.

لم تحقق المفاوضات خلال جلساتها التي استمرت من 10-18 كانون الأول/ ديسمبر أية نتيجة سوى التفاوض على مفهوم الوفد المشترك والمسارين الفلسطيني الأردني الإسرائيلي ويبدو أن الإسرائيليين كان لديهم تكتيك يقوم على قتل الوقت وتضييعه في أمور إجرائية محاولة تهميش الجانب الفلسطيني ونزع الاستقلالية عنه بكل السبل ودفعه للخروج من المفاوضات ومغادرتها وتعطيلها في النهاية، ولخص شامير ذلك بقوله ((إذا قبلنا التفاوض مع الفلسطينيين بغرفة مستقلة فغداً يطالبون ببناية وبعدها بدولة مستقلة وقيام دولة مستقلة غرب نهر الأردن خطر على امن إسرائيل وتهديد لوجودها)) [1].

أراد شامير تعطيل المفاوضات فصعد الموقف في الأراضي المحتلة، إذ قام عدد من المستوطنين بالسيطرة على بيوت في قرية سلوان الواقعة في الضفة الغربية وإبعاد اسرائيل لثلاثة عشر فلسطينياً إلى جنوب لبنان، فتصاعدت أصوات فلسطينية داخل الأراضي المحتلة للمطالبة بمقاطعة المفاوضات، وهو ما كان يريده شامير وحكومته، محاولاً ضرب الموقف الفلسطيني مع المواقف السورية والأردنية واللبنانية الرافضة للمقاطعة، مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى استخدام ثقل روسيا وبعض الدول الأوربية والعربية للضغط على عرفات وتقديم نصيحةٍ له بعدم الانجرار إلى ما يريده شامير من تعطيل مسار التفاوض[2].

عقدت أول جلسة للمسار الفلسطيني- الإسرائيلي بصورة مستقلة يوم 13 كانون الثاني يناير عام 1992م، وكعادته أصر الوفد الفلسطيني على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة من القرار 181 حتى القرارين 242 و338 والمطالبة بحق تقرير المصير، علماً أن جميع هذه القرارات لم تُجدِ نفعاً لا في الماضي ولا الحاضر، ولم تلقى حتى في المستقبل

---

(1) ممدوح نوفل، "الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وأمن اسرائيل"، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، العدد 21، 1999، ص22.

(2) نوفل، الانقلاب، ص 128.

آذاناً صاغية لدى الإسرائيليين الرافضين لتطبيقهما أساسا، وأصر الوفد الفلسطيني على تطبيق صيغة الحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقية كامب ديفيد بكل ملاحقها[1].

حاولت الإدارة الأمريكية تقديم النصيحة للفلسطينيين بالتريث وعدم خلط الأوراق فيما يتعلق بمطالبهم، مع بدء الجولة الثالثة التي استمرت من24شباط/ فبراير إلى 5 آذار/مارس عام 1992م ومن اجل عدم إعطاء الفرصة لشامير الذي بدأ يتهرب من الضغوط الأمريكية بحجة الانتخابات الإسرائيلية التي كانت على الأبواب وبروز إسحاق رابين (Yitzhak Rabin)[2] كمنافس له في الانتخابات، وأشار بيكر بأن هذه الإدارة هي الإدارة الوحيدة التي ضغطت على اسرائيل [3].

شنت الصحافة الأمريكية حملة ضد الوفد الفلسطيني قبل بدء الجولة الرابعة التي كانت مقررة في 27 نيسان/ابريل عام 1992م، ووصفت حضوره بأنه جاء للدعاية الإعلامية فقط وليس للمفاوضات، في حين أشادت بالطروحات الإسرائيلية بشأن الانتخابات البلدية والتي تدل على حسن نواياها، ويبدو أن هذه الحملة كانت منسقة من

(1) واصف منصور، " بعد عام على مؤتمر مدريد أين نحن من السلام"، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 99، 1992، ص ص 11-12.

(2) إسحاق رابين: ولد في القدس عام 1922م، ونشأ في تل أبيب حيث درس الزراعة، وانضم إلى البلماخ عند تكوينها واشترك مع دايان في مهام لصالح الحلفاء عندما غزت سوريا عام 1941 م، تولى منصب نائب قائد البالماخ عام 1947م، وفي عام 1954م ارسل إلى بريطانيا حيث درس في كلية الأركان وتولى القيادة الشمالية لإسرائيل من 1956-1959م، ارتبط اسمه بالخطة الإسرائيلية لحرب 5 حزيران/ يونيو عام 1967م، شغل منصب رئيس الوزراء 1974-1977م، وعين رابين رئيساً لحزب العمل في شباط/فبراير عام 1992م ثم رئيساً للوزراء في حزيران/يونيو من العام نفسه، وانتهت حياته على يد متطرف صهيوني يدعى إيغال عامير في منتصف التسعينات كما سيرد لاحقاً. للتفاصيل:ينظر، جوزيف الخوري طوق، الاتفاقات العربية الإسرائيلية، اتفاق غزة أريحا أولا وماذا بعد، ك1، دار انابوليس، ط2، (بيروت، 2000)، ص28

(3) نوفل، الانقلاب، ص140.

قبل اللوبي اليهودي من أجل تحسين صورة شامير أمام الناخب الإسرائيلي وتقديم الدعم له، ولإحراج الفلسطينيين في موقفهم التفاوضي، توقفت المفاوضات بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية[1].

جرت الانتخابات الإسرائيلية يوم 22 حزيران/يونيو عام 1992م، وحاولت منظمة التحرير الفلسطينية التأثير فيها وفقاً لمعطيات البرامج الانتخابية لكل من حزب الليكود بزعامة شامير والأحزاب اليمينية المتطرفة معه الرافضة لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني وحزب العمل بزعامة رابين الذي كان رافضاً لفكرة الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وانه يؤيد فكرة التسوية مع العرب التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، ومن هذا المنطلق بدأت المنظمة ومن خلال قنوات سرية الإتصال بعرب 1948م من اجل إعطاء أصوات الناخبين العرب لرابين، وجرت اتصالات غير مباشرة ما بين حزب العمل والمنظمة من اجل إقناع الأخيرة بوقف العمليات العسكرية التي تستهدف المدنين الاسرائيلين خلال فترة الانتخابات بغية عدم استغلالها من قبل شامير لصالحه في الانتخابات وطالب حزب العمل عن طريق مصر بإقناع الوفود العربية بتعطيل محادثات الجولة السادسة وعدم تحقيق تقدم فيها يخدم شامير وحزبه (الليكود) في الانتخابات[2].

شعرت منظمة التحرير بعد فوز رابين بالارتياح آملة في أن يكون التفاوض معها مباشرة بعدما كان يرفض الليكود ذلك سابقاً، لكن هذا الارتياح لم يؤت ثماره على الأرض الفلسطينية التي حصل فيها انقسام بين مؤيد للعملية التفاوضية واستمرارها وبين من يرفض ذلك، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وحصول صدام مسلح ما بين حركتي فتح وحماس[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص128.

(2) هيكل، سلام الأوهام...، ص254؛ نوفل، الانقلاب، ص ص 155-158.

(3) حماس: هي مختصر لحركة المقاومة الإسلامية التي أسست عام 1987م على يد الشيخ احمد ياسين حيث اجتمع سبعة من كبار الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، وهم الشيخ احمد

من المؤسف والملاحظ دائماً ومنذ بداية ظهور المشكلة الفلسطينية حصول الانشقاق والانقسام بين من تدعي نفسها فصائل لمقاومة الاحتلال، فحصل الخلاف ما بين النشاشبي وأمين الحسيني في فترة الثلاثينيات، وظهر الخلاف ما بين عرفات ونايف حواتمه أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واستمرت الخلافات وتطورت إلى درجة الاقتتال المسلح ما بين فتح وحماس، العدو واحد والفصائل عشرات ولا نعرف إذا كان الخلاف قائماً من يتزعم المقاومة ويتوجه للعدو مباشرة، أم من سيجني ثمار تلك المقاومة ولا مبرر إطلاقا للخلاف والنزاع أيا كانت الأسباب مما ولد انطباعاً لدى الصديق قبل العدو بالنظر نظرة عدم احترام لما يجري بين الفصائل على الساحة الفلسطينية.

استغلت الحكومة الإسرائيلية هذه الأوضاع على الأرض الفلسطينية، فبعثت رسالة غير مباشرة إلى العرب الذين يطالبون بإقامة الدولة الفلسطينية، بأن الدولة لم تقم ولم تستلم سلطة الحكم الذاتي المقررة مهامها فحصل ما حصل، فكيف إذا ما قامت وحدث نزاع على السلطة بشكل عنيف لن يكون تأثيره على الداخل الفلسطيني وإنما سيمتد إلى دول الجوار (سوريا، لبنان، الأردن) التي تحوي على مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين ومن مختلف الفصائل، وبين مؤيد لهذا وذاك وسيحصل ما حصل في الداخل الفلسطيني أيضا مزعزعا أوضاع تلك الدول، وحاولت إسرائيل إفهام الفلسطينيين الراغبين بالسلام معها بأن عليهم إما الموافقة على الشروط الإسرائيلية

ياسين وإبراهيم اليازوري وحمد شمعة وعبد الفتاح دخا وعبد العزيز الرنتيسي وعيسى النشار وصلاح شحادة، نادت الحركة بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولكن عادت للقبول بهدنة مؤقتة، وتحريرها لحدود 1967م دون الاعتراف بحق اليهود القادمين من الخارج بالإقامة في فلسطين. للتفاصيل: ينظر، خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، (بيروت،1997)،ص ص43-47.

الخاصة بالتفاوض وبأسرع وقت، أو السماح للمعارضين لعملية السلام بنسف تلك الجهود[1].

رغب بيكر بالإسراع للحصول على تقدم في المسارات التفاوضية العربية الإسرائيلية قبل موعد الانتخابات الأمريكية في (تشرين الثاني/نوفمبر عام 1992م)، فدعا الأطراف إلى عقد الجولة السادسة في واشنطن بدلاً من روما حسب ما كان مقرر وللفترة ما بين 24آب/أغسطس حتى 24أيلول/سبتمبر عام1992م، وكانت الإدارة الأمريكية المتمثلة ببوش الأب ووزير خارجيته بيكر قد صبت اهتمامها على تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام خاصة بعدما أظهرت فشلها في السياسة الخارجية وما أفرزته أزمة الخليج، وضعفها في معالجة المشاكل الداخلية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي، وشنت الصحافة الأمريكية هجوماً على إدارة بوش وبدعم من اللوبي اليهودي المعارض لسياسة بوش تجاه اسرائيل بسبب مسألة القروض، وأظهرت دعماً للمرشح الديمقراطي الجديد للرئاسة الأمريكية بيل كلينتون[2]، جرت الجولة السادسة بتقديم الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مقترحات حول ترتيبات الحكم الذاتي الذي حدد بمدة خمس سنوات على أن تجري في السنة الثالثة منه المفاوضات حول الوضع الدائم المستند على القرارين 242 و338، وان الاتفاق إذا ما تم فسيكون توقيعه من وفد فلسطيني أردني مشترك وهو ما رفضه الفلسطينيون مؤكدين على استقلالية وفدهم[3]، قبل البدء بالجولة السابعة من المفاوضات حصل خلاف سوري فلسطيني وتبادل الطرفان الاتهامات بمحاولة كل طرف الوصول إلى اتفاق وصلح منفرد مع إسرائيل مبني على أساس مصلحته الذاتية[4]، لذلك بدت الثقة بين الأطراف العربية الداخلة في المفاوضات

---

(1) Rune Salte , From Madrid to Oslo a Two Level Analysis of the Israeli-Palestinian Peace Negotiation, Master thesis , Department of political Science university of Oslo, 2008 , P.1.

(2) نوفل، الانقلاب، ص172-173.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية، 1989-1993، ص454.

(4) المصدر نفسه، ص475.

مهزوزة على الرغم من عقد الاجتماعات التي توصف بأنها تنسيقية، مثل اجـتماع عـمان في 7 تشرين الأول/أكتوبر عام 1992[1].

عقدت الجولة السابعة مـن المفاوضـات عـلى مـرحلتين الأولى مـن 2-28 تـشرين الأول أكتوبر تليها استراحة ضمن الانتخابـات الأميركيـة (3 تـشرين الثـاني/نـوفمبر) وبـدأت المرحلـة للفترة من 9-16 تشرني الثاني/نوفمبر عام 1992م، وتم بحث مسألة المرحلة الانتقاليـة والأراضي التي سينطبق عليها ذلك، والتي قـسمها الجانـب الإسرائـيلي عـلى ثلاثـة أقـسام، قـسم خـاص بالمدن العربية تكون تحـت التـصرف الفلـسطيني وقـسم خـاص بالمـستوطنات يكـون تحـت تصرف اسرائيل وقسم أراضٍ مشتركة بين الجانبين ورفض الإسرائيليون وبشكل مطلق التفاوض حول القدس، وما زالـوا يرفـضون ذلـك، لان القـدس مـسرى الرسـول (ﷺ) ولهـا مكانـة دينيـة مقدسة عند العرب والمسلمين عامة، محاولين انتزاع هذه المكانة من العرب[2].

أصبح الموقف الفلسطيني في غاية الحرج، فالوضع الداخلي ينـذر بتفجـر أزمـة نتيجـة للمعارضـين لعمليـة الـسلام التـي لم يـتمخض عنهـا شيء طـوال الجـولات الـسبع ولم يحـصل الفلسطينيون على الحد الأدنى من الحقـوق التـي كـانوا يتطلعـون إليهـا، كـذلك انخفـض أداء الانتفاضة الفلسطينية التي كانت تعول عليها المنظمة كورقة ضغط عـلى الإسرائيليـين، وبـروز التيار الإسلامي المتمثل بحركة حماس التي أصبحت مسيطرة على الشارع الفلسطيني وتحركه، فلم يكن أمام عرفـات إلا القيـام بتكتيـك بغيـة تهدئـة الوضـع الـداخلي، واسـتغلال الفرصـة لتحريك الوضع الخارجي فهدد بقطع المفاوضات الأمر الذي يعني عدم حضور الفلـسطينيين وتعطيل بقية المسارات الأخرى، هذه الخطـوة جـاءت مـن عرفـات مـن اجـل الحـصول عـلى المزيـد مـن العـروض الأمريكيـة المغريـة أو تقـديم اسرائيـل لتنـازلات لـصالح الفلـسطينيين أو للحـــصول عـــلى المـــساعدات الماليـــة مـــن دول الخلـــيج بغيـــة دفعـــه للمـــشاركة في

(1) المصدر نفسه، ص487.

(2) نوفل، الانقلاب، ص 207.

المفاوضات، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل لمعرفة الأطراف بموقف عرفات الذي وإن يهدد بالمقاطعة سيكون أول الحاضرين فيها وأول من يقدم تنازلات[1].

كان لدى عرفات إستراتيجية للتفاوض فهو قد دخل المفاوضات ويعرف مسبقاً حجم التنازلات التي سيقدمها، وبالطبع هناك معارضة داخلية من قبل حركة فتح تجاه المفاوضات فإن مضى في مسلسل التنازلات خسر القاعدة الفتحاوية، وان استمع لمعارضيه من الداخل يخشى أن تأتي الولايات المتحدة بقيادة بديله عنه فكان عليه أن يوزان ما بين الموقفين بالتهديد بالمقاطعة والحضور أولا.

تعثرت المفاوضات على خلفية اختطاف جندي إسرائيلي على يد كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس يوم 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1992م وقتله وفي يوم 17كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه قام الجيش الإسرائيلي بإبعاد مئات من الفلسطينيين إلى منطقة مرج الزهور في الجنوب اللبناني، مما شكل حالة للتصادم ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أثرت في سير العملية التفاوضية[2]، حاول عرفات استغلال الوضع في الأراضي المحتلة بعد قرار الإبعاد وحسن علاقته بحركة حماس من اجل تنسيق المواقف فيما بينها، ولتحسين صورته أمام الأمريكان والإسرائيليين وانه لا سبيل للتقدم في عملية السلام إلا بالتفاوض مباشرة مع المنظمة باعتبارها هي صاحبة القرار، ولم يدرك عرفات أن صعود حماس بهذا الشكل قد يخل بموقفه التفاوضي فيما بعد إذ ليس بعيداً على الأمريكان أو الإسرائيليين التحرك لإجراء حوار مع حماس طالما انه بيدها المفتاح في الداخل الفلسطيني وليس بيد من هم بالخارج البعيدين عن ارض الواقع، وهو ما حصل فعلاً فقد إتصل الإسرائيليون ببعض عناصر حماس في السجون الإسرائيلية

---

(1) نوفل، الانقلاب، ص225؛ يوميات ووثائق والوحدة العربية 1989 -1993، ص531.

(2) ستوك، المصدر السابق، ص ص 90-91؛ صلوخ، المصدر السابق، ص38.

من اجل الوصول إلى اتفاق مع الحركة، مما اضطر عرفات بفتح قناة الاتصال السرية مع الإسرائيليين عرفت بقناة اوسلو[1].

ثانيا: مفاوضات اوسلو:

عندما يتم الحديث عن المفاوضات السرية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتبادر إلى الذهن أنها المرة الأولى التي جرت فيها مثل هذه الاتصالات لكن الحقيقة انه كان هناك أكثر من اتصال سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة جرت ما بين الطرفين ولم يعلن عنها إلا بعد اتفاق اوسلو، والسبب يعود إلى خشية كل منهما لضغط الشارعين الفلسطيني والإسرائيلي فالمنظمة كانت تخشى ضغط الشارع الفلسطيني المهيأ والمعبأ إسلاميا للوقوف ضدها إذا ما حاولت إجراء مثل هذه الاتصالات، فقد يرفع السلاح بوجهها مثلما حصل في إحداث غزة السابقة الذكر، أما الحكومة الإسرائيلية، وخصوصاً في عهد حزب العمل فكانت لديها الرغبة الكاملة في التفاوض مع المنظمة، وخيرت الشارع الإسرائيلي إما القبول بالتفاوض مع المنظمة المعتدلة أو التفاوض مع حماس المتشددة وبالطبع فإن دعم التفاوض مع المعتدلين أسهل بكثير من التفاوض مع من يرفض وجود إسرائيل مطلقاً[2].

إن القانون الذي شرع في إسرائيل والذي حظر على الإسرائيليين الاتصال أو التعامل مع المنظمة عدتهُ حكومة رابين لاغياً وباطلاً، والدليل إن أعضاء الوفد الفلسطيني الذي فاوض في واشنطن كان على اتصال مباشر بالمنظمة ويأخذ التعليمات منها ويعقد الاجتماعات مع اللجنة المركزية للمنظمة، وان ستيفن كوهين (Steven Cohen) وصل إلى تونس بوساطة سرية حاملاً اقتراحا من رابين قبل بدء الجولة

---

(1) نوفل، الانقلاب، ص208-238؛ .Salte, Op-Cit, P.46

(2)Daniel Lieberfeld," Secrecy and Two Level Games in the Oslo Accrod what the Primary Source Tell us", Center for Social Public Policy , Duquesne university U.S.A., 2008 , P.136.

السابعة، وان ما جرى من انتخابات الكنيست التي فاز فيها حزب العمل تم بتنسيق المواقف ما بين المنظمة وحزب العمل وبصورة سرية أيضا[1].

كانت البداية لفتح قناة اوسلو التفاوضية عن طريق باحث نرويجي يدعى تيري رود لارسن (Terry Rod Larsen) الذي كان يعد بحثاً عن الأوضاع الاقتصادية في غزة التي زارها برعاية الانروا، وانتقل إلى تل أبيب حيث التقى بيوسي بيلين[2] مدير مركز الأبحاث السياسية التابعة لحزب العمل وفي أثناء الحديث فيما بينهما أشار بيلين إلى انه التقى بفيصل الحسيني مدير مركز الدراسات العربية في القدس في إطار اجتماعاتهم الأكاديمية، إلا انه على الرغم من ذلك كان بيلين يخشى الاتصال المباشر والعلني ما بين الطرفين خاصة بعد مؤتمر مدريد وما أصبح يمثله الحسيني فيه باعتباره عضو في الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد واتصالاته مع منظمة التحرير وكان اللقاء يسبب حرجاً للطرفين بسبب اتصال الحسيني بالمنظمة وما يمكن أن يسببه لبيلين وكذلك موقف الحسيني أمام المنظمة [3].

وكان بيلين قد أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية الإسرائيلية لشؤون الشرق الأوسط وفي أثناء مشاركته في مؤتمر اقتصادي في لندن على هامش المفاوضات المتعددة الأطراف

---

(1) Avi Shlaim, The Rise and Fatl of the Oslo Peace Process , the United States in Stule of Peace P.24; Salte , Op- Cit , P. 33.

(2) يوسي بيلين : ولد في فلسطين المحتلة عام 1948م، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تل ابيب وهو عضو في الكنيست منذ العام 1988م، وعمل نائباً لوزير المالية من 1988-1990م ووزيراً للاقتصاد والتخطيط عام 1990 م، ونائباً لوزير الخارجية من 1992-1995م، ويعد بيلين مهندس قناة اوسلو، وكان ينتقد بقوة الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان، ويدعو إلى الانسحاب من جانب واحد للتفاصيل: ينظر،هيثم احمد مزاحم : حزب العمل الإسرائيلي 1968-1999، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد59، ط1، (أبو ظبي، 2010)، ص117.

(3) Hilde Henriksen Waage," Posts Cript to Oslo the Mystery of Norway Smissing Files", Journal of Palestine Studies ; Vol. xxxvlll (38) , No.1, Autumn 2008, P.54: Salte , Op-Cit,P.47.

التقى بلارسن أيضا واقترح لارسن على بيلين اللقاء مع فيصل الحسيني الذي كـان موجـوداً في لندن للسفر إلى واشنطن للمشاركة في الجولـة الثانيـة مـن المفاوضـات، وأشـار لارسـن إلى أن محادثات واشنطن لـن تـسفر عـن شيء جديـد، ولا يوجـد ضرر مـن استكـشاف آراء ممثلـين رسميين للمنظمة خاصة بعد أن أصبحت تملك القرار الفلسطيني[1].

اقترح لارسن تكليف الأكاديمي الإسرائيلي يائير هرشفيلد للقيام بالاتصال بدلاً من بيلين وسأل حنان عشراوي[2] عن شخص موثـوق فيـه فأشـارت إلى احمـد قريـع (أبـو عـلاء) عـضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليجري الاتصال مع هيرشفيلد، وفي إشـارة عـابرة للارسن مفادها لماذا لا تكون اللقاءات بعيدة عن الإعلام في النرويج مثلاً، واقنـع لارسـن وزيـر الخارجية النرويجي جوهان يورغن هولست بأن تستضيف بلاده اللقـاء مـا بـين الفلـسطينيين والإسرائيليـين وان الـنرويج كانـت تُعـد مـن الـدول التـي لـديها الرغبـة في تـسوية المـشكلة الفلسطينية في إطار الهيئة الدولية [3]

---

(1) احمد قريـع (أبـو عـلاء)، الروايـة الفلـسطينية الكاملـة للمفاوضـات مـن اوسـلو إلى خريطـة الطريـق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ك 1، ط 1، (بيروت، 2005)، ص48.

(2) د.حنان خليل عشراوي : من مواليد نابلس في تشرين الأول/أكتوبر عام 1946م، حاصلة عـلى الـدكتوراه من الولايات المتحدة، وتعمل بالتدريس في جامعة بيرزيت، وناشطة سياسـية شـاركت في انتفاضـة عـام 1987م، اختيرت عام 1991م لتمثيل منظمة التحرير في مؤتمر مدريد لإتقانها اللغة الانكليزية ومهارتهـا في التفاوض على النمط الغـربي فنالـت إعجـاب خـصومها الاسرائيلـين، بعـد عـام 1993 ترأسـت البعثـة الفلسطينية في واشنطن وبعد الانسحاب الإسرائيلي استقالت وعادت لممارسة عملها في جامعة بيرزيت، وترأست اللجنة الفلسطينية للحقوق المدنيـة، انتخبـت عـام 1996م عـن القـدس الـشرقية في المجلـس الوطني الفلسطيني. للتفاصيل: www.wikipedia.org

(3) وليم. ب. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي منـذ 1967، تعريـب: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، ط 1، (الرياض 2000)، ص ص 591-592.

في أول جلسة لقاء ما بين الطرفين طرح هيرشفيلد موضوع غزة والانسحاب منها وإعطائها للمنظمة، فوجئ أبو علاء بهذا العرض الإسرائيلي ولم يدر في خلده ما يفكر فيه الإسرائيليون بشأن غزة، كان هاجس الاسرائيلين التخلص من غزة وأعبائها خاصة بعد اندلاع انتفاضة عام 1987م، وبروز حركة حماس قوة ضاغطة ومدعومة من الشارع الفلسطيني، وما أصبحت تشكله من خطر على الإسرائيليين بسبب العمليات الاستشهادية ضدهم لدرجة أن شامير صرح لأحد الساسة الأوربيين ((انه ينام الليل ويحلم بأن قطاع غزة قد انفصل عن الأرض وابتلعه البحر، ويستيقظ ويكتشف انه كان حلم، ويتمنى لو يصبح الحلم حقيقة))[1].

لم يكن مشروع غزة أريحا جديداً فقد طرحه وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس على السادات عام 1977[2] وبدوره عرضه على الفلسطينيين فرفضه عرفات وصلاح خلف (أبو أياد) [3].

---

(1) محمد حسنين هيكل، السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1994)، ص2؛ قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة...، ص ص83_84.

(2) أشار صلاح خلف (احد قيادي حركة فتح) في حديثه مع هيكل إلى ((أن الرئيس السادات عرض علينا غزة وأريحا كنقطة بداية لإقامة سلطة فلسطينية، وقال لنا انه يستطيع تمرير هذا الاقتراح مع الأمريكان، وخشيتي من ذلك شديدة، فغزة وحدها فخ لأنها بمئات الألوف من اللاجئين تحتاج إلى كثير مما لا يمكن توفيره وسوف تكون النتيجة فشلاً ذريعاً على الأرض للثورة الفلسطينية، أما أريحا فهي مأزق لأننا سنجد أنفسنا بين الأردن وراء ظهورنا وإسرائيل أمامنا وكلاهما سيكون راغباً في إثبات عجز الثورة الفلسطينية عن تحمل مسؤوليتها.للتفاصيل:ينظر، هيكل، السلام المحاصر...، ص20

(3) صلاح خلف كنيته أبو أياد، ولد في مدينة يافا عام 1933م، اضطرت عائلته إلى العودة إلى غزة مدينتهم الأصلية بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948م، وأكمل دراسته الثانوية في غزة، ذهب إلى مصر عام 1951م ليكمل دراسته العليا في دار المعلمين، انضم في أثناء وجوده في غزة إلى العمل الوطني وانتقل إلى الكويت عام 1959م للعمل مدرساً، وأتيحت له فرصة مع رفاقه عرفات وخليل الوزير (أبو جهاد) لإنشاء حركة فتح عام 1964م، وفي عام 1969م أدمجت حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ اسمه يبرز بصفته قيادياً في اللجنة المركزية لحركة فتح، تعرض منذ العام 1970م لأكثر من محاولة اغتيال، اغتاله الموساد الإسرائيلي بواسطة العميل حمزة أبو زيد في 14 كانون الثاني/يناير عام 1991م في تونس.للتفاصيل: www.wikipedia.org

في الواقع هناك حقيقة مرة هي أن العرب، لاسيما الفلسطينيون الـذين رفـضوا جميـع القرارات منذ العام 1937م، حتى عام 1977م، عادوا الآن مطالبين بالتفاوض عليهـا ولكـن بعـد أن فات الأوان بكثير، واعتقد أن اليهود أرادوا التخلص من غزة لـيس فقــط لمــا تـسببه مـن مشاكل لهم، ولكن لزرع بذور الفتنة والشقاق ما بين فتح وحماس وهو ما حصـل فعلاً.

كانت مفاوضات اوسلو تلقى دعماً وتأييدا واعترافاً مباشراً من شمعون بيريز (Shimon Peres)[1] وزير الخارجية في حكومة رابين، والذي حاول إقنـاع الأخـير بـضرورة انجازهـا لكـن رابين كان يفضل التقدم في المسار السوري ثم الفلسطيني، وأشار بيريـز إلى أن تحقيـق تقـدم في المسار الفلسطيني سيشكل ضغطاً على حافظ الأسد الذي كـان يطـرح الحـل الـشامل عـلى كافـة المـسارات وفـق القـرارين 242 و 338، وسـتُنتَزعْ منـه الورقـة الفلـسطينية التـي كـان يستخدمها على الصعيدين العربي والعالمي[2].

(1) شمعون بيريز : ولد في بولندا عام 1923 م هاجر إلى فلسطين عام 1934م، حيـث تلقـى تعليمـه في تـل أبيب، انضم إلى الهاغانا وقاد وحداتها البحرية في حرب 1948م، ترأس بعثة وزارة الـدفاع الإسرائـيلي في واشنطن عام 1950م، تولى منصب المـدير العـام لـوزارة الـدفاع 1953- 1959م، وجـه جهـوده لتطـوير الصناعات الحربية لبلاده لتفادي مخاطر الاعتماد على مصدر خارجي للسلاح، عمل نائباً لـوزير الـدفاع من 1959م الى 1965م ورأس العديد من البعثات العسكرية إلى فرنسا وفي أعقـاب حـرب 1967م تـولى مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية للأراضي المحتلة، وأصبح وزيراً للدولـة عـام 1969م، حـاول الوصـول إلى السلطة عقب حرب 1973م إلا أن منافسة رابين فاز عليه وأصبح وزيـراً للـدفاع في حكومـة رابيـن آنذاك، واصدر أوامر بتوجيه ضربات عسكرية للبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين آنذاك.للتفاصـيل: ينظر، شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي...، ص415.

(2) كوانت، المصدر السابق، ص592.

أصبحت هناك رغبة لدى عرفات وبيريز بسد الطريق أمام مفاوضات واشنطن وتعطليها والتي كانت باعتقادهم لن تحقق تقدماً سوى إضاعة الوقت، وإن الفرصة المواتية هي التفاوض وجهاً لوجه دون تأخير خاصة بعد التقدم الذي حصل في قناة اوسلو، وإن إفشال مفاوضات واشنطن سيعطي القناعة لرابين بأن قناة اوسلو أقرب لتحقيق السلام مع الفلسطينيين ومن دون تجاهل دعم واشنطن التي كانت على علم بما يجري في اوسلو[1].

أرسلت الحكومة الإسرائيلية احد مسؤوليها للدلالة على اهتمامها بالمفاوضات التي تجري هناك ثم اتبعته بآخر وكلف من قبل رابين شخصياً لطرح أسئلة معدة سلفاً على الفلسطينيين مما له دلالة على مشاركة إدارة صنع القرار الإسرائيلي بصورة كاملة في المفاوضات[2].

تم تجهيز الأوراق الخاصة بالمفاوضات ليوقع عليها الطرفان فيما عدا النقاط التي ظلت عالقة، مما اضطر بيريز للسفر إلى اوسلو يوم 17 آب/أغسطس عام 1993م من اجل إنهاء كافة الإشكاليات المتبقية، فأجرى بيريز اتصالاً هاتفياً غير مباشر مع عرفات في تونس بواسطة وزير الخارجية النرويجي ولمدة ست ساعات متواصلة، إذ تمت الإجابة على كل تساؤلات الطرفين وأصبح اتفاق إعلان المبادئ جاهزاً للتوقيع فضلاً عن صيغة اعتراف متبادلة ما بينهما أيضا [3].

ثالثا: اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي (اتفاق اوسلو) أيلول/سبتمبر 1993:

شكلت مرحلة اوسلو التفاوضية نقطة تحول مهمة في الصراع العربي- الإسرائيلي فلأول مرة وبعد أربعة عقود من الصراع يجلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين وبدون

---

(1) هيكل، سلام الاوهام...، ص280 ; .Lieber Feld. Op.Cit P.136

(2) قريع، الروايةالفلسطينية الكاملة...، ص ص 161 – 163; .Lieberfeld, Op-Cit , P.142

(3) هيكل، سلام الاوهام...، ص285؛ قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة...، ص236-237.

إجماع عربي وبعد أربع عشرة جولة تفاوضية توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي، وكان هناك قبل التوقيع على الاتفاق إلحاح من الجانب الإسرائيلي على ضرورة قيام المنظمة بالطلب من فلسطينيي الأراضي المحتلة بإنهاء الانتفاضة، لكي تصبح المنظمة أمام الرأي العام الإسرائيلي هي ممثلة للشعب الفلسطيني وتستحق أن يوقع اتفاق معها إذا ما أقدمت على مثل هذه الخطوة، وأشار الوفد الفلسطيني المفاوض إلى أن إنهاء الانتفاضة لا يمكن أن يكون بقرار وإنما بانجاز أشياء على ارض الواقع تخفف من غضب الشارع وتنهي العنف منها انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية وتدريجياً يمكن للانتفاضة أن تتوقف [1].

جرى التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى إذ وقعه عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وعن الجانب الإسرائيلي أوري سافير المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية ووقع عليه وزير خارجية النرويج هولست بصفته شاهدا وقام بيريز باطلاع وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر(Warren Krestover) [2] على نسخة من الاتفاق، وحاول الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أن يكون تسريب أسس الاتفاق بشكل تدريجي حتى لا يلقى معارضة إذا ما تم عرضه للتصويت عليه في المجلس الوطني الفلسطيني أو الكنيست الإسرائيلي وتقوم النرويج بإخبار الدول الأوربية الكبرى مثل بريطانيا فرنسا

---

(1) هيكل،سلام الاوهام...، ص289؛ قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة...، ص250.

(2) وارن كريستوفر، ولد في 27 آب /أغسطس عام 1925م في مدينة سكراتنون، درس الحقوق في جامعة في جنوب كاليفورنيا عام 1945م، عين مستشاراً لوزير الدولة جورج بول في المسائل الخارجية بين عامي 1961-1965م، في عام 1980م انتقل إلى الجزائر للتفاوض حول رهائن السفارة الأمريكية الذين احتجزوا في إيران عام 1979م، عمل نائباً لوزير الخارجية في حكومة كارتر، ساهم في اختيار طاقم كلينتون الانتخابي، بدأ مهامه وزيراً للخارجية في عهد كلينتون، وأخذ اهتماما خاصاً بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط وحسب رأي كلينتون أفضل من يستلم تلك المهمة لخبراته السابقة. للتفاصيل: جوزيف ألخوري طوق، الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، الاتفاق الأردني-الإسرائيلي، دار انابوليس،ط 1 (بيروت، 2002)، ص ص 28-29.

ألمانيا بشأن ما تم انجازه وتقوم المنظمة بأخطار الدول العربية ولاسيما التي شاركت في مؤتمر مدريد على انه حل أمريكي قدم للطرفين وتمت الموافقة عليه[1].

إن توقيع أي اتفاق ما بين دولتين يجب أن يكون بينهما اعتراف متبادل ولكي ينجز اتفاق إعلان المبادئ على أكمل وجه يجب أن يسبقه اعتراف ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فبادر عرفات أمام مغريات الوعود الأمريكية بالمساعدات المادية لقطاع غزة وللفلسطينيين ومن بقية الأطراف الداعمة للعملية السلمية، بالسبق لإرسال رسالة اعتراف من جانب الفلسطينيين بدولة إسرائيل وحقها بالعيش في سلام وبقبوله بالقرارين 242 و338 فضلا عن دعوة الشعب الفلسطيني إلى نبذ العنف والتعايش السلمي مع الإسرائيليين وبالمقابل بادرت إسرائيل إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[2].

في يوم الاثنين 13 أيلول/سبتمبر عام 1993م، التقى ولأول مرة وبشكل علني في حديقة البيت الأبيض وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عرفات ووفد إسرائيلي برئاسة رابين وبرعاية كلينتون وتمت المصافحة التاريخية بين عرفات ورابين الذي اظهر تردداً على عكس عرفات الذي مد يده أولا كما ظهر على شاشات التلفاز، وجرى التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ، وحتى آخر لحظة ولكي لا يعطي رابين عرفات صفة الرئاسة لدولة توقع على الاتفاق معه، مثلما حصل في معاهدة كامب ديفيد حين وقعها رؤساء الدول (السادات وبيغن) أما هذا الاتفاق فلا يوجد ما يكافئ رابين في التوقيع عليه، فحل الأمريكيون الإشكال بأن جرى التوقيع عليه من قبل محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً عن الجانب الفلسطيني وشمعون بيريز

---

(1) فيصل، المصدر السابق، ص ص 96-97؛ هيكل، سلام الاوهام، المصدر السابق، ص290.

(2)Ben smith and Tim youngs , Middle East Peace Process Historical back ground from 1991 to the present , House of Commons Library ;(London , 2010) , P.6.

ممثلاً عن الجانب الإسرائيلي، ووقع كريستوفر ووزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف بصفة شاهدين[1].

تضمن الاتفاق ديباجة وسبع عشرة مادة (كما هو موضح في الملحق رقم 3) فضلاً عن أربعة ملاحق تتناول صيغ الانتخابات للمجلس التنفيذي، وشروطها والانسحاب من قطاع غزة وأريحا والتعاون الاقتصادي، وقد حددت المادة الأولى أن هدف المفاوضات هو إقامة سلطة حكومية ذاتية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولمدة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة وفق القرارين 242 و338، ونصت المادة الثالثة والرابعة على إجراء انتخابات عامة في الضفة والقطاع وتحت إشراف ورقابة دولية في غضون تسعة أشهر بعد الاتفاق، ونصت المادة الخامسة على أن تبدأ المرحلة الانتقالية فور تنفيذ الانسحاب من الضفة والقطاع، وسيتم الشروع في مفاوضات المرحلة النهائية بعد السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية بمناقشة المسائل المهمة بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن والحدود ونصت المادة السادسة على أن السلطة ستصبح في يد الفلسطينيين في حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ وهو الذي سيكون بعد شهرين من توقيعه حسب ما نصت عليه المادة السابعة، وضمت الملاحق الأربعة التعاون الاقتصادي والثقافي بكافة الأشكال ما بين الطرفين[2].

من الملاحظ أن اتفاق اوسلو استمد خطوطه العريضة من مشروع إيغال ألون للحكم الذاتي الذي قدم في عام 1967م، ومن اتفاقية كامب ديفيد للعام 1978م ومن

---

(1)جبور، المصدر السابق، ص257؛ قحطان عدنان احمد الجبوري، المسار الأردني في تسوية القضية الفلسطينية 1991 – 2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية، 2005)، ص163.

(2) عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة أريحا أولا)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، (عمان، 1995)، ص ص 19-26؛ شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي...، ص ص 292 – 293; Shailm , Op-Cit , P.245.

مشروع شامير للحكم الذاتي للعام 1987م مع تعديلات أدخلت عليه ضمنت مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى [1].

كانت لدى إسرائيل أسبابها التي دفعتها إلى القبول والتفاوض ثم التوقيع على اتفاق اوسلو إذ إن أوضاعها الاقتصادية بدأت بالتراجع منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية الداخلية، فأصبح المجال أمامها ضيقاً فالمهاجرون الجدد قلت نسبتهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمساعدات أخذت تقل ولا تزيد، فضلا عن أن عمليات القمع في الضفة والقطاع أدت إلى زيادة التكاليف المادية والمعنوية التي وقعت على كاهل المواطن والعسكر الإسرائيلي فاضطرت حكومة الاحتلال إلى إغلاق الضفة والقطاع، لكن العقاب حل بأصحابه أيضا، إذ فقد القطاعان الصناعي والزراعي الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة (ما يقرب من 150 ألف عامل فلسطيني يدخلون يومياً إلى إسرائيل) الأمر الذي دفع باتحاد الصناعات والمزارعين إلى الطلب من رابين بإيجاد حل وبأي ثمن لضمان عودة تلك الأيدي العاملة [2].

كانت قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي ترى أن فك الحصار عن الضفة والقطاع يعني فتح الأسواق الفلسطينية أمام البضائع الإسرائيلية لتتمكن من خلالها الوصول للأسواق العربية (مصر، الأردن، العراق، والدول الخليجية)، وإلا فإنها أمام أزمة حادة وشديدة.[3].

من المحزن جداً أن نرى الفلسطينيين الذين تنادي فصائلهم بالمقاومة والتحرير يعملون على تنمية الاقتصاد الإسرائيلي ولو اقتصر الأمر على هذا لهان نسبياً ويمكن إعطاؤهم الحق بذلك بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي كانوا يعيشونها في الأراضي

---

(1) أشقر، المصدر السابق، ص ص 18-19.

(2)Fadle. M. Naqibe ," Economic Aspects of the Palestinian- Israeli Conflict the Collapse of the Oslo Accord" , university of waterloo,(Canada , 2002),p.2.

(3)Ibd , P.5.

المحتلة، لكن هل أن سلطات الاحتلال ومواطنيها تعامل الفلسطينيين العاملين بمنتهى الاحترام على العكس فإن سياسة الإذلال والاحتقار صارت من مسلمات العمل اليومي الفلسطيني، ويتحمل مسؤولية ذلك وبشكل مباشر الأنظمة العربية التي تفرض قيوداً شديدة على دخول الفلسطينيين إلى أراضيها وكثير من هؤلاء العمال يضطر إلى العمل جاسوساً لإسرائيل ومنهم عملاء للموساد الإسرائيلي وما حوادث الاغتيالات التي طالت كوادر حماس والجهاد إلا بفعل نشاط هؤلاء العملاء لإسرائيل.

كانت إسرائيل المستفيد الأكبر من اتفاق اوسلو الذي فتح أمامها أبواب الدول العربية للإسراع بتوقيع الاتفاقيات وتطبيع علاقاتها معها، وأثرت بالتالي على مسيرة التفاوض العربية الإسرائيلية ولاسيما المسارين السوري واللبناني اللذين كانا يخشيان أن ينفرد أي طرف في المفاوضات بالصلح مع إسرائيل، كذلك الحال بالنسبة للأردن فقد أشار الملك حسين بقوله ((لقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدماً...وفجأة رأينا إخواننا الفلسطينيين يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدماً كبيراً، وفي هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا هذا بالضبط ما سنقوم به))[1]، وهذا ما حصل فعلاً بعدئذٍ.

تعززت الاستفادة الإسرائيلية من اتفاق اوسلو بأن حقق الاقتصاد الإسرائيلي قفزات مهمة بغزوه العديد من الأسواق، واجتذب الكثير من الاستثمارات مستفيداً من رفع المقاطعة العربية عنه من الدرجتين الثانية والثالثة كما ذكرنا سابقاً، وأنجزت إسرائيل

(1) داؤد سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، (عمان، 1995)،ص19؛ عبد الله السيد ولد أباه، " التسوية في الشرق الأوسط مستقبل النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 192، 1995، ص ص 37-38.

اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة التي كانت فيها شركات كبرى تخشى التعامل مع إسرائيل خوفاً من المقاطعة العربية لها[1].

أشار بيريز إلى انه: ((في اوسلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات لقد حصلنا على تنازلات لم تكن تستطيع من دونها توقيع أية اتفاقية تنازلات أمنية وإبقاء قضية القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات كما هي)) [2].

إن إدارة السلطة الفلسطينية للضفة والقطاع كان شكلياً فقد بقت جميع الأمور ذات الأهمية بيد سلطات الاحتلال، خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات وأمنها، فلم تتوانَ سلطات الاحتلال عن القيام بحملات دهم وتفتيش على مرأى ومسمع من الشرطة الوطنية الفلسطينية التي لم تمتلك من الأمر شيئاً ولا تستطيع التعرض للمستوطنين وتفتيشهم وليس اعتقالهم، مما يعني أن إسرائيل حاولت الضغط على السلطة الفلسطينية بغية حماية المستوطنين وأمنهم وبالتالي الاصطدام مجدداً مع حركتي حماس والجهاد

---

(1) قيس عبد الكريم وآخرون، اتفاق اوسلو في عامه الخامس، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، (دمشق، 1999)، ص39.

(2) ولد أباه، المصدر السابق، ص38.

لو تم ملاحظة حجم مصادرة الأراضي قبل اتفاق أوسلو نجد انه خلال سنوات انتفاضة عام 1987م بلغ 4700دونم شهرياً انخفض هذا الرقم بعد مؤتمر مدريد ليصل إلى 2500 دونم، بعد توقيع الاتفاق أصبح 8400 دونم، أما عملية الاستيطان فإنها كانت قبل مؤتمر مدريد 233 دونماً شهرياً وارتفعت بعد الاتفاق لتصل 1081 دونماً شهرياً، وان نسبة مصادرة الأراضي بعد مؤتمر مدريد وصلت إلى 47% وبعد اتفاق اوسلو إلى 236% وان نسبة معدل الاستيطان بعد الاتفاق وصلت 364% وان عدد المستوطنين في الضفة للفترة من 1993 – 2000 ارتفع من 243 ألفاً إلى 335 ألفاً بزيادة50% ويضع 47% من الضفة تحت سيطرة المستوطنين.للتفاصيل: ينظر

Anal Biletzki, "Much Ado about Nothing: The Israeli Palestinian Peace Process" , Center for International Studies, Cambridge ,(London, 2008), P.3.

الإسلاميتين الرافضتين للاتفاق ولوجود المستوطنات، وبالتالي أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية قوة شرطة لحماية المستوطنين وللحفاظ على أمنهم وحياتهم[1].

لقد سقطت النظرية التي كان يطالب بها العرب الأرض مقابل السلام، لتفرض إسرائيل بحكم تفوقها نظرية السلام مقابل السلام، دون الكف عن سياستها الاستيطانية فلم يعد هناك ارض يمكن مبادلتها بالسلام كما حصل في سيناء فالأراضي الفلسطينية المحتلة بل المدن الفلسطينية أصبحت جزراً في بحر من المستوطنات، يصعب إزالتها لا الآن ولا في المستقبل فقد أصبحت أمرا واقعياً[2].

عندما قام السادات بزيارة إسرائيل ثم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد استنكر العرب سراً وعلناً فعله هذا، ولو فعل الفلسطينيون أو السوريون مثله منذ ذلك الوقت، ربما ما كانوا بحاجة إلى تقديم تنازلات مخجلة في اوسلو بالنسبة للفلسطينيين ويمكن عدُها أخطر من تنازلات كامب ديفيد.

رابعاً: اتفاق القاهرة (غزة- أريحا) أيار / مايو عام 1994م

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقيات التالية إجراءات تنفيذية لما تم إقراره في اتفاق اوسلو حيث جرى الاتفاق على أن يكون التوقيع يوم 9 شباط/فبراير عام 1994 إلا أن الاختلاف في وجهات النظر ما بين الطرفين أرجأ التوقيع عليه، وحدثت مجزرة إسرائيلية جديدة بما عرف بمذبحة الحرم الإبراهيمي[3]، مما أدى إلى تعقيد الموقف وقطع الاتصالات

---

(1) آن موسلي ليش، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني، ترجمة: نهلة الخطيب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1993)، ص ص 70-71 ; Shailm , Op-Cit , P.248.

(2) عبد الكريم، المصدر السابق، ص41.

(3) وقعت المذبحة يوم 25 شباط/فبراير عام 1994 م، عندما تسلل مستوطن اسرائيلي يدعى باروخ جولد شتاين (Baruch Goldsten) عمره (35) عاماً من مواليد الولايات المتحدة الحاجز الامني حاملاً سلاحه فبدأ باطلاق النار على المصلين في صلاة الفجر من شهر رمضان فاستشهد العشرات من الفلسطينيين وتمكن الناجون من قتله. للتفاصيل:ينظر

ما بين الطرفين، وتمكنت الدبلوماسية المصرية بعد جهود متواصلة بإقناع المنظمة لمواصلة العملية التفاوضية[1].

انقضت المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية التي حددها اتفاق اوسلو، وفشل الطرفان في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى من اتفاق غزة أريحا، وبعد مزيد من التعنت الإسرائيلي والتنازلات الفلسطينية تم التوقيع على اتفاق القاهرة (اتفاق غزة أريحا) في 4 أيار /مايو عام 1994م[2].

تضمن الاتفاق إضافة إلى الملحق الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه في باريس يوم 28 نيسان/ابريل عام 1994م، ملحقاً امنياً أيضا وملحقاً تجارياً وست خرائط (كما تم توضيحه في الملحقين4و6) تحدد المناطق التي ستبقى بيد إسرائيل ضمن مناطق الحكم الذاتي، ويعد اتفاق القاهرة الخطوة الأولى لنقل الصلاحيات للجانب الفلسطيني على أن تبدأ خطوة ثانية لتوسيع تلك الصلاحيات في بقية مناطق الضفة الغربية [3].

انسحب الجيش الإسرائيلي من غزة ومن أريحا في 25 أيار/مايو عام 1994م وعادت القيادة الفلسطينية إلى ودخل عرفات القطاع لأول مرة في الأول من تموز/يوليو من العام نفسه لقد أدى اتفاق القاهرة إلى تحول المنظمة من قائدة للثورة إلى سلطة للحكم في أرض مليئة بالصعوبات التي كان عليها مواجهتها يومياً، ويتمثل ذلك بنقص الموارد

Robert Paine," behind the Hebron Massacre 1994", Anthropology today, Vol. 11, No.1, 1995 , P8 ; هيكل، سلام الاوهام، المصدر السابق، ص371.

(1) بشرى حسين صالح، جمهورية مصر العربية والقضية الفلسطينية 1981 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،(الجامعة المستنصرية، 2004)، ص114.

(2)United Nations Documents A/491 / 180 , 1994 / 727 , in 20 June, 1994, P.8-20; Tim youngs, Development in Middle East Paece Process 1991-2000, House of Commons Library ,(London , 2001) PP.20-21; Shailm, Op-Cit , P.248.

(3) للاستفاضة حول بنود الاتفاق ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 37، 1999، ص ص 209-211؛ اوري سيفر، السلام اولاً تحديث مسارات السلام، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 2008)، ص60.

المالية واستمرار الأزمة الاقتصادية بسبب إغلاق إسرائيل للضفة والقطاع المتكرر، ونشاط حركة حماس والجهاد بتنفيذ عمليات عسكرية داخل إسرائيل، مما ولد انطباعاً لدى الجميع بعجز السلطة عن حفظ الأمن في المناطق التي خضعت لسيطرتها [1].

ذكرت (شولاميت الوني) (Sholamit Alony) الوزيرة السابقة في حكومة رابين على أثر توقيع الاتفاق بأنه ((لو كان البريطانيون قد فرضوا شروطاً مشابهة لشروط الاتفاق قبل انسحابهم عام 1948 لما قامت دولة إسرائيل)) [2].

فهي أشارت بذلك إلى ما تضمنه الاتفاق بفرضه قيوداً على الفلسطينيين، إذ أن إسرائيل احتفظت بحق السيطرة الكاملة على مداخل ومخارج غزة وأريحا، وبالحق في الموافقة أو رفض القوانين التي تصدرها سلطة عرفات، كما أن المستوطنات باقية ومحمية وسيطرتها على المياه والأمن الداخلي والخارجي وسيطرتها المطلقة على القدس وللجيش الإسرائيلي الحق في العودة إلى المناطق التي يرغب في العودة إليها واستمرار إسرائيل بتشييد المستوطنات وربطها بطرق التفافية مما يعني مصادرتها لمزيد من الأراضي[3].

وذكر احد المسؤولين الإسرائيليين بعد نحو أسبوع من توقيع الاتفاق ((إن المتمحص في المئات من الصفحات (400 صفحة) التي يتكون منها الاتفاق لا يبقي مجالاً للشك فيمن هو الخاسر والرابح في هذه الصفقة، فأي فحص دقيق لكل هذه التعابير الطنانة وكل التمويهات المقصودة والمئات من المواد والبنود والملاحق والبروتوكولات

---

(1) أحمد يوسف أحمد وآخرون، المؤتمر القومي الرابع حال الأمة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال عام 1994، دار الرازي للطباعة والنشر، ط 1، (بيروت، 1995)، ص ص 24-25؛ قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة...، ص318.

(2) ابو خالد العملة، اوسلو محطة لتهويد فلسطين خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكتب الادبية، ط1، (بيروت، 1997)، ص81.

(3) أحمد سامح الخالدي و حسين جعفر اغا، " بعد غزة واريحا مشكلات اعادة الانتشار في الضفة الغربية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 18، 1994، ص ص 5-8؛ فيصل، المصدر السابق، ص99؛ مزاحم، المصدر السابق، ص81.

توضح بصورة جلية إن (الانتصار الإسرائيلي) كان مطلقاً وان الهزيمة الفلسطينية كانت ماحقه))[1].

خامسا: اتفاق طابا (اوسلو 2) أيلول /سبتمبر عام 1995م

حل هذا الاتفاق محل ثلاث اتفاقيات سابقة لنقل الصلاحيات، ويمثل الشق الثاني من اتفاق إعلان المبادئ الذي كان من المقرر أن يبدأ الطرفان على أساسه مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في 4 آيار/مايو عام1995م على أن لا يتجاوز موعد المفاوضات للمرحلة الانتقالية في موعد أقصاه 4 آيار/مايو عام 1996م لهذا اجتمع فريق المفاوضات من الطرفين عند معبر زحرون يعقوب قرب حيفا، فقد بلغ عددهم 200 مفاوض، بعدها اجتمع عرفات مع بيريز في طابا المصرية[2] على الحدود ما بين مصر وإسرائيل في العاشر من آب/أغسطس للتصديق على جميع بنود الاتفاق الذي وقع في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر عام 1995م[3]، وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون والملك

---

(1) العملة، المصدر السابق، ص81.

(2) طابا هي موقع فندق بناه الإسرائيليون على اليابسة بالقرب من ايلات، قالت مصر بعد انسحاب اسرائيل من سيناء انه يقع في الجانب المصري من الحدود، إلا أن الإسرائيليين أكدوا على ضرورة بقائهم هناك، وان الحدود المرسومة والمحددة بحجارة منذ ايام الحكم العثماني هي غرب الشاطئ أما مصر فقد عرضت خرائط حديثة تبين ان طابا جزء من سيناء، وان إسرائيل قصدت من إصرارها على عدم الانسحاب الكامل حتى لا يقر تطبيق القرار 242 بصورة تامة فيعني الأرض مقابل السلام، وقد صار ذلك مشكلة قانونية ودبلوماسية، تم حلها في ضوء القانون الدولي السيادة لمصر، وحق الاستغلال لإسرائيل. للتفاصيل : شولتز، المصدر السابق، ص301؛ ساوندرز، المصدر السابق، ص16.

(3) من المؤسف أن العرب لا يلقون بالاً للدلالة المكانية أو الزمانية عند توقيع معاهدة أو اتفاق، على عكس الغرب عموماً وإسرائيل خصوصاً، فاختارت إسرائيل يوم 28 أيلول/سبتمبر لتوقيع الاتفاق على الرغم من أن المفاوضات جرت قبل ذلك وهي تدرك تماماً معنى هذا التاريخ ففي 28 أيلول عام 1961 انفضت الوحدة ما بين سوريا ومصر وفي 28 أيلول/سبتمبر عام 1970م توفي جمال عبد الناصر، مما يعني أنهم وجهوا رسالة للعرب بأنه لم يعد هناك شيء اسمه البعد القومي المفقود أصلاً وعليهم أن يتجهوا للحلول الفردية وليس العمل في إطار قومي.

حسين، وتضمن الاتفاق حصول إسرائيل على قبول فلسطيني رسمي بتقسيم الضفة الغربية وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي حول ستة مدن فلسطينية لذلك تم تقسيم الضفة إلى أربعة مناطق (كما في الملحق رقم7) و هي:

1- المنطقة (A): تتضمن هذه المنطقة المدن الست في الضفة وهي جنين طولكرم وقلقيلية ونابلس وبيت لحم ورام الله، وهذه المدن تكون تحت سيطرة أمنية وإدارية فلسطينية.

2- المنطقة (B): وتتضمن هذه المنطقة القرى في الضفة وتكون تحت إشراف مشترك بين سيطرة أمنية إسرائيلية وإدارة مدنية فلسطينية.

3- المنطقة (C): وتتضمن المناطق غير المأهولة وتكون تحت إشراف إسرائيل ومسؤوليتها من الناحية الأمنية.

4- منطقة تضم المستوطنات الإسرائيلية البالغ عددها (124) مستوطنة وقواعد الجيش تكون تحت سيطرة إسرائيل فضلاً عن الموانئ الساحلية ولمساحة 18كم^2 والمحاذية لمستوطنة غوش قطيف جنوب قطاع غزة (1).

إن موافقة السلطة الفلسطينية على تقسيم الضفة يعد خطأ فادحاً حيث أن صلاحيات إسرائيل تفاوتت من منطقة لأخرى، ولا توجد هناك ضمانات لإلزام إسرائيل بالاتفاق والمعروف عنها أنها تتخلى عن أي اتفاق وفقاً لمصلحتها وإذا ما رأت فيه خطراً عليها، وإن المناطق التي حددت لتسليمها للسلطة الفلسطينية ضيقة المساحة وفرضت قيوداً جديدة عليها ولم تتخلَ إسرائيل في هذا الاتفاق عن مشاريعها الاستيطانية بل عملت على تثبيتها بصورة شرعية بعد موافقة السلطة الفلسطينية على ضم مساحات واسعة إليها، وان لا تقتلع مستوطنة واحدة في الإطار الانتقالي وان لا تعرقل أعمال البناء للتوسع الطبيعي (2).

---

(1) خليل الشقاقي، " اتفاق طابا المرحلة الانتقالية استعراض وتقييم "، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، العدد 7-8، 1995، ص ص 6-10 United Nations Documents; A/51/889.5/1997/357, 5May 1997, PP.5-33; Shailm , Op-Cit, P.252.

(2) العملة، المصدر السابق، ص 92 ;
Year book united Nations, (New york,1997), Vol. 51 ,p.385; Youngs , Op-Cit, PP22-23

المبحث الثاني

المفاوضات للفترة من 1996-2000م

تعثرت المفاوضات في أعقاب اغتيال رابين[1]، على كافة المسارات وحاول بيريز الذي أصبح رئيساً للحكومة بصورة مؤقتة تهدئة الموقف واستغلاله لصالحه وذلك بخصوص مستقبل الضفة الغربية، وجرت الانتخابات الإسرائيلية لعام 1996م وفاز الليكود برئاسة الحكومة لتبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات الصعبة[2].

أولا: اتفاق الخليل (اوسلو 3) كانون الثاني/ يناير عام 1997م:

تشكل مدينة الخليل أهمية دينية خاصة بالنسبة للمسلمين واليهود، لذا كان أمر التفاوض حولها جزءاً من خطة إسرائيلية تتضمن تجزئة المفاوضات مع الفلسطينيين بحيث لا يتم التفاوض على كل الأراضي الفلسطينية وبالتالي تضيع المفاوضات في بروتوكولات وعناوين ترهق المفاوض الفلسطيني وهو ما سعى إليه الليكود الذي عاد إلى

(1) في الوقت الذي كان فيه رابين يشارك مع (10) ألاف من أنصار السلام في ميدان ملوك إسرائيل لمساندة عملية السلام وإذا بثلاث رصاصات تؤدي بحياته إذ إغتاله متطرف يهودي يدعى إيغال عامير ينتمي لمنظمة يهودية متطرفة تدعى المنظمة اليهودية المنتقمة. للتفاصيل: ينظر، يوميات وثائق الوحدة العربية، 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت،1996)،ص262.

(2) أشار اوري سفير إلى انه ذهب للقاء عرفات في غزة لمطالبته باتخاذ الخطوات اللازمة للحد من العمليات العسكرية في أثناء فترة انتخابات الكنيست الرابعة عشرة في شباط عام 1996م، إذ توفرت معلومات بأن جهات إيرانية تدفع للقيام بمثل هذه العمليات، لكي يفوز اليمين المتطرف ويتم تعطيل عملية السلام، ونظراً لعدم وفاء عرفات بوعوده ازدادت العمليات الاستشهادية خلال شهري شباط وآذار من العام ذاته في القدس وتل أبيب وأثرت على الرأي العام الإسرائيلي الذي صوت لصالح اليمين المتطرف وفاز الليكود بالانتخابات وتشكلت الحكومة برئاسة نتنياهو.للتفاصيل :ينظر، سافير، المصدر السابق، ص65.

السلطة في أيار/ مايو عـام 1996م بزعامـة بنيـامين نتنيـاهو(Binyamin Netanyahu)[1] (1996-1999) الذي كـان معارضاً لاتفـاق اوسـلو واعتقـد أن الفلـسطينيين اخـذوا أكثر مـما ينبغـي، فاضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات من جديد فيما يتعلق بمدينـة الخليـل، وتـم التوقيع على اتفاق حـول المدينـة في 15 كـانون الثـاني/ ينـاير عـام 1997م في واشـنطن وقعـهُ نتنياهو وعرفات بحـضور الـرئيس الأمريكـي كلينتـون والملـك حـسين ووزيـر الخارجيـة المصـري عمـرو موسـى[2].

قسمت المدينة بموجب الاتفاق على قسمين، (كما هو موضح في الملحق رقـم 6) قـسم يهودي يقع في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمـي، وقـسم عـربي يـشمل الـدائرة الأوسـع للمدينة، وتم وضع ترتيبات أمنية معقدة لحمايـة 400 مـستوطن يـسكنون في المدينـة وسـط 120 ألف فلسطيني يسكنون أيضا، وتضمن الاتفاق أيضا إعادة جدولة زمنية لثلاثة انسحابات (إعادة انتشار) من أجزاء غير محـددة في الـضفة الغربيـة تبـدأ مـن آذار/مـارس عـام 1997م وتنتهي في حزيران/يونيو عام 1998م بدلاً مما كان مقرراً في أيلول/سبتمبر عام 1997م[3].

---

(1) بنيامين نتنياهو : ولد في تل أبيب في 21 تشرين الأول/أكتوبر عـام 1949م، وكـان جنـدياً ثـم ضـابطاً في إحدى وحدات الكوماندوز الخاصة فيما يعرف بجـيش الـدفاع الإسرائـيلي 1967-1972م، أصـبح رئيـساً للبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة 1982-1984م، ومنـدوباً لإسرائيـل في الأمـم المتحـدة 1984-1988م، ونائباً لوزير الخارجية 1988-1991م، وعضواً في مـؤتمر مدريـد والمفاوضـات الثنائيـة في واشنطن، تولى رئاسة حزب الليكود عام 1993م، انتخـب رئيـسا للـوزراء في 19 آيـار/مـايو عـام 1996م حتى عام 1999، واستقال من رئاسة الليكود والكنيست بعد خسارته في انتخابات عام 1999م التي فـاز فيها ايهود باراك، للتفاصيل: www.altwasul.com

(2) أحمـد قريـع (ابـو عـلاء)، الروايـة الفلـسطينية الكاملـة للمفاوضـات مـن اوسـلو إلى خريطـة الطريـق مفاوضات كامب ديفيد(طابا وستوكهولم) 1995-2000، الكتاب 2، مؤسـسة الدراسـات الفلـسطينية، ط 1، (بيروت، 2006)، ص52

(3) كوانت، المصدر السابق، ص ص 620-621.

ثانيا: اتفاق مذكرة واي ريفر (واي بلانتيشن) [1]، تشرين الأول/أكتوبر عام 1998م:

بعد الجمود الذي أصاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تمكنت الولايات المتحدة من التوصل إلى مذكرة التفاهم الفلسطيني- الإسرائيلي في واي ريفر (واي بلانتيشن) وبعد مفاوضات متواصلة ولمدة عشرة أيام وقعت مذكرة التفاهم في 23 تشرين الأول/أكتوبر عام 1998م عرفات ونتنياهو بحضور كلينتون والملك حسين، وافق عرفات فيها على انسحاب إسرائيلي من 13% من الضفة الغربية ولم يوافق نتنياهو إلا بعد موافقة عرفات على أن يكون هناك 3% من أصل ال13% محمية طبيعية (كما في الملحق رقم 9) يمكن القول أن إسرائيل كانت غايتهامن البقاء على3% هي استغلالها مستقبلا لتوسيع المستوطنات، وتضمن الاتفاق إطلاق سراح 3500 معتقل فلسطيني، وسمح بتشغيل مطار غزة وإيجاد طريق آمن يربط الضفة بالقطاع[2].

اتخذت مذكرة واي ريفر شكلاً امنياً حازماً من قبل الإسرائيليين بعد طلبهم من السلطة الفلسطينية ملاحقة عناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ومصادرة الأسلحة خارج نطاق الشرطة الفلسطينية، وإلغاء وإزالة كل ما يعادي إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وحسب الاتفاقية تتسع سيطرة السلطة الفلسطينية الأمنية والإدارية لتغطي

---

(1) واي ريفر (واي بلانتيشن): مكان ريفي منعزل في ولاية ميرلاند يبعد نحو (200)كم من واشنطن ويعود لأملاك وليم باكا الحاكم الثالث لولاية ميلارند، المكان أشبه بأجواء كامب ديفيد لهدوئه، واسمه اخذ من نهر واي، فيه حدائق ترجع إلى القرن الثامن عشر تطل على النهر وفيه قاعة للمؤتمرات، شهد المكان في العام 1995م مفاوضات سورية إسرائيلية كما سيتم ذكره لاحقاً، تم اختياره مكاناً لكسر الجمود الذي أصاب المفاوضات. للتفاصيل : ينظر، قريع، مفاوضات طابا وستوكهولم...، ص105.

(2) Year book of the United Nation 1998, Vol. 52 , New York, PP.432-439;Bayli setal, "Strategy in the Contemporary word: The Israeli Palestinian Conflict since Oslo", Oxford university press ,(London,2007) , P.9 ; قريع، مفاوضات طابا وستوكهولم...، ص ص 104-105.

18% من الضفة مناطق(A) ويكون لها سيطرة إدارية على 22% من مناطق (B) ومن ضـمنها المحمية الطبيعيـة (3%)، وفي 16 تـشرين الثـاني/نـوفمبر عـام 1998م طـمأن نتنيـاهو مجلـس وزرائه بأنه حتى بعد تنفيذ المذكرة ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية على 82% من الـضفة والقطاع، وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر انسحبت إسرائيل من 34 بلده وقرية شمالي الـضفة وفي 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1998م قرر مجلس الوزراء الإسرائـيلي إيقـاف تنفيـذ مـذكرة واي ريفر[1].

بالرغم من هذا القرار بادرت السلطة إلى تقديم كافة المعلومـات عـن عنـاصر حركتـي حـماس والجهـاد الإسـلامي إلى وكالـة المخـابرات المركزيـة الأمريكيـة (C.I.A) (Central Intelligence Agency)[2] وأصرت إسرائيل على عقد المجلس الوطني لإلغاء كافـة بنـود الميثـاق المعادية لإسرائيل وبحضور كلينتون شخصياً ليكون شاهدا على ذلك وملزمـاً للفلـسطينيين إلى الأبد[3].

بدأت إسرائيل بحملة استيطانية كبيرة في جبل ابوغنيم جنـوب القـدس وفي مـستعمرة كريات مع مصادرة 180 ألـف دونـم مـن الأراضي الفلـسطينية لاسـتخدامها في فـتح طـرق مـا

(1) محسن عوض، "قراءة في مذكرة واي ريفر"، مجلـة المـستقبل العـربي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، العدد 239، 1999، ص ص 78-79؛ كوانت، المصدر السابق، ص ص 633-634 ;
J.F.O.M. Callister," In Side Waya Plantation" , Middle East Journal , 2 November 1998 , PP. 20 – 212; youngs , Op-cit , P.27.

(2) لقد مارست وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) دور نشيطاً وفعالاً، إذ ورد ذكرهـا في اتفـاق واي ريفـر (13 مرة) باعتبارها تشرف على مدى التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ بنود الأمـن في الاتفـاق، وان الخطـة تـم تطويرها من خلال مشاركة مدير الوكالة جورج تنت الذي شارك على مدى ثمانية أيام من الجـولات التفاوضـية، إذ كانت الوكالة تتولى عملية التحقق عبر التفتيش المفاجئ لسجون السلطة الفلسطينية لتنفيـذ حكـم الإعـدام بحق من ارتكبـوا عمليـات مـسلحة ضـد إسرائيـل. للتفاصـيل: فيـصل، المـصدر الـسابق، ص100; Wikileaks Documents release , 98 – 911 F , November 1998 , PP. 5-6.

(3) كوانت، المصدر السابق، ص365.

بين المستعمرات [1].

ثالثا: اتفاقية شرم الشيخ (واي ريفر 2) أيلول /سبتمبر عام 1999 م:

فـاز حـزب العمـل بالانتخابـات الإسرائيليـة بقيـادة ايهـود بـاراك (Ayhod (Barrack[2] (1999-2000)، وتجددت آمال السلطة الفلسطينية بتنفيذ مراحل اتفـاق اوسـلو والاتفاقيـات اللاحقة كافة وفي 4 أيلول /سبتمبر عام 1999م عقد في شرم الشيخ قمة ضمت عرفـات وبـاراك ومبارك والملك عبد اللـه بن الحسين حيث وقع عرفات وباراك النسخة المعدلة لاتفاقيـة واي ريفر، وتم الاتفاق على التعجيل بموضوع إعادة الانتشار على ثلاثة مراحل (كما هو موضـح في الملاحق 8، 9، 10) وتمديد فترة المفاوضات للمرحلة النهائية حتى أيلول/سبتمبر عام 2000م مع انه كان من المقرر حسب اتفاق اوسلو أن تبدأ في ايـار/مـايو عـام 1999م، وتـم الاتفـاق عـلى الإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية [3].

---

(1) دعا اربيل شارون(Ariel Sharon) الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة نتنياهو المـستوطنين للاسـتيلاء عـلى الأراضي ووضـع أيـديهم عـلى مـا يمكـن الـسيطرة عليـه لتوسـيع مـستوطناتهم في رأس العـامود وهارهوما، وأعلنت حكومة إسرائيـل مـصادرة 10% مـن أراضي الـضفة، وصـادقت وزارة الـصناعة عـلى توسيع البؤر الاستيطانية في الخليل، وذكرت حركـة الـسلام الآن الإسرائيليـة بـأن 16 مـستوطنة جديـدة بنيت بعد خمسة أشهر من اتفاق واي ريفر.للتفاصيل:ينظر Naqib, Op.Cit, P.15.

(2) ايهود باراك : ولد في كيبوتس همشمار هشارون في إحدى المستوطنات في فلسطين عام 1942م، التحـق بالجيش الإسرائيلي 1959م، كان قائداً لكتيبة دبابات في حرب 1973م، وعين رئيساً لـشعبة التخطـيط في هيئة الأركان عام 1981م، ورقي إلى رتبة لواء عام 1983م، وعين رئيساً للاسـتخبارات العـسكرية وقائـداً للمنطقة الوسطى عام 1986م، بدأ حياته السياسية بعد أن أصبح وزيراً للداخليـة عـام 1994م، ووزيـراً للخارجية عام 1995 م، وفاز عام 1997م برئاسة حزب العمل، وشغل منصب رئيس الوزراء مـن 1999-2000م. للتفاصيل : مزاحم، المصدر السابق، ص ص 111-113.

(3)Carol Migdalovits ," The Middle East Peace Talks" , Congressional Research Service , the library Congress, 2005, P.15 ; Youngs , Op-Cit , P32.

رابعاً: مفاوضات كامب ديفيد تموز/يوليو 2000م:

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية في أمس الحاجة لتحقيق مكاسب على الأرض خصوصاً بما يتعلق بالمرحلة النهائية للمفاوضات وإقامة الدولة الفلسطينية، فقد عانت السلطة من انتقادات داخلية وخارجية بسبب ضعف أدائها في المفاوضات واتهام أجهزتها بالفساد في الوقت الذي استمر فيه التسويف والابتزاز الإسرائيلي ثم اضطرت عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية [1].

ظهرت خشية أمريكية فلسطينية إسرائيلية من حالة الإحباط المتصاعدة في المنطقة والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار عملية التسوية، وان خيار الجهاد والمقاومة المسلحة سيعود للبروز من جديد، لذلك استؤنفت مفاوضات المرحلة النهائية بشكل أكثر جدية في أماكن متفرقة منها قاعدة بولينج الأمريكية في 26أذار/مارس عام2000م وفي ستوكهولم في أيار/مايو عام 2000م وبدا أن الطرفين أخذا يكشفان عن أورقهما حول الوضع النهائي والانتقال من اللغة المتشددة إلى التفاهم حول احتياجات الطرفين[2].

حاولت الأطراف وبشكل حثيث الوصول إلى تسوية قبل قدوم الموعد الأخير الذي حدده الفلسطينيون لإعلان دولتهم (13 أيلول /سبتمبر عام 2000)، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية في 23 حزيران/يونيو عام 2000 م وثيقة أمريكية تكشف استعداد إسرائيل للانسحاب من 90% من الضفة والقطاع ونقلها للسيادة الفلسطينية الكاملة، والموافقة على أن يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه والأحياء العربية في القدس تخضع في النهاية لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم إسرائيل بضم مناطق وتجمعات الاستيطان الرئيسة في الضفة، وتحل مشكلة اللاجئين على أساس التوطين أو التعويض ولتحقيق ذلك يمنح الفلسطينيون (40) مليار دولار والأردنيون كذلك، ويحصل اللبنانيون

---

(1) فيصل، المصدر السابق، ص106 ; Naqib , Op. Cit , P.3.

(2) قريع، مفاوضات طابا وستوكهولم...، ص132 ; Young , Op-Cit , P.43.

والسوريون على (10) مليارات دولار لكل منهما، وتقوم الولايات المتحدة بتغطية 25% من هذه المبالغ التي ستصرف على مدى 10-20عاماً. [1]

مع اقتراب انتهاء ولاية كلينتون الرئاسية، اخذ يسعى لتحقيق انجاز تاريخي فدعا إلى عقد مفاوضات في منتجع كامب ديفيد للتسوية النهائية للفترة من 12-25 تموز/يوليو عام 2000م وبحضور عرفات وباراك باذلاً كل ما في وسعه لإنجاحها[2].

كان موضوع القدس هو العقبة الوحيدة التي واجهت المفاوضات والتي أدت إلى فشلها إذ أن موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى كان أهم النقاط والأكثر حساسية لدى الطرفين، وقد أصر الإسرائيليون على بقاء القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل وعلى نوع من السيادة على المسجد الأقصى الذي يسمونه جبل المعبد (الهيكل) الذي يحلمون بإنشاء الهيكل اليهودي الثالث عليه، وقدمت اقتراحات بأن تكون السيادة الإسرائيلية على الأرض أسفل المسجد وبالاشتراك مع المسلمين في جزء من حرمه، في حين أصرت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على أن تكون القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة لدولتين مع توفير المتطلبات الأمنية اللازمة للإسرائيليين فيها، وقدم اقتراح بتأجيل موضوع القدس سنتين وهو ما رفضه عرفات وبتصلب الموقفين انهارت مفاوضات كامب ديفيد الأمر الذي دفع إلى تفجر الوضع في الأراضي المحتلة من جديد[3].

---

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط2 (بيروت، 2003)، ص31؛

Tim young , The Middle East Crisis: Cam David the AL-Aqsa Intifada and the Prospects for the Peace Process , House of Commons Library ,(London , 2001) , P.15.

(2) قريع، مفاوضات طابا وستوكهولم...، ص ص 239-240؛ المؤتمر القومي الحادي عشر حال الامة وثائق.قرارات.بيانات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2001)، ص86.

(3) كوانت، المصدر السابق، ص ص 653-654؛ فيصل، المصدر السابق، ص ص 107-110؛

Young , the Middle East Crisis... , P13.

خامساً: مشروع كلينتون للسلام كانون الأول /ديسمبر عام 2000م:

أعلن كلينتون أن باراك قدم في مفاوضات كامب ديفيد تنازلات غير مسبوقة للجانب الفلسطيني الذي رفضها طالباً المزيد، اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول /سبتمبر عام 2000م[1]، التي صورها الكثيرون أنها محاولة من السلطة الفلسطينية لتحريك الوضع على الأرض للحصول على المزيد من التنازلات الإسرائيلية، وانعكس ذلك على الرأي العام الإسرائيلي الذي صار يوعد بإعطاء الثقة لمن يمنحه الأمن والتسوية باستخدام القوة المسلحة، وكان من نتائجه وصول شارون إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية الذي وصف بالسيد آمن، وعد ذلك خطأ ثاني ترتكبه السلطة الفلسطينية على غرار ما حصل في انتخابات عام 1996م، وعلى أثر الانتفاضة قام الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بممارسة الضغوط كل ضد الآخر للحصول على تنازلات لصالحه، اضطر باراك إلى تقديم استقالته بعد تصاعد الموقف في الأراضي الفلسطينية يوم 9 كانون الأول /ديسمبر عام 2000م مما فسح المجال للتنافس على منصب رئيس الوزراء في الانتخابات التي ستعقد بعد ستين يوماً حسب الدستور الإسرائيلي[2].

لم يكن الموقف الأمريكي أفضل حالاً مما قد يمهد لإيجاد حل للقضية الفلسطينية فقد خسر كلينتون انتخابات 3 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000م وفاز المرشح الجمهوري

(1) قام اريبل شارون مع ستة من أعضاء حزبه الليكود بزيارة للمسجد الأقصى مع حراسه مشددة (ثلاثة آلاف من الجنود وحرس الحدود الإسرائيلي) وجوبه برمي الأحذية عليه من قبل المصلين وحصل صدام مع الجنود الإسرائيليين، وتطور الموقف في اليوم التالي 29 أيلول/سبتمبر في أعقاب فتح الجنود الاسرائيلين نار أسلحتهم على المصلين عقب خروجهم من صلاة الجمعة مما أدى إلى استشهاد سبعة فلسطينيين وجرح أكثر من 250 شخصاً وعمت الصدامات في كافة أنحاء الأراضي المحتلة، جاءت زيارة شارون استفزازية لتعطيل مسيرة السلام وليؤكد للعرب ادعاء إسرائيل أحقيتها بالقدس بعد أن أبدى باراك استعداده للتفاوض عليها. للتفاصيل: محمد سعيد أبو عامود،"انتفاضة الأقصى عام 2000"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 143، ص ص 104-105.

(2) كوانت، المصدر السابق، ص ص 659 – 660 ; Shailm , Op-cit, PP. 256 – 257.

بوش الابن (2001-2008) وسعى كلينتون في الأيام الأخيرة لولايته (حتى 20 كانون الثاني/ يناير عام 2001م) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة فقد دعا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى القدوم لواشنطن للتفاوض، واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في أثناء لقاء كلينتون مع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين في 23 كانون الأول/ديسمبر عام 2000م قدم مشروعه الذي تضمن ما يلي[1]:

أولا: الأراضي:

أ-دولة فلسطينية على 94-96% من الضفة الغربية و 100% من القطاع (غزة)

ب-في مقابل الجزء الذي تضمه إسرائيل عليها أن تعطي 1-3 % من أراضيها (الأراضي التي احتلها عام 1948) إلى الطرف الفلسطيني فضلا عن معبر دائم ما بين الضفة والقطاع.

جـ-خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب لإبقاء 80% من المستوطنين في مجمعات استيطانية وتواصل الأراضي وتخفيض عدد المناطق التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.

ثانيا: الأمن:

يتمثل بوجود إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية ولفترة محدودة قابلة للتعديل مكونة من 36 شهراً.

ثالثا: القدس:

المبدأ العام أن المناطق المأهولة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية والأهلة

---

(1) للاطلاع على النص الكامل لمقترحات كلينتون: ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العددان 45-46، 2001، ص ص 162 – 164؛ المؤتمر القومي الحادي عشر، المصدر السابق، ص ص 419-450; Youngs , The Middle East Crisis…, PP.3-4; Migdalovit, Op.cit ., P. 33

باليهود هي مناطق إسرائيلية لكن مقابل القدس العربية ينبغي على الفلسطينيين أن يتخلوا عن حق العودة. ولم تكن هذه قراءة عادلة للخطة، واعتقد كلينتون أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بحق عودة اللاجئين، وان الأكثر واقعية هي عودتهم إلى الدولة الفلسطينية الجديدة وليس إلى ديارهم الأصلية.

رابعا: الحرم (المسجد الأقصى):

حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم مع احترام معتقدات اليهود وهناك اقتراحات إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم.

خامساً: اللاجئون:

إن المبدأ الأساسي هو أن تكون الدولة الفلسطينية الموقع الرئيس للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد على أن تستقبل إسرائيل بعضهم ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان ومتابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة[1].

وافق الإسرائيليون ولأول مرة على تقديم تنازلات بشأن القدس الشرقية، وفي 27 كانون الأول/ديسمبر عام 2000م ألغى عرفات اجتماعاً مقرراً مع باراك رافضاً للخطوط العامة للاتفاقية، وعقب الرفض الفلسطيني هدد كلينتون باستخدام سياسة صارمة تجاه السلطة الوطنية وعد كثيرون أن هذا التهديد ليس موجهاً للفلسطينيين وحدهم وإنما للعرب أيضا وبالذات مصر للتأثير على الموقف الفلسطيني ولممارسة الضغط على عرفات للقبول بحل سياسي وسط[2].

---

(1) كوانت، المصدر السابق، ص ص 663-664 ; Youngs, the Middle East Crisis ,p.5

(2) محمد السعيد ادريس، "مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 142، 2000، ص209.

مع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود بدأت مرحلة جديدة من مراحل عدة لاحقة لإيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي ولا زالت إسرائيل رافضة بل متمسكة برفضها حول الانسحاب لحدود عام 1967م وإعلان الدولة الفلسطينية وإيجاد حل لمشكلة القدس واللاجئين مع صمت عربي وتحرك دولي ضعيف بشأن إيجاد صيغة لإنهاء عقود من النزاع ولا سبيل لإنهائه ألا بإقامة الدولة الفلسطينية.

نلاحظ انه على الرغم مما في الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية من سلبيات عرضناها ومنها تعزيز الوجود الإسرائيلي في فلسطين، فإنها أبرزت للعلن مأساة شعب اسمه الشعب الفلسطيني، كما أنها خففت من نظرة الغرب لهم على أنهم قتلة مجرمون حسب ما كانت تروج وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية معها، واستطاع الفلسطينيون الوصول إلى العقل والفكر الغربي لقبول شعب له تظلماته وأحلامه، وكان هذا في نظر عرفات أفضل مما كان يقدمه له العرب على استحياء وهم الذين ظلوا منذ بروز القضية الفلسطينية يدعون للتحرير دون أن تكون هناك أية حركة تؤيد مزاعمهم منذ صدور القرار 242 حتى تهاوي تلك الأنظمة الاستبدادية التي وجدت لخدمة إسرائيل بشكل غير مباشر والولايات المتحدة بشكل مباشر وقمع شعوبها وتسخير آلاتها الحربية على مدى عقود ضدهم، فلم يبق أمام الفلسطينيين إلا الأخذ بزمام الأمور بأيديهم لا بأيدي الأنظمة العربية بأمل الحصول على شيء مهما كان يسيراً.

المبحث الثالث

أهم قضايا مفاوضات المرحلة النهائية

على الرغم من الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بقيت هناك قضايا شائكة يحاول الجانب الإسرائيلي التملص منها وإضاعتها بطرح تأجيلها إلى ما يسمى بمفاوضات المرحلة النهائية ولم يتحقق أيٌّ منها لحد الآن، ومن هذه القضايا القدس واللاجئين والمستوطنات وإعلان الدولة الفلسطينية، ونظراً لكون بعضها قد تم طرحه في مواضع عدة من الدراسة مثل قضية اللاجئين والمستوطنات، فقد ارتأينا التركيز على قضية القدس وإعلان الدولة الفلسطينية لترابطهما بحيث يصعب الفصل بينهما.

أولا: القدس:

أ- تهويد القدس:

تقع مدينة القدس على خط عرض 31 شمالاً وخط طول 35 شرقاً وعلى بعد 65كم من ساحل البحر المتوسط ونحو 40 كم من نهر الأردن، وترتفع عن مستوى سطح البحر 750م، وعن سطح البحر الميت 1150م، وهي حلقة من سلسلة تمتد من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية، وترتبط بطرق رئيسة تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وهناك طرق عرضية تقطع هذه الطرق الرئيسة لتربط وادي الأردن بالساحل الفلسطيني [1].

يتميز الصراع العربي- الإسرائيلي حول فلسطين عموما وحول القدس خصوصاً بأهمية كبيرة وذلك لكونه صراعاً يشمل الجوانب الدينية والتاريخية والقانونية، فقضية

(1) سمير الزبن ونبيل السهيلي، القدس معضلة السلام، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد7، ط1، (أبو ظبي، 1997)، ص13؛ نبيل محمد سليم يونس، "القدس في الإدراك العربي والإدراك الصهيوني"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان 3-4، 2000، ص32.

القدس واكبت القرن العشرين كله، ولا زالت معلقة ولم تحل، بل لا زالت إسرائيل تعمل على تهويد القدس وتغيير معالمها العربية والإسلامية، وبالرغم من صدور القرارات الدولية التي تعارض ذلك بشدة إلا أنها لم تكترث بل لم تبالِ بها ولم يتحرك العرب والمسلمون عامة للوقوف بوجه هذه الإجراءات وإنما اكتفوا بالتنديد والاستنكار، وعقد الاجتماعات الفارغة [1].

في أعقاب تطور القضية الفلسطينية وصدور قرار التقسيم ذي الرقم 181 لعام 1947م الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين مع تدويل مدينة القدس كما ذكرنا سابقا، إلا أن إسرائيل لم تعترف بوجود مثل هذا القرار خاصة بعد حرب عام 1948م وسيطرتها على القسم الغربي من القدس الذي أصبح نواة نحو تطلعهم لاتخاذ القدس عاصمة لهم، وبالفعل اصدر الكنيست في أعقاب الحرب بياناً عدَّ فيه القدس جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل التي استمرت بالمطالبة بالقبول بالأمر الواقع الذي افرزه احتلالها للجزء الأكبر من القدس [2].

بعد حرب حزيران/يونيو عام 1967م واحتلال إسرائيل لما تبقى من القدس الشرقية وضع بن غوريون الأساس الاستراتيجي لضم القدس بكاملها إلى إسرائيل، ففي حزيران/ يونيو من عام 1967م أجرت صحيفة يابانية لقاء معه تحدث فيه عن مستقبل المناطق التي احتلتها إسرائيل في أعقاب الحرب فقال ((إن إسرائيل ستنسحب من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع معاهدة سلام مع مصر، والأمر ذاته سيحدث مع سوريا، وفي الضفة ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي برعاية الأمم المتحدة، لكننا سنحتفظ بالقدس إلى

---

(1) بيان نويهض الحوت، "القدس هي القضية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 253، 2000، ص52.

(2) الزبن، المصدر السابق، ص ص 17-18.

الأبد على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة فالقدس كانت عاصمة لإسرائيل على امتداد ثلاثة ألاف سنة وستبقى كذلك))[1].

ومنذ ذلك التاريخ بل وحتى قبله اتبعت إسرائيل نشاطاً استيطانياً واسعاً بهدف تغيير الواقع الديمغرافي للمدينة، وقد بينت إحصائيات وضعت منذ عام 1973م حتى عام 1993م ازدياد نسبة السكان اليهود قياساً بالسكان العرب، إذ ارتفعت نسبة السكان اليهود من 261.100 يهودي عام 1973م إلى 464.000 يهودي في العام 1993م في حين نجد ارتفاع ضئيل جداً بالنسبة للسكان العرب فيها، من 86.300الف مواطن إلى 166.400الف مواطن للأعوام نفسها، وبذلك أصبح اليهود يشكلون ما نسبته 73% من مجموع السكان في حين بقي العرب يشكلون 26.7% [2].

بعد توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979م والتي لم تتطرق إلى مسألة القدس تفردت إسرائيل في مسألة السيادة عليها واصدر الكنيست قانونه الأساسي بشأنها في 31 تموز/يوليو عام1980م[3] فأصبحت إسرائيل تعدُ السيادة على القدس كاملة

(1) ناجي صدقي شراب، " القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية "، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 126، 2003، ص98.

(2) الزبن، المصدر السابق، ص ص 22-23.

(3) قدم القانون من قبل عضوة الكنيست اليمينية المتطرفة جيئولا كوهين وأقر في الكنيست يوم 1980/7/31. ونصت المادة الأولى : أن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية والمادة الثانية: نصت على أن القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا و المادة الثالثة : تحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو مساس بها بأي شكل أو شي من شأنه أن يمس حرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة أو نظرتهم لها المادة الرابعة : تحرص الحكومة على تنمية القدس وازدهارها وتوفير الرخاء لسكانها وصوت على القانون جميع أعضاء الكنيست باستثناء واحد عارضه هو مائيرفيلز عن حزب ركاح. للتفاصيل : شراب، المصدر السابق، ص102؛ الزبن، المصدر السابق، ص ص 30-31.

من حقها ولا يمكن أن ينازعها احد عليها متجاهلة قرارات مجلس الأمن المرقمين 476 و478 اللذين عدا قرار إسرائيل بشأن القدس لاغياً وباطلاً [1].

لم يكن توقيع اتفاق إعلان المبادئ عاملاً سيخفف من النشاط الاستيطاني واقتطاع الأراضي وتغير معالم القدس، بل على العكس زادت مخططات التهويد فيها بعد الاتفاق، فقد كان الجانب الفلسطيني يحتج قبل الاتفاق لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن على القرارات الإسرائيلية الخاصة بالاستيطان، فبعد الاتفاق لم يسعه القيام بذلك لولا الضغط الشعبي عليه كما حدث في توسيع مستعمرات جبل غنيم، واخطر ما صدر عن الجانب الإسرائيلي تصريح وزير الإسكان بنيامين بن اليعازر في عام 1994م من ((أن اتفاقية السلام لا تتضمن بحث مسالة القدس)) [2].

وإصراراً على الاتجاه نفسهُ فان الكنيست عندما وافق على اتفاق إعلان المبادئ وافق أيضا على بيان مقدم عن حزب الليكود أشار فيه إلى أن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ستبقى عاصمة إسرائيل الأبدية ولوحدها، وصوت لصالح البيان 77 صوت مقابل 9 أصوات معارضة، وأيده جميع الوزراء في حكومة رابيين، والغاية من هذا البيان كما حدث في عام 1980م هو تكبيل الحكومات الإسرائيلية القادمة ومنعها من أية اتفاقات مستقبلية بشأن قضية القدس والحيلولة دون طرح فكرة جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من إسرائيل أو أي كيان سياسي أخر[3].

وحسب اتفاق اوسلو أصبحت القدس من قضايا مفاوضات المرحلة النهائية شريطة أن لا يقوم أي طرف ما من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي استباقاً للمفاوضات من اجل خلق حقائق جديدة على الأرض، وهو ما لم تلتزم به إسرائيل

---

(1) الحوت، القدس هي القضية...، ص67.

(2) علي عقلة عرسان، القدس وحق العودة، ط 1، (دمشق، 2004)، ص ص 100-101.

(3) إبراهيم عبد الكريم، " مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 90، 1997، ص ص 11-13.

مطلقاً بل سعت لتغيير الوضع الديمغرافي للمدينة تحسباً لأي اتفاق مستقبلي يفرض الأمر الواقع عليه[1].

لقد حاول محمود عباس بأن يفسر اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير وبمجرد وضع قضية القدس في إطار مفاوضات المرحلة النهائية، فان قرار الضم الإسرائيلي لها يعد لاغيا حسب تصورهِ، في حين أن الموقف الذي اتخذته إسرائيل بجعل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل لازال يؤكده المسؤولون الإسرائيليون، وان اعترافهم بالمنظمة جاء فقط لمعالجة المشكلات التي ترتبط بحياة الفلسطينيين دون التطرق لمسألة السيادة على القدس التي تُعد مسألة منتهية وان موقف الأطراف بشأن القدس غير قابلة للحلول الوسط، بحيث تشكل قضية القدس المشكلة الأكثر تعقيداً في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب موقعها الروحي بالنسبة للديانات الثلاث وبسبب موقعها الجغرافي والأمني المهم بالنسبة لإسرائيل وفي خضم هذا التعقيد يستحيل الوصول إلى حل وسط. وان أي تنازل من قبل أي طرف حتى لو كان جزئياً سيهز شرعية الطرف الذي يقدم التنازل سواء الفلسطينيون الذين ليس لهم إلا التمسك بالحق الغائب عنهم أم الإسرائيليون الذين يتمسكون بفرضية الأمر الواقع على الأرض[2].

ب- المواقف من قضية القدس:

1ـ الموقف العربي:

لم يكن الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة مشجعاً على مدى عقود من ظهور المشكلة فجميع قرارات القمم العربية منذ عام 1967م ولحد الآن إزاء قضية القدس لا تزال على حالها حبراً على ورق، ولعل احدث ما ورد في تلك القرارات ما اتفق عليه في مؤتمر قمة فاس عام 1982م بإقرار بند خاص يجعل القدس

(1) الزبن، المصدر السابق، ص ص 31-32.

(2) المصدر نفسه، ص49.

عاصمة للدولة الفلسطينية، وعلى الرغم من تشكيل ما سمي بلجنة الدفاع عن القـدس التـي رأسها الملك المغربي الحسن الثاني (المعروف بعلاقاته الوطيدة مـع الإسرائيليـين) بقيـت قـضية الدعم العربي لها فقط شعارات دون إجراءات مـساندة عربيـة كاملـة عمليـة وفعليـة، حتـى الصندوق الذي انشيء من اجلها بقي خاوياً لدرجة أن الملـك المغـربي اقـترح بأنـه ((نظـراً لأن الحكومات العربية لم تتبرع لهذا الصندوق فانـه يقـترح تأسـيس وكالـة لجمـع التبرعـات مـن الإفراد)) [1].

2ـ الموقف الأمريكي:

يمكن تقسيم مواقـف الإدارات الأمريكيـة خـلال الفـترة مـن 1947- 2000م عـلى عـدة فترات فبعد صدور قرار التقسيم لعام 1947م ومسألة تـدويل القـدس فقـد أيـدت الولايـات المتحدة بدايةً هذا القرار، وبعد عام 1967م واحتلال إسرائيل لمـا تبقـى مـن القـدس، نـشطت السياسية الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة لمنع استصدار كثير من القرارات الخاصة بفلسطين ومنها ما يتعلق بمسألة القدس، وقد حاولت الإدارة الأميركية إخراج مسألة القدس مـن دائـرة الأمم المتحدة وإسقاط فكرة تدويلها، فقد طرح ضمن مشروع روجرز السابق الـذكر مـسألة إبقاء القدس موحدة وتـسوية مـشكلتها مـن خـلال مفاوضـات مبـاشرة بـين الطـرفين العـربي والإسرائيلي، وكذلك بعث بوش الأب في عهدهِ برسالة إلى رئـيس بلديـة القـدس تيـدي كوليـك جاء فيها ((يجب ألا تقسم القدس ثانية هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحـدة وتلـك سياستي))[2].

إن المواقف المعلنة من قبل الإدارات الأمريكية فيهـا ازدواجيـة تجـاه قـرارات مجلـس الأمـن مـن قـضية القـدس، فبـالرغم مـن تـصريحات بـوش الـسابقة نلاحـظ الإدارة نفـسها تـستخدم الفيتـو ضـد قـرار مجلـس الأمـن في ايـار/ مـايو عـام 1990م بـشأن عـدم شرعيـة

---

(1) المصدر نفسه، ص58.

(2) نبيل محمود السهيلي، " قضية القدس والإدارة الأمريكية "، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامـة لجامعـة الدول العربية، القاهرة، العدد 116، 2003، ص ص 81-83.

المستوطنات في القدس الشرقية، ثم ما لبثت أن عادتْ لتؤكد عدم شرعية المستوطنات في القدس الشرقية [1].

إن اغلب المرشحين للرئاسة الأمريكية استخدموا ورقة القدس في التأثير على الناخبين الأمريكيين من اليهود، إذ كانوا يوعدون بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس إذا ما فازوا في الانتخابات، ومنها الحملة الانتخابية لكلينتون الذي رفع فيها شعار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وانتقد سلفه بوش الأب الذي ربط مسألة القروض بوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة في القدس الشرقية[2].

وبعد وصول كلينتون إلى السلطة لم تتخذ إدارته أي موقف بشأن وقف الاستيطان في القدس الشرقية، بل عمدت إلى الوعد بنقل سفارتها إلى القدس على إن لا يكون ذلك قبل العام 1996م، ويرتبط ذلك بنجاح مفاوضات المرحلة النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[3].

3-الموقف الأوربي:

إن الموقف السياسي الأوربي العام رافض لمسألة الاستيطان، ولاعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ولم يتغير هذا الموقف أو يتراجع، ففي عام 1996م زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jack shirak) القدس وأدان بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها غير شرعية وغير قانونية، ، وفي العام 1997م أكد المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي على أن المبادئ التي احتواها القرار 242 تنطبق على القدس الشرقية لذا فإنها لا تقع تحت السيادة الإسرائيلية، وتقدمت الوفود الأوربية (السويد البرتغال بريطانيا) بمشروع قرار تدين الإجراءات الإسرائيلية لبناء مستوطنات في

(1) المصدرنفسه، ص85.

(2) صبيح بشير عذاب، القدس والمشاريع الدولية لمحة من التاريخ، مركز الدراسات الفلسطينية، (جامعة بغداد، 2005)، ص42.

(3) المصدر نفسه، ص ص 35-36.

جبل أبو غنيم في جنوب الشطر الشرقي من القدس الشرقية، واعتبرها جون ميجور(Jon Mijor) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق عقبة في طريق السلام ومحاولة للالتفاف على مفاوضات المرحلة النهائية فهي غير شرعية[1].

وقدمت المجموعة الأوربية حلاً لمشكلة القدس بجعلها دولة على غرار الفاتيكان، وبما انه لا يمكن للأمم المتحدة القيام بدور سواء في المفاوضات أم في مستقبل القدس، على إعتبار رفض اسرائيل المستمر للمشاركة الامم المتحدة في المفاوضات وبصورة مباشرة وفاعلة بعد عام1991م، فإنها تقترح قيام دولة مستقلة في القدس لا تخضع لسلطة دولة إسرائيل أو للدولة الفلسطينية في حالة إقامتها، وإنما دولة مستقلة بإدارتين مدنيتين إحداهما عربية والأخرى إسرائيلية، وتشمل محيط المنطقة القديمة حتى تضم الحي اليهودي الأصلي وخط الحائط الغربي على إن يظل الحرم الشريف خارج نطاق الإدارتين، وان العلم الذي سيرفع في القدس سيتم اختياره رمزاً للمدينة المقدسة، ولا تزال تتحمس لهذا المشروع دوائر أمريكية وبريطانية وتطور الموقف الأوربي تجاه مسألة القدس عندما قام دبلوماسيين أوربيون بزيارة بيت الشرق (مقر منظمة التحرير في القدس) والتقوا مع مسؤول ملف القدس فيصل الحسيني، الأمر الذي كاد يحدث أزمة دبلوماسية ما بين إسرائيل والاتحاد الأوربي[2].

وفي 1 نيسان/أبريل عام1999م سلم سفير ألمانيا التي رأست بلاده المجموعة الأوربية آنذاك رسالة خطية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية تؤكد فيها أن الاتحاد الأوربي لا يرى في القدس عاصمة لإسرائيل ولا يعترف بشرعية ضمها لها[3].

---

(1) فوزي عباس فاضل، " موقف الاتحاد الأوربي من قضية القدس"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 7، 2008، ص64.

(2) عذاب، المصدر السابق، ص ص43-44.

(3) فاضل، المصدر السابق، ص65.

كان بإمكان العرب والفلسطينيين الاستفادة من الموقف الأوربي بشأن القدس والضغط على إسرائيل من خلال تنسيق المواقف ما بين الأطراف العربية والدول الأوربية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا... وغيرها)، للتأثير في القرار السياسي الاممي، وإجبار الولايات المتحدة باتخاذ موقف أكثر اعتدالاً تجاه مسألة القدس حسب ما يريد المجتمع الدولي لا حسب ما تريده إسرائيل.

ثانيا: الدولة الفلسطينية:

يتفق الباحثون على أن احد عناصر قوة الدولة هو الاتصال الجغرافي أو الامتداد الإقليمي لها بمعنى أن يمثل إقليم الدولة امتداداً جغرافياً يسمح بالاتصال البري المباشر، أما الدول التي لا تتمتع بهذه الصفة فإنها تكون في موضع اضعف [1].

وقد يرى بعض الباحثين أن قيام دولة لا يتطلب وحدة جغرافية متكاملة بين أراضيها إذ يمكن للدولة أن تتكون من أراضٍ متباعدة كما في حالة استراليا واندونيسيا، وهناك دول لديها أراضٍ تقع بعيداً عنها، وقد تفصلها دولة أجنبية كما في حالة ألاسكا التي تبعد 500 كم عن الولايات المتحدة وتفصلها عنها كندا، لذلك فإن عدم وجود ترابط جغرافي لا يؤثر على قيام دولة إذا لاقت قبولاً من المجتمع الدولي[2].

أ- مساحة الدولة الفلسطينية:

ورد موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة لأول مرة عندما قدمت اللجنة العربية العليا طلباً إلى لجنة التحقيق الانجلو أمريكية عام 1946م والتي حددت مطالب العرب بإعلان الاستقلال وإنهاء الانتداب وإعلان الدولة الفلسطينية، واستندت الأمم المتحدة

---

(1) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص95.

(2)Jutus Reid Weiner and Diane Morrison," Like in the Gaza Strip with the West Bank Implication of a Palestinian Corridor Across Israel" , the Jerusalem Center for Public Affairs , 2007 , P5.

في قرار التقسيم لعام 1947 على تقرير اللجنة الانكلو أمريكية بإنشاء دولتين فلسطينية ويهودية وهو ما رفضه العرب في حينه[1].

خلال الفترة ما بين 1948- 1968م ظل الفكر السياسي العربي يدور حول شعارات مبهمة وفارغة منها استرداد فلسطين والقضاء على إسرائيل إلى أن حلت النكبة باحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين عقب حرب عام 1967م، ليعاد طرح الدولة الفلسطينية الغائبة من قبل حركة فتح والجبهة الشعبية عام 1968 داعية إلى إنشاء دولة ديمقراطية فلسطينية تضم المسلمين والمسيحيين واليهود فيها[2].

واستمر طرح الدولة الفلسطينية من جانب واحد في محاضر المجلس الوطني الفلسطيني 3 مرات في عام 1974م وفي عام 1977 وأخيرا في عام 1988م مستنداً في ذلك على قرار التقسيم لعام 1947م ولا زال شعار الدولة الفلسطينية مرفوعا دون أن تأخذ هذه الدولة مكانها بين دول العالم، الدولة الفلسطينية المقترحة ستكون من الضفة الغربية وقطاع غزة وتمتد حدودها من نهر الأردن شرقاً إلى طول كرم وقلقيلية غرباً، والى الشرق من اللد والرملة ومن هناك إلى القدس ثم جنوباً إلى الخليل والبحر الميت، وان اقرب نقطة ما بين الجهتين تبلغ 30كم في العمق الإسرائيلي [3].

إن الدولة الفلسطينية إذا ما قامت ستكون مساحة أراضيها بشقيها الضفة الغربية وقطاع غزة 2660 كم^2، تعد هذه المساحة صغيرة جدا لتقام عليها دولة صحيح أن هناك دول تصل مساحتها إلى 3000 كم^2 كالبحرين وسنغافورة، ولكن لديها من الإمكانات الاقتصادية ما يشكل محطة جذب للاستثمارات والاستقرار على عكس إمكانيات الدولة الفلسطينية الاقتصادية التي تكاد تكون معدومة وبالتالي تشكل عامل طرد للسكان بحثاً عن مصادر لرزقهم لا للاستقرار فيها، وحتى لو تم الاستقرار فيها فإنها ستشكل إحدى

---

(1) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص16.

(2) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص66.

(3) المصدر نفسه، ص68

أعلى نسبة للكثافة السكانية في العالم إذا ما عاد اللاجئون الفلسطينيون إليها إذ تبلغ نسبة الكثافة السكانية فيها حينئذٍ بشكل عام 997 نسمة في كم^2 الواحد، فضلا عن ذلك فإنها مع الكثافة السكانية المرتفعة فيها فهي تبقى مجزأة إلى كتل منفصلة تخترقها الطرقات الإسرائيلية التي تصل إلى المستوطنات وتطالب بعاصمة لا تكون أي سيادة لها عليها، هذه الأمور قد لا تشجع الفلسطينيين ولو مرحلياً على إعلان دولتهم(1).

ب-التحديات التي تواجه الدولة الفلسطينية:

إن أهم معضلة تواجه قيام الدولة الفلسطينية هي عاصمتها القدس التي طالما نادى بها الفلسطينيون ومن ورائهم العرب عاصمة للدولة الفلسطينية الموحدة لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تقبل أو ترضى إسرائيل بإعطاء القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين وبقاء القدس الغربية بيدها عاصمة لها ؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نكون ملمين وعلى معرفة كاملة بالنمط السياسي الداخلي الإسرائيلي الذي يقوم على أساس أن القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتعزز ذلك منذ أن اقر الكنيست القانون الخاص بالقدس عام 1980م كما ذكرناه سابقاً، لذلك يمكن لإسرائيل أن تقبل بحق عودة اللاجئين وتتخلى عن المستوطنات في الضفة وقطاع غزة أما تخليها عن القدس فهو أمر مستبعد جدا والدليل هو قيامها بعمليات الاستيطان فيها والحفريات تحت المسجد الأقصى لتغيير معالم المدينة العربية الإسلامية (2).

تبرز مشكلة القوة الاقتصادية للدولة ومدى قدرتها على النمو الاقتصادي في ظل ظروف تتحكم إسرائيل بكل المقدرات الاقتصادية للضفة والقطاع، ونتيجة لذلك لا يمكن لهذه الدولة استيعاب أكثر من 2-3 مليون نسمة في حال عودة اللاجئين إليها

---

(1) اليشع أفرات، " الدولة الفلسطينية مكتظة مفككة "، مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد 12، 1998، ص ص 116-118.

(2) شفيق الحوت، " الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 186، 1994، ص30.

وتوفير فرص عمل لهم بالاعتماد على المساعدات المالية للدول المانحة من اجل بناء اقتصاد صناعي وزراعي يوفر لها إمكانيات اقتصادية محدودة [1].

ورغم ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تقوم ببناء سياسي واقتصادي وهي تعيش على المعونات الخارجية، دون أن يكون لها مورد اقتصادي يتيح لها نمواً اقتصادياً قوياً، فبالنسبة للدولة الفلسطينية فان سلطاتها عاجزة عن تسديد رواتب الشرطة والموظفين المدنيين والتي تبلغ شهرياً 30 مليون دولار، وهو مبلغ كبير قياساً لدولة لا تملك مورداً اقتصادياً سوى المعونات المقدمة من الدول المانحة، وبالتالي فان الدول التي تقوم على المساعدات الخارجية تبقى محكومة للجهات التي تدفع لها في كل سياساتها وبرامجها الأمر الذي يجعل السلطة الفلسطينية وهذه حالها خاضعة لشروط الدول المانحة ومنفذة لبعض توجهات تلك الدول[2].

إن الدولة الفلسطينية في أحسن الافتراضات والعروض الإسرائيلية سوف تكون أو يجب أن تكون منزوعة السلاح، وبلا جيش، وليس لديها إلا قوة من الشرطة لضبط الأمن الداخلي مما سيشكل صعوبة عليها في حماية الحدود الخارجية البالغة 485 كم وهي موزعة بين 100 كم حدود الضفة مع الأردن و 275 كم حدودها مع إسرائيل و 55كم حدود قطاع غزة مع إسرائيل و 12 كم حدودها مع مصر و40كم وهي حدودها الساحلية، لذلك ربطت إسرائيل الأمن الخارجي بها حتى لو قامت الدولة الفلسطينية [3]

التهديد المباشر للدولة الفلسطينية سيأتي من بقايا المستوطنين الذين سيعيشون داخل حدودها والمعروفين بسوابقهم في الاعتداء على الأرواح والممتلكات الفلسطينية أو حتى في حالة جلائهم سيقومون بإعمال انتقامية من الدولة التي قامت رغماً عنهم وان هناك توجيهات من حاخاماتهم تحرضهم على القيام بذلك، فقد حذر كبيرهم بنحاس

---

(1) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص ص 97 – 98.

(2) سليمان، المصدر السابق، ص ص 37-38; Naqib , Op-Cit , PP. 9-10; Weiner , Op-Cit , P12.

(3) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص66.

فالرشتاين ((بأن المستوطنين اليهود يعتبرون تنازل الحكومة الإسرائيلية عن الضفة والقطاع عملاً غير أخلاقي وغير شرعي وغير قانوني وأنهم سوف يتعاملون مع ذلك باستخدام القسوة والعنف ولا يحتاج المرء إلا للعودة إلى الأساس المنطقي لاغتيال رابيين من قبل إيغال عامير عام 1995م))[1].

وفي دراسة أجريت عام 1989م تبين أن 79% من عرب إسرائيل يفضلون العيش داخل إسرائيل و1.4 % يفضلون الانتقال إلى الدولة الفلسطينية حالة نشوئها[2]، وقد يسأل سائل لماذا هذه النسبة العالية من عرب إسرائيل يفضلون البقاء في إسرائيل مع قلة ممن يريدون الانضمام إلى الدولة الفلسطينية لو قامت، ربما يكون الجواب بأن قيام دولة فلسطينية على غرار ما هو موجود في البلاد العربية قد تكون قمعية تسلطية مع نظام الحزب الواحد وان رئيس الدولة هو أعلى سلطة في البلاد، هو الذي جعل أولئك يفكرون وهم الذين عاشوا في إسرائيل طوال عقود من الزمن وبعضهم انضم إلى قوى ديمقراطية وتقدمية داخل إسرائيل وصار منهم أعضاء في الكنيست بحيث شعروا بأن هناك فجوة واسعة ستكون بينهم وبين الشعب الذي سيرضخ لسلطة الحاكم الواحد، وهم الذين كانوا يتطلعون لإبراز هويتهم الوطنية الفلسطينية داخل إسرائيل، فلم يعودوا للتفكير بالعودة إلى الدولة الفلسطينية خاصة بعدما نشر من ممارسات السلطة الفلسطينية وقيامها باعتقال الأشخاص دون محاكمة وإغلاق الصحف المعارضة لها ونشر خبر موت احد المشتبه بهم تحت التعذيب على يد أفراد الشرطة الفلسطينية[3].

وهذا الرأي في الواقع محرج لكل العرب فإن إسرائيل أفضل في نظر الفلسطينيين من دولة فلسطينية ديكتاتورية مثل بعض الدول العربية الأخرى.

---

(1) Jeffrey Bout well ," Weaponization of the Israeli – Palestinian Peace Process" , the Brown Journal of world Affairs, Vol. 1x, No.1 , 2002 , P.299.

(2) William. B. quant ," The Urge for Democracy" , Foreign Affairs , Vol. 73 , No.4 , 1994 , PP2-3.

(3) مروان درويش، " تأثير قيام دولة فلسطينية على العرب في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 28، 1996، ص67.

ج-الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية:

ظهرت في الأوساط السياسية الإسرائيلية قوى حزبية أساسية يتزعمها حزب العمل وحركة ميرتس(Mertez)[1]، تدعوا لمساعدة الفلسطينيين على إقامة دولتهم باعتبارها كما قال بيريز ضرورة لا غنى عنها لقيام سلام حقيقي مع الفلسطينيين وللمحافظة على ديمقراطية إسرائيل ولبقاء هويتها اليهودية نقية، وبينت استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي أن 50 % من الإسرائيليين يؤيدون قيام دولة فلسطينية وأكثر من 70 % يعتقدون أنها ستقوم حقاً[2].

ان نشر مثل هذه الاستطلاعات ليس حباً بالفلسطينيين، وإنما ليبرهنوا للعالم أنهم شعب محب للسلام، وبإمكانهم إعطاء الفلسطينيين ما يريدون من إقامة دولتهم شريطة أن لا يسيطر عليها الطابع الإسلامي المتمثل بحركة حماس، وباعتقادي انه لو كان الأمر مقتصراً على وجود حركة فتح في الساحة الفلسطينية لما ترددت إسرائيل في إعطائهم الدولة الفلسطينية التي لن تكون ضررا عليهم لوصفها بسمكة صغيرة في بحيرة كبيرة، وبعدها يمكن للأبواب العربية أن تفتح أمامها سياسياً واقتصادياً.

ووصل تفهم القوى السياسية المختلفة في داخل إسرائيل مع تحفظات كثيرة بأن التفاعلات الدولية ستصل بالفلسطينيين إلى محطة إعلان دولتهم، وان أكثر القوى الإسرائيلية عداءً للفلسطينيين لا تنكر ذلك، فقد أعرب شارون في تصريح له في خريف

---

(1) حركة ميرتس التي تعني الحيوية والتي شُكلت في عام 1992م من أحزاب المابام وراتس وشينوي وحصلت قائمة ميرتس في انتخابات 1992م على 12 مقعداً وفي انتخابات 1996م حصلت على 9 مقاعد وفي انتخابات 1999م انفصل حزب شينوي ليدخل الانتخابات مستقلاً عن حركة ميرتس. للتفاصيل: www.moqatel.com

(2)Majid Al-Haji and others , "Arab and Jewish Attitudes to Word a Palestinian State", the Journal of Conflict Resolution , Vol. 37 , No. 1993 , P.628.

عام 1998 عن هذا الاعتقاد((بأنه لا منحى من تحـول الكيـان الفلـسطيني إلى دولـة تحظـى بتأييد دولي واسع))[1].

إن إسرائيل رغم إصرارها على إلغاء كثير من بنود الميثاق الفلسطيني إلا أنها لم تتطـرق إلى إلغاء البند القاضي بإعلان قيـام الدولـة الفلـسطينية، مـما لـه دلالـة عـلى قناعـة إسرائيـل بقيامها إذا ما تحققت فيها شروط معينة تختص بأمن إسرائيل[2].

وبرغم هذه القناعة الإسرائيلية الخاصة بالموقف من الدولة الفلسطينية لا تزال هنـاك شكوك حيالها إذا ما قامت وأصبح لها جيش قادر على تسليح نفسه وهذا ما عبر عنه نتنياهو بقوله ((إن منح الفلسطينيين حق تقرير المصير المطلق معناه أننـا سـنواجه جيـشاً فلـسطينياً مجهزاً بأسلحة ثقيلة، ودولة يمكنها أن تعقد اتفاقيـات مـع دول أخـرى مثـل العـراق وإيـران وبالتالي لن تحول إسرائيل نفسها إلى مجرد حي يهودي هش على شواطئ البحر المتوسط))[3].

لقد أراد نتنياهو أن يبين للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصاً انه لا يمكن الوثوق بالعرب وهي مغالطة حقيقة ووقحة، على اعتبار أن إسرائيل هي دائما التـي لا يمكـن الوثـوق بوعودها، فضلا عـن إن دعمكـم أيهـا الغـرب لإنـشاء دولـة فلـسطينية ستـشكل خطـراً عـلى إسرائيل لذا يجب عدم التخلي عن دعمكم لإسرائيـل لا في الـسلم ولا في الحـرب لأنهـا بالتـالي تخدم مصالحكم في المنطقة.

---

(1) ناجي صدقي شراب، " الدولـة الفلـسطينية التـداعيات والمكانـة الإقليميـة "، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 147، 2002، ص28.

(2) للتفاصيل:ينظر، سعيد تيم، "الدولة الفلسطينية في الخطاب السياسي الإسرائيلي"، مجلـة شـؤون عربيـة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 67، 1991، ص ص 85 - 89.

(3) عمرو جمال الدين ثابت، مفاوضات السلام ديناميـة الـصراع العـربي- الإسرائـيلي، دراسـات إسـتراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 1، ط 1، (أبو ظبي، 2002)، ص 23.

يعتقد أغلبية اليهود بأن الطابع الإسلامي سوف يكون هو المسيطر على الدولة الفلسطينية، انطلاقاً من فرضية الأمر الواقع ونفوذ حماس على الشارع الفلسطيني وهو أكثر ما يخشاه الإسرائيليون، على الرغم مما يصرح به الساسة الفلسطينيون مراراً وتكراراً انه بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولكونها صغيرة ومحدودة القدرة فان الهاجس والقلق الإسرائيلي ليس له مبرر[1].

د- الموقف الأمريكي من الدولة الفلسطينية:

إن الولايات المتحدة التي كانت تنكر في البداية حق إقامة الفلسطينيين لدولتهم المستقلة ظهر تغير على سياستها منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وعلى لسان أكثر من مسؤول أمريكي فقد دعا السناتور الأمريكي جورج ماكجفرن (Gorge Magvren) في نيسان/ابريل عام 1975م إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل في الضفة الغربية وغزة [2] كما أقرت وثيقة ساوندرز التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1975م بأهمية القضية الفلسطينية كمحور للصراع العربي- الإسرائيلي، آخذة في الاعتبار طموحات وتطلعات العرب في فلسطين لإقامة دولتهم، وهي أكثر تصريح أدلت بها إدارة أمريكية شمولاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[3]، صرح دين براون(Den Brawn) المبعوث الأمريكي إلى لبنان انه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للحرب الأهلية في لبنان دون تسوية المسألة الفلسطينية بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو عام 1967م وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في آذار/ مارس عام 1977م صرح كارتر بضرورة إعطاء الفلسطينيين وطناً قومياً وان ذلك احد مكونات حل الصراع في المنطقة[4].

---

(1) Al-Haji , Op- cit , P630.

(2) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص92.

(3) الهور، المصدر السابق، ص ص 154-155.

(4) هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، ص93.

إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة تجاه حل الصراع العربي- الإسرائيلي يدرك تماما أن الإدارات الأمريكية مقتنعة بل ومدركة لحقيقة انه لا يمكن حل هذا الصراع إلا بإقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، لكن ونتيجة لضغط اللوبي اليهودي الأمريكي على الساسة في الولايات المتحدة جعلها ترجئ وأحيانا تنفي إقامة مثل تلك الدولة التي هي في رأي إسرائيل تشكل خطراً عليها في المستقبل [1].

إن الموقف الأمريكي يمتاز بالتذبذب فكثيراً ما يتراجع الأمريكان عن موقفهم المؤيد لإقامة الدولة الفلسطينية بسبب ضغط اللوبي اليهودي الأمريكي المؤيد لإسرائيل، إذ نلاحظ أن هيلاري كلينتون (Hilary Clinton) صرحت باعتبارها سيدة البيت الأبيض عن تأييدها لإقامة الدولة الفلسطينية في عام 1998م، لكنها ما لبثت أن تراجعت عن ذلك عقب ترشحها لعضوية الكونغرس الأمريكي، وراحت تتكلم خلافاً لقناعتها، وقالت إن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، وان الولايات المتحدة ينبغي أن تنقل سفارتها إلى هناك[2].

عندما أطلق كلينتون مبادرته في العام 2000م التي ذكرناها قد انطوت على اعتراف بالدولة الفلسطينية، وهدد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في حال إذا ما أقدم الفلسطينيون على إعلان دولتهم من جانب واحد، وعدَّ ذلك خطأ فادح سيرتب عليه أثار وعواقب وخيمة على الفلسطينيين [3].

من هنا فان الولايات المتحدة عليها أن تعمل على دعم دولة فلسطينية لا تهدد امن إسرائيل، مع إرضاء الأطراف العربية التي تطالب بذلك أيضا، وفي الوقت نفسه لا تستطيع أن تفرض بالقوة على إسرائيل إقامة دولة فلسطينية قبل أوانها لقناعتها بأن

---

(1) سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية...،ص ص229-230.

(2) كوانت، المصدر السابق، ص654.

(3) شراب، الدولة الفلسطينية...، ص27؛ فيصل، المصدر السابق، ص111.

الشروط اللازمة ولاسيما الأمنية لم تتوفر في الجانب الفلسطيني الذي لا يستطيع توفير متطلباتها لحماية إسرائيل[1].

إن الموقف الأمريكي لا زال مخيباً للآمال بشأن إعلان الدولة الفلسطينية ليس للعرب فقط وإنما للفلسطينيين الذين رضوا بأن تكون الولايات المتحدة راعية للسلام، وقبلوا بشروطها للتنازل عن مطالبهم الأساسية (القدس وحق العودة والدولة الفلسطينية) برغم كل السلبيات حول إقامة الدولة الفلسطينية، فان مجرد طرحها والمواقف منها فيه ايجابية، وهي أن هناك شعباً فلسطينياً لم يندثر برغم كل الممارسات من قتل وتهجير واستيطان، مثل اندثار الهنود الحمر وقبائل الأفارقة التي طالها الاستعمار، وبرغم ذلك كلهُ ظل وسيظل حتى لو تحت سلطة الاحتلال أو حتى في حالة إعلان الدولة سواء بموافقة الأمم المتحدة أم الولايات المتحدة أم بدعم الأخوة العرب! سيظل هناك شعب اسمه الشعب الفلسطيني.

(1) برادلي، المصدر السابق، ص12.

الفصل الرابع

المفاوضات على بقية المسارات العربية- الإسرائيلية

المبحث الأول: المفاوضات على المسار الأردني- الإسرائيلي

اولا: معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية عام 1994

ثانيا: دوافع الأردن لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل.

أ-الدافع الاقتصادي.

ب- الدافع الأمني.

ثالثا: نتائج المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

رابعا: الموقف العام الأردني من المعاهدة.

المبحث الثاني: المفاوضات على المسارين السوري اللبناني- الإسرائيلي

أولا: وديعة رابين.

ثانيا: لقاءات الأسد- كلينتون.

ثالثا: مفاوضات واي ريفر (واي بلانتيش).

رابعا: المفاوضات في عهد نتنياهو (1996-1999).

خامساً: المفاوضات في عهد ايهود باراك.

المبحث الثالث: الموقف العربي من الاتفاقات العربية- الإسرائيلية

اولا: الموقف العربي من اتفاق إعلان المبادئ.

ثانيا: الموقف العربي من المعاهدة الاردنية - الإسرائيلية.

ثالثا: تأثير الاتفاقات العربية- الإسرائيلية على مسألة التطبيع مع إسرائيل.

الفصل الرابع

المفاوضات على بقية المسارات العربية- الإسرائيلية

منذ انطلاق المفاوضات الثنائية وإسرائيل كانت تسعى جاهدة لعزل المسارات العربية بعضها عن البعض الاخر في التفاوض، من اجل ان لا تواجه جبهة عربية موحدة في المفاوضات، ولم يكن اعتراضها على استقلالية الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني الا لتعطيل المفاوضات ثم الانسحاب منها لا غير، فهي لم تكن راغبة في مفاوضة العرب مجتمعين ونجحت في ذلك بالفعل إذ تمكنت من الوصول مع الفلسطينيين الى اتفاق سهل وبمعزل عن بقية الاطراف العربية المفاوضة، ثم اتبعته بالانفراد وعقد معاهدة سلام مع الأردن، ووجدت صعوبة في فصل المسار السوري عن المسار اللبناني اللذين بقيا متلازمين بالرغم من التفاوض معهما بصورة منفردة كما سنلاحظ ذلك لاحقاً.

المبحث الأول

المفاوضات على المسار الأردني- الإسرائيلي

لم تكن المفاوضات على المسار الأردني- الإسرائيلي ذات تعقيد شائك خاصة فيما يتعلق بالاراضي التي كانت تحتلها إسرائيل منذ العام 1949م[1]، التي لم تكن ذات مساحة كبيرة لتشكل عائقاً في التفاوض او عدم التوصل الى حل واصبح التفاهم اسهل فيما بين الطرفين بعد استقلال الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني في مفاوضات واشنطن كما ذكرنا سابقاً.

في 24 آب/اغسطس عام 1992م توصل الطرفان الأردني والإسرائيلي الى اتفاق ثنائي بينهما ووضع جدول عمل من اجل استئناف المفاوضات الثنائية بين الطرفين إذ تم الاتفاق على اعادة ترسيم الحدود واعادة الاراضي التي احتلتها إسرائيل، وحصول الأردن على حقوقه المائية بتقاسم نهر الأردن وبحيرة طبريا والتقارب والتفاهم حول العيش بسلام مع ضمان سلامة وامن الوطن والمواطنين بين الطرفين [2].

لعبت التصريحات الاعلامية الإسرائيلية دوراً في تعجيل توقيع الاتفاقات ما بين إسرائيل والفلسطينيين ثم الأردن، فقد كانت هناك خشية لدى الاطراف العربية جميعاً بأن يتم اتفاق إسرائيل مع أي طرف عربي وبمعزل عن بقية الاطراف الاخرى، وهو ما

---

(1) احتلت إسرائيل منطقة الباقورة (نهاريم) البالغة مساحتها 830 دونماً في الضفة الشرقية لنهر الأردن عام 1949م، كذلك قامت باحتلال 5كم2 جنوب البحر الميت وجرى استثمارها لاستخراج البوتاسيوم وتصديره واحتلت إسرائيل مساحة من الاراضي تقدر بـ 235كم2 في وادي عربه عام 1968م تحت ذريعة المحافظة على امنها من هجمات الفدائيين، واحتلت ايضا منطقة الغجر (سوقار) في وادي عربة المقابلة للبحر الميت والبالغة مساحتها 350كم2. للمزيد : الجبوري، المسار الاردني...، ص325.

(2) سليمان مصطفى الصمادي، المختصر في تاريخ الأردن وفلسطين، مطبعة الروزنا، (الاردن، 1998)، ص ص125-126.

استغله رابين للتصريح بأن تقدماً حاصلاً على المسار السوري الإسرائيلي سيفضي الى سلام ما بينهما مما شكل قلقاً لدى الفلسطينيين الذين عجلوا باتفاق اوسلو وفتحوا الطريق للاردن لتوقيع اتفاق مع الإسرائيليين فيما بعد [1]، وازال من امامه حاجزاً نفسياً وسياسياً ساعدهم على الدخول في مفاوضات مباشرة وبدون اية احراجات [2].

منذ مطلع العام 1993م بدأ الأردن يهيء الرأي العام الأردني ومن خلال التصريحات الصحفية والاعلامية بالنية للتوصل الى اتفاق مع إسرائيل، وبدأ الملك حسين يهيء الأجهزة السياسية كافة لتحمل مسؤولياتها والدخول في مفاوضات سلام، فتم تعيين عبد السلام المجالي رئيس الوفد الأردني الفلسطيني المشترك رئيساً للوزراء بدلاً من زيد بن شاكر[3].

بدأت المحادثات الأردنية الإسرائيلية تسير على خطى مسرعة لانجاز اتفاق لا يقل او يوازي ما حصل على المسار الفلسطيني بتوقيع اتفاق اوسلو في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 م وفي اليوم التالي 14ايلول/سبتمبر1993م تم التوقيع على ميثاق تفاهم حول المفاوضات ما بين الأردن وإسرائيل في واشنطن، وقعه عن الجانب الأردني وزير الخارجية فايز الطراونة وعن الجانب الإسرائيلي الياكيم روبنشتاين وبحضور وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر[4].

---

(1) علي الجرباوي، "العلاقة الأردنية الفلسطينية بين التأزم والانفراج "، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم، فلوريدا، العدد الاول، 1995، ص57.

(2) ابراهيم خليل العلاف، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها"، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 9، 2008، ص14.

(3) رفضت حكومة زيد بن شاكر التوقيع على معاهدة سلام بصورة منفردة مع إسرائيل مما اضطر الملك الى اقالتها. للمزيد : الجبوري، المسار الاردني...، ص212.

(4) تضمنت مسودة الميثاق ما يلي: 1- تحقيق السلام في المنطقة على اساس قراري مجلس الامن 242 و338 2- عدم القيام بنشاطات امنية معادية من قبل أي طرف ضد الطرف الاخر. 3- ضمان حصص الجانبين من المياه وتلافي نقصها. 4- العمل على حل مشكلة اللاجئين وفقاً للقانون

وفي تشرين الاول/اكتوبر عام 1993م جرى لقاء بين ولي العهد الأردني الامير حسن بن طلال آنذاك وشمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل وبحضور الرئيس الامريكي كلينتون، وتم تشكيل لجنة اقتصادية ثلاثية اردنية امريكية إسرائيلية كان لها دور في مساعدة الطرفين على الوصول الى عقد معاهدة السلام بينهما فيما بعد، عقدت اللجنة اجتماعات عدة توصلت من خلالها الى تأليف لجنة اردنية إسرائيلية لبحث مسائل الحدود والامن والمياه وبينما كانت اللجنة تواصل عملها دعا بيل كلينتون كلاً من الملك حسين ورابين لزيارة واشنطن في 15 تموز/يوليو عام 1994م، وفي يوم 25 من الشهر نفسه تم التصديق على ما عرفب ميثاق واشنطن بين الأردن وإسرائيل السابق الذكر(1).

اولا: معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية عام 1994:

استمرت المفاوضات الثنائية طوال شهر ايلول /سبتمبر عام 1994م وفي 2 تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه اجتمع كلينتون مع الامير حسن وبيريز مرة اخرى، وجرى الاتفاق على التزام الطرفين باعلان واشنطن، وفي يوم 7 من الشهر نفسه تم التوقيع في قصر الهاشمية في عمان على مسودة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، وقعها عن

الدولي. 5- العمل على استكشاف امكانيات التعاون الثنائي المستقبلي في مجالات الصحة والزراعة والتعليم وغيرها من المجالات. 6- الاتفاق على خطوط واضحة للحدود بينهما، وفقاً للخرائط التي تحدد الاراضي التي كانت تحت الانتداب البريطاني دون الحكم المسبق على وضع الاراضي الواقعة تحت الحكم العسكري الإسرائيلي (الضفة الغربية). للمزيد : يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص479؛ أحمد ناجي قمحة، "الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية رؤى واشكاليات مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 119 1995، ص158.

(1) فواز موفق ذنون، "العلاقات الأردنية الامريكية 1991-2000"، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 5، ص197؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص595.

الجانب الأردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي وعن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين[1].

وقع في وادي عربة على الحدود الفاصلة بين الأردن وإسرائيل يوم 26 تشرين الاول/ اكتوبر عام 1994م تم التوقيع على النص الرسمي والنهائي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بحضور الملك حسين والرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن والرئيس الامريكي بيل كلينتون بوصفه شاهداً على التوقيع إذ وقعها عن الجانب الأردني عبد السلام المجالي رئيس الوزراء وعن الجانب الإسرائيلي اسحاق رابين، وبهذا يعد الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر توقع معاهدة سلام مع إسرائيل اشتملت المعاهدة على ثلاثين مادة وخمسة ملاحق (كما هو موضح في الملحق رقم 5) لمناقشة المبادئ العامة للسلام وموضوعات الحدود والامن والعلاقات الدبلوماسية والمياه واللاجئين والعلاقات الاقتصادية وان هدفها اقامة سلام دائم يستند على اساس قراري مجلس الامن الدولي 242 و338 [2].

استطاع الأردن ولأول مرة الحصول على اعتراف إسرائيلي كامل بالحدود الرسمية له وتم الاتفاق على ترسيمها بين الطرفين، واستطاع ايضا تحصين كيانه امام الفكرة الليكودية الداعية الى جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، بعدما ايد اعضاء حزب الليكود التوقيع على المعاهدة مقابل تعهد الأردن بأن يشكل منطقة عازلة لا تدخلها جيوش اجنبية (عربية) تهدد أمن إسرائيل، وتعهدت إسرائيل بالمحافظة على امن الأردن والعائلة المالكة [3].

---

(1) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2001)، ص294؛ ذنون، المصدر السابق، ص198.

(2) احمد سعيد نوفل، "اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 136، 1999، ص54؛ صقر، المصدر السابق، ص13؛ Shailm, Op.Cit , P.251.

(3) Nora Boustany." Jordan – Isreal Annouce Peace Treaty Agreement" , the Washington post , Vol. 114 , Issue , 49 , 18 October 1994.

حددت المادة الثالثة من المعاهدة الحدود بين الأردن وإسرائيل وفقاً لخرائط الانتداب البريطاني بوصفها حدوداً دائمة ومعترفاً بها دولياً، واتفق على الانتهاء من ترسيم الحدود في فترة لا تتعدى تسعة اشهر، ان هذه المادة لم تمس وضع الاراضي التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية (الضفة الغربية) أي اصبح كل ما يقع شرق الحدود الدولية هو تابع للاردن وكل ما يقع غربها تابع لإسرائيل وبهذه المعادلة تم اخراج السلطة الوطنية الفلسطينية من مسؤولية ترسيم حدود الضفة مع الأردن وإسرائيل في ترتيبات المفاوضات المستقبلية للمرحلة النهائية[1].

وبموجب هذا الترتيب اصبحت منطقة الباقورة خاضعة للسيادة الأردنية لكن تم تاجيرها لإسرائيل واصبح للإسرائيلين حرية الحركة وامتلاك الاراضي وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليهم مع وجود شرطة إسرائيلية لحمايتهم، ومنحت هذه الحقوق لمدة 25 سنة[2].

ويمكن ان نعد مثل هذا الترتيب سابقة خطيرة تفتح الباب امام إسرائيل مستقبلاً لتاجير اراضي في الدول العربية بغية استثمارها واقامة الإسرائيلين فيها وخضوعهم للقوانين الإسرائيلية وليس لقوانين الدولة المؤجرة، كما في حالة الأردن التي اعطت السيادة الفعلية على الارض لإسرائيل مقابل سيادة شكلية للاردن عليها.

أولت المعاهدة الجانب الامني اهمية كبيرة لكونه يشكل مطلباً اساسياً لإسرائيل، لذلك تعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة بجميع اشكالها ضد بعضهما، كذلك الامتناع عن القيام باعمال وانشطة مسلحة تهدد امنهما مع ضمان عدم استخدام الاراضي بحيث تشكل معبراً لقوات او مجموعات مسلحة، ولا يجوز الدخول في احلاف عسكرية مع طرف ثالث[3].

---

(1) للتفاصيل: ينظر، خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، (بيروت، 1999)، ص ص81-89 .

(2) صقر، المصدر السابق، ص53; B.B.C. News"Isreal and Jordan Mat Pcace", 26 October 1994.

(3) الحباشنة، المصدر السابق، ص ص 90-92.

نلاحظ ان المقصود بكل الفقرات المتعلقة بالامن هوتقييد الأردن، بحيث يكون من اولوياته هو المحافظة على امن إسرائيل وان أي خرق لبنود الاتفاقية من قبله سيشكل خطراً مبالغاً فيه على إسرائيل في حين اذا خرقت إسرائيل بنود الاتفاقية لا تشكل الخطر نفسه على الأردن حسب الرؤية الإسرائيلية.

في اطار العلاقات الدبلوماسية اتفق الطرفان على تبادل السفراء خلال مدة شهر من التصديق على الاتفاقية، ويعد هذا خطوة سريعة من قبل الأردن لتطبيع العلاقات على الرغم من ان انسحاب قواتها العسكرية من الاراضي التي احتلتها لم يتم الا بعد ثمانية اشهر من فتح السفارات[1].

أما في المجال الاقتصادي فقد أنهت الاتفاقية المقاطعة الاقتصادية الأردنية تجاه إسرائيل وكانت الاخيرة المستفيد الاكبر من ذلك فقد فتحت الاسواق الأردنية امام البضائع الإسرائيلية مما ادى الى عجز في الميزان التجاري الأردني إذ بلغت قيمة صادرات الأردن الى إسرائيل 52.700 مليون دينار اردني في حين بلغت الواردات الأردنية من إسرائيل566,600 مليون دينار اردني [2].

وفيما يخص مشكلة اللاجئين فقد اتفق الطرفان على حلها بتشكيل مجموعة عمل رباعية بالتعاون مع مصر والجانب الفلسطيني وفق القرار 242، ومن هذا المنطلق عَدّتْ إسرائيل نفسها مجرد طرف في المشكلة وليس هي السبب الرئيس لها وليس عليها ان تتحمل كافة التبعات بدلاً من الأطراف العربية، وجاء في الفقرة 2/8/ب3 من المعاهدة نص يدعو وبشكل واضح الى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج اراضيهم وهو طرح

---

(1) صقر، المصدر السابق، ص61؛ الجبوري، المسار الاردني...، ص233-234.

(2) تيسير عبد الجابر، "التعاون التجاري ما بين الأردن وإسرائيل"، مجلة اليرموك، جامعة اليرموك، اربد، العدد 59، 1998، ص ص 14-16.

كان في فترة مرفوضاً من جميع الاطراف العربية، اما الان وقد وافق عليه طرف عربي مهـم في القضية مما يعد خرقاً واضحاً لحل مشكلة اللاجئين[1].

اقرت المعاهدة حق الأردن في الاشراف على ادارة الاماكن المقدسة في القـدس الـشرقية وادى ذلك الى بروز خلاف حاد ما بين الأردن والسلطة الفلسطينية الـذي عدتـه تجـاوزاً عـلى السيادة الفلسطينية لمدينة القدس وعدته خرقاً لاتفاقية اوسلو التي ارجت قضية القـدس الى مفاوضات المرحلة النهائية[2].

من الملاحظ ان السلطة الفلسطينية عدت نفسها صاحبة القضية والمـسؤولة الوحيـدة عن ملف القدس متناسية التـضحيات التـي قـدمها العـرب طـوال الفـترات الماضـية فـلا هـي استطاعت تحرير القدس ولا ترضى اعطاء المجال لغيرها بتـولي المـسألة، وشـتان مـا بـين هـذه المواقف جميعها وموقف السلطان عبد الحميد الذي رفض المساومة عـلى فلـسطين والقـدس وعدها ملكاً لجميع المسلمين وليس ملكـاً لأحـد يـستطيع المـساومة عليـه فـدفع حياتـه ثمنـاً لموقفه هذا.

ثانيا: دوافع الأردن لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل:

لاشك ان هناك العديد من الاسباب والدوافع التي دفعت بالأردن لتوقيع المعاهدة مع إسرائيل ابرزها.

أ- الدافع الاقتصادي:

خلقـت ازمـة الخلـيج مـصاعب عديـدة لـلاردن بـسبب موقفـه الـذي عُـدَّ مـسانداً للعراق، في حـين كـان موقفـه رافـضاً لـدخول القـوات الاجنبيـة لمنطقـة الخلـيج العـربي وانـه

(1) احمد عبد الرحيم سالم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقـضية الفلـسطينية، مركـز المـستقبل العربي للدراسات الاستراتيجية، ط 1، (عمان، 1998)، ص ص 643-644.
(2) الجبوري، المسار الاردني...، ص ص 244-245.

ينبغي حل المشكلة عربيا وبسبب هذه السياسة اصبح الأردن من اكثر الاطراف العربية تضرراً من جراء الازمة [1].

وصفت دول الخليج موقف الأردن هذا تاييداً للعراق، فكان موقفها ان قامت بطرد الالاف من العمال الأردنيين من الكويت وبقية الدول الخليجية، وكان هؤلاء يشكلون مصدراً حيوياً لدعم الاقتصاد الأردني بما يوفرونه من رؤوس اموال لبلادهم، فكان رجوعهم قد ادى الى تفاقم الوضع الاقتصادي المتدهور للاردن، فضلا عن ان الأردن طاله نصيباً من تطبيق الشرعية الدولية بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، فقد طبقت على الأردن ايضا بحجة مساعدة الاخير في ايصال المواد الغذائية اليه، وفرضت البحرية الاميركية اجراءات تفتيش مشددة على السفن الداخلة الى خليج العقبة[2].

مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً على الأردن من خلال استخدام سياسة التلويح باستمرار الحصار والعزلة العربية والدولية او من خلال استخدام الوعود

---

(1) قدرت خسائر الأردن من جراء الازمة بنحو عشرة مليارات دولار بين خسائر مباشرة وفرص استثمارية ضائعة، وانه بحسب دراسات عدة اجريت، قدرت نسبة الفقر بـ 70% ونسبة البطالة بـ 15% ونسبة غلاء المعيشة بـ 70% خلال اربع سنوات بعد الازمة بسبب توقف المساعدات المادية من دول الخليج والولايات المتحدة.للمزيد : الجبوري، المسار الاردني...، ص201.

(2) بعد زيارة الملك حسين الى واشنطن في 13 آب / اغسطس عام 1990م أي بعد ازمة الخليج بـ (11) يوماً حذر بوش الملك حسين من ان ميناء العقبة لا زال مفتوحاً امام العراق بالرغم من صدور قرار دولي بفرض عقوبات على الاخير، مهدداً إياه بأنه اذا لم يلتزم الأردن باجراءات العقوبات فان القوات الامريكية سوف تضطر لفرض احكامه بالقوة العسكرية وغلق الميناء الأردني، واستمرت هذه الاجراءات الامريكية حتى بعد عقد المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية. للمزيد : ينظر، محمد صقر وآخرون المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة وتحليل، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط 3، (عمان، 2000)، ص13؛ ذنون، المصدر السابق، ص192; Shaiml , Op. Cit , P. 251.

الامريكية بالمساعدات الاقتصادية وتخفيض والغاء الـديون المترتبـة عـلى الأردن والبالغـة 700 مليون دولار[1].

وكانـت الولايـات المتحـدة تـسعى مـن وراء ذلـك الى اسـتدراج الأردن للتوقيـع عـلى معاهدة السلام مع إسرائيل، ومن اجل كسر الجمـود الحاصـل في المفاوضـات عـلى المـسارين السوري واللبناني بعد ذلـك يـضطران الى ابـداء المرونـة في التعـاطي مـع الـشروط الإسرائيليـة واضعاف موقفهما التفاوضي[2].

ومع هذا التدهور الاقتصادي ارتفعت الديون الأردنية لتـصل الى (1215) مليـون دولار مما اضطره الى الانجرار وراء الوعود الامريكية بالغاء الديون الامريكية المترتبة عليـه والبالغـة (700) مليون دولار وامكانية قيـام دول اخـرى بالغـاء ديونهـا في حالـة اذا مـا تـم توصـله الى معاهدة سلام مع إسرائيل[3].

تميزت طبيعة العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تاريخياً بالمـد والجـزرإذ بدأت منذ العام 1967م، الا انها شـهدت خـلال فـترة التـسعينيات مـن القـرن المـاضي انفراجـاً في تلـك العلاقـة وخاصـة بعـد ان اصـبح الأردن مظلـة او غطـاء للوفـد الفلـسطيني في مـؤتمر مدريـد للـسلام عـام 1991م، ومـا لبـث ان تراجـع ذلـك التحـسن في العلاقـة بعـد توصـل المنظمـة الى اتفـاق اعـلان المبـادئ مـع إسرائيـل، وتعـززت مخـاوف الأردن بعـد توصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي الى اتفاق اقتصادي وقع في باريس في 29 نيسان/ابريـل عام 1994م إذ تم الاتفاق على استخدام الشيكل (عملـة إسرائيليـة) بـصفتهاعملةً متداولـة في الضفة الغربية وقطـاع غـزة مـما كـان لـه تـاثيره عـلى قيمـة الـدينار الأردني الـذي كـان يعـد

(1) في اليوم الذي وقعت فيه المعاهدة حضر الرئيس الامريكي كلينتون جلسة لمجلس النواب الأردني والقـى خطاب جاء فيه ((لن نخـذلكم وتعهـدنا ان نعفـي الأردن مـن ديونـه وان نـسعى الى تحقيـق ذلـك)). للمزيد : ذنون، المصدر السابق، ص198.

(2) صقر، المصدر السابق، ص ص 44-46.

(3) الصمادي، المصدر السابق، ص131.

عمله رئيسية في الضفة والقطاع وتأثير ذلك ايضاً على تقليص حجم ومكانة البنك المركزي الأردني الذي كان له فروع في الضفة الغربية مما اشعر الأردنيين بمحاولة السلطة الفلسطينية للالتفاف والتاثير على الأردن سياسياً واقتصادياً، واضطر الاخير بغية تحقيق مكاسب خاصة الى التعامل مباشرة مع اسرائيل والولايات المتحدة [1].

ب- الدافع الأمني:

تعد المشكلة الامنية من القضايا التي دفعت بالأردن الى التوقيع على المعاهدة، حيث يقع الأردن ضمن محيط هو الاضعف عسكرياً بين الدول المحيطة به، فضلا عن تهديد إسرائيل المستمر لكيانه السياسي والدعوة الى طرح فكرة الوطن البديل أي جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين باجبارهم على الهجرة اليه، عن طريق الممارسات اليومية بحق سكان الضفة الغربية من اغلاق لها وحصار وهدم للمنازل والاعتقالات العشوائية بحق السكان[2].

ان الأردن يقع على أطول خط للمواجهة مع إسرائيل، وبعد توصل منظمة التحرير لاتفاق اعلان المبادئ مع إسرائيل ازدادت مخاوف الأردن من هذا الاتفاق وهو ما اشار اليه الملك حسين بقوله ((فلنكن واقعيين نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى ولا مجموعة من الدول ولا حلف ولا أي تنظيم وحتى عربياً علاقاتنا التي تاثرت بأزمة الخليج ما زالت على حالها ومعاناتنا ما زالت قائمة))[3].

من الملاحظ انه بعد احداث ازمة الخليج وتداعياتها لم يعد هناك ما يسمى بالامن القومي العربي حتى وان كان يطرحه الساسة فيما بعد فهو مجرد شعارات لا أكثر إذ اتجهت معظم الدول العربية الى البحث عن المصلحة الذاتية والقطرية في تعاملاتها

---

(1) الجبوري،المسارالاردني...ص ص202-203.

(2) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط 1، (عمان، 1996)، ص29.

(3) صقر، المصدر السابق، ص33.

الخارجية مما اوجد فرصة سهلة لإسرائيل في الدخول على الدول العربية الواحدة تلو الاخرى.

ثالثا: نتائج المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية:

كان من نتائج المعاهدة ان استعاد الأردن السيادة على الاراضي التي كانت قد احتلتها إسرائيل الا انها سيادة شكلية، وتم ابرام العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية بين الاعوام 1994-1998م واجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة وتجديد التعاون الاستخباراتي مع الأردن[1].

أسهمت المعاهدة في اضعاف الدور الأردني في حل القضية الفلسطينية الذي كان له صوت مسموع في المحافل الدولية بشأن حلها، اما الان فقد تخلى عن جميع طروحاته في الماضي فإبتعد شيئاً فشيئاً عن تنسيق المواقف مع السلطة الوطنية، وتبادلت معه الاتهامات فيما بينهما وحاول كل منهما تهميش الآخر، وجاء هذا التباعد في العلاقة خدمة لإسرائيل بالدرجة الاولى[2].

ترتب على نتائج المعاهدة ايضا ان استضاف الأردن قمة عمان الاقتصادية في اطار المفاوضات متعددة الاطراف، وكانت تشكل مكافأة له للاسهام في مشاريع واستثمارات تخص منطقة الشرق الاوسط ولحصوله على الدعم والمساعدة الاقتصادية لانجاز مثل تلك المشاريع[3].

وافقت لجنتا المخصصات المالية في مجلس النواب والشيوخ الامريكي على اعفاء الأردن من رد ديون قيمتها 275 مليون دولار من اصل 700 مليون مكافأة له على

---

(1) العلاف، المصدر السابق، ص18.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص255.

(3) المصدر نفسه، ص255.

توقيعه للمعاهدة في مرحلة اولية لشطب الديون المتبقية، كذلك اتخذت بريطانيا الموقف نفسه باعفاء الأردن من الديون المترتبة عليه لها [1].

في مواقف كهذه وقيام دول غربية متنفذة بممارسة ضغوط اقتصادية على بعض الدول العربية كمصر والأردن، وكان احرى بالدول النفطية الخليجية اتخاذ مواقف اكثر ايجابية والوقوف مع هذه الدول وغيرها من اجل عدم الرضوخ للاملاءات الغربية والامريكية، لكن الخلاف والتمزق العربي المستمر يجعل اتخاذ مثل هذه المواقف أمراً صعباً.

افتتح الاميرالحسن بن طلال واسحاق رابين وبحضور وارن كريستوفر معبر العربة بين ميناء العقبة وايلات في حفل رسمي، وانتقل بعد ذلك المحتفلون الى قصر العقبة حيث استقبلهم الملك حسين وصرح رابين الذي زار الأردن لاول مرة وبصورة علنية انه يعرف الملك حسين منذ عشرين عاماً [2].

من المعيب ان يظهر حاكم او ملك عربي يهاجم إسرائيل ويتضح فيما بعد بأنه على علاقة سرية بها وللاسف ان معظم الحكام والرؤساء العرب على علاقة بإسرائيل بشكل او بآخر وستظهر الايام تلك العلاقات وتفضحها.

تم تدشين انبوب المياه الذي يربط بحيرة طبريا بقناة الملك عبد الـله (نسبة الى الملك عبد الـله الاول) المائية في شمال الأردن تنفيذاً لاتفاقية تقاسم المياه بين إسرائيل والأردن[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص129.

(2) اشارت معلومات صادرة عن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) ان الحسين اتصل بالإسرائيلين ثلاثين مرة سراً للفترة من 1960-1978م، واستمرت اللقاءات السرية، حيث التقى الملك حسين بغولدا مائير عشر مرات وكان اللقاء الاول في باريس عام 1970م، وفي عام 1976م وصل الى تل ابيب على متن طائرة هليكوبتر والتقى رابين الذي عرض عليه الضفة الغربية مقابل اقامة صلح منفرد مع إسرائيل ورفض الملك ذلك خشية الضغط العربي عليه لإلتزامه بقرارات قمة الرباط لعام 1974م. للمزيد : طوق، الاتفاق الأردني الإسرائيلي...، ص ص44-46.

(3) يوميات، ووثائق الوحدة العربية، 1995، المصدر السابق، ص158.

نستنتج من ذلك ان المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية جاءت في صالح إسرائيل خصوصاً فيما يتعلق بالجانب الامني بالدرجة الاولى والجانب الاقتصادي بالدرجة الثانية، فقد جعلت المعاهدة الأردن منطقة عازلة امنياً لحدود إسرائيل من جهة ومنفذاً للبضائع الإسرائيلية باتجاه الاسواق العربية من جهة اخرى، وجعلت من وضع الأردن منطقة عازلة من اجل احتواء التهديد الذي قد ياتي من جهة الشرق باتجاه إسرائيل لاسيما وان في اكثر الحروب العربية مع إسرائيل اتخذت القوات العراقية والسورية مواضع لها على حدود الأردن مع إسرائيل، وهو ما كانت تخشاه إسرائيل ان يحدث ذلك مجدداً في حالة حدوث حرب عربية إسرائيلية، اما الان فأصبحت في مأمن بعد ما كان يشغلها موقع الأردن الحساس لقربه من المناطق الصناعية والاهداف الحيوية والتجمعات السكانية فيها واحتمال قدوم قوات عربية لمهاجمتها من جهة الأردن، فاستطاعت من خلال بنود المعاهدة الامنية عزل ما كان يسمى بدول المواجهة (سوريا ولبنان) عن دول الطوق الخارجي العراق والسعودية ذات التاثير في الصراع العربي- الإسرائيلي بفعل قدراتها ودعمها لحركات المقاومة الاسلامية (حماس وحركة الجهادالأسلامي) وبذلك امنت إسرائيل جبهتها الشرقية في حال انسحابها من الضفة الغربية[1].

رابعاً: الموقف العام الأردني من المعاهدة:

اشار هاني الخصاونة وزير الاعلام الأردني الأسبق إلى أن معاهدة وادي عربة لا مستقبل لها لانها فُرضت على الشعب الأردني بالاكراه نتيجة لظروف سياسية كان فيها العرب عامة والأردن خاصة في موقف ضعيف بعد ازمة الخليج، ومن الملاحظ ان الخصاونة لم يدرك بان الأردن في حسابات مستقبلية وضع نفسه في موقف الضعف بتأييده للعراق، وهو يدرك تماماً انها قضية خاسرة، لكنه أراد من وراء ذلك التراجع امام امريكا وإسرائيل مستقبلاً ورفع اليد عن فلسطين، مبررا ذلك بالظروف الصعبة التي كان يمر بها وضعف موقفه بعد ازمة الخليج، ولفت هاني الى ان الشعب الأردني لم يستفد شيئاً من

(1) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص 39-40.

المعاهدة على أي صعيد ونبه على مسألة في غاية الخطورة وهي ان الفجوة تزداد يوماً بعد يوم بين الحكام العرب الذين يوالون إسرائيل وبين شعوبهم، وإن الحاكم الذي قَبِلَ ان يكون هدفه هو المحافظة على نظام حكمه واقتنع بأن الذي يضمن ذلك هو الموالاة والاندفاع باتجاه امريكا وإسرائيل سيكون خاسراً ويفقد محبة شعبه [(1)].

شكلت الاحزاب الأردنية اليسارية والقومية جبهة برلمانية معارضة لمواجهة سياسة الحكومة الأردنية الرامية الى القيام بتطبيع سياسي واقتصادي وثقافي مع إسرائيل واشارت الاحزاب الى ان الحكومة الأردنية واهمة من أن الدعوة الامريكية جاءتْ لمعالجة الازمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها الأردن علما ان هذه الجبهة كانت مكونة من جبهة العمل الاسلامي وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب الوحدة الديمقراطي والحزب العربي الديمقراطي[(2)].

اعلنت نقابة المحامين واتحاد الكتاب الأردنيين عدم السماح لأي من أعضائها باجراء اتصالات مع أية شخصية إسرائيلية سواء في داخل الأردن والوطن العربي ام خارجهما او حضور أية مؤتمرات او ندوات يشارك فيها إسرائيليون، وألغت نقابة المحاميين مؤتمراً اقليمياً للحقوقيين كان من المقرر عقده في عمان كما ان رابطة الكتاب

---

(1) ينظر : لقاء مع د.هاني الخصاونة، اجرى الحوار احمد النجار على موقع الجزيرة نت، 15 نيسان/ابريل 2001، ص ص 1-3، http//www.aljazeera.net الملاحظ ان رؤية هاني التي اطلقها في العام 2001م بدأت تتحقق في الكثير من الدول العربية في العام2011م التي لم تكن فقط على الذين والوا إسرائيل كما في حالة مصر وتونس بل ايضا وبصورة اكثر عنفاً كانت ضد الحكام المستبدين الذين جيشوا الجيوش وكدسوا الاسلحة تحت شعار تحرير فلسطين والحقيقة هي للضحك على شعوبهم التي استعبدوها لاربعين سنة او اكثر وبالتالي وجهوا تلك الاسلحة والجيوش على شعوبهم كما في ليبيا واليمن وسوريا

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص63.

الأردنيين اعلنت انها ستتخذ اجراءات حازمة وصارمة من مسألة التطبيع الثقافي مع إسرائيل انسجاماً مع مقررات اتحاد الكتاب العرب [1].

وشهد حرم الجامعة الأردنية مظاهرات طلابية لاول مرة مندددة بالمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، في حين حذر الملك حسين الاسلاميين من ارتكاب اخطاء لعرقلة مسيرة السلام مع إسرائيل [2].

رغم المحاولات التي تبديها قوى المعارضة لاسقاط المعاهدة وقطع العلاقات الدبلوماسية وايقاف التطبيع مع اسرائيل الا أن الحكومة الاردنية لم تكن تبالي بتلك المطالبات ولا زالت العلاقات الاردنية الاسرائيلة قائمة وعلى مستوى عالي.

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربي1995، ص58.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،(بيروت، 1995)، ص255.

المبحث الثاني

المفاوضات على المسارين السوري اللبناني- الإسرائيلي

شكل المساران السوري اللبناني ترابطاً متلازماً في مفاوضاتهما مع إسرائيل بحيث باتت إسرائيل تشعر بانه اذا ما تمكنت من تحقيق تقدم وتوقيع معاهدة سلام مع سوريا فسوف يتحقق ذلك ايضا مع لبنان، واذا تعقدت او توقفت المفاوضات مع سوريا انعكس ذلك ايضا على المسار اللبناني، وقد حاولت إسرائيل مراراً وتكراراً فصل المسارين عن بعضهما باستخدام اوراق ضغط عدة على الطرفين [1].

يمكن القول بأن عبارة المفاوضات الثنائية السورية الإسرائيلية كانت مضللة فالواقع انه من خلال مفاوضات التسعينيات لم تحدث مفاوضات ثنائية بحتة ما بين الطرفين على جميع المسارات وانما كانت مفاوضات ثلاثية باشراك الجانب الامريكي وعلى مدار جميع الجولات كما ان الرئيس السوري حافظ اسد بالرغم من حماسته على إسترجاع الجولان الا انه اهتم ايضا بمخططات اكبر منها تحسين علاقاته الجديدة مع الولايات المتحدة التي قد تعود على سوريا بمنافع مباشرة ومنها اعتراف الولايات المتحدة بالدور الذي يمكن ان تلعبه سوريا اقليمياً[2].

من الواضح ان المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي تشكل تعقيداً كبيراً اكثر من المسارات البقية لعدم وجود ثقة متبادلة ما بين الطرفين يمكن من خلالها التوصل الى اتفاق وذلك لوجود مشاكل شائكة تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان، لذلك وعلى مدى سنوات من المفاوضات لم يتمكن الطرفان من تحقيق تقدم ملموس يفضي الى عملية سلام بينهما.

---

(1) عماد جاد، " الامم المتحدة بين التهميش والتفعيل"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 142، 2000، ص218.

(2) ايتمار رابينوفتش، دمشق والقدس وواشنطن ملف العلاقات السورية – الإسرائيلية في الخارجية الامريكية، مركز سابان لسياسة الشرق الاوسط في معهد بروكينغر، (واشنطن، 2009)، ص3.

بدأت المفاوضات الثنائية السورية الإسرائيلية يوم 3 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1992م في قصر بارسين وسط مدريد، وجلس الوفد السوري برئاسة موفق العلاف لمواجهة الوفد الإسرائيلي برئاسة يوسي بن اهارون الذي يوصف بأنه من أشد أعوان شامير تشدداً، وشكل هذا الاجتماع تحدياً للحواجز النفسية بين الطرفين، وقد وصف السفير السوري في واشنطن وليد المعلم عضو الوفد السوري ذلك بقوله ((لقد كانت ساعات صعبة فلأول مرة نجلس فيها مع الإسرائيلين وجها لوجه)) [1].

لم يكن الجانب الإسرائيلي على قدر كبير من الثقة التي يمكن ان تمنحه اياه سوريا من اجل التوصل الى اتفاق يرضي الجانبين، فعلى الرغم من دخولهما في مفاوضات فقد اعلن الجانب الإسرائيلي عن الشروع في بناء مستوطنة (كيلا) في الجولان قاصداً بذلك وضع سوريا امام الامر الواقع ببنائه للمزيد من المستوطنات حتى تضطر الاخيرة إلى الابقاء على المستوطنات كما هي على حالها في حال عودة الجولان اليها، او قد تضطر الى تاجيرها كما حصل مع الأردن تلافياً للمشكلات التي قد يسببها بقاء المستوطنات [2].

اما على المسار اللبناني الإسرائيلي فقد انطلقت جولات التفاوض كما في بقية المسارات عام1992م واصر الوفد اللبناني برئاسةوزير الخارجية سهيل شماس على ضرورة تطبيق القرار 425 القاضي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دون قيد او شرط، في حين اعلن رئيس الوفد الإسرائيلي يوسف حداس بان إسرائيل ليس لها مطامع اقليمية باحتلالها جنوب لبنان سوى حماية حدودها الشمالية من هجمات المقاومة اللبنانية ومتى اصبحت الحكومة اللبنانية قادرة على منعها فعندئذ ستنسحب إسرائيل من جنوب لبنان [3].

---

(1) زيادة، المصدر السابق، ص294.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص297.

(3) دانيال، ج2، المصدر السابق، ص ص 286 – 287.

حاولت سوريا استغلال الفتور في العلاقة ما بين واشنطن وتل ابيب بسبب مسألة القروض الامريكية، فكانت هذه فرصة مناسبة لتطوير دمشق علاقاتها بواشنطن خاصة بعد اشتراكها في الحلف الامريكي ضد العراق في التسعينيات، واراد الأسد تحسين صورة سوريا امام واشنطن بشأن عملية السلام، فقرر مواصلة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي رغم تشدد الاخير وعدم اعطائه فرصة وذلك بالقاء اللوم على سوريا اذا ما انسحبت من المفاوضات [1].

جاء التصعيد الإسرائيلي على جنوب لبنان مما ادى الى مقتل امين عام حزب الله اللبناني عباس الموسوي، الامر الذي عقد مسار المفاوضات السورية اللبنانية الإسرائيلية بصورة عامة، بالرغم من ذلك استمر الوفد السوري في المفاوضات وحاول ان يوضح للجانب الإسرائيلي التفسير القانوني للقرار 242 ومبدأ الارض مقابل السلام[2].

برز خلاف عربي حول اقتراح واشنطن بناءً على رغبة إسرائيل بنقل المفاوضات الى مكان قريب وهو (روما) الامر الذي رفضه الوفد السوري اللبناني، في حين وافق عليه الوفدان الأردني والفلسطيني، وبالتالي بقيَّ مكان عقد الجولة الخامسة من المفاوضات في واشنطن للفترة من 27-30 نيسان/أبريل دون ان يكون هناك تقدم فيها[3].

---

(1) Ahmad Soltani Nejad, The Syrian – Israel Peace Process and the United States from Hope to Passé 1991-2000 Dissertation submitted for the degree of Doctoral in science (university of gent, 2004), P.72.

(2) في أثناء الجلسة التي قدم فيها العلاف التفسير السوري حول القرار 242 رفض يوسي بن اهارون الاستماع وغادر الطاولة لتناول كوب شاي، لكن العلاف استمر بالقراءة بصوت مرتفع فنهض بن اهارون وبدأ بالرقص قائلاً هل تتذكر انني اتقن الرقص العربي لانني في الاصل من الاسكندرية، وعندما انتهى العلاف من القراءة، قال ابن اهارون لم اسمع ولا كلمة واحدة لانني كنت منهمكاً بالرقص، وفي جلسة اخرى طلب بن اهارون الضرب على الطاولة كي يمنعوا الوفد السوري من الكلام مما له دلالة على استخفاف الإسرائيلين بالوفود العربية، ولم يأتوا للتفاوض وانما لمضيعة الوقت. للتفاصيل :ينظر، زيادة، المصدر السابق، ص303.

(3).زيادة، المصدر السابق، ص303-304.

مع فوز حزب العمل في انتخابات عام 1992م ووصول اسحاق رابين رابين الى رئاسة الحكومة الإسرائيلية حصل تفاؤل عربي ومن سوريا بالذات بامكانية حصول تقدم على مسار المفاوضات السوري الإسرائيلي وتعزز ذلك بعد جهود الدبلوماسية الاميركية التي قام بها جيمس بيكر للتقريب بين وجهات نظر الطرفين إذ زار دمشق وتل ابيب ونقل الى رابين بان الأسد على استعداد لان يمنحه سلاماً حقيقياً عندئذ شعر رابين ان سوريا هي مفتاح السلام مع العرب بغض النظر عن ما يتم تحقيقه على بقية المسارات[1].

قدمت سوريا اثناء مفاوضات الجولة السادسة وثيقة للإسرائيليين تم اعدادها بدمشق وبمشورة الأسد وتم الاتفاق على ان يتم تقديمها عندما تصبح الاجواء ملائمة وعند قبول الطرف الإسرائيلي بالقرار 242، فقدمت الوثيقة التي عرفت بأهداف ومبادىء الاتفاق بين سوريا وإسرائيل[2].

كان رابين على قناعة بأن الوصول الى اتفاق مع سوريا اسهل من التوصل اليه مع الفلسطينيين الذي سيتم مع مرور الزمن، اما السوريون فلم يكن لديهم حيلة سوى

(1) محمد عبد القادر محمد، ستراتيجية التفاوض السورية- الإسرائيلية، دراسات ستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط 1، العدد 25، (ابو ظبي، 1999)، ص14.

(2) تكونت الوثيقة من ست صفحات تضمنت خمسة اقسام، هي الحقوق الفلسطينية والمسار اللبناني والمسار الأردني وشمولية الحل والمسار السوري، ربطت الوثيقة بأن أي تقدم على المسار السوري يرتبط مع المسارات الاخرى، وان شمولية الحل يجب ان تشمل جميع الاطراف وعلى جميع الجهات وهناك فقرة خاصة بالمسار السوري (A5) أشارت الى الانسحاب الكامل من الجولان وازالة جميع المستوطنات الإسرائيلية المخالفة لاتفاق جنيف ولمبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، خصصت فقرات فيها لموضوع الامن وان جميع الاجراءات الأمنية يجب ان تكون متوازية، وان مناطق نزع السلاح يجب ان تكون على قدم المساواة وعلى الجانبين. للمزيد: بدر حسن شافعي، "المفاوضات السورية الإسرائيلية الى اين"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 138، 1999، ص111.

الطلب من الادارة الامريكية في ايامها الاخيرة (ادارة بوش الاب)، بالضغط على إسرائيل خلال اعمال الجولة السابعة التي عقدت على مرحلتين الاولى من 21-29 تشرين الاول/اكتوبر والثانية من 9-19 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1992م، إذ قدمت إسرائيل في هذه الجولة ورقة عمل ذكرت فيها الانسحاب لكن دون ان تحدد مداه(عمق الانسحاب يعكسه عمق السلام) واصرت على ان يكون ذلك بعد التوقيع على معاهدة سلام مع سوريا على ان تتضمن المعاهدة اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وحدود آمنة، وان إسرائيل مستعدة لتوسيع حدود الانسحاب في الجولان وليس من الجولان، وهناك فرق بين دلالة المعنيين، ولم تكن لدى الفريقين الصلاحية الكاملة لتفسير الورقتين مما ادى الى وصول المفاوضات الى طريق مسدود[1].

اما على المسار اللبناني فقد اقترح الوفد الإسرائيلي بأن إسرائيل ستنسحب من جنوب لبنان إذا ما وقعت بيروت معاهدة سلام، وكان لها جيش قوي قادر على تأمين الحدود، وحاول استفزاز الجانبين السوري واللبناني بوصف الوجود السوري في لبنان بانه احتلال وربط الانسحاب الإسرائيلي بالانسحاب السوري من لبنان، واقترح انشاء لجنة عسكرية مشتركة لوضع ترتيبات امنية تناقشها اللجنة المشتركة وهو ما رفضه اللبنانيون على اعتبار ان اية ترتيبات لا يمكن مناقشتها قبل تطبيق القرار 425 [2].

ما ان تسلم بيل كلينتون ادارة البيت الابيض حتى اعرب السوريون عن قلقهم من الادارة الجديدة[3]، في حين كان كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر يأملان في ان

(1)Itamar Rabinavich , "The Brink of Peace : The Isreali – Syrian Negatiations" , Princeton Nj: Princeton University Press, 1998, P.61.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص454.

(3) حملت تصريحات كلينتون في أثناء حملته الانتخابية الكثير من العداء للعرب عموماً ولسوريا بوجه خاص، إذ اتهم ادارة بوش التي سبقته بأنها تحدثت عن ارهاب إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، في حين تنمي علاقاتها مع الانظمة العربية الاستبدادية ومنها سوريا.للتفاصيل :ينظر، زيادة، المصدر السابق، ص339.

التقدم على المسار السوري هو مفتاح للتسوية العربيـة الإسرائيليـة عمومـاً، وهـذا مـا اكدتـه الادارة الجديدة لرابين أثناء زيارته لواشنطن في آذار /مارس عام 1993م بضرورة تحقيق تقـدم على احد المسارين اما السوري او الفلسطيني والافضلية بنظرها للمسار السوري[1].

بدأت الجولة العاشرة من المفاوضات التي امتدت من 15 حزيـران /يونيـو حتـى الاول من تموز/يوليو عام 1993م واهم ما يميز بداية الجولة العاشرة تصريح لـرابين اشـار فيـه الى ان إسرائيل لن تعيد الجولان لسوريا حتى لو توصلت الى سلام كامـل معهـا، جـاء هـذا التـصريح على خلفية ادراك الإسرائيليين للتـوتر الحاصـل في العلاقـة مـا بـين سـوريا والولايـات المتحـدة محاولين استغلال الوضع لصالحهم، في حين ادرك السوريون بعدم وجود رغبة جدية وحقيقية من قبل رابين للتوصل الى اتفاق سلام معهم، وانتهت الجولة مثل سابقاتها بدون أي تقدم [2].

اما على المسار اللبناني فقد اشار الوفـد الإسرائـيلي انـه بعـد 19 شـهراً مـن المفاوضـات وعلى مدار 70 جلسة لم يتم التوصل الى تحقيق أي تقدم في بعض النقاط لبنـاء الثقـة مـا بـين الطرفين إذ طالبنا الجانب اللبناني بمصير المفقودين الستة من الجيش الإسرائيلي الـذين فقـدوا في لبنان منذ عام 1982م ولم يصلنا رد منهم، بـل طـالبوا بـاطلاق سراح المعتقلـين في الـسجون الإسرائيلية الذين كان أغلبهم ممـن قـاموا بعمليـات مـسلحة، وبالتـالي فـان اطـلاق سراحهـم سيتيح لهم القيام بأعمال عسكرية جديدة ضدنا وهو ما نرفضه مطلقاً [3].

قدمت إسرائيل ورقة عمل (صيغة لاعـلان مبـادئ مـشتركة) الى الجانـب اللبنـاني بعـد

---

(1) ماعوز، المصدر السابق، ص228؛ Rabinovich , op-cit , pp.83-84.

(2) محمد،، ستراتيجية التفاوض السورية الاسرائيلية، ص16؛ جوزيـف الخـوري طـوق، الاتفاقـات العربيـة- الاسرائيليـة.. مـن مدريـد الى شرم الـشيخ المفاوضـات الـسورية- الاسرائيليـة،دار انـابوليس ،ط 2(بيروت،2002)، ص79 ; Rabinovich, op-cit, P.98.

(3) دانيال، ج2، المصدر السابق، ص358.

رفضها ورقة قدمها لبنان كانت تدعو الى انشاء لجان عسكرية مشتركة ما بين الطرفين تحت اشراف القوات الدولية للاشراف على انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، في حين طالبت إسرائيل بورقتها اقامة ترتيبات امنية على طول الحدود لتوفير الامن للجانبين، وهو ما رفضه مجلس الوزراء اللبناني بجلسته في 11 أيلول/سبتمبر عام 1993م، إذ اشار الى الوثيقة الإسرائيلية بانها تتناقض مع مدلولات مؤتمر مدريد [1].

أولا: وديعة رابين:

في 18 حزيران/يونيو عام 1993م عين دنيس روس(Deins Rouse)منسقاً لعملية السلام في الشرق الاوسط بدلاً من ادوارد.د.جيرجيان(Edwared.D.Gergyan) بعدما شعرت الادارة الامريكية بالمأزق الذي وصلت اليه المفاوضات، فبدأ روس على الفور بجولات مكوكية ما بين دمشق وتل ابيب هدفها حث الطرفين على استئناف المفاوضات والتمهيد لزيارة كريستوفر الى المنطقة العربية في آب/اغسطس عام 1993م، اجتمع روس مع رابين في مكتبه وسأله ((ماذا تريدون ان انقل للاسد، لماذا لا تدعني اقول له ان رئيس الوزراء رابين يدرك احتياجاتكم، وانه يعرف اذا لم تلبَّ هذه الاحتياجات واذا كنتم غير راضين عن الانسحاب فلن يبرم أي اتفاق، انه يبتغي اتفاقاً لكنه لا يعتقد انكم لا تدركون احتياجاته هو حتى يكون هناك اتفاق ينبغي ان تلبى احتياجات الطرفين)) [2].

أجاب الأسد على تساؤلات روس الذي وصل الى دمشق في 11 تموز/يوليو عام 1993م، بأن رابين يحتاج الى انسحاب كامل مقابل سلام كامل رداً على صيغته التي طرحها عمق الانسحاب يعكس عمق السلام، فوجد روس في رد الأسد نوعاً من الغموض ويحتاج الى جولات مكوكية بين الطرفين[3].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص564.

(2) دنيس روس، السلام المفقود وخفايا الصراع حول الشرق الاوسط، ترجمة عمر الايوبي وسامي كعكي، دار الكتاب العربي، ط 1، (بيروت، 2004)، ص ص 155-156.

(3) المصدر نفسه، ص157؛ مظهور، المصدر السابق، ص22.

صعّدت حكومة رابين عملياتها العسكرية على الجنوب اللبناني بما عرف (بعملية تصفية الحسابات)[1]، ولم يكن لهذه العملية ان تتوقف الا بعد التوصل الى تفاهم شفهي بوساطة الولايات المتحدةالامريكية عرف(بتفاهم تموز) عام 1993م وبعد موافقة الأسد عليه تم الاتفاق على وقف اطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل مقابل وقف قصف القرى والمدنيين في جنوب لبنان، وبذلك نجح الإسرائيليون في تحميل سوريا تبعات اية عملية او تصعيد عسكري في الجنوب اللبناني، وانه سيقع على عاتقها مسؤولية التوصل الى اتفاق والمحافظة على شروطه في المستقبل والضغط على سوريا ومحاولة فصل المسارين السوري واللبناني بعضهما عن البعض بعدما شعر الإسرائيليون بعجزهم عن التوصل الى اتفاق مع لبنان وبمعزل عن سوريا[2].

مع تأزم الموقف شعر الامريكيون بضرورة التحرك لاحتوائه، فوصل وارن كريستوفر الى إسرائيل في 12آب/اغسطس عام 1993م لتبدأ اولى فصول الوديعة الرابينية التي لم يكشف عنها الا بعد سنوات، فقد أدرك رابين رغبة الولايات المتحدة لانجاز تقدم على المسار السوري اكثر من رغبتها في تحقيق تقدم على بقية المسارات الاخرى فقال رابين ((افضل البدء بسوريا ولبنان وبالتزامن مع شيء من التقدم المحدود مع الفلسطينيين

(1) بدأت العملية يوم 25 تموز/يوليو واستمرت حتى 31 من الشهر نفسه عام 1993م، وجاءت كعقاب على الهجمات التي كان يشنها حزب الله اللبناني على الشريط المحتل، وشملت العملية مناطق كثيرة في الجنوب وسهل البقاع واطراف بيروت راح ضحيتها 13 شهيداً و 500 جريح وشملت 120 قرية ودمر فيها اكثر من 110 الاف منزل وبلغ عدد المشردين 300 الف شخص ودمرت مرافق عامة ومدارس ومحطات كهرباء وجسور في حين بلغت الخسائر على الجانب الإسرائيلي 26 قتيلاً و 67 جريحاً. للمزيد : ماعوز، المصدر السابق، ص235.

(2)Nina Beate Sigvartsen , What Went Worng? The Syria – Israeli Peace Negtiations 1991-2000, MA thesis in the Middle East and North Africa studies , (university of Oslo , 2007) , PP.20-21.

ولا اريد المجازفة بأن اتعهد بخصوص هضبة الجولان، وبعد ذلك يتبين لي ان الأسد سيقول بأنه سينفذ حصته فقط بعد ان يوافق الفلسطينيون))[1].

طلب رابين من كريستوفر ان ينقل العرض للاسد على انه اقتراح امريكي لاختبار ردة فعله ومن اجل ان لا يدخل في تعهدات والتزامات يقدمها مسبقا للاسد وطلب ان يبقى هذا التعهد(تعهد رابين) طي الكتمان، واذا ما تسرب الخبر سينفيه رابين فوصل كريستوفر الى سوريا في 14 آب/اغسطس عام 1993م للقاء الأسد وهو يدرك تماماً انه يحمل في جيبه رسالة ثمينة، اخبر كريستوفر الأسد قائلاً ((ان رابين اخبرني بأنه اذا اعطى الأسد ما يريد فهل يستطيع التوجه بشكل حقيقي نحو السلام))[2].

وافق الأسد على ما نقله كريستوفر رغم تساؤله عن مغزى الانسحاب الكامل الذي اشار اليه رابين هل يعني الى خط الرابع من حزيران، فأجاب كريستوفر بأنه يملك تعهداً بانسحاب كامل دون تحديد للخط، وطلب الأسد ان تكون المدة الزمنية المقررة للانسحاب ستة اشهر بدلاً من خمس سنوات حسب ما اقترحه رابين كمدة زمنية للانسحاب[3].

شعر رابين انه وقع في موقف حرج بسبب الطرح الامريكي لعرضه الذي عده السوريون تعهدا بذلك، وخوفاً من ان يسبب ذلك حرجاً سياسياً داخلياً لو تسرب الخبر فاوعز لشميون بيريز الوصول بمفاوضات اوسلو الى نهايتها، مما ادى الى جعل المعادلة السورية الإسرائيلية تتخلف في مسارها بعد اتفاق اوسلو الذي اعتبره رابين عقاباً للاسد على بروده في الرد على العرض الذي قدمه له، وصرح رابين ان الإسرائيليين لا يستطيعون هضم اتفاقين في آن واحد مما يعني تأخير المفاوضات على المسار السوري الى مدة سنة او اقل[4].

---

(1) روس، المصدر السابق، ص160 ; Liber feld , Op-cit , P136.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص359 ; Sigvartsen , Op. Cit , P.21.

(3) روس، المصدر السابق، ص160.

(4) زيادة، المصدر السابق، ص364؛ ماعوز، المصدر السابق، ص226.

عرض رابين خطته على كريستوفر الذي زار القدس في 28 نيسان/ابريل عام 1994م على امل ان ينقلها للاسد واحتوت الخطة على ما يلي:

1- المرحلة الاولى: تتضمن انسحاباً محدوداً خلال تسعة اشهر بعد التوقيع على اتفاقية سلام ولن يؤثر ذلك على اية مستوطنة، ويشمل الانسحاب قرية درزية واحدة وعلى سوريا مقابل ذلك ان تبدأ بالتطبيع.

2- المرحلة الثانية: تتضمن انسحاباً اضافياً محدوداً من فترة تمتد من 18 شهر الى 24 شهراً.

3- المرحلة الثالثة: تتضمن انسحابا نهائياً الى خط يتفق عليه [1].

في هذه الاثناء اجتمع ايهود باراك رئيس هيئة الاركان الإسرائيلية مع فريق السلام الامريكي عارضاً عليه خطته فيما يتعلق بالترتيبات الامنية، فقد اقترح باراك تقسيم الاراضي السورية وبعض المناطق المحاذية لها على أربعة اقسام، القسم الاول مناطق منزوعة السلاح والقسم الثاني مناطق محدودة التسليح والقسم الثالث مناطق تخضع للتفتيش المشترك والقسم الرابع مناطق لبناء الثقة بين الطرفين وتم اقتراح ربط الانسحاب من الجولان بمدلول زمني لاقامة علاقات طبيعية ابتدأ من اول انسحاب إسرائيلي، والصفقة تقوم على اساس ارتباط العلاقات السلمية والترتيبات الامنية والانسحابات كلها معاً في سلسلة خطوات متعاقبة [2].

وصل كريستوفر الى دمشق حاملاً طروحات رابين وباراك حسب خطتهما للسلام، فأصر الأسد على ان الترتيبات الامنية بشأن المناطق المنزوعة السلاح والتي حددت بـ 14 كم يجب ان تكون على قدم المساواة 7 كم على طول الحدود بين الجانبين، اما بشأن المدة الزمنية للانسحاب فأصر الأسد على ان تكون ستة اشهر، وبشأن العلاقات السلمية

---

(1) محمد، ستراتيجية التفاوض السورية - الاسرائيلية، ص18.

(2) روس، المصدر السابق، ص202 ; .Nejad , Op-Cit , PP. 111-113

اعتبر الأسد بأنها يجب ان تنفذ على مراحل وانهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة[1].

بدأت جولة من المفاوضات السورية الإسرائيلية بمشاركة وفد عسكري من الطرفين فقد مثل الجانب السوري اللواء حكمت الشهابي رئيس اركان الجيش السوري ومعه وفد من الخبراء العسكريين، في حين مثل الجانب الإسرائيلي ايهود باراك رئيس اركان الجيش الإسرائيلي يرافقه داني ياتوم المستشار العسكري لرابين لمناقشة المسائل المتعلقة بالترتيبات الامنية على الحدود، فأدرك الوفد العسكري الذي كان يرافقه وليد المعلم حساسية الموقف وخطورته فكان ينتبه لكل كلمة وخطوة معها في اثناء الاجتماع بينهما الذي عقد في 22 كانون الاول/ديسمبر عام 1994م[2].

من الملاحظ ان اصرار إسرائيل بشأن الترتيبات الامنية مبالغ فيها إذ إنها تُعد من اكثر دول المنطقة تفوقاً في مجال الصناعة العسكرية لامتلاكها السلاح النووي وانها تصنع اكثر من 60% من حاجتها للاسلحة، بالاضافة الى انها تُعد خامس مورِّد للأسلحة في العالم وبالتالي فإن حجتها الامنية واهية وانما قصدها من الابقاء على محطات انذار مبكر في جبل الشيخ لا يدل سوى على رغبتها في عدم تطبيقها للقرار 242 كما حصل في طابا مع مصر.

لقد ادركت الادارة الامريكية عدم جدوى الجولات المكوكية التي يقوم بها كريستوفر لتصلب الموقف السوري الإسرائيلي، لذا قررت في محاولة اخيرة ايفاد دينس روس لعله يجد ثغرة تُمكنهُ من خلالها التواصل وحصول تقدم في المفاوضات، وبالفعل وجد روس تلك الثغرة عندما اقترح عليه السفير الاسرائيلي في واشنطن إيتمار راينيوفتش (Rabenoftish) باعطاء السوريين ما يريدون في جملة واحدة وهي الانسحاب

(1) روس، المصدر السابق، ص ص 202-203.

(2) Migdalocits , Op-Cit , P.10 ; Sigvartsen , Op-Cit , P.23.

الى خط الرابع من حزيران على ان يحصل الإسرائيليون على الصفحتين الاخيرتين فيما يتعلق بتأمين الحدود التي لن تكون مصدر تهديد سواء لامنها أم لحاجتها المائية[1].

طالب كريستوفر بعد اجتماعه مع رابين بالموافقة الاقتراح السوري بالانسحاب الى خط الرابع من حزيران بناء على اقتراح رابينوفتش، فوافق رابين على الاقتراح لكنه ربطه بشروط ثلاثة كانت قد تمت مناقشتها في الماضي وهي مسألة التطبيع بين الدولتين وان الانسحاب يتم خلال خمس سنوات حتى يتم التأكُدْ من ان التطبيع يتم بشكل جيد ومقابل ترتيبات امنية فاشار كريستوفرإلى ان هذا شيء ايجابي وان الامر اصبح موجوداً في الجيب لدى الامريكان (لأنه ليس تعهداً مكتوباً وانما شفهياً)، وليس على طاولة المفاوضات وعرفت هذه المناقشات باسم ملف الجيب، واشترط رابين ان يكون الامر سراً تجنباً للمعارضة الداخلية بشأن الانسحاب الى خط الرابع من حزيران [2].

وفي اليوم التالي التقى كريستوفرمع الأسد وهو يحمل التزام رابين بالانسحاب الى خط الرابع من حزيران، وان هذا التعهد سيبقى وديعةً في جيب الامريكان وهذا ليس تصور او انطباع امريكي وانما تعهد من قبل رابين، فوافق الأسد بعد سماع هذا التعهد على مناقشة بقية عناصر المفاوضات التي كان يصفها رابين بالارجل الاربعة للطاولة وهي الترتيبات الامنية والتطبيع ومسألة المياه والحدود مما عد في حينه خطوة مهمة لاستئناف المفاوضات، واعطى الضوء الاخضر للسفير وليد المعلم لأن يلتقي السفير الإسرائيلي في واشنطن رابينوفتش بحضور دينس روس وهو ما اصبح يعرف بقناة السفراء[3].

ثانيا: لقاءات الأسد وكلينتون:

جاء اهتمام كلينتون الشخصي بالمسارات التفاوضية العربية الإسرائيلية وبالمسار السوري الإسرائيلي تحديداً باعتباره اصعب المسارات ولعله يتمكن من تحقيق شيء

(1) كوانت، المصدر السابق، ص592 ; Shailm , Op-cit , P.243.

(2) روس، المصدر السابق، ص200.

(3) زيادة، المصدر السابق، ص ص 396-397.

تاريخي يخلد اسمه مثلما فعل كارتر من قبل عندما تمكن من جمع المصريين والإسرائيليين للتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، جرت التهيئة للقاء القمة بين الأسد وكلينتون في جنيف يوم 26 كانون الثاني/يناير عام 1994م، على الرغم مما اصاب العلاقات الامريكية السورية من فتور بسبب موقف الاخيرة من اتفاق اوسلو وحملها على الجانب الامريكي الذي كان على علم بمجرياته ولم يطلع السوريون عليها[1].

جرى اللقاء في موعده المحدد واستمر اربع ساعات وعشرين دقيقة في مدينة جنيف السويسرية التي كان الأسد قد التقى فيها الرئيسين الأسبقين كارتر وبوش، وكان للاسد اعتبارات شخصية وسياسية في عدم زيارة واشنطن بسبب عدم الغاء الاخيرة العقوبات التي فرضتها عليها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ولم تشطب اسم سوريا من لائحة الدول الداعمة للارهاب، تطرقت المحادثات الى مناقشة قضايا عامة منها حزب العمال الكردستاني والمنظمات الفلسطينية العاملة في الاراضي السورية والمعارضة لاتفاق اوسلو وكانت واشنطن تلح على سوريا باستمرار لوقف نشاط تلك المنظمات[2].

عول الإسرائيليون على القمة كثيراً خاصة خلال المؤتمر الصحفي الذي كان يأملون فيه ان يتطرق الأسد الى عملية السلام مع إسرائيل وبشكل علني الا انه اقتصر على ذكر علاقات سلم عادية بين جميع دول المنطقة، وحاول كلينتون ان يوسع مدى تصور الأسد للسلام فاشار الى انه ينبغي اقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء واقترح بناء على طلب إسرائيل ان تقتصر الجولات القادمة من المفاوضات على رؤساء الوفد دون الاعضاء[3].

جاء اللقاء الثاني الذي جمع الأسد بكلينتون في أعقاب حضور الأخير لتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، فاستغل فرصة وجوده للقيام بزيارة إلى

---

(1) محمد، ستراتيجية التفاوض السورية-الاسرائيلية، ص18 ; Nejad , Op-Cit , P.100.

(2) طوق، من مدريد الى شرم الشيخ...، ص ص 88-90.

(3) صحيفة بابل، العراق، بغداد، العدد 1049، 29 تشرين الاول، 1994، ص3 ; Sigvartsen, Op.Cit, P.22.

دمشق وتعد هذه الزيارة هي الأولى لرئيس أمريكي منذ أن توترت العلاقات بين البلدين في أواسط الثمانينيات، وتعد الثانية بعد زيارة الرئيس نيكسون لها في السبعينيات، جرى لقاء منفرد بين الرئيسين لمدة ساعتين، بعدها عقد اجتماع بحضور وفد مشترك واشار الأسد فيه إلى ((أن سوريا مستعدة للالتزام بمتطلبات السلام الموضوعية باقامة علاقات سلم عادية مع إسرائيل مقابل انسحابها من الجولان الى خط الرابع من حزيران ومن جنوب لبنان)) [1].

جاء اللقاء الثالث في محاولة اخيرة من الرئيس كلينتون للمساعدة في التوصل الى اتفاق سلام ما بين سوريا وإسرائيل، خاصة بعد حصوله على تعهد من ايهود باراك بالانسحاب من الجولان بنسبة 101 بالمئة لكن دون ان يصل ذلك الانسحاب الى حدود بحيرة طبريا، جرى اللقاء يوم 26 آذار/مارس عام 2000م وطرح كلينتون عرض باراك الذي رفضه الأسد على الفور دون مناقشة للتفاصيل إذ اصر الاخير على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران وعندئذ حاول كلينتون شرح انه لا فرق بين خط الرابع من حزيران والحدود الدولية لعام 1923م سوى مئات الامتار، فعندئذ طلب فاروق الشرع من كلينتون تقديم ذلك على شكل نص مكتوب فرفض روس ذلك حتى لا يكون تعهد ملزم يصبح ذا طابع رسمي يؤثر على موقف باراك فيما بعد[2].

---

(1) ايمن السيد عبد الوهاب، " المسار السوري الإسرائيلي التحول الى الجوهر"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 19، 1995، ص156.

(2) من المعروف ان الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين تم ترسيمها بداية في معاهدة سايكس بيكو عام 1916م، ونتيجة للتنافس بين بريطانيا وفرنسا أعيد ترسيم الحدود بعد تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة نيوكمب- بوليه عام 1923م، واصبحت الحدود رسمية ووافقت عليها عصبة الامم عام 1932م، وخلال حرب عام 1948م سيطر الجيش السوري على اراضٍ تقع غرب الحدود الدولية، وأثارت إسرائيل المشكلة فتم نزعها من السلاح فبلغت مساحتها 62كم2، وفي مطلع الخمسينات اندلعت مواجهات بين الطرفين انتهت بسيطرة إسرائيل على 44كم2 وبقاء18كم منها بيد سوريا وسميت بحدود الامر الواقع حتى جاءت حرب 1967م لتسيطر إسرائيل على ما تبقى منها وعلى الجولان،

ثالثاً: مفاوضات واي ريفر (واي بلانتيشن):

في اعقاب اغتيال رابين عام 1995م وتولي بيريز مهندس قناة اوسلو التفاوضية مع الفلسطينيين رئاسة الحكومة اصبحت الفرصة لحصول سلام مع سوريا اهم من فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، وان الأسد اذا ما اراد سلاماً فسيجد شريكاً حقيقياً له حسب وصف بيريز[1].

شاركت سوريا في مؤتمر برشلونة الذي عقد للفترة من 27-29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1995م، والذي ناقش اموراً سياسية واقتصادية لا علاقة لها بقضية السلام في الشرق الاوسط، وكانت المشاركة السورية فيها تعد خطوة ايجابية لها لمواصلة مسيرة السلام بعد مشاركة إسرائيل ايضا، اصبح ايهود باراك وزيراً للخارجية والقى كلمة في المؤتمر موجهة الى سوريا اشار فيها ((ان السلام بيننا اصبح ذا اهمية كبيرة لإسرائيل وسوريا وعلينا ان نقدم لبلدينا سلاماً دائماً عبر العلاقات الدبلوماسية، حيث دفع جنودنا الشجعان من افضل ابناء سوريا وإسرائيل الثمن من دمائهم لقد حان الوقت لاقرار السلام)) [2].

رد الشرع على خطاب باراك بقوله ((اذا كان ما قاله الجنرال باراك يمثل تعهداً امام المؤتمر فسوريا مستعدة بكل موضوعية ان تلتزم بسلام كامل مقابل انسحاب كامل من الجولان لضمان الامن على الجانبين))[3].

امام هذا الجو المتفائل وجدت الدبلوماسية الامريكية الفرصة للقيام بجولة مكوكية ما بين الطرفين، فوصل روس الى إسرائيل واجتمع مع اوري سافير المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي بدا انه سيكون المحرك الاساسي للمسار السوري الإسرائيلي

وجاءت سوريا تطالب بها بصفتهاجزءاً من اراضيها، علماً ان المسافة التي تفصل بحيرة طبريا عن الحدود من جهة الشمال 400م ومن جهة الجنوب 80م. للمزيد، مظهور، المصدر السابق، ص27.

(1)Nejad , Op-Cit , P.14 ; Sigvartsen , Op-Cit , P.25.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص464.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص277.

من خبرته التي اكتسبها من مفاوضات اوسلو واستمر الاجتماع ما بين روس وسافير على مدار 55 ساعة غير متواصلة وبحضور بيريز الذي اراد ان يعرف كل التفاصيل عن المفاوضات السابقة ومنها وديعة رابين[1].

نقل روس توجهات بيريز للسلام الى الأسد بعد زيارته لدمشق في 4 كانون الاول/ديسمبر عام 1995م، واشار الى ان بيريز قال بأنه ((لو كان مكان رابين لتوصل الى سلام مع سوريا منذ بداية المفاوضات))[2].

عقدت جولة المفاوضات السورية الإسرائيلية في واي ريفر (واي بلانتيشن) حيث تم اختياره مكاناً بعيداً عن الصحافة وتسريباتها التي يمكن ان تعيق سير المفاوضات، كان الوفد السوري مؤلفاً من وليد المعلم سفير سوريا في واشنطن وميخائيل وهبة مدير مكتب وزارة الخارجية ورياض الداؤدي خبير في القانون الدولي، في حين ضم الوفد الإسرائيلي اوري سافير وايتمار رابينوفتش ويوئيل سينغر وجميعهم من المشاركين في مفاوضات اوسلو واشترك وفد امريكي برئاسة دينس روس وارون ميلر ومارك باريس المسؤول عن قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الامريكي [3].

خلافاً لصيغة المفاوضات الماضية ولتحقيق تقدم سريع فيها تم اختيار صيغة المفاوضات المتزامنة، حيث تجري كل مجموعة عمل مفاوضات على إنفراد بشأن جوانب مختلفة وفي آن واحد، إذ التقى المستشارون القانونيون لبحث مسألة الترتيبات الامنية والمياه وطبيعة السلام، وتم التركيز في الجولتين الاولى والثانية من المفاوضات على العلاقات الاقتصادية استناداً الى رؤية بيريز الذي اكد على ان المفاوضات مع سوريا ستفتح آفاق الشرق الاوسط للتعاون في المجال الاقتصادي، ولم يمانع السوريون في مناقشة مثل هذه التفاصيل، فقد تحدث السوريون عن الاقتصاد

---

(1) روس، المصدر السابق، ص ص 302-303.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص301.

(3)Nejad, Op-Cit , PP.130-134.

الشامل كإطار يشمل العلاقات الاقتصادية الثنائية ويضم ايضا المؤسسات الدولية المختلفة التي يفترض بها ان تمول المشاريع التنموية المختلفة في منطقة الشرق الاوسط[1].

كان الاختيار الاصعب امام بيريز هو قدرته على اقناع الناخب الإسرائيلي بان الانسحاب من الجولان سيفتح امامه ابواب الدول العربية ولاسيما أن الانتخابات الإسرائيلية على الابواب فأراد الاستعجال والضغط على الأسد لاختيارالسلام اليوم او نتنياهو غدا، لكن الأسد لم يكن يبالي بهذه الضغوط وأنه كان مطمئناً لأن تقدم حزب العمل حسب استطلاعات الرأي على منافسه الليكود كانت تشير الى 85% وهذا ما جعل الأسد يتصور انه اذا ما فاز حزب العمل فان عملية السلام ستحظى بفرصة لتحقيقها في عهد بيريز الذي اراد الحصول على ما حصل عليه بيغن اثناء توقيعه لمعاهدة السلام مع مصر عام 1979م، او كما حصل عليه رابين في اتفاقه مع الفلسطينيين، لذلك اراد ربط اسمه بتحقيق سلام مع سوريا يكون مفتاحاً للسلام مع جميع العرب [2].

طغى في هذه الفترة على سير المفاوضات السورية الإسرائيلية تطور العلاقة التركية الإسرائيلية التي زادت من مخاوف الأسد وشكوكه بشأن تكوين حلف عسكري سياسي استراتيجي موجه ضد سوريا وللضغط عليها من اجل تقديم تنازلات في المفاوضات مع إسرائيل[3].

---

(1) مظهور، المصدر السابق، ص23 ; Rabinovich, Op-Cit , P.217.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص482 ; Sigvartsen, Op-Cit, P26.

(3) كانت العلاقات التركية السورية يشوبها الكثير من الفتور بسبب وجود عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض وزعيمه عبد الله اوجلان على الاراضي السورية، إذ طالبت تركيا من سوريا مرارًا بطرد زعيم الحزب وعناصره من اراضيها، فضلا عن مشكلة المياه التي كانت تزيد من سوء العلاقة بين الطرفين ومحاولة كل طرف استخدام الورقة التي لديه للضغط على الطرف الاخر، حتى جاء التحالف التركي الإسرائيلي عام 1996م ليزداد تردي العلاقة بينهما، فضلا عن مطالبة سوريا بلواء الاسكندرونة الذي اقتطع منها واضيف الى تركيا بموجب معاهدة لوزان عام 1923م.للتفاصيل: ينظر، زيادة، المصدر السابق، ص ص 494-495 ;

Nejad , Op-Cit , P.63 ; Young , Op-cit, P.24.

حاول الجانبان الامريكي والإسرائيلي إجراء مناورة سياسية هدفها الضغط على سوريا لتستجيب لمطالبهم ويجب عليها في هذا المجال الاستجابة لاحتمالين اما الانضمام الى الحلف الامريكي الإسرائيلي وإدانة العمليات الاستشهادية وقطع صلاتها بايران وحزب الله، او عليها ان تواجه عزلة دولية اخرى كالتي كانت تواجهها قبل ازمة الخليج، لكن رفض سوريا للمطالب الاولى وضعها في خانة الدول التي ستفرض عليها العزلة من جديد، إذ دعت الولايات المتحدة الى عقد قمة في شرم الشيخ سميت (بقمة صانعي السلام) حضرتها دول الاتحاد الاوربي والدول العربية باستثناء العراق وليبيا والسودان واضيفت اليهم سوريا ولبنان، شعرت الولايات المتحدة انها نجحت ولاول مرة بالحصول من 13 دولة عربية مشاركة في القمة على ادانتها لما يسمى بالارهاب وألمها للضحايا الذين سقطوا في إسرائيل خلال شهري شباط/فبراير واذار/مارس عام 1996[1].

وجدت سوريا نفسها في عزلة ثانية بعد قمة شرم الشيخ لكن لديها الورقة النافذة التي يمكن ان تستخدمها في أي وقت وطوال عشرين عاماً تبعاً لظروف التغيرات الدولية والاقليمية التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط، فحركت من جديد ورقة الجنوب اللبناني، حيث صعدت المقاومة اللبنانية من عملياتها ضد جيش لبنان والقوات الإسرائيلية في نهاية اذار/مارس من عام 1996م[2].

حاولت الادارة الامريكية تهدئة الاوضاع واعادة الاحساس الى سوريا بأنه يمكن ان تلعب دوراً اقليمياً في الشرق الاوسط على الرغم من عدم حضورها لقمة شرم الشيخ، لكن دون جدوى فقد صعدت إسرائيل من عملياتها العسكرية في الجنوب اللبناني فيما أُطلق عليه عملية عناقيد الغضب[3]، التي لعبت دوراً حاسماً في انهاء

---

(1)Joseph Cowtreras," The Fire Next Time" , News Week, Vol cxxv1, No.13, March 1996, P.22.

(2) محمد، ستراتيجية التفاوض السورية -الاسرائيلية، ص ص 28-29.

(3) بدأت العملية من 11 نيسان/ابريل واستمرت حتى 26 منه، هدفت إسرائيل من هذه العملية تحسين وضع بيريز الانتخابي امام منافسه نتنياهو، وتعديل تفاهم تموز لعام 1993لمصلحة إسرائيل، ومحاولة

المفاوضات فيما بعد، فضلا عن ذلك اوقعت العملية بيريز في مأزق كبير بسبب ارتكابه لمجزرة قانا التي راح ضحيتها اكثر من 140 شخصاً بين قتيل وجريح، وارتفعت الاصوات الداخلية والخارجية التي نددت بالعملية واثرت على سير الانتخابات الإسرائيلية التي فاز بها زعيم حزب الليكود نتنياهو[1].

رابعاً: المفاوضات في عهد نتنياهو (1996-1999):

شهدت المفاوضات في عهد نتنياهو فترة سبات حقيقية لم تستطع ان تحرز أي تقدم على الرغم من الاتصالات غير المباشرة التي كانت تجري ما بين الطرفين سواء برعاية امريكية او بمبادرة شخصية فردية لها ثقل سياسي معروف، كما في زيارة مبعوث الاتحاد الاوربي ميغيل موراتينوس وزير خارجية اسبانيا الذي زار سوريا ونقل توجهات الحكومة الجديدة في إسرائيل التي رأت ان جميع التفاهمات التي تم التوصل اليها في الماضي لم تعد موجودة وانما يجب الانطلاق من جديد على اسس مؤتمر مدريد وهو ما رفضه السوريون[2].

في اب/اغسطس عام 1997م، زار وفد من فلسطينيي 1948م مكون من 50 شخصية بينهم اعضاء في الكنيست اثنان منهم من حزب العمل بدعوة من سوريا التي هدفت منها البدء بتكوين انصار لها في داخل النظام السياسي الإسرائيلي[3].

إسرائيل الوصول الى سلام مع لبنان دون المرور بسوريا لذلك بدأت عدوانها بشن الطائرات الإسرائيلية غارات على منطقة صور والضاحية الجنوبية لمدينة بيروت شملت 159 قرية و 7201 منزل ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء وادت الى استشهاد 153 مدنياً و 5 عسكريين و 13 مقاتل من حزب الله وجرح 359، وكان ابشعها قصف مقر للامم المتحدة في قانا، احتمى فيه اكثر من 140 شخصاً ودمر المبنى بالكامل استشهد فيه 11 شخصاً وجرح 129 آخرين، إنتهت العملية يوم 26 نيسان بعد التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار. للمزيد : زيادة، المصدر السابق، ص500.

(1) زيادة، المصدر السابق، ص501.

(2)Sigvartsen, Op-cit , P.29.

(3) زيادة، المصدر السابق، ص237.

كانت هناك وساطة من رجل الاعمال اليهودي رونالد لاورد المقرب من نتنياهو الذي زار دمشق سبع مرات التقى خلالها الأسد وحصل على موافقته بنشر مراقبين فرنسيين وامريكيين في محطات الانذار المبكر في جبل الشيخ بعد انسحاب إسرائيل منها، وطالب بأن تكون المناطق المنزوعة السلاح تتجاوز دمشق، وعدّل مهلة الانسحاب التي كانت حسب طلب الأسد تمتد من 10- 15 شهرا لتصبح فترة تتراوح من 16-24 شهراً، وعرض ان تكون ادارة مشتركة لمحطات الانذار المبكر وهو ما رفضه السوريون، فضلاً عن أنه كانت هناك وساطة سرية قام بها وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي، الا ان هذا كله لم يجدِ نفعاً في انطلاق عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها قبل عام 1996 [1].

خامساً: المفاوضات في عهد ايهود باراك(1999-2000):

جرت الانتخابات الإسرائيلية في 17 آيار/مايو عام 1999م، وادت الى فوز ايهود باراك برئاسة الوزراء بعد تزعمه حزب العمل، ولم ترَ سوريا اهمية لذلك على اعتبار انه مثل نتنياهو، إذ سبق وان صرح في واشنطن تصريحات تهجم فيها على القادة العرب، واشار ايضا الى ان عمق الانسحاب من الجولان يعكس عمق السلام حسب ما كان يطرحه شامير سابقاً مما يعني العودة الى المربع الاول في المفاوضات بعد ان قطعت ثلثي الطريق مما اثار استياء السوريين [2].

اقنعت الادارة الامريكية الطرفين بفتح قناة سرية للمفاوضات على غرار ما حصل مع الفلسطينيين في مفاوضات اوسلو تمهيداً للمفاوضات العلنية ومحاولة منها لتقريب وجهات النظر بشأن النقطة التي توقفت عندها المفاوضات، فأرسلت سوريا خبيرها القانوني الداؤدي وارسلت إسرائيل اوري ساغي الذي نال إعجاب الأسد بشخصيته مما اقنعه بالبدء بالمفاوضات السرية، التقى الطرفان في مدينة بيرن السويسرية بحضور دينس

---

(1) زيادة،المصدر السابق، ص ص 568-569؛ كوانت، المصدر السابق، ص644.

(2) Nejad, Op-Cit , P.155.

روس في 26 آب/اغسطس عام 1999م وحاول الداؤدي الحصول على شيء واحد هو تعهد خطي بالموافقة على وديعة رابين من قبل الإسرائيليين، واشار ساغي الى موافقتهم المبدئية على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران حسب ما نصت عليه الوديعة وعندما طلب الداؤدي تثبيت ذلك خطياً رفض ساغي هذا العرض[1].

وجد السوريون في القاء الذي جرى في مدينة بيرن فشلاً حقيقياً ولاسيما في إمكانية الحصول على تعهد مكتوب بالانسحاب الى خط الرابع من حزيران، لكنهم وجدوا في ساغي شخصية يمكن الاعتماد عليها فهو وباراك من الجيل العسكري الاخير في إسرائيل وهو ما يمكنه اتخاذ القرار بشأن الانسحاب من الجولان، وباضاعة هذه الفرصة لن تكون هناك فرصة اخرى مماثلة، ومن ناحيته وجد ساغي أن الأسد يريد التوصل الى اتفاق حقيقي معهما[2].

جرت محاولات عديدة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، فقد زار المليونير اليهودي داني ابرامز دمشق ونقل موافقة إسرائيل على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران مع تعديلات طفيفة على خط مياه بحيرة طبريا بحيث سيبتعد عنه في الجنوب ويقترب منه في الشمال، مع ادارة مشتركة لمنطقة الحمة السورية فرفض الأسد ذلك واصر على وجود تعهد مكتوب من جانب الإسرائيليين بذلك، واشار الشرع بأن سوريا تريد من حكومة باراك تعهداً مكتوباً بشأن الانسحاب من الجولان وستستأنف المفاوضات غداً[3].

بدا واضحاً ان الامريكيين اصبحوا امام شرط سوري يقوم على استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها مع التزام إسرائيل بتعهد مكتوب بشأن وديعة رابين، وهو ما اطلق عليه الامريكيون المفاوضات المسبقة (Per-Negotiation)، فأصبح

---

(1) Ibid, P.158 ; Sigvartsen, Op-Cit , P.30.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص602.

(3) المصدر نفسه، ص ص 605-606.

السوريون والإسرائيليون بحاجة الى المزيد من المفاوضات للتفاهم على مبدأ النقطة التي توقفت عندها المفاوضات، وعليه تم عقد جولة سرية من المفاوضات بين الداؤدي وساغي وبرعاية روس على مدى يومين 24-25 ايلول/سبتمبر عام 1999م في ولاية ميرلاند الامريكية وللحفاظ على سريتها لم تبلغ بها أية من السفارتين السورية والإسرائيلية، وحصل تقدم فيها فيما يخص قضايا الحدود والمياه[1].

في هذه الفترة تصاعدت تصريحات الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من جنوب لبنان ومن طرف واحد حتى اذا لم يتم التوصل الى سلام مع سوريا او لبنان في موعد اقصاه تموز/ يوليو عام 2000م في مناورة منها لسحب ورقة الجنوب اللبناني من سوريا وتعجيل المفاوضات معهم[2].

تمكنت الادارة الامريكية في مناورة منها لإقناع الأسد بايفاد وزير خارجيته فاروق الشرع لاجراء مفاوضات مباشرة مع ايهود باراك متجاوزَيْنِ الاعراف الدبلوماسية التي تقضي بأن يناظره وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي(Divid Liavi)، لادراكها بأنه على مدار سبع سنوات من المفاوضات لم يتم تحقيق شيء لعدم قدرة المفاوضين على اتخاذ قرارات سريعة ومصيرية دون الرجوع الى قياداتهم، اما الآن فقد أصبح الامر اكثر سهولة باللقاء المباشر وعلى مستوى عالٍ من المسؤولية [3].

تردد باراك كثيراً في السير في طريق المفاوضات بعد ارتفاع اصوات داخلية معارضة للانسحاب من الجولان مطالبة المستوطنين فيها بعدم الانسحاب منها[4]، فأصبح وضعه السياسي مرتبكاً جداً الى درجة أنه وحتى اللحظة الاخيرة لوصوله الى واشنطن

---

(1) Nejad, Op-Cit , PP.159-160.

(2) للتفاصيل:ينظر، محمود سويد، "المسار السوري اللبناني في عهد باراك"، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 100، 1999، ص ص 84-93.

(3) روس، المصدر السابق، ص676 ; .Nejad, Op-Cit , P.161

(4) أسست في عام 1994م مجموعة الطريق الثالث المنشقة عن حزب العمل ومنها اعضاء في الكنيست رافضة اخلاء او الابقاء على المستوطنات تحت السيادة السورية. للمزيد: .Sigvartsen, Op.Cit-P.34

ابلغ الامريكان بأنه تراجع عن ما تـم الاتفـاق عليـه بـشأن المفاوضـات الثنائيـة المبـاشرة مـع سوريا[1].

بعـد اصرار مـن الامـريكيين بـدأت المفاوضـات في بـيرل هـاوس يـوم 15 كـانون الاول/ ديسمبر عام 1999م اقتصرت في افتتاحها على كلمتـين للوفـدين الامـريكي والإسرائـيلي بـصورة مختصرة، في حين كانت كلمة الوفد السوري بشكل خطاب مطول عارضاً تـاريخ المـشكلة مـن بدايتها، مما ازعج الامريكان الذين ارادوا أن يكون الخطاب مركزاً على جهـود الـسلام بعـدها اجتمع الطرفان السوري والإسرائيلي لمـدة 30 دقيقـة تـصافح خلالهـا الـشرع وبـاراك بحـضور الامريكيين دون ان تكون هناك وسائل اعلام منعاً للاحراج [2].

عقدت الجولة الثانية من المفاوضات في فندق كلاريون في بلده شيبر دزتـاون في غـرب ولايــة فرجينيــا، وبعــدما رفــض الــسوريون عقــدها في أي مكــان او منتجــع ارتــبط اســمه بالاتفاقيـات التـي عقـدتها إسرائيـل مـع كـل مـن مـصر والفلـسطينيين بـدأ الخـلاف يظهـر بـين الطـرفين بعـد ان اصر الـسوريون عـلى بحـث مـسألة الحـدود لان نجاحهـا سـينعكس عـلى بقيـة القـضايا، في حـين اصر الإسرائيليـون عـلى بحـث مـسألة الجنـوب اللبنـاني وبحـيرة طبريا التي عدوها بحيرة إسرائيلية، فضلا عن ذلـك بـرز خـلاف حـول اختيـار اعـضاء اللجـان، فقد برز تداخل في اسماء الاعضاء بين مختلف اللجان، مما شَكّل صعوبة في انعقادهـا بـشكل متزامن إذ رغب السوريون بعقد اجتماعات اللجان في يوم واحد وان كانت بتوقيت مختلـف، وكان هذا يصب في مصلحة السوريون مما يمكـنهم مـن إطْلاع اعـضاء اللجـان عـلى تفاصـيل اجتماعاتهـا خاصــة بالنــسبة للجنــة الحــدود التــي رأســها ابــراهيم العمــر وكــذلك لجنــة

---

(1) زيادة، المصدر السابق، ص ص 642 – 648.

(2) مظهور، المصدر السابق، ص25؛ جبور، المصدر السابق، ص ص 192-193.

الترتيبات الامنية التي رأسها هو ايضا مما قد يحرم إسرائيل مـن التلاعـب بنتـائج عمـل هـذه اللجان[1].

عقدت لجنـة الحـدود اول اجـتماع رسـمي لهـا بالاسـتناد الى وثيقـة امريكيـة قـدمت للطرفين تضمنت ما يلي:

1- لا اتفاق على عنصرقبل الاتفاق على كل العناصر الاخرى.

2- إن الولايات المتحدة لا تنقل من طرف لاخر الا مـا هـي مخولـة بنقلـه، وذكـر ان سـوريا تتمسك بانسحاب إسرائيل الكامل الى خط الرابع من حزيران لكنها تدرك ان هذا الخـط لم يكن حدوداً دولية في يوم من الايام، لكنهـا مـستعدة للتعـاون في رسـم الحـدود عـلى الخريطة من قبل خبراء المساحة العسكرية[2].

بالرغم من هـذه الايـضاحات الامريكيـة وجـد الـسوريون عـدم الرغبـة الجديـة لـدى إسرائيل في استمرار المفاوضات، إذ قدم الـسوريون تنـازلات بـشأن المنـاطق المنزوعـة الـسلاح التي سبق وأن قدمها اللواء حكمت الشهابي رئيس اركان الجيش السوري بأن تكـون 10كـم في الجانب السوري مقابل 6 كم، اما الان بعد التعديل اصبحت 10 كم مقابل 5 كم، وعلى عكس هذا أثار الإسرائيليون مسائل شـكلية تتعلـق بالحـدود هـل هـي مفتوحـة؟ وانـواع الترتيبـات الجمركية وهل سـيكون هنـاك سـياج ام لا؟ مـما اثـار غـضب الـسوريين مـن هـذه المماطلـة الإسرائيلية وتم تعطيل عمل هذه اللجنـة الـذي انعكـس عـلى اعـمال بقيـة اللجـان وانتهـت المفاوضات بفقدان السوريين ثقتهم بالامريكيين والإسرائيليين[3].

انسحبت إسرائيل مـن جنـوب لبنـان في 14 آيـار/مـايو عـام 2000م أي قبـل شـهر مـن الموعد الذي تم تحديده مسبقاً في تموز/يوليـو عـام 2000م، في محاولـة منهـا لـسحب الورقـة

---

(1) روس، المصدر السابق، ص694.

(2) زيادة، المصدر السابق، ص ص664-665.

(3) المصدر نفسه، ص667.

اللبنانية من سوريا، وامكانية التوصل الى اتفاق مع لبنان وبمعزل عن سوريا وهو ما لم يحصل مما له دلالة على ترابط المسارين السوري واللبناني[1].

توفي حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو عام 2000م ولم يكن في ايامه الاخيرة مهتماً بما ستسفر عنه المفاوضات، وانما كان اهتمامه منصباً على ترتيب اوضاع البيت السوري ولتثبيت وريثه بشار الذي انشغل هو ايضا بتصفية خصومه السياسيين، ومعالجة اوضاع البلاد الاقتصادية، ولم يكن هناك مجال او تحرك لاستئناف المفاوضات التي لا زالت متوقفة عند النقطة التي انتهت اليها[2].

---

(1) نتيجة لضغط المقاومة اللبنانية التي ادت الى خسارة إسرائيل للفترة من عام 1982م حتى الانسحاب في آيار مايو 2000م الى مقتل 1580 جندياً ومدنياً وجرح 6500، وكانت الارقام في تزايد لولا الانسحاب، ولم يمنع وجود إسرائيل في جنوب لبنان من منعه هجمات المقاومة على شمال إسرائيل، مما دفع باراك الى رفع شعار الانسحاب من جانب واحد حتى لو لم يتم التوصل الى سلام مع سوريا او لبنان. للمزيد، جاد، المصدر السابق، ص218.

(2) جلال الدين عز الدين، "تداعيات وفاة الأسد على الصراع العربي- الإسرائيلي "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 141، 2000، ص ص 145-148.

المبحث الثالث

الموقف العربي من الاتفاقات العربية- الإسرائيلية

انقسمت الدول العربية في مواقفها من عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام 1991م على ثلاثة اقسام وهي:

1- دول الطوق التي تضم سوريا والأردن ولبنان، فضلا عن مصر التي اخرجت من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي بتوقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل منذ عام 1979م.
2- دول الخليج العربي.
3- دول المغرب العربي.

وكان هناك تباين في مواقف هذه الدول حول اهدافها ودوافعها من المشاركة في عملية السلام، فبالنسبة الى دول الطوق فقد كان لكل دولة مشكلاتها الداخلية والخارجية ثم جاءت المفاوضات مع إسرائيل لترهق كاهل تلك الدول التي لم تجد موقفاً عربياً داعماً لها امام الضغط الامريكي بشأن الوصول الى تسوية مع إسرائيل فكانت لها مواقف متباينة بشأن الاتفاقيات التي عقدت مع إسرائيل[1].

اما بالنسبة لدول الخليج العربي فلم تكن مشاركتها في مؤتمر مدريد الا جزءاً من سيناريو أُعدَّ مسبقاً وكان في الاساس هو تعبير تلك الدول عن شعورها بالامتنان للولايات المتحدة ودورها في اخراج القوات العراقية من الكويت، لذلك فمن الطبيعي ان تكون مواقفها مطابقة لما يمليه عليها الراعي الامريكي لعملية السلام، فعندما عقدت اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م عارضتها دول الخليج باستثناء عمان، اما الآن لم يعد بامكان هذه الدول ان تلعب دور المعارض للاتفاقات مع إسرائيل [2].

---

(1) الحمد، مستقبل السلام في الشرق الاوسط، ص47.
(2) المصدر نفسه، ص48.

اما دول المغرب العربي فتختلف دوافع كل دولة عن الاخرى في اسباب قبـول او رفـض الاتفاقات، فبالنـسبة للملكـة المغربيـة تعـد الراعـي العـربي الاول لعقـد اتفاقيـات سـلام مـع إسرائيل كما لاحظنا دورها في عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وباعتبارهـا راس الهـرم بالنسبة لدول المغرب، فلم يعد بامكان تونس والجزائر وموريتانيا سوى السير عـلى نهجهـا في دعم الاتفاقيات [1].

أولا: الموقف العربي من اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي:

عقب الاعلان عن التوصل الى اتفاق اعلان المبادئ حول الحكم الذاتي الفلسطيني الذي تم عقب مفاوضات سرية شكلت مفاجئة لكل الاطراف العربية سواء المشاركة في المفاوضـات الثنائية أم متعددة الاطراف أم تلك التي لم يكن لها مكان في تلك المفاوضـات (العـراق، ليبيـا، السودان) فتباينت ردود الافعال ازاء الاتفاق، فبالنسبة لـدول الطـوق التـي كانـت داخلـة في مفاوضات ثنائية وحسب رؤية تلك الدول كان ينبغي ان يكـون هنـاك تنـسيق بينهـا واعـلام بعضها البعض بما يجري في المفاوضات، لكن الـذي حـصل ان الفلـسطينيين اختـصروا الطريـق وتوصلوا الى اتفـاق مـع إسرائيـل، فـشكل ذلـك وخاصـة بالنـسبة لـلأردن الـذي دخـل الوفـد الفلسطيني المفاوضات تحت مظلته ازعاجاً له لذلك وجه انتقـادات حـادة لمنظمـة التحريـر على تصرفها الفردي وما لبث ان تراجع الأردن عن موقفـه بـسبب الـضغوط الامريكيـة عليـه فصرح الملك حسين ((ان الاتفاق الفلسطيني- الإسرائـيلي قـد فـتح عـدة مجـالات واحـتمالات للتسوية في المنطقة))[2]، وبالفعل قام الأردن ايضا بالتوصل الى معاهـدة سـلام مـع إسرائيـل استناداً إلى النظر لمصلحته في ذلك.

لم تكـن ردة الفعـل الـسورية عـلى الاتفـاق عنيفـة الى الدرجـة التـي تهـدد بقطـع المفاوضات احتجاجا عليه، فعلى الرغم من حملها عـلى رابـين وانتقادهـا لـه بمحاولـة اللعـب

---

(1) المصدر نفسه، ص49.

(2) الجبوري، المسار الاردني...، ص ص 189-190؛ صحيفة النهـار، بـيروت، العـدد 18656، 13 تـشرين الاول 1993 ص5.

على الحبال العربية في المفاوضات واعتبرت ان توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين محاولة إسرائيلية للضغط عليها ودفعها للتوصل الى تسوية معها، ووجه الأسد انتقاداً حاداً لعرفات بشأن الاتفاقات واصفاً إياه بأنه ابقى كل شيء بيد إسرائيل وأن عرفات ادخل نفسه في سجن كبير، وصرح الأسد بأنه ((لو اردنا ان نعرقل الاتفاق لافشلناه لكننا لن نبارك ولم نؤيد ولا نعارض الاتفاق))[1] الا ان كلينتون اتصل بالأسد للتخفيف من ردة الفعل السورية واعداً إياه بالتوصل الى اتفاق مع إسرائيل على غرار ما حصل مع الفلسطينيين.

اعلن لبنان تحفظه على الاتفاق فلم يؤيد الاتفاق صراحة على تلازم الموقفين السوري واللبناني ولم يعارضه آملاً في ان ما تم التوصل اليه من اتفاق ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في اراضيه والتي طالما كان يخشى لبنان تحوله الى وطن بديل لاولئك اللاجئين[2].

اما مصر فطالما كانت الادارة المصرية تدرك بأن التفاوض السلمي مع إسرائيل اساس لحل الصراع العربي- الإسرائيلي مستندة في ذلك على تجربتها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومن هذا المنطلق كان لمصر دور نشيط في تسهيل العقبات التي كانت تعترض المفاوضات ودعمت المفاوضين الفلسطينيين منذ انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد باقامة حلقات تدريس خاصة لمدهم بخبرة التفاوض المصرية مع إسرائيل[3].

صرح مبارك بأن اهم ما كان في جوانب اتفاق اعلان المبادئ هو الاعتراف بمنظمة التحرير بصفتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل، إذ أن مسألة الاعتراف كانت تشكل حجر عثرة في أية مبادرة سلمية بسبب الرفض الإسرائيلي الدائم للاعتراف بمنظمة التحرير، واصبح الاعتراف يشكل نقطة انطلاق صحيحة على طريق

---

(1) زيادة، المصدر السابق، ص ص 370-371؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص592.

(2) للتفاصيل:ينظر، طوق، اتفاق غزة اريحا اولا، ج2، ص ص 264 – 271.

(3) هيكل، سلام الاوهام...، ص ص 236-238.

المفاوضات الصعب، مشيراً إلى أنه لو تم القبول بصيغة الحكم الذاتي على ايام كامب ديفيد لكان افضل إذ كان عدد المستوطنات في الضفة الغربية حينها 50 مستوطنة، اما الان فهناك اكثر من 180 مستوطنة مما يعني تعقيد عملية السلام[1].

رحبت دول مجلس التعاون الخليجي في بيان صادر في ختام اجتماعها للدورة الرابعة عشر التي عقدت في الرياض بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ معتبرة ان ذلك يمثل الخطوة الاولى على طريق التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وللصراع العربي-الإسرائيلي وتحقيق الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس [2].

اعلنت دول اتحاد المغرب العربي باستثناء ليبيا عن تاييدها لاتفاق اعلان المبادئ وابرز ما في تلك المواقف قيام تونس بممارسة ضغط على عرفات ومنظمة التحرير من اجل التوصل الى سلام مع إسرائيل والا فقد تقوم بطرد عرفات وجماعته من اراضيها، ويبدوان تونس مارست تلك الضغوط بدفع من الولايات المتحدة، فقد شعرت المنظمة في حينها انها بأمس الحاجة للتوصل الى سلام مع إسرائيل[3].

اما ردة الفعل الليبية من الاتفاق، فقد وصفالرئيس الليبي معمر القذافي(1969-2011) الاتفاق بأنه خيانة للامة العربية والقضية الفلسطينية وبادر على الفور بطرد جميع الفلسطينيين المقيمين في ليبيا من العمال والمعلمين الذين يصل عددهم الى 30 الف مواطن، وبرر القذافي فعله هذا بأنه إشارة إلى أن القضية الفلسطينية لم تحل بالرغم من توقيع الإتفاق ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين[4].

---

(1) طوق، إتفاق عزة اريحا اولا،ج2، ص ص 290-291.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص926.

(3) نظيرة محمود خطاب، "التطبيع بين دول المغرب العربي وإسرائيل"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 2، 2005، ص7.

(4) يوميات ووثائق الوحدة العربةي 1995، ص ص 239-240.

على الرغم مما يمكن اعتباره في تصرف القذافي بأنه تصرف سلبي وحصل على ادانة من اغلب الدول العربية، لكن باعتقادنا لو تصرفت جميع الدول العربية وعلى الاخص المعارضة للاتفاق مثل تصرف القذافي لحلت ولو نسبياً مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ترفض إسرائيل عودتهم اطلاقاً، وليس حادثة مرج الزهورأدل على ذلك إذ ابعدت اسرائيل مئات الفلسطينيين اليها ورفض لبنان استقبالهم مما وضع إسرائيل امام الامر الواقع فأعادتهم، كذلك الحال لو تم التصرف وفق نمط القذافي لاصبحت المشكلة مشكلة انسانية وعلى صعيد عالمي ولأمكن الضغط على إسرائيل من اجل اعادة اغلب هؤلاء اللاجئين.

فضلا عن ذلك فقد تنصلت ليبيا عن التزاماتها المالية التي كانت تدفعها للمنظمة والتي تقدر بثلاثة ملايين دولار شهرياً احتجاجاً على دخول الاخيرة في مفاوضات التسوية مع إسرائيل كما اوقفت منح او اعطاء الفلسطينيين عقد عمل او تجديد عقود العمل للمقيمين في ليبيا، على الرغم من وجودهم فيها لمدة تزيد على العشرين عاماً [1].

لم يكن الموقف العراقي من عملية التسوية ذا تاثير مباشر عليها لكونه كان يعاني من عزلة عربية ودولية جراء ازمة الخليج وتداعياتها، فضلا عن وضعه الداخلي سياسيا واقتصادياً فلم يكن موقفه ذا تاثير سواء وصل الفلسطينيون الى اتفاق مع إسرائيل ام لا، ولكن في خطوة من عرفات وفق نظرة مستقبلية بعدم قطع العلاقات مع العراق اخبرالرئيس العراقي صدام حسين بالموقف الفلسطيني والغرض من المشاركة في مؤتمر مدريد، ولم يبدِ صدام أي اعتراض على المشاركة الفلسطينية ولم يهدد عرفات بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني والتي كانت تصل في بعض الأحيان الى 50 مليون دولارسنويا برغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها العراق، وبعد

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، ص227.

توقيـع اتفاق اعلان المبـادئ حـذر العـراق في أن هـذا الاتفـاق سـيؤدي الى الاقتتـال الـداخلي الفلسطيني ولا يصب ذلك الا في مصلحة إسرائيل [1].

ثانيا: الموقف العربي من المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية

عقـب توقيـع الاتفـاق الفلـسطيني- الإسرائـيلي بـادر الأردن الى التوصـل لاتفـاق مـع إسرائيل اعقبه التوقيـع عـلى معاهـدة للـسلام معهـا في 26 تـشرين الاول/اكتـوبر عـام 1994م ومثلما هو متوقع تباينت ردود الافعال العربية تجاهها بين مؤيد ومتحفظ ومعارض لها.

اطلق الرئيس السوري حافظ الأسد وبشكل غـير مبـاشر وصـف الكفـر عـلى المعاهـدة الأردنية الإسرائيلية، وجاء كلامه ذلك في مؤتمر صحفي مع الرئيس المصري حسني مبارك قـائلاً ((من الكفر قبول فكرة تأجير جزء من الارض لإسرائيل مثلما فعل الأردن في اتفاقـه الاخـير ان ارضنا لنا ونحن نعتبر من الكفر ان يتحدث أي مواطن عـن تـأجير ارضـه لكيانـات اخـرى وان الذي يتصور ان سوريا يمكن ان تؤجر اراضيها هو على خطأ مبين وخطأ جـسيم ولـو اعتمـدنا على هذه النظرية فإنها ستؤدي الى عكـس الـسلام... ان الـدول التـي انـسلخت عـن الاجـماع العربي وقعت في خطأ جسيم)) [2].

دعت حركة حماس الى الاضراب العام والتظاهر احتجاجاً على المعاهدة وخاصـة البنـد الـوارد في المعاهـدة الـذي اعطـى الأردن دوراً خاصـاً في الاشراف وادارة الامـاكن المقدسـة في القدس الشرقية[3].

في لبنان اعلنت الاحـزاب والقـوى الوطنيـة والفـصائل الفلـسطينية رفـضها للمعاهـدة واعلنت الدعوة إلى إسقاط المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وعدتها محاولـة لجـر سـوريا ولبنـان للدخول في اتفاق منفرد مع إسرائيل[1].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص337.

(2) طوق، الاتفاق الأردني – الإسرائيلي، ص229.

(3) المصدر نفسه، ص238.

اما دول الخليج العربي فقد رحبت بالمعاهدة، واعربت عن املها في ان ذلك سيدفع بانجاح المفاوضات ما بين سوريا ولبنان وإسرائيل، وصدر بيان عن مجلس الوزراء القطري اعلن فيه ان المعاهدة انهت 47 عاماً من العداء ما بين الأردن وإسرائيل منذ العام 1949م[2].

من الواضح ان مجلس الوزراء القطري إما كان يتجاهل او على جهل بشأن العلاقات السرية ما بين الأردن وإسرائيل التي نشرت في وثائق وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي اثبتت علاقات الصداقة الإسرائيلية الأردنية في حين وصفها التصريح القطري بحالة العداء، فكان على مجلس الوزراء القطري ان يصف حالة العداء العربي تجاه الأردن هي التي دفعته باتجاه إسرائيل سواء منذ عام 1949م او حتى بعد ازمة الخليج، فقد مارست الدول العربية ضغوطاً على الأردن بسبب مواقفه من القضية الفلسطينية اكثر من الضغوط التي مورست عليه من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

اعلن يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ان سلطنة عمان تؤيد المعاهدة وعدتها خطوة نحو الحل الشامل لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وانه يجب ان يليها تحقيق تقدم على طريق المفاوضات مع سوريا حتى لا تتراجع عملية السلام وتقع المنطقة في حالة من عدم الاستقرار[3].

لم يكن الموقف الليبي من المعاهدة مغايراً لموقفه من اتفاق اعلان المبادئ، إذ شجبت الحكومة الليبية المعاهدة، وعدت اللجنة الشعبية العامة يوم التوقيع على المعاهدة من ايام الزمن الرديء، وان المعاهدة تشكل استسلاماً لنظام عربي مهزوم، وخطوة على طريق تدمير ارادة الشعب العربي لاستعادة اراضيه[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص247.

(2) المصدر نفسه، ص240.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، ص190.

(4) طوق، الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي، ص241.

جاء الموقف العراقي من المعاهدة بصورة اكثر وضوحاً من موقفه من اتفاق اعلان المبادئ فقد نددت الصحف العراقية (بابل، الثورة، القادسية) وجميعها ناطقة بلسان الحكومة آنذاك بالمعاهدة واصفة اياها بالمغامرة واشارت مقالات تلك الصحف الى الذين يتدافعون اليوم ليحتلوا الصفوف الامامية في مسرح التسويات الامريكية الإسرائيلية ولا يغامرون بالحقوق العربية فقط بل يغامرون بمستقبل بلدانهم الامني والاقتصادي[1].

كان الأردن يعد من اكثر الانظمة العربية تأييداً للعراق حتى عام 1991م، الى أن تغير الموقف لصالح التحالف الدولي وحل بالعراق والأردن ما حل، وبالرغم من ذلك بقيت العلاقة بينهما الى ان تم التوقيع على المعاهدة وتغير الموقف العراقي بشنه حملة اعلامية غير مسبوقة ضد الأردن فسرت على انها ردة فعل من قبله خوفاً من ان يطبق الأردن وبشكل صارم بعد توقيع المعاهدة وبضغط من الولايات المتحدة وإسرائيل اجراءات مشددة للعقوبات واغلاق حدوده، خاصة وان الأردن كان يعد المنفذ الوحيد لدخول وخروج البضائع والاشخاص براً من والى العراق [2].

ثالثا: تاثير الاتفاقات العربية الإسرائيلية على مسألة التطبيع مع إسرائيل:

يعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في اطار عمليات التسوية احد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، ولم يستخدم الإسرائيليون مصطلح التطبيع في توضيح العلاقات التي يسعون الى فرضها مع الدول العربية، بل استخدموا في مناقشاتهم ومفاوضاتهم ايضا مصطلح طبيعة السلام، ومن هنا اوضح دايان عندما كان وزيرا للخارجية الإسرائيلية

---

(1) للاطلاع على الموقف العراقي: ينظر: نوري نجم المرسومي، "الراكضون وراء السراب الامريكي"، صحيفة بابل، العراق، بغداد، العدد 1050، 3 تشرين الاول 1994، ص1؛ صحيفة الثورة، العراق، بغداد، العدد8587، 26 تشرين الاول 1994، ص1؛ صحيفة القادسية، العراق، بغداد، العدد 4579، 27 تشرين الاول 1994، ص1.

(2) طوق، الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي، ص228.

عام1977م ((ان معنى السلام يحمل مفهومين هـما :اما المحافظـة عـلى الوضـع القـائم وهـو احتلال الارض، واما السلام باعتباره استراتيجية دائمة وهو ما تريده إسرائيل))[1].

انتهزت دول عربيـة عـدة فرصـة توقيـع الفلـسطينيين عـلى اتفـاق اوسـلو ليـسعوا الى الاتصال بإسرائيل مستندين في ذلك الى حجة لها مبررهـا المقبـول نـسبياً مفادهـا انـه اذا كـان الفلسطينيون وهم اصحاب القـضية الاساسـية ارتـأوا حـل صراعهـم التـأريخي وتـسويته مـع إسرائيل فلم يستمروا هم بالصراع والحظر مع إسرائيل، ومـن هنـا حـدث مـا يمكـن تـسميته بالتهافت العربي على إسرائيل وكأن الصراع العربي جرى اختزاله في مجرد توقيع الاتفاق ما بين منظمة التحرير وإسرائيل وكأن المنظمة هي المتحدثـة باسـم العـرب في الـصراع والـسلام مـع إسرائيل[2].

ومنذ ان دخلت الدول العربية في المفاوضات متعددة الاطراف والتي ادت الى تحلحـل المقاطعة العربية لإسرائيل إذ باشرت الاخيرة بتطبيع علاقاتها الثنائيـة مـع عـدد مـن البلـدان العربية واندفاعها جاء بناءً على الرغبـة الامريكيـة في انهـاء المقاطعـة بحجـة تـشجيع عمليـة السلام، او بامل استرضاء الولايات المتحدة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية[3].

ركـزت إسرائيـل في مـسالة التطبيـع عـلى بلـدان الخلـيج العـربي باعتبارهـا مـن اكـثر الـدول العربيـة اسـتقراراً بـسبب دعـم الولايـات المتحـدة لتلـك الانظمـة والتـي لا تـسمح بتغييرها حتى لو اضـطرها الامـر الى اسـتخدام القـوة كـما في حالـة العـراق والكويـت، لـذلك شعرت إسرائيل بان هذه العلاقة سـتحقق لهـا امكانـات اقتـصادية واسـتثمارية هائلـة اذا مـا

---

(1) محسن عوض وآخرون، مقاومة التطبيع ثلاثون عاماً من المواجهة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط 1، (بيروت، 2007)، ص31.

(2) عـلاء سـالم، " إسرائيـل والمـصالحة العربيـة الثابـت والمتغـير في الاسـتراتيجية الإسرائيليـة ازاء المنطقـة العربيـة"، مجلـة الدراسـات الدبلوماسـية، معهـد الدراسـات الدبلوماسـية، الريـاض، العـدد 13، 1998، ص24.

(3) عوض، مقاومة التطبيع... ص ص 64-65.

أقدمت دول الخليج عرفاناً منها لدور الولايات المتحدة في المحافظة على انظمتها على تطبيع العلاقات مع إسرائيل[1].

كانت اولى الخطوات الخليجية للتقرب من إسرائيل قد صدرت من قطر التي باشرت عملية التطبيع السياسي منذ ان التقى وزير خارجيتها حمد بن جاسم آل ثاني بشمعون بيريز على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخمسين في تشرين الاول/اكتوبر عام 1993م، واعلن الوزيرالقطري بان سياسة الحوار بين قطر وإسرائيل ثابتة واشار في تشرين الاول/اكتوبر عام 1995م الى ان بلاده تؤيد الغاء المقاطعة المباشرة مع إسرائيل حتى لو لم يتم تحقيق السلام الشامل[2]، واكد ان مقاطعة إسرائيل النفطية تؤدي الى تحقيق شركات النفط مكاسب على حسابنا اذ تصدر قطر النفط الى شركة نوتردام وغيرها من الشركات ومن هناك يعاد الى إسرائيل فضلا عن ان إسرائيل تصدر بضائع الى الدول العربية عن طريق قبرص ماتصل قيمته إلى مليار دولار سنوياً بعد تعديل اشارة المنشأ على البضاعة لذا علينا ان ندرك الحقائق وان لا نتغاضى عنها[3].

كان على العرب ان ينتبهوا الى حقيقة واقعية وهي أن إسرائيل اصبحت قوة اقتصادية كبرى على حسابهم وحققت ارباحاً بصورة غير مباشرة منهم، واذا نظرنا اليوم الى ان استراتيجية الدول تقوم على الحرب الاقتصادية لا العسكرية بصورة مباشرة على الرغم مما تمارسه الولايات المتحدة في العالم فهي تصب في النهاية في تحقيق مكاسب اقتصادية تعزز تفوقها في جميع المجالات، وبالتالي فإن القوة الاقتصادية قد تساهم في

---

(1) جاسم يونس الحريري، السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (د.م، 2006) ص ص 19-20.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص24.

(3) وليد حسن محمد، "العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد، العدد 5، 2007، ص ص 17-18.

انهيار دول كما حصل للاتحاد السوفيتي او بناء دول كما في حالة إسرائيل فاذا ما رفع العرب المقاطعة عن إسرائيل فهذا يعني تفوقها عليهم اقتصادياً اضعافاً مضاعفة فخير وسيلة هي الحرب الاقتصادية معها لاجبارها على الاقل الانصياع للقرارات الدولية، وان كان لا يوجد تضامن عربي موحد لذلك بل واصبحت المصلحة الذاتية طاغية على العلاقات العربية العربية.

واستكمالاً للتطبيع السياسي زار وزير العدل القطري إسرائيل والقى خطاباً في جامعة بيرزيت اشار فيها الى الموافقة المبدئية لقطر على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعقب ذلك وصف وزير الخارجية القطري في 16 آيار/مايو عام1996م إسرائيل بانها دولة مجاورة لها خصوصيتها واهميتها[1].

من المعيب بل ومن المخزي ان تاتي مثل هذه التصريحات ممن يدعون العروبة بعد اسبوع واحد على احداث جريمة قانا وقطر لم تتحرك لولا انها وجدت أرضاً خليجية داعمة لها، ومن الاسى والحزن ان نشاهد على شاشات التلفاز زعماء عرب بدءاً من عرفات يصافحوا ويقبلون زعماء الحرب في إسرائيل (شامير، رابين، باراك، شارون) وغيرهم وجميعهم كانوا يعملون على راس المنظمات الارهابية الصهيونية.

في عام 1996م زار بيريز الدوحة بعد زيارته لمسقط واتفق مع المسؤولين القطريين على فتح مفوضيتين لرعاية المصالح الاقتصادية بين إسرائيل وقطر خلال فترة قصيرة وان تعالج الامور السياسية ايضا، وبرغم هذه الحماسة القطرية تفاجأ الإسرائيليون في استطلاع للراي قامت به صحيفة الوطن القطرية شملت 600 شخص وجدت ان 70% منهم يرفضون التطبيع مع إسرائيل وان 98% ما زالوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها عدوتهم الاولى برغم ذلك حرصت قطر على استمرار العلاقات مع إسرائيل،

---

(1) فتحي محمد العفيفي، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 66، ط 1، (ابوظبي، 2003) ص54؛ الحريري المصدر السابق ص220.

فاستضافت قطر مؤتمر الدوحة الاقتصادي المنعقد في عام 1997م على الرغم من معارضة الدول العربية لذلك، وبما انها اعلنت عن قطع علاقاتها مع إسرائيل بعد انتفاضة الاقصى عام 2000م الا انها حافظت على استمرار خط الاتصالات السياسية معها عبر المحافل الدولية[1].

في مجال التعاون الاقتصادي ما بين قطر وإسرائيل اعلنت شركة اترون الامريكية انها ستقوم بنقل الغاز القطري الى إسرائيل وبكلفة 5.5 مليون دولار وانه سيتم نقله بواسطة سفن نقل مخصصة وكان من المقرر ان ينتهي العمل من المشروع في العام 2000م الا انه أُلغي بسبب كلفة النقل الباهظة للمتر المكعب الواحد البالغة 16 دولار في حين ان كلفة استيراد الغاز النرويجي او الروسي 6 دولارات للمتر المكعب الواحد [2].

انفردت عُمان بموقف مختلف عن الدول الخليجية من قضية التطبيع مع إسرائيل وكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها مع مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفد وانخرطت في اعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات المتعددة الاطراف في القيام باتصالات ثنائية مع إسرائيل وتكثفت الاتصالات بينهما، إذ قام رابين في27 كانون الأول/ديسمبرعام 1994م بزيارة الى مسقط التقى خلالها السلطان قابوس بن سعيد وتعد الزيارة الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي إلى بلد خليجي واشار رابين الى شجاعة السلطان قابوس عندما استقبل وعقب التلفزيون الإسرائيلي على تلك الزيارة بان إسرائيل والسلطنة كانت تجريان اتصالات سرية منذ 18 عاماً![3].

بالرغم من هذا التطور في العلاقات الا ان السلطنة أرجأت اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى مكاتب لرعاية المصالح ما بين البلدين على خلفية انتظار نتائج قمة الاسكندرية في2 حزيران/يونيو عام1995م التي جمعت الرئيس المصري مبارك

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص298؛ العفيفي، المصدر السابق، ص56.

(2) الحريري، المصدر السابق، ص19.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، ص ص 311-312.

والسوري حافظ الأسد والملك فهد والتي فسرت على انها دعوة للبلدان العربية لايقاف التطبيع مع إسرائيل[1].

تطورت العلاقات ما بين البلدين ولاسيما في المجال الاقتصادي، إذ تم الاتفاق على السماح بتحليق الطائرات الإسرائيلية في الاجواء العمانية، والسماح بدخول البضائع الإسرائيلية الى الاسواق العمانية، وتم الاتفاق على انشاء معمل لتحلية المياه في مقسط واشار يوسي بيلين الذي اجتمع مع بن علوي في القاهرة، إلى أن اجتماعه ونزوله في الفندق الذي ينزل فيه وزراء الخارجية العرب عشية عقد اجتماعهم له دلالة على التغير الذي طرأ على دول المنطقة[2].

وفي عام 1996م وفي أثناء زيارة بيريز لمقسط على راس وفد تجاري واقتصادي كبير اشار السلطان قابوس إلى أن ابواب بلاده مفتوحة ودون تلكؤ امام جميع الإسرائيليين[3].

كان الموقف السعودي من مسألة التطبيع يتسم بالحذر والحساسية بسبب موقعها في العالمين العربي والاسلامي ووجود الحرمين الشريفين فيها ولارتباطها بعلاقات جيدة مع سوريا ولبنان فقد حاولت عدة حكومات إسرائيلية اجراء اتصالات مع السعودية التي كانت رافضة لها، الا ان الموقف السعودي طرأ عليه تغير في اعقاب ازمة الخليج الثانية وما نجم عنها [4].

ودعم الموقف السعودي باصدار فتوى من مفتي عام السعودية عبد العزيز بن ال الشيخ اجاز فيها ((اقامة سلام دائم اومؤقت مع إسرائيل اذا رأى ولي الامر المصلحة في ذلك)) [5].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص32.

(2) المصدر نفسه، ص91.

(3) محمد، العلاقات الاسرائيلية مع دول الخليج...، ص18.

(4) عوض، مقاومة التطبيع...، ص73.

(5) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص308.

وسربت معلومات عن لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في احدى العواصم الاوربية خلال عام 1993م، كما سمحت بعقد لقاءات بين رجال اعمال سعوديين مع إسرائيليين كان الدور البارز والاكبر فيها لرجل الاعمال السعودي عدنان خاشقجي تطورت لزيارات ما بين مستثمرين من كلا البلدين[1].

شاركت السعودية في المفاوضات المتعددة الاطراف، وفي مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الرباط عام 1994م شاركت بوفد كبير ضم 30 عضواً، ونتيجة لجمود عملية السلام خلال تولي حكومة نتنياهو للسلطة عام 1996م علقت السعودية اتصالاتها مع إسرائيل، وقاطعت شأنها شأن بقية الدول العربية مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997م، وربطت مشاركتها في اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت في الدوحة باغلاق الدوحة لمكتب الاتصال الإسرائيلي فيها[2].

ركزت إسرائيل وبشكل خاص على دولة الامارات لوضعها الاقتصادي المتطور والنشيط في المجالات الاستثمارية لذا عمدت الى تطوير العلاقات الاقتصادية معها ولاسيما مع امارة دبي، فقد رغبت إسرائيل في زيادة صادراتها اليها لتصل الى 400 مليون دولار في مجالات الاتصالات والحاسوب والموارد الطبيعية، ومن المؤشرات على وجود اتصالات وعلاقات ما بين البلدين هو قيام الشيخ حسن بن مكتوم في آب/ اغسطس عام 1994م الذي يملك وكالة سياحية بزيارة إسرائيل للاتفاق حول التنسيق بين شركات الطيران الاماراتية وشركة العال الإسرائيلية للطيران لتنظيم رحلات فيما بينهما[3].

---

(1) الحريري، المصدر السابق، ص ص 216 – 217.

(2) محمد، العلاقات الاسرائيلية مع دول الخليج...، ص22.

(3) المصدرنفسه، ص 21.

وتحدثت إسرائيل عن اتصالات سرية وفتح مكتب تمثيل إسرائيلي في دبي (بعثة دبلوماسية سرية) يضم ثلاثة دبلوماسيين إسرائيليين يحملون جوازات سفر اجنبية، ويعملون تحت غطاء رجال اعمال اجانب وبمعرفة السلطات الاماراتية بناءً على شرطها لتفادي انتقادات القوى القومية والاسلامية لسياساتها داخل الامارات[1].

انخرطت البحرين في المفاوضات المتعددة الاطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد وما رافقها من اتصالات سياسية ما بين المسؤولين البحرينيين والإسرائيليين، فقد استقبلت البحرين وفداً من وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي ناقش موضوعات اقامة علاقات سياحية ما بين البلدين والسماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول البحرين، واستقبلت في 24 تشرين الاول/اكتوبر عام 1994م، وفداً إسرائيلياً برئاسة يوسي ساريد وزير البيئة الإسرائيلي انذاك للمشاركة في اعمال لجنة البيئة المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف التي عقدت اجتماعاتها في المنامة[2].

وعلى الرغم من هذا التطور الذي حصل في العلاقات ما بين البلدين الا انه رفض كبار رجال الاعمال البحرينيين والمسؤولين عن غرفة تجارة البحرين المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في عمان عام 1995م الذي شاركت فيه إسرائيل، واكدوا على أن عقد مثل هذه القمم لا تخدم الدول عامة والخليجية خاصة بل تخدم إسرائيل بالدرجة الاساس، مما ولد انطباعاً عن رفض بحريني عام لمسألة التطبيع مع إسرائيل[3].

---

(1) عوض، مقاومة التطبيع...، ص74.

(2) ابراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية ازاء شبه الجزيرة العربية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد 38، ط 1، (ابو ظبي، 2000)، ص74؛ صحيفة بابل، العراق، بغداد، العدد 1047، 26 تشرين الاول 1994، ص3.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص321.

كان الموقف الكويتي من مسألة التطبيع خلافاً لما هو متوقع، من ان الكويت ستكون اول بلدان الخليج العربي في اقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سواءً أكان ذلك كامتنان منها لموقف الولايات المتحدة من ازمة الخليج، والداعية دائماً لاقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع مع إسرائيل، أم بالضغوط التي تمارس عليها من قبل الاخيرة بشأن التطبيع مع إسرائيل، الا انه بالرغم من ذلك لم تقم الكويت على غرار ما فعلت قطر وعمان بفتح مكاتب لرعاية المصالح الإسرائيلية، وانما اكتفت الكويت بالاعلان عن رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عن اسرائيل والتي بررها وزير الخارجية صباح الاحمد الصباح انذاك بأنه نظراً للتقدم الذي حصل في مسارات المفاوضات العربية- الإسرائيلية ولاسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية المتمثلة بمسألة اعادة اعمار الكويت بعد ما خلفته ازمة الخليج من دمار فيها تقرر رفع المقاطعة عن الشركات الغربية والاسيوية التي تتعامل مع إسرائيل [1].

وفي خضم هذا المجال اكد جابر الاحمد الصباح امير الكويت(1977-2006) بأن الكويت ستكون اخر بلد يطبع علاقاته مع إسرائيل، وانه لا داعي لهرولة بعض البلدان العربية إلى التطبيع مع إسرائيل وان أي اتصال من أي نوع لن يتم ما بين الكويت وإسرائيل [2].

وبموجب ذلك رفضت الكويت على لسان وزير خارجيتها استقبال اسحق رابين الذي كان في جولة في المنطقة زار خلالها مسقط والدوحة والمنامة، واكد وزير الخارجية الكويتي ((انه حتى لو طلب من الكويت ذلك فلن تفعل وان مسألة رفع المقاطعة عن إسرائيل من الدرجى الاولى لن تتم الا بقرار من جامعة الدول العربية))[3].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993، ص557.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص139.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، ص70.

ويبدو ان الموقف الكويتي من مسألة التطبيع مع إسرائيل جاء بشكل حذر جدا نتيجة لضغط التيار الاسلامي المعارض الموجود في الحكومة الرافض لمسألة اقامة علاقات مع إسرائيل ولا زالت الكويت على موقفها خوفاً من ان يؤدي ذلك الى انقسام سياسي يكون له نتائج سلبية على البلاد[1].

أما فيما يخص دول المغرب العربي التي تفاوتت مواقفها بشأن مسألة التطبيع مع إسرائيل تبعاً للظروف الداخلية لكل بلد، فالمملكة المغربية المعروفة باتصالاتها السرية والعلنية مع إسرائيل لم تجد صعوبة في الاعلان عن المباشرة بالتطبيع في العلاقة ما بين البلدين، فقد عقد في الدار البيضاء مؤتمر التجمع العالمي لليهود المنحدرين من اصول مغاربية، بالاضافة الى حضور وفود من مختلف انحاء العالم تمثل مليون يهودي منحدرين من اصول مغاربية وشاركت إسرائيل بوفد ضم 20 عضواً برئاسة رافائيل اوري رئيس الكنيست الإسرائيلي، وناقش المؤتمر اوضاع الجاليات اليهودية في العالم من اصول مغارية وامكانية استغلال ذلك لاقامة علاقات اقتصادية وثقافية ما بين المغرب وإسرائيل عبر تلك الجاليات[2].

تطورت العلاقة ما بين المغرب وإسرائيل من خلال فتح مكاتب لرعاية المصالح بين البلدين تم من خلالها منح الف تاشيرة دخول لمواطنين مغاربة الى إسرائيل لغاية العام 1995م، بالاضافة الى فتح خطوط هواتف مباشرة ما بين البلدين، وبذلك اصبح المغرب البلد الثاني بعد مصر في إقامة اتصالات هاتفية مباشرة مع إسرائيل [3].

---

(1) للمزيد عن نشاط التيار الاسلامي في الخليج. ينظر : هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي دراسة تاريخية 1945-1991، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، (بيروت، 2010).

(2) ابراهيم ابو لغد وآخرون، العرب ومواجهة اسرائيل واحتمالات المستقبل، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2000)، ص ص 255-256.

(3) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995، ص126.

كان وضع موريتانيا بعد ازمة الخليج الثانية في غاية الحرج سياسياً واقتصادياً بسبب موقفها من الازمة ودعمها للعراق فطالها ما طال بقية الدول العربية (الأردن فلسطين اليمن السودان) الداعمة للعراق من عقوبات وضغوط سياسية واقتصادية مورست عليها من الولايات المتحدة او من دول مجلس التعاون الخليجي، مما اضطرها في النهاية بعد التطورات التي حصلت في عملية السلام وامام الوعود الامريكية المغرية الى اقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع بشكل كبير مع إسرائيل [1].

لذلك يمكن ان نعطي ثلاث ميزات للعلاقات ما بين موريتانيا وإسرائيل وهي:

1- انها كانت ولا تزال موضوع صراع قوي على الساحة الموريتانية ومن مظاهرذلك دمج قوى المعارضة لمواقفها من التطبيع في مواجهة الحكومة.
2- ان هذه العلاقة عبر عنها على الاقل خلال فترة نظام معاوية ولد الطايع عن معادلة مفادها ان مكانة موريتانيا الاقليمية تعززت من جراء اقامتها علاقات مع إسرائيل وتغير موقفها من العراق فاصبحت اكثر عدائية تجاهه وتمثل ذلك بطردها للسفير العراقي في تشرين الاول/اكتوبر عام 1995م، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق في تشرين الثاني/نوفمبرعام 1999م بدفع من إسرائيل والولايات المتحدة.
3- انها تجاوزت التطبيع لدول المغرب العربي مع إسرائيل باقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لها عام 1998م، في الوقت الذي رفض فيه المغرب استقبال نتنياهو في طريق عودته من واشنطن احتجاجاً على سياسته تجاه الفلسطينيين ولا يعرف كيف يتم تفسير هذا الاندفاع الموريتاني في مسألة التطبيع مع إسرائيل لعدم وجود تعاون اقتصادي كبير بينهما يمكن ان يكون مبرراً لمثل هذا الاندفاع[2].

اما بالنسبة للجزائر التي كان لديها حذر كامل من مسألة التطبيع مع إسرائيل

(1) عوض، مقاومة التطبيع...، ص70.
(2) المصدر نفسه، ص71.

بسبب ضغط التيار الاسلامي في الجزائر (جبهة الانقاذ الاسلامية الجزائرية) والتي كان لها نشاط واسع خاصة في القيام باعمال عسكرية مناهضة للحكومة، مما قد يضع في حسابات الحكومة الجزائرية عدم الاعلان عن القيام بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن وكالمعتاد عندما تحاول إسرائيل الضرب على الوتر الحساس فانها تصرح عن وجود علاقات سرية مع أي دولة من الدول العربية، وهذا ما فعلته مع الجزائر وفسرت مصافحة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقه(تولى الرئاسة في عام 1999م) في اثناء جنازة الملك المغربي الحسن الثاني (توفي في العام 1999م) لايهود باراك بانها محاولة جزائرية للتطبيع مع إسرائيل، في حين فسرها بوتفليقة انها تمثل اداب التعامل الدبلوماسي بين الرؤساء، أما قيام وفد من الصحفيين الجزائريين بزيارة لاسرائيل في تموز/يوليو عام 2000م فهو دليل على رغبة الحكومة الجزائرية في التطبيع مع اسرائيل والا كيف تسمح للصحافيين بزيارة اسرائيل [1].

كان موقف ليبيا من اكثر المواقف (غرابة) تجاه مسألة التطبيع مع إسرائيل، ففي حين قاطعت مصر لاقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لم تفعل ذلك مع الدول الخليجية (قطر عمان) التي اقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، في حين طالبت بطرد موريتانيا من عضوية الجامعة العربية وقطع المساعدات الاقتصادية عنها لاقامتها علاقات مع إسرائيل[2].

كانت هناك محاولات ليبية من اجل التقرب من إسرائيل هدفت من ورائها تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة التي فرضت عليها الحصار عام 1988م بسبب حادثة لوكربي[3]، لذا كانت ليبيا تسعى لاقامة اتصالات باليهود من اصول ليبية، وأفصحت

---

(1) المصدر نفسه، ص70.

(2) كفاح عباس رمضان، " موقف اتحاد المغرب العربي من القضية الفلسطينية"، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 3، 2009، ص3.

(3) في عام 1988، انفجرت طائرة تابعة لشركة بان امريكان فوق قرية لوكربي الاسكتلندية وعلى متنها ما يزيد على 365 راكباً غالبيتهم امريكيون، وحملت الولايات المتحدة ليبيا مسؤولية تفجير الطائرة وفرضت عقوبات اقتصادية عليها ولم تتحسن العلاقة الا بعد دفع ليبيا التعويضات لأهالي الضحايا.

الحكومة الليبية عن عزمها على تعويض اليهود الليبيين الذين هاجروا الى إسرائيل وتركوا ممتلكاتهم، وهو ما كانت تسعى اليه إسرائيل من شمول اليهود العرب الذين تركوا الدول العربية ببند التعويضات الخاص باللاجئين في اطار حل مشكلاتهم[1].

وصل الى ليبيا داعية السلام الإسرائيلي ابي ناثان قادماً من تونس بعد ان رتب زيارته الى ليبيا السفير الليبي في باريس، وطرح موضوع ترتيب زيارة اليهود من اصل ليبي الى ليبيا وحاول التوسط في حل الخلافات الليبية الغربية بشأن ازمة لوكربي[2].

من المؤسف انه عندما تفرض عقوبات او حصار على بلد عربي تكون الدول العربية اول من يطبق تلك العقوبات، دون ان تكون هناك أية اعتبارات دينية او اخلاقية لرفضها او عدم تطبيقها، في هذا المجال رفضت السعودية السماح لـ192 حاجاً ليبياً الدخول اليها جواً بسبب الحصار الجوي الذي فرض على ليبيا، مما اضطرهم الى الطلب من إسرائيل بالسماح لهم لاداء فريضة الحج الى بيت المقدس، الأمرالذي استقبلته إسرائيل بشيء من الارتياح وذلك كله يدخل في باب التطبيع مع احدى الدول العربية الرافضة لها وللسياسة الامريكية في المنطقة[3].

حاول رابين اتباع سياسة تقوم على اقامة علاقات مع الدول المناوئة للسياسة الامريكية في المنطقة (العراق، ليبيا، ايران) في محاولة منه لإحراج الادارة الامريكية وحملها على الكف عن الضغوط التي تمارس من قبلها عليه[4].

---

(1) عوض، مقاومة التطبيع...، ص71.

(2) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، ص562.

(3) المصدر نفسه، ص554.

(4) عزمي بشارة، " من اجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 16، 993، ص50.

سربت الصحافة التونسية معلومات جاء فيها ان القذافي سلم رئيسة وزراء تركيا تانسو شيلر التي كانت في زيارة لليبيا يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبرعام1994م رسالة بوساطتها الى المسؤولين الإسرائيليين نقلتها في اليوم التالي، وهو ما نفته وكالة الانباء الليبية واصفة تلك الانباء بأنها لا اساس لها من الصحة وان القذافي لم يكن على علم بزيارة شيلر الى إسرائيل[1].

اما بالنسبة لتونس التي باشرت في العام 1996م بفتح مكاتب اتصال لها مع إسرائيل وصرحت بأن يكون ذلك بالتزامن مع فتح مكاتب لها في غزة، ورأس المكتب الإسرائيلي دبلوماسي إسرائيلي من اصل تونسي في اطار تعزيز الاتصالات ثم العلاقات ما بين البلدين وسعت تونس الى اقامة علاقات اقتصادية وسياحية مع إسرائيل، الا ان ذلك لم يستمر فقد قطعت تونس علاقاتها مع الاخيرة بناء على الرغبة العربية عقب اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000م، وبالرغم من ذلك استمر لقاء المسؤولين ما بين البلدين في اطار اجتماعات الجمعية العربية، ودعت تونس المسؤولين الإسرائيليين الى حضور الاجتماعات الدولية التي تعقد فيها[2].

اما بالنسبة للعراق فقد بث التلفزيون الإسرائيلي ان طارق عزيز نائب الرئيس العراقي صدام حسين اوصل عبر دبلوماسي مغربي رسالة الى إسرائيل يقترح فيها فتح حوار بين الجانبين، وذكر التلفزيون ان القيادة العراقية لم تعد تنظر الى إسرائيل على انها بلد معادٍ منذ توقيع اتفاق غزة اريحا، واضاف التلفزيون الإسرائيلي ان رابين وبيريز رفضا

---

(1) تحدث الاستاذ عبد التواب احمد سعيد عن هذه القضية التي كان في حينها مقيماً في ليبيا، ان احد الصحفيين التونسيين سرب الخبر، واذا بالقذافي في اليوم التالي يعلن عن غلق الحدود مع تونس بسبب انتشار مرض الكوليرا في الاخيرة، مما سبب ارباكاً في حركة نقل الاشخاص والبضائع على الحدود بين البلدين، بعدها قدم الصحفي التونسي اعتذاراً في مقال صحفي، واذا بالقذافي يعلن عن فتح الحدود بسبب انتهاء وباء الكوليرا في تونس. مقابلة مع الاستاذ عبد التواب احمد سعيد في 2011/9/18

(2) ابو لغد، المصدر السابق، ص256؛ عوض، مقاومة التطبيع...، ص68.

العرض العراقـي، الا ان وزيـر الاسـكان بنيـامين بـن اليعـازر نفـى صـحة مـا بثـه التلفزيـون الإسرائيلي[1].

من جانبه نفى طارق عزيز في أثناء لقائه مع رئيس الوزراء الأردني عبد الـسلام المجـالي تلـك الانبـاء، واكـدت الـسفارة العراقيـة في عـمان ان مـا بثـه التلفزيـون الإسرائـيلي مجـرد شائعات[2].

حاولت إسرائيل اختراق جدار الرفض العراقي للتطبيع معها مستغلة حملـة العقوبـات الدولية في تسعينيات القرن الماضي ولم تفلـح، فعمـدت الى ورقـة المعارضـة وابرزهـا الكرديـة والتي امتد دعم إسرائيل لها منذ الستينيات وبعد العام1991م في محاولة لاسقاط نظام الحكم في العراق، فنجحت في تعزيز علاقاتها بالاكراد بعد ان دعمت الولايات المتحدة في اقامـة مـلاذ آمن لهم، وحمل الكرد على المثقفين العرب انكارهم لتلك العلاقة، بقولهم اذا كان قادة عـرب على علاقة بإسرائيل فلماذا يحملون علينا اذا اقمنا علاقة مع إسرائيل[3].

كذلك حاوت إسرائيل دعم المعارضـة العراقيـة الاخـرى ومنهـا الاتـصال بـزعيم المـؤتمر الوطني أحمد الجلبي عام 1993م في سبيل توحيد صفوف المعارضة لاسـقاط نظـام الحكـم في العراق [4].

وإستغلت إسرائيل ظروف النزاع اليمني بين الشمال والجنوب فتم عقد صفقة مـا بـين عامي 1992-1993م بوساطة رجـل الاعـمال اليهـودي مـن اصـل يمنـي يحيـى حبـشوش الـذي كـان عـلى علاقـة وثيقـة بالموسـاد الإسرائـيلي، سـمحت الـيمن الـشمالي بموجبهـا بهجـرة

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1994، ص192.
(2) يوميات وثائق الوحدة العربية1994، ص194.
(3) احمد السيد تركي، " القضية الكردية في العـراق"، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مؤسـسة الاهـرام، القـاهرة، العدد 135، 1999، ص ص117-122.
(4) عوض، مقاومة التطبيع...، ص ص 64-65.

ثلاثة الاف يهودي الى إسرائيل مقابل الحصول على اسلحة إسرائيلية وامريكية، ولعب ايضا حبشوش بوساطة ما بين علي سالم البيض زعيم اليمن الشمالي والولايات المتحدة والذي رتب له زيارة اليها في عام 1992م، علماً ان البيض كان على علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتي السابق[1].

وخلاصة القول ان مفهوم التطبيع مع إسرائيل تجسد منذ اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م وقوبل برفض عربي واسع رسمياً وشعبياً واستمر حتى بعد ذلك التاريخ الى ان حصلت ازمة الخليج الثانية لتطيح بذلك السياج الذي وضع حول إسرائيل، فبادرت الحكومات العربية بعد توقيع اتفاق اوسلو بالدعوة الى التطبيع مع إسرائيل حتى تلك التي كانت تنادي برفضه فإنها كانت تدعو سراً الى التطبيع معها، ولم يبق امام الشعب العربي المغلوب على امره من قبل حكام مستبدين الا الاستمرار بالرفض الكامل لسياسة التطبيع مع إسرائيل، سواء على صعيد الفئة المثقفة من المنضمين الى النقابات المهنية والامثلة كثيرة على ذلك، أم على مستوى المواطن البسيط سواء الذي يسكن في نواكشوط أم في مسقط يرفض وبشكل مطلق لسياسة التطبيع مع من يعتبرها عدوة لا جارة، مما اوجد فراغاً وهوة واسعة ما بين الحكام وشعوبهم فكانت النتيجة ان جاء التغيير من الشعوب العربية، فيما عرف (بثورات الربيع العربي) في عام 2011.

(1) سالم، المصدر السابق، ص ص 43-44.

الخاتمة

يمكننا أن نستنتج من دراستنا مايلي:

اولا: لم يستفد الجانب العربي منذ إعلان بلفور عام1917م وحتى الوقت الحاضر من مفاوضاتهم مع إسرائيل لأسباب كثيرة، قسم منها يتعلق بضعف المفاوض العربي الذي لم يكن يملك وعلى طول مسار المفاوضات القرار السياسي الذي يمكنه من اتخاذ القرار المصيري دون الرجوع إلى القيادات العليا التي تنفرد باتخاذ القرار، على عكس المفاوض الإسرائيلي الذي كان لديه حق تصرف مطلق باتخاذ القرار الذي يراه مناسبا دون الرجوع إلى قيادته، والقسم الآخر يتعلق بعدم تحديد أهداف التفاوض الإستراتيجية العربية، والقسم الثالث يتعلق بالوضع الدولي ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل على طول مسارات التفاوض وتبنيها للكثير من مطالب إسرائيل.

ثانيا: كان للظروف الدولية والإقليمية أثرها البارز في دفع أو اندفاع بعض الدول العربية نحو القبول بدخول المفاوضات (عملية السلام)، إذ كان لأزمة الخليج اثر كبير ومباشر في تعزيز الانقسام والتفكك العربي، وبالتالي دخلت معظم الدول العربية في حالة من بناء الثقة والتفاوض مع إسرائيل بعد انعدام الثقة فيما بين العرب أنفسهم ولازال العرب يعانون من ذلك.

ثالثا: إن دخول الفلسطينيين في عملية السلام لم يكن عن رغبة حقيقية في التعايش السلمي مع إسرائيل، وإنما جاء نتيجة للضغوط الدولية التي مورست عليهم، وعلى الأخص من الدول العربية الشقيقة، لذلك حاول الفلسطينيون من بعد ما يزيد على الأربعين سنة من الشتات في الدول العربية (التي أصبحت رافضة لهم) على الدخول قي مفاوضات مباشرة مع إسرائيل علهم يحصلون على ابسط الحقوق التي لم يستطع العرب توفيرها لهم، فكانت ردة الفعل الإسرائيلية أن استغلت ظروف الدخول الفلسطيني للمفاوضات إلى ابعد حد ونجحت في إملاء شروطها على الفلسطينيين،

فأصبحت السلطة الفلسطينية شرطياً ينوب عن إسرائيل في القضاء على المناوئين لسياستها في الأراضي المحتلة من نشطاء حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين، فزرعت الانشقاق مابين الفصائل التي كانت متحدة ضد العدو طول سنين ليبدأ الاقتتال فيما بينها تاركين عدوهم يفعل مايريد وكيف يريد وفي أي وقت.

رابعا: من المحتمل جدا إعلان الدولة الفلسطينية المرحب بها من دول عربية للخلاص من مشكلة فلسطين ومن دول غربية لأجل إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل، وهمهم إشغال الفلسطينيين ولفترة طويلة بمنازعات حول قيادة تلك الدولة(لو رأت النور) الدولة التي ستكون مساحتها اقل من مساحة الأراضي التي أعطاها قرار التقسيم الشهير لعام 1947م، ورفضه العرب في حينه وصاروا اليوم يبذلون كل جهد لتنفيذه.

خامسا: لم يحصل الأردن بعد توقيعه على معاهدة السلام مع إسرائيل على ماحصلت عليه مصر من قبل، بحصولها على ارض سيناء وان كانت مجردة من السلاح لكن بسيادة مصرية كاملة، في حين كانت السيادة الأردنية شكلية بعد تأجيره لأراضيه ولمدة 25 عاماً، ولم يحسن الأردن وضعه الاقتصادي بالرغم من كل الوعود التي أطلقت من الدول الغربية والعربية، فلازال اقتصاده هشاً ولازال هناك رفض شعبي عام للمعاهدة.

سادسا: كان بإمكان سوريا التوصل إلى اتفاق سلام واستعادة الجولان ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لو قام الرئيس السوري حافظ الأسد بتقديم تنازلات كتلك التي قدمها السادات، لكن رغبة الأسد في الدخول في المفاوضات لم تكن لتحقيق شعار الأرض مقابل السلام بل السلام من اجل البقاء فترة أطول في السلطة وجعلها وراثية في أسرته، وإلا لما ترك المفاوضات في أواخر أيامه للاختلاف على مسائل شكلية بعد أن قطعت شوطا كبيرا، واتجه إلى ترتيب البيت السوري بنقل السلطة إلى ابنه بشار تاركاً مصير الجولان في المجهول وكذلك كان حال ابنه

بتركه الجولان وتحريرها أو حتى الرد على اعتداءات إسرائيل المتكررة ضد مواقع في سوريا.

سابعا: إن ما يمكن أن نسميه سياسة التطبيع من بعض الدول العربية مع إسرائيل، وتجسيدها لذلك في بروتوكولات سياسية واقتصادية وتبادل للزيارات لازال مرفوضا على المستوى الشعبي العربي العام من أقصى المحيط إلى الخليج وعلى كافة المستويات سواء المثقفين أم شرائح المجتمع البسيطة، إذ لو أتيح لهذه الجماهير المكبوتة من جور حكامها فرصة لكان لها موقف قوي في إزالة مكاتب وسفارات إسرائيل في العديد من الدول العربية ولطبقت هي ببساطتها شعار المقاطعة.

المـلاحق

ملحق رقم(1)

تعريف بأهم الشخصيات والأحداث التي وردت في الرسالة:

1- ديفد بن غوريون: تعني شبل الأسد، ولد في بولندا عام 1888م التحق منذ صغره بالجمعيات الصهيونية، هاجر إلى فلسطين عام1910م، عمل محررا صحفيا ودرس الحقوق في استانبول، ثم ابعد إلى مصر ومنها سافر إلى أمريكا، عاد إلى فلسطين وأسس اتحاد العمال اليهود(الهستدرويت)عام1920م ترأس الجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في فلسطين1935-1948، أول رئيس وزراء في إسرائيل بعد إعلانها دولة في أيار/مايو عام1948م توفي عام1973م.

2- جمال عبد الناصر: ولد في الإسكندرية عام 1918م تلقى تعليمه الأولي في مدرسة لحفظ القرآن وتنقل كثيرا بين مدن مصر إلى أن استقر في القاهرة عند عمه، دخل الكلية الحربية عام 1938م وشارك في حرب عام1948م، وكان احد المحاصرين في الفالوجا، قائد حركة الضباط الأحرار التي قادة ثورة 23 تموز/يوليو عام1953م، تولى الحكم بشكل رسمي عام 1954م، وخاض حروب1956-1967 ضد إسرائيل ساند حركات التحرر في الوطن والعالم، توفي عام1970م.

3- أحداث أيلول الأسود: في أيلول/سبتمبر عام 1970م وقعت في الأردن ما سمي بأحداث أيلول الأسود بين الملك حسين والمنظمات الفلسطينية التي أرادت أن تثبت وجودها على الساحة الأردنية، خاصة إذا علمنا أن الفلسطينيين والأردنيين من أصول فلسطينيه يشكلون ما نسبته60%من مجموع سكان الأردن مما له تأثير مستقبلي على الأردن، وقعت المصادمات بين الطرفين وراح ضحيتها ألاف الأشخاص مما اضطر الملك على إعلان الأحكام العرفية يوم 12 أيلول/سبتمبر من عام1970م، وانتهت الأحداث بوساطة مصرية حيث تم التوقيع على اتفاقية القاهرة بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية يوم 27 أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

4- غولدا مائير: ولدت في روسيا عام1898م ودرست في دار المعلمين في ملوركي بالولايات المتحدة الأمريكية، هاجرت إلى فلسطين عام1921م كانت عضوا نشيطا في حزب (عمال بوعالي زيون) وعضوا في لجنة الأعمال الصهيونية وسكرتيرة اللجنة التنفيذية للهستدرويت (نقابة العمال) وعضوا في الكنسيت عام1949م ورئيسة بعثة إسرائيل في الأمم المتحدة ووزيرة للعمل1949-1956م، ثم وزيرة خارجية 1956-1966م أصبحت رئيسة للوزراء من1969-1974م توفيت عام1978م

5- محمد انور السادات: ولد عام 1918م في قرية ميت أبو الكوم في دلتا مصر وتربى تربية ريفية، تخرج عام 1938م من الكلية الحربية وهناك التقى بعبد الناصر وعبد الحكيم عامر، اعتقل عام 1942م بتهمة التجسس لصالح ألمانيا النازية، كان احد أعضاء الحرس الحديدي التابع للملك فاروق، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، ألقى بيان ثورة 23تموز/يوليوعام1953م الأول على الرغم من عدم مشاركته فيها، وأصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة وأمينا عاما للاتحاد الوطني عام1960م، ثم رئيسا للجمعية الوطنية، عينه عبد الناصر نائبا له عام1969م، أصبح رئيسا للجمهورية عام1970م بعد وفاة جمال عبد الناصر وظل رئيسا حتى اغتياله عام 1981م.

6- مشيه دايان:ولد بفلسطين عام1915م انضم في شبابه إلى الهاغانا ثم انضم الى البالماخ مع بداية الحرب العالمية الثانية وفي إحدى العمليات العسكرية في لبنان فقد عينه اليسرى، اشترك في حرب 1948م وأصبح عضوا في الوفد الإسرائيلي لمفاوضات رودس عام1949م، أصبح رئيسا لأركان الجيش 1953-1958، عين وزيرا للدفاع قبل أيام قليلة من حرب1967م، قدم استقالته بعد حرب1973م بسبب الانتقادات التي وجهت إليه، وبقي خارج العمل السياسي حتى عام 1977م عندما تولى وزارة الخارجية، شارك في مفاوضات كامب ديفد عام1979م توفي عام1981م.

7- حافظ الأسد:ولد عام 1930م في اللاذقية وتلقى تعليمه الابتدائي فيها انضم الى حزب البعث العربي عام 1947، تخرج برتبة ملازم طيار عام1955م عمل في الأسراب الجوية أثناء الوحدة السورية المصرية1958-1961م، شارك في ثورة 8 اذار/مارس عام 1963م وشغل مناصب سيادية في حزب البعث، كان له دور في حركة 23 شباط/فبراير عام 1966م عين قائدا للقوات الجوية ثم وزيرا للدفاع، قاد انقلاب عام 1970م ليصبح بعدها رئيسا لسوريا حتى وفاته عام 2000م

8- الملك حسين بن الأمير طلال بن الملك عبدالله ولد في عمان عام 1935م، بعد مقتل الملك عبدالله عام 1951م حل محله ابنه الأمير طلال ونتيجة لمرضه أنهيت ولايته ليعين ابنه الحسين ملكا على الأردن في 2 ايار/مايو عام1953م، وتذكر المصادر انه كان لديه علاقات سرية مع اسرائيل، وقع مع الأخيرة على معاهدة سلام عام1994م، توفي عام1999م.

9- شارون: ولد في فلسطين عام 1928م انضم إلى الهاغاناه عام1942م مسؤول عن الكثير من الجرائم بحق العرب والفلسطينيين ارتكب مجازر خلال حرب عام1948م وفي قرية قبية الأردنية عام1952م برز كشخصية عسكرية بع تمكنه من فتح ثغرة الدفرسوار في حرب 1973م، وارتكب مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1982م وبسبب تدنيسه للحرم القدسي اندلعت انتفاضة الأقصى عام2000م.

10- منظمة التحرير الفلسطينية: تأسست عام 1964م بناء على طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة العربي لذلك العام، وكلف احمد الشقيري برئاسة الجنة التنفيذية للمنظمة وكان هدفها تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح، وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر عام 1973م أوصى المؤتمر باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ملحق رقم (2)

جدول إحصائي لأهم مشاريع حل الصراع العربي - الإسرائيلي 1937-2000:

موافقة: √

رفض: ×

اسم المشروع	الدولة التي قدمته	التاريخ	الموقف العربي العام	الموقف الإسرائيلي
لجنة بيل لعام 1937م	بريطانيا	7 تموز/يوليو1937م	×	√
قرار التقسيم ذي الرقم181	الأمم المتحدة	29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م	×	√
مشروع برنادوت	الأمم المتحدة	31 ايار/مايو1948م	×	×
مؤتمر رودس	الأمم المتحدة	3 نيسان/ابريل 1949م	√	√
مؤتمر باريس	الأمم المتحدة	10اب/اغسطس1951م	×	×
مشروع نرويجي	النرويج	26تشرين الثاني نوفمبر1952م	√	√
مشروع جونستون	الولايات المتحدة الأمريكية	3 اب /أغسطس 1953م	×	√
مشروع جاما	الولايات المتحدة الأمريكية	أيلول /سبتمبر 1955م	√	×
مشروع انطوني أيدن	بريطانيا	9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م	√	×
مشروع موشي شاريت	إسرائيل	21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م	×	√
مشروع هامر شولد	الأمم المتحدة	15 حزيران/يونيو 1959م	×	√
مشروع الحبيب بورقيبة	تونس	21 نيسان/ابريل 1965م	×	√
مشروع ليفي اشكول	إسرائيل	17 أيار/ مايو 1965م	×	√
مشروع حونسون	الولايات المتحدة الأمريكية	19حزيران/يونيو1967م	×	√
المشروع السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	19حزيران/يونيو 1967م	√	×
مشروع ألون	إسرائيل	تموز 1967م	×	√
القرار 242	مجلس الأمن الدولي	22 تشرين الثاني/ نوفمبر	√	√

اسم المشروع	الدولة التي قدمته	التاريخ	الموقف العربي العام	الموقف الإسرائيلي
		1967		
مشروع جونار يارنغ	الأمم المتحدة	ايار/مايو 1968م	√	√
مشروع الرئيس اليوغسلافي	يوغسلافيا	7 شباط/فبراير 1968م	√	×
مشروع نيكسون	الولايات المتحدة الأمريكية	8 كانون الاول /ديسمبر 1968م	√	×
مشروع روجرز	الولايات المتحدة الأمريكية	9كانون الاول/ديسمبر1969م	√	×
مشروع روجرز الثاني	الولايات المتحدة الأمريكية	19حزيران/يونيو1970م	√	√
مشروع السادات	مصر	28كانون الأول/ديسمبر 1970م	√	×
مشروع غولدا مائير	إسرائيل	9شباط/فبراير1971م	×	√
مشروع الحكماء الأفارقة	منظمة الوحدة الأفريقية	22حزيران/يونيو1971م	√	×
مشروع المملكة العربية المتحدة	الأردن	15اذار/مارس1972م	√	×
مشروع السادات	مصر	16 تشرين الثاني/نوفمبر 1973م	√	×
القرار338	مجلس الأمن الدولي	22تشرين الثاني/نوفمبر 1973م	√	√
مؤتمر جنيف للسلام	الأمم المتحدة	21 كانون الأول/ديسمبر 1973م	√	√
زيارة السادات لإسرائيل	مصر	19تشرين الثاني/نوفمبر 1977م	×	√
مشروع بيغن	إسرائيل	أواخر عام 1977م	×	√
اتفاقية كامب ديفيد	الولايات المتحدة الأمريكية	17 أيلول/سبتمبر1978م	×	√
مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز	المملكة العربية السعودية	7 اب /اغسطس 1982م	√	√

اسم المشروع	الدولة التي قدمته	التاريخ	الموقف العربي العام	الموقف الإسرائيلي
مشروع ريغان	الولايات المتحدة الأمريكية	2 أيلول/سبتمبر1982م	√	√
مشروع قمة فاس	الجامعة العربية	9 أيلول /سبتمبر1982	√	√
مشروع الملك حسين	الأردن	1984م	√	×
مشروع شامير	إسرائيل	14 ايار/مايو 1989م	×	×
مشروع حسني مبارك	مصر	1989م	√	×
مؤتمر مدريد للسلام	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	30 تشرين الأول/اكتوبر1991	√	√
المفاوضات المتعددة الأطراف	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	28 كانون الأول /ديسمبر 1992م	√	√
مفاوضات واشنطن	الولايات المتحدة الأمريكية	10كانون الأول/ديسمبر 1991م	√	√
مفاوضات اوسلو	النرويج	1993م	√	√
اتفاق إعلان المبادئ	الولايات المتحدة الأمريكية	13 أيلول/سبتمبر1993م	√	√
اتفاق القاهرة	مصر	4 ايار/مايو1994م	√	√
اتفاق طابا	مصر	28 أيلول/ستمبر1995م	√	√
اتفاق الخليل	الولايات المتحدة الأمريكية	15 كانون الثاني/يناير1997م	√	√
اتفاق واي ريفر	الولايات المتحدة الأمريكية	23 تشرين الأول/اكتوبر 1998م	√	√
اتفاقية شرم الشيخ	مصر	4 ايلول /سبتمبر1999م	√	√
مفاوضات كامب ديفيد	الولايات المتحدة	12-25 تموز/يوليو2000م	√	√
مشروع بيل كلينتون للسلام	الولايات المتحدة الأمريكية	23 كانون الأول/ديسمبر 2000م	√	√
معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية	الأردن -إسرائيل	26تشرين الأول/اكتوبر 1994م	√	√

ملحق رقم (3)

الوثيقة رقم (2)

إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي

إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس/ 1993)...

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني ــ الفلسطيني إلى مؤتمر الشرق الأوسط) و(الوفد الفلسطيني) ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

ـ المادة (1): هدف المفاوضات:

إن هذه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في الشرق الأوسط، هي من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، للشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ـ المادة (2): ـ إطار الفترة الانتقالية:

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا..

يوميات ووثائق الوحدة العربية1989-1993، المصدر السابق، ص ص874-876

- المادة (3): - الانتخابات:

1 ـــ من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس، بإشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام...

2 ـــ سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها، وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق (1) بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

3 ـــ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

- المادة (4): الولاية:

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

- المادة (5): - الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

1 ـــ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2 ـــ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3 ـــ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

4 ـــ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

- المادة (6): - النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات:

1- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

2- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ بالانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة، والسياحة.

سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا علىنقل الصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

- المادة (7): - الاتفاق الانتقالي:

1 - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية.

2 - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذي وسلطته التشريعية طبقاً للمادة (9) المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3 - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقاً، وفقاً للمادة (6) المذكورة أعلاه.

4 - من أجل تمكين المجلس من النهوض. بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية

للكهرباء للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات. وسلطة فلسطينية للبيئة. وسلطة فلسطينية للأراضي. وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأي سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها، وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

5 ـــ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

- المادة (8): النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

- المادة (9): القوانين والأوامر العسكرية:

1 ـــ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

2 ـــ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

- المادة (10): لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية:

ـــ من أجل تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية، من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات...

- المادة (11): التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي،

من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق (3) وملحق (4). بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

- المادة (12): الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة و حكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة، ستقرر بالاتفاق أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالتوافق مع الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستعطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك...

- المادة (13) : أعادة تموضع القوات الإسرائيلية:

1 ـ بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

2 ـ عند إعادة تموضع قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3 ـ وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب، مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة أعلاه...

- المادة (14): الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

ـ ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البرتوكول المرفق في الملحق الثاني.

- المادة (15): تسوية المنازعات:

1- سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا ، أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة، التي ستشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

2 - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض، يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق، يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

3 - على الطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم..

- المادة (16): التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ"خطة مارشال" وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

- المادة (17): بنود متفرقة:

1 - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2 - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به، سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم 1993/9/13

عن حكومة إسرائيل عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان:

الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية الروسية.

ملحق رقم (4)

إتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقها ٤ مايو ١٩٩٤
المصدر: "منظمة التحرير الفلسطينية"

إتفاقيـــة قطـــاع غـــزة ومنطقـــة أريحـــا

حكومة دولـــة اسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) ، الممثلة للشعب الفلسطيني

ديباجـــة

في اطار عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١ ،

مؤكدتان عزمهما علي الحياة في ظل تعايش سلمي، واحترام وأمن متبادلين، واعتراف متبادل بحقوقهما السياسية المشروعة ،

ومؤكدتان رغبتهما في إحراز تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عبر العملية السياسية المتفق عليها ،

ومؤكدتان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعبر عنها في الخطابات المؤرخة ٩ سبتمبر /أيلول ١٩٩٣ التي وقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ،

ومؤكدتان فهمهما ان ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، بما فيها الترتيبات التي ستطبق علي قطاع غزة ومنطقة أريحا المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، هي جزء متمم لعملية السلام بأسرها ، وأن المفاوضات حول الوضع النهائي

سوف تؤدي إلي تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وراغبتان في تنفيذ إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الموقع في واشنطن د. س. في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، والمحضر الموافق عليه المتعلق بها (من الآن فصاعدا إعلان المبادئ) وبخاصة البروتوكول الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

توافقان علي الترتيبات التالية بخصوص قطاع غزة ومنطقة أريحا.

مـــادة (١)
تعريفـــــــات

للغرض الخاص بهذه الاتفاقيـــة

أ) إن قطاع غزة ومنطقة أريحا موضحتان علي الخارطتين رقم ١ و ٢ المرفقين بهذه الإتفاقيـة .

ب) " المستوطنات " تعني منطقتي غوش قطيف وإيريتز والمستوطنات الأخري في قطاع غزة كما هي مبينة علي الخارطة المرفقة رقم ١ .

جـ) " منطقة المنشـآت العسكرية " تعني منطقة المنشآت العسكرية الاسرائيلية علي طـول الحـدود المصرية في قطاع غزة كما هي مبينـة علي الخارطـة رقم ١ . و :

د) عبارة " الاسرائيليين " تشمل أيضا الوكالات القانونية والشركات الاسرائيلية المسجلة في اسرائيل .

مـــادة (٢)
الإنسحاب المجدول للقوات العسكرية الاسرائيلية

١ – تنفذ اسرائيل انسحابا متسارعا ومجدولا للقوات العسكرية الإسرائيلية من

قطاع غزة ومن منطقة أريحا وتنتهي علي أن يبدأ فور التوقيع علي هذه الاتفاقية وتتم اسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ.

٢ – خضوعاً للترتيبات المتضمنة في بروتوكول انسحاب القوات العسكرية والترتيبات الأمنية المرفق كملحق رقم ١ يشمل الإنسحاب الاسرائيلي الجلاء عن كل القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخري لتسلم إلي الشرطة الفلسطينية التي ستشكل وفقاً للمادة ٩ أدناه (من الآن فصاعدا " الشرطة الفلسطينية ") .

٣ – لكي تقوم اسرائيل بمسئولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للاسرائيليين والمستوطنات الاسرائيلية، ستعيد اسرائيل أثناء الانسحاب نشر قواتها العسكرية الباقية علي مناطق الاستيطان الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية المبينة علي الخريطة رقم ١ ، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية. وحسب مواد هذه الاتفاقية فإن إعادة الانتشار ستشكل تنفيذا كاملا للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط .

٤ – لأغراض هذه الاتفاقية قد تضم " القوات العسكرية الاسرائيلية " شرطة اسرائيلية وغيرها من قوات الأمن الاسرائيلي .

٥ – الإسرائيليون بمن فيهم القوات العسكرية يمكنهم الإستمرار في الإستخدام الحرّ للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا . ويمكن للفلسطينيين الإستخدام الحرّ للطرق العامة التي تمر في المستوطنات كما هو مبين في الملحق ١ .

٦ – يتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية وتتولي المسئولية عن الأمن العام والأمن

الداخلي للفلسطينيين وفقاً لهذه الإتفاقية وملحق رقم ١ .

مـادة (٣)

نقـل السلطـة

١ – تنقل اسرائيل السلطة كما هو مبين في هذه الإتفاقية من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلي سلطة فلسطينية، المشكلة هنا وفقاً للمادة ٥ من هذه الاتفاقية . بإستثناء السلطة التي ستواصل اسرائيل ممارستها كما هو محدد في هذه الاتفاقية .

٢ – فيما يتعلق بنقل السلطة وتوليها في المجالات المدنية، تنقل الصلاحيات والمسئوليات ويتم توليها كما هو موضح في البروتوكول الخاص بالشئون المدنية المرفق كملحق رقم ٢ .

٣ – ترتيبات النقل السلس والسلمي للصلاحيات والمسئوليات المتفق عليها مبينة في الملحق رقم ٢ .

٤ – لدي إكمال الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسئوليات وفقاً للتفاصيل الواردة في الفقرتين ١ و٢ عاليه والملحق رقم ٢ ، تحل الادارة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية . ولا يمنع الإنسحاب الحكومة العسكرية من مواصلة ممارسة صلاحياتها ومسئولياتها المحددة في هذه الاتفاقية .

٥ – تقام لجنة تنسيق وتعاون مشتركة للشئون المدنية (CAC) ، ولجنتان مناطقيتان فرعيتان مشتركتان للشئون المدنية لكل من قطاع غزة ومنطقة

أريحا علي التوالي ، بغية تأمين التنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل ، كما هو مفصل في الملحق رقم ٢ .

٦ - يجري توضيع مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلي حين إفتتاح أعمال المجلس الذي سيتم انتخابه وفقاً لإعلان المبادئ.

مادة (٤)

هيكل وتكوين السلطة الفلسطينية

١ - تتشكل السلطة الفلسطينية من هيئة واحدة من أربعة وعشرين عضوا تقوم بـ ، وتكون مسئولة عن ، كل الصلاحيات التشريعية والمسئوليات التنفيذية المنقولة لها بمقتضي هذه الاتفاقية ، ووفقاً لهذه المادة ، وتكون مسئولة عن ممارسة الوظائف القضائية حسب المادة الرابعة ، الفقرة الفرعية أ - ب من هذه الاتفاقية .

٢ - تدير السلطة الفلسطينية الدوائر المنقولة لها ويمكن أن تقيم في نطاق ولايتها دوائر أخري ووحدات إدارية فرعية حسب الضرورة للقيام بمسئولياتها . وتقرر إجراءاتها الداخلية .

٣ - تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية حكومة اسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأي تغيير للأعضاء. وتصبح التغييرات في عضوية السلطة الفلسطينية نافذة بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل .

٤ – كل عضو في السلطة الفلسطينية ينضم إلي وظيفتهيعد التعهد بالعمل طبقا لهذه الاتفاقية .

مــادة (٥)

الولايــــــة

١ – تشمل سلطة السلطة الفلسطينية كل الأمور التي تقع داخل ولاياتها الاقليميـة والوظيفيـة والشخصيـة ، كما يلى :

أ) الـولاية الاقليمية تغطي أراضي قطاع غـزة ومنطقـة أريحا كما هي محددة في المادة ١، بإستثناء مناطق المستوطنات والمنشـآت العسكرية .

تشمل الولاية الاقليمية الأرض وما في باطنها والمياه الإقليمية ، طبقا لشروط هـذه الإتفاقيــة .

ب) الولاية الوظيفية تشمل كل الصلاحيات والمسئوليات كما هي محددة في هذه الاتفاقيـة . ولا تشمـل هـذه الـولاية العلاقات الخارجية ، والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين ، والأمن الخارجي .

جـ) الولاية الشخصية تمتد لكل الأشخاص في نطاق الولاية القضائية الاقليمية المشار إليها اعلاه ، باستثناء الاسرائيليين ، ما لـم يذكـر غير ذلك في هذه الإتفاقيـة .

٢ – السلطة الفلسطينية لها في نطاق سلطاتها صلاحيات ومسئوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما هو مذكور في هذه الاتفاقية .

٣ - أ) إسرائيل لها السلطة علي المستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية ، والإسرائيليين ، والأمن الخارجي ، والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات ، وتلك الصلاحيات والمسئوليات المتفق عليها المحددة في هذه الاتفاقية .

ب) تمارس اسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية التي ، ولهذه الغاية ، ستستمر في أن يكون لها الصلاحيات والمسئوليات الضرورية التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وفقاً للقانون الدولي . وهذا الشرط لا ينفي تطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسرائيلي علي الاسرائيليين كأشخاص .

٤ - ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي والمجال الجوي ستكون حسب شروط هذه الاتفاقية .

٥ - تخضع شروط هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة المفصلة في البروتوكول المتعلق بالأمور القانونية والمرفق كملحق رقم ٣ . ويمكن أن تتفاوض إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المزيد من الترتيبات القانونية .

٦ - تتعاون اسرائيل والسلطة الفلسطينية حول أمور تتعلق بالتعاون القانوني في الأمور الجنائية والمدنية من خلال اللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشئون المدنية (CAC) .

مادة (٦)

صلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية

١ - تطبيقا لشروط هذه الاتفاقية فإن للسلطة الفلسطينية في اطار ولايتها :

أ) لها صلاحيات تشريعية كما هي مبينة في المادة ٧ من هذا الاتفاق ، وكذلك صلاحيات تنفيذية .

ب) تدير الشؤون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة .

جـ) يكون لها ضمن صلاحياتها صلاحية تشكيل السياسات والاشراف علي تنفيذها وتوظيف العاملين وإقامة الدوائر والسلطات والمؤسسات ورفع الدعاوي وأن ترفع عليها الدعاوى، وتعقد العقود ، و :

د) سيكون لها من ضمن صلاحياتها صلاحية الإحتفاظ بالسجلات والتسجيلات الخاصة بالسكان وإدارتها ، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق .

٢ - أ) طبقا لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسئوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات أو أنواع أخري من المفوضيات والمراكز الأجنبية أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو إعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية .

ب) بالرغم من شروط هذه الفقرة ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تجري مفاوضات وتوقع إتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الفلسطينية ، في الحالات التالية فقط :

١ - إتفاقات إقتصادية كما هو مذكور بشكل خاص في الملحق رقم ٤

من هـذه الاتفاقيـة .

٢ – إتفاقات مع البلدان المانحـة بغـرض تنفيذ ترتيبات لتقديم المعونـة السلطة الفلسطينيـة .

٣ – إتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنميـة الاقليمية المفصلة في الملحـق ٤ من إعلان المبادئ أو في الإتفاقات التي تدخل في اطار المفاوضات المتعددة . و :

٤ – إتفاقات ثقافيـة وعلميـة وتعليميـة .

جـ) التعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وكذلك إقامة مكاتب تمثيليـة في قطاع غزة ومنطقة أريحا غير تلك المذكورة في الفقرة الفرعية ٢ – أ عاليه ، لغرض تنفيذ الإتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية ٢ – ب عاليه لا تعد علاقات خارجية .

مـادة (٧)

الصلاحيات التشريعية للسلطة الفلسطينية

١ – يكون للسلطة الفلسطينيـة – داخل نطـاق ولايتهـا – صلاحيـة إصدار التشريعات متضمنـة القوانيـن الأساسيـة والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات .

٢ – يتمشي التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية مع مواد هذه الإتفاقية .

٣ – تقدم التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية إلي لجنة تشريعية فرعية

تشكلها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (CAC) (من الآن فصاعدا " اللجنة التشريعية الفرعية ") وذلك قبل ٣٠ يوما من التاريخ المقرر لسريان التشريعات. وفي أثناء هذه الفترة يمكن لإسرائيل أن تطلب أن تقرر اللجنة التشريعية الفرعية ما إذا كان ذلك التشريع المقترح يتجاوز ولاية السلطة الفلسطينية أو لا يتماشي مع مواد هذه الاتفاقية .

٤ – عند تسلم الطلب الاسرائيلي تقرر اللجنة التشريعية الفرعية كأمر أولى ، في وضع التشريع موضع التنفيذ إلي حين صدور قرارها حول حيثيات الأمر.

٥ – إذا لم تستطع اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلي قرار بشأن دخول التشريع حيز التنفيذ خلال خمسة عشر يوما ، تحول هذه القضية إلي هيئة مراجعة. تتشكل هيئة للمراجعة هذه من قاضيين، أو قاضيين متقاعدين من كبار القانونيين (من الآن فصاعدا القضاة) ، واحدا من كل جانب ، يعينان من قائمة تضم ثلاثة قضاة مقترحين من كل جانب .

ومن أجل التعجيل بالاجراءات أمام هيئة المراجعة ، يقدم القاضيان الأعلي مرتبة ، واحدا من كل جانب ، قواعد مكتوبة غير رسمية للاجراءات .

٦ – التشريع المحول إلي هيئة المراجعة يدخل حيز التنفيذ فقط اذا قررت الهيئة أنه لا يتعلق بقضية أمنية تقع في اطار مسئولية اسرائيل ، وأنه لا يهدد بشكل جدي مصالح إسرائيلية مهمة أخري تحميها هذه الاتفاقية ، وان دخول التشريع حيز التنفيذ لن يسبب ضررا أو خرابا لا يمكن إصلاحه .

٧ – تحاول اللجنة التشريعية الفرعية الوصول إلي قرار حول حيثيات الأمر خلال ٣٠ يوما من تاريخ الطلب الاسرائيلي . فاذا لم تكن هذه اللجنة الفرعية

قادرة علي الوصول إلي مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوما هذه يحول الأمر إلي لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار اليها في المادة ١٥ أدناه (من الآن فصاعداً " لجنة الارتباط ") وتعالج لجنة الإرتباط هذا الأمر مباشرة وتحاول تسويته خلال ثلاثين يوما .

٨ - إذا لم يدخل التشريع حيز التنفيذ وفقاً للفقرات ٥ أو ٧ عاليه يبقي الوضع علي ما هو عليه انتظاراً لقرار لجنة الإرتباط عن حيثيات الأمر ما لم تقرر غير ذلك .

٩ - يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق ، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الإتفاقية.

مادة (٨)

ترتيبات للنظام العام والأمن

١ - من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، تشكل السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية كما هو مبين في المادة ٩ أدناه . وستستمر اسرائيل في القيام بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وتشمل المسئولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني ، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو وكذلك المسئولية عن الأمن الشامل للاسرائيليين والمستوطنات ، لغرض تأمين أمنهم الداخلي والنظام العام لهم ، وسيكون لها كل الصلاحيات لاتخاذ

الخطوات الضرورية لتحقيق هذه المسئولية .

٢ - الترتيبات الأمنية المتفق عليها وآليات التنسيق محددة في الملحق رقم ١ .

٣ - يتم إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بشأن أغراض الأمن المتبادل (من الآن فصاعدا " االلجنة الأمنية المشتركة JSC ") ، وكذلك ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق والتعاون لمنطقة غزة ومنطقة خان يونس ومنطقة أريحا علي التوالي (من الآن فصاعدا " مكاتب تنسيق المنطقة DCOs ") ، كما هو محدد في الملحق رقم ١ .

٤ - يمكن إعادة النظر في ترتيبات الأمن المقدمة في هذا الاتفاق بناء علي طلب أي من الطرفين وقد تعدل عن طريق إتفاق متبادل من الطرفين . ترتيبات محددة لإعادة النظر متضمنة في الملحق ١ .

مـادة (٩)

المديرية العامة لقـوي الشرطـة الفلسطينيـة

١ - تنشيء السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية ، المديرية العامة لقوي الشرطة الفلسطينية (من الآن فصاعدا " الشرطة الفلسطينية ") . والواجبات والوظائف والهيكل والانتشار والتشكيل للشرطة الفلسطينية مع المواد المتعلقة بمعداتها وعملياتها ، كلها مبينة في الملحق رقم ١ مادة ٣ . وقواعد التصرّف المنظمة لأنشطة الشرطة الفلسطينية محددة في الملحق رقم ١ مادة ٨ .

١ – فيما عدا الشرطة الفلسطينية المشار اليها في هذه المادة ، والقوات العسكرية الاسرائيلية ، لا تنشأ أو تعمل أية قوة متسلحة أخري في قطاع غزة أو منطقة أريحا .

٢ – فيما عدا الأسلحة والذخائر والمعدات الخاصة بالشرطة الفلسطينية الموصوفة في الملحق رقم ١ مادة ٣ وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الاسرائيلية، لن يسمح لأي منظمة أو فرد في قطاع غزة ومنطقة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصول علي أو تملك أو استيراد أو إدخال أي أسلحة نارية أو ذخائر أو أسلحة أو مفرقعات أو بارود أو أي معدات من هذا النوع إلي قطاع غزة أو منطقة أريحا، ما لم يرد ذلك في الملحق رقم ١.

مادة (١٠)

المنافذ

الترتيبات للتنسيق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المنافذ بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن ، وكذلك أي نقاط عبور متفق عليها ، محددة في الملحق رقم ١ مادة ١٠ .

مادة (١١)

ممر آمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

الترتيبات بشأن ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة

أريحا محددة في الملحق رقم ١ مادة ٩ .

مـــادة (١٢)

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ – ستسعي اسرائيل والسلطة الفلسطينية إلي تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح كما ستمتنعان طبقا لذلك عن عمليات التحريض بما في ذلك الدعاية العدائية ضد كل منهما للآخر وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير سيتخذ الجانبان الاجراءات القانونية لمنع عمليات التحريض من جانب أية منظمات أو جماعات أو أفراد وذلك في اطار ولايتيها .

٢ – بدون المساس بالمواد الأخري من هذه الاتفاقية تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية علي مكافحة الأنشطة الاجرامية التي قد تؤثر علي كلا الجانبين، وتشمل الجرائم المتعلقة بالتجارة غير القانونية في المخدرات والمواد الطبية الخاصة بالأمراض النفسية، والتهريب والجرائم ضد الممتلكات بما في ذلك الجرائم ضد السيارات.

مـــادة (١٣)

العلاقـــات الإقتصـــاديـة

العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مبينة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية

الموقع في باريس يوم٢٩ إبريل ١٩٩٤ والملحقات المرفقة به ، وترفق نسخ مصدقة منها كملحق رقم ٤ وتكون محكومة بالبنود ذات العلاقة في هذا الاتفاق وملحقاته .

مادة (١٤)

حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية سلطاتهما ومسئولياتهما طبقا لهذه الإتفاقية ، مع الأخذ في الاعتبار الأعراف والمبادئ المقبولة دوليا لحقوق الإنسان وحكم القانون .

مادة (١٥)

لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة

١ – تضمن لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشكلة وفقاً للمادة ١٠ من بيان إعلان المبادئ التنفيذ السلس لهذه الاتفاقية . وتتعامل مع القضايا التي تتطلب تنسيقا ، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك والنزاعات .

٢ – تتكون لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كل طرف . ويمكن أن تضيف فنيين وخبراء آخرين عند الضرورة .

٣ – تتبنى لجنة الارتباط أحكامها الاجرائية متضمنة أوقات ومكان أو أماكن

اجتماعاتها .

٤ – تتوصل لجنة الارتباط لقراراتها بالاتفاقية .

مادة (١٦)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

١ – وفقا للمادة ١٢ من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، لدعم التعاون بينهم. وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستديمة .

٢ – تقرر اللجنة المستديمة بالاتفاق اجراءات السماح بدخول الأشخاص المبعدين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ومعها الاجراءات اللازمة لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام .

٣ – تتعامل اللجنة المستديمة مع الموضوعات الأخري ذات الاهتمام المشترك .

مادة (١٧)

تسوية الخلافات والنزاعات

يحال أي خلاف بشأن تطبيق هذه الاتفاقية إلي آلية التنسيق والتعاون المناسبة المقامة بمقتضي هذه الاتفاقية . وتنطبق بنود المادة ١٥ من إعلان

المبادئ علي أي خلاف مماثل لم تتم تسويته من خلال آلية تنسيق وارتباط مناسب ، وهي بالتحديد :

١ – النزاعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير هذه الإتفاقية أو أي اتفاقات تالية متعلقة بالمرحلة الإنتقالية ستسوي عن طريق المفاوضات من خلال لجنة الارتباط .

٢ – النزاعات التي لا يمكن تسويتها عبر المفاوضات يمكن تسويتها بواسطة آلية مصالحة يتفق عليها الطرفان .

٣ – قد يوافق الطرفان علي اللجوء إلي التحكيم في المنازعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا يمكن تسويتها عبر المصالحة . ومن أجل هذا ، وبناء علي موافقة الطرفين ، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم .

مادة (١٨)

منع الأعمال العدائية

يتخذ كلا الجانبين الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الارهاب والجريمة والأعمال العدائية الموجهة ضد بعضهما وضد الأفراد الذين هم تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم ، وسيتخذان الإجراءات القانونية ضد الجناة . وبالاضافة إلي ذلك سيتخذ الجانب الفلسطيني كل الاجراءات الضرورية لمنع تلك الأعمال العدائية الموجهة ضد المستوطنات والبنية التحتية التي تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية ، وسيتخذ الجانب الاسرائيلي كل الإجراءات

الضرورية لمنع مثل تلك الأعمال العدائية الصادرة من المستوطنات والموجهة ضد الفلسطينيين .

مادة (١٩)
الأشخاص المفقودون

ستتعاون السلطة الفلسطينية مع اسرائيل في تقديم كل المساعدة الضرورية للقيام بعمليات البحث من جانب اسرائيل داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا عن الاسرائيليين المفقودين ، وكذلك لتقديم المعلومات حول الاسرائيليين المفقودين . وستتعاون اسرائيل مع السلطة الفلسطينية في البحث عن الفلسطينيين المفقودين وتقديم المعلومات الضرورية حولهم .

مادة (٢٠)
إجراءات بناء الثقة

من أجل خلق جو عام إيجابي ومساند يصاحب تنفيذ هذه الاتفاقية ، ولإقامة أساس صلب للثقة المتبادلة والنوايا الحسنة ، يوافق الطرفان على القيام باجراءات بناء الثقة كما هو مفصل فيما يلي:

١ – عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح ، أو تسلم ، للسلطة الفلسطينية في خلال فترة خمسة أسابيع ، نحو خمسة آلاف فلسطيني

محتجزين أو مسجونين مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيكون هؤلاء المطلق سراحهم أحراراً في العودة إلي منازلهم في أي مكان في الضفة الغربية أو قطاع غزة . المسجونون المسلّمون للسلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا لبقية فترة عقوبتهم .

٢ - بعد التوقيع علي هذه الاتفاقية ، يواصل الطرفان التفاوض لإطلاق سراح مسجونين ومحجوزين اضافيين ، بناء علي مبادئ متفق عليها .

٣ - سيكون تنفيذ الاجراءات عاليه مرهونا بتحقيق الإجراءات المقررة في القانون الإسرائيلي لإطلاق سراح أو نقل المحجوزين والمسجونين .

٤ - مع تولي السلطة الفلسطينية يلتزم الجانب الفلسطيني بحل مشاكل أولئك الفلسطينيين الذين كانوا علي صلة بالسلطة الاسرائيلية. وحتي التوصل إلي حل متفق عليه ، يتعهد الجانب الفلسطيني بعدم ملاحقة أولئك الفلسطينيين أو الاضرار بهم بأي طريقة .

٥ - الفلسطينيون من الخارج الذين يعد دخولهم إلي قطاع غزة ومنطقة أريحا موافقا عليه حسب هذا الإتفاق والذين تنطبق عليهم شروط هذه المادة لن يلاحقوا علي المخالفات المرتكبة قبل ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ .

مادة (٢١)

الوجود الدولي المؤقت

١ - يتفق الطرفان علي وجود دولي أو أجنبي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة

أريحا، طبقا لشروط هذه المادة .

٢ – الوجود الدولي المؤقت يتكون من ٤٠٠ شخص مؤهلين ، يضمون مراقبين ومدربين وخبراء آخرين من خمس أو ست بلدان من البلدان المانحة.

٣ – يطلب الطرفان من البلدان المانحة إقامة صندوق خاص لتقديم التمويل اللازم للوجود الدولي المؤقت.

٤ – يعمل الوجود الدولي المؤقت لفترة ستة أشهر. ويمكن أن يمدّد الوجود الدولي المؤقت هذه الفترة أو يغير مجال عملياته بموافقة مع الطرفين.

٥ – يُمركز الوجود الدولي المؤقت ويعمل في المدن والقري التالية : غزة ، خانيونس ، رفح ، دير البلح ، جباليا ، عبسان ، بيت حانون ، أريحا .

٦ – اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستوافقان علي بروتوكول خاص لتنفيذ هذه المادة بهدف الانتهاء من المفاوضات مع الدول المانحة التي تساهم بالأفراد خلال شهرين .

مادة (٢٢)

الحقوق والمسئوليات والالتزامات

١ – أ) يشتمل نقل كل الصلاحيات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية كما هو مفصل في الملحق ٢ علي جميع الحقوق المتصلة والالتزامات والمسئوليات فيما يتعلق بالأعمال أو الالغاءات التي حدثت قبل النقل. وستتوقف اسرائيل عن تحمل أي مسئوليات مالية متعلقة بهذه الأعمال أو الالغاءات

وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسئوليات المالية عنها وعن تشغيلها من جانبها.

ب) أي مطالبات مالية ترد في هذا الشأن ضد اسرائيل ستأتي إلي السلطة الفلسطينية.

جـ) تقدم اسرائيل للسلطة الفلسطينية المعلومات التي لديها بشأن المطالبات المتوقعة والقادمة والتي ترفع أمام أي محكمة أو هيئة قضائية ضد اسرائيل في هذا الشأن .

د) عندما تحال الاجراءات القانونية في هذا الشأن حول مطالبة كهذه ستبلغ اسرائيل السلطة الفلسطينية وستمكنها من المشاركة في الدفاع ضد هذه المطالبة وطرح أي حجج من جانبها .

هـ) في حالة الحكم علي اسرائيل بتعويض من أي محكمة أو هيئة قضائية متعلق بمطالبة كهذه تعود السلطة الفلسطينية إلي اسرائيل لدفع المبلغ الكامل للحكم .

و) دون الإجحاف بما جاء عاليه وحيث تجد محكمة أو هيئة قضائية تنظر في مطالبة كهذه ، أن المسئولية تقع علي موظف أو وكيل يعمل خارج مجال الصلاحيات المحددة له أو لها بشكل غير قانوني أو باساءة مقصودة فإن السلطات الفلسطينية لن تتحمل المسئولية المالية .

٢ – نقل السلطة في ذاته لن يؤثر علي الحقوق والمسئوليات والالتزامات لأي شخص أو كيان قانوني قائم في تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

مـــادة (٢٣)

فقـــــرات نهائيـــــة

١ - تسري هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها .

٢ - تظل الترتيبات التي ينص عليها هذا الاتفاق سارية حتى ، يحل محلها كليا أو جزئيا الإتفاق الإنتقالي المشار إليه في إعلان المبادئ أو أي إتفاق آخر بين الطرفين .

٣ - تبدأ فترة السنوات الخمس الإنتقالية المشار إليها في إعلان المبادىء من تاريخ توقيع هذه الإتفاقية .

٤ - يتفق الطرفان على أنه طوال سريان هذه الإتفاقية يستمر السياج الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة في مكانه ، ويعتبر الخط الذي يحدده السياج ، كما هو مبين على الخريطة رقم ١ رسمياً لغرض هذه الإتفاقية فقط .

٥ - لا شيء في هذه الاتفاقية يستبق أو يجحف بنتائج المفاوضات حول الإتفاق الإنتقالي أو حول الوضع النهائي التي يمكن التوصل اليها طبقا لإعلان المبادئ. ولا يعد أي من الطرفين بحكم دخوله هذه الاتفاقية متخليا أو متنازلا عن حقوقه القائمة أو مطالبه أو مواقفه .

٦ - ينظر الطرفان للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة يتم المحافظة علي تكاملها خلال الفترة الانتقالية .

٧ - يستمر قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء مكمل للضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يتغيّر وضعهما الاعتباري في فترة سريان هذه الاتفاقية. ولا يعتبر أي شيء في هذه الاتفاقية مغيرا لهذا الوضع .

٨ - مقدمة هذه الإتفاقية وكافة الملاحق والفهارس والخرائط المرفقة بها تمثل جزءا مكملاً للإتفاقية .

تمت في القاهرة في الرابع من مايو / أيار ١٩٩٤ .

عن	عن
حكومة دولة إسرائيل	منظمة التحرير الفلسطينية

بشهادة

الولايات المتحدة الأمريكية	الفيدرالية الروسية

جمهورية مصر العربية

ملحق رقم (5)

النص الكامل لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية(*).

(النهار، بيروت، ٢٠/١٠/١٩٩٤)

«إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل إذ تأخذان بعين الاعتبار إعلان واشنطن الموقع من قبلهما في ٢٥ تموز ١٩٩٤ والذي تتعهدان بالوفاء

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما.

وإذ تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان السياسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين للكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما مع كافة الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما حسب مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم. وإذ ترغبان أيضاً بضمان أمن دائم لدولتيهما وبشكل خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها في ما بينهما.

وإذ تأخذان بعين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز.

إذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه، فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة ١ ـ إقامة السلام:

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق

(*) وقع المعاهدة عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني، وأسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ٢٦/١٠/١٩٩٤.

التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢ ـ المبادئ العامة:

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلام، وبشكل خاص:

١ ـ يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وسوف يحترمانها.

٢ ـ يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وسوف يحترمان ذلك الحق.

٣ ـ سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤ ـ يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

٥ ـ يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية الدولية.

٦ ـ ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها.

المادة ٣ ـ الحدود الدولية:

١ ـ تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق ١ ـ ١.. المشار إليها في المواد الخرائطية المضافة إليه والاحداثيات.

٢ ـ تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق ١ ـ ١.. الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

٣ ـ يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف

يحترمانها.

٤ ـ سيتم ترسيم الحدود حسب ما هو منصوص عليه في الملحق ١ من الملحق ١ ـ ١ وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة شهور.

٥ ـ من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق ١ ـ ١ فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

٦ ـ مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معروف في الملحق ١ ـ ١.

٧ ـ مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى إتفاقية خلال ٩ شهور حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨ ـ آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة ـ نهاريم والتي هي تحت السيادة الأردنية.. حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ ـ ١.

٩ ـ في ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ ـ ١ج.

المادة ٤ ـ الأمن:

١ ـ

أ ـ إذ يتقبل الطرفان إن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فإنهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب ـ نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر

الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني إطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية ـ على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي ـ بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢ ـ لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ ـ الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع ضد بعضهما وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب ـ الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج ـ اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما ـ وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تعني المجال الجوي والمياه الإقليمية ـ أو من خلال أو فوق أراضيها.

٤ ـ بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن اقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف.. يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

أ ـ الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب ـ السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية

أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ ـ يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان:

أ ـ باتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما وباتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

ب ـ دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج ـ التعاون بمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

٦ ـ أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم جهاز الارتباط والتحقق، والإشراف وحيثما كان ذلك ضرورياً. مشاورات على مستوى أعلى. وستضم إتفاقية سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة شهور من تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية التفاصيل المتعلقة بالمشاورات.

٧ ـ العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة. ضمن المجموعة المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي، وبشكل مشترك لما يلي:

أ ـ إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

ب ـ إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة، والتوفيق والنوايا الحسنة.

المادة ٥ ـ الديبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى:

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ ـ يتفق الطرفان على إن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة ٦ ـ المياه:

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

١ ـ يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (٢) والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢ ـ انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي، عادل، ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية بهدف أن يشكل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان، بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من أشكال، بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣ ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة. بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤ ـ في ضوء أحكام الفقرة (٣) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه تكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وإن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه،

وعلى العمل في ضمن اطر المجالات التالية:

أ ـ تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب ـ منع تلوث الموارد المائية.

ج ـ التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د ـ نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥ ـ يضم الملحق رقم (٢) كافة التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة ٧ ـ العلاقات الاقتصادية:

١ ـ انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ ـ إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب ـ اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير بهدي مبادئ الانسحاب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون

الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية، وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ج ـ التعاون ثنائياً، وفي المجالات متعددة الأطراف كذلك، باتجاه ترويج اقتصادياتها وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة ٨ ـ اللاجئون والنازحون:

١ ـ اعترافاً من الطرفين بالمشكلات اللاإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، أنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ ـ اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ ـ بقدر تعلق الأمر بالنازحين، في ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب ـ في ما يتعلق باللاجئين:

١ ـ من ضمن إطار عمل المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢ ـ من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك، يتم في ضمن إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

٣ ـ من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق

عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

المادة ٩ ـ الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية:

١ ـ سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ ـ وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

٣ ـ سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة ١٠ ـ أوجه التبادل الثقافي والعلمي:

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية أوجه التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وعليه فإنهما يقومان، بأسرع وقت ممكن، على أن لا يتجاوز ذلك فترة تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات حول الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة ١١ ـ التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار:

١ ـ يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي:

أ ـ الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب ـ القيام بأسرع وقت ممكن، وبفترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

ج ـ أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

د ـ التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الأصولية في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢ ـ تطبق الفقرة ١ ـ ١ بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

المادة ١٢ محاربة الجريمة والمخدرات:

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وسيتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه النشاطات إلى المحاكمة وفي هذا الخصوص سيأخذن بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها، مثل ملحق ٣ من هذه الاتفاقية، كما يتلزم الطرفان بإتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن ٩ شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٣ ـ النقل والطرق:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

أ ـ سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم حرية الحركة في أراضيه، وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم، ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيود على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢ ـ في حال إعلان حالة الطوارئ الوطنية في أي طرف ووفقاً للمادة ٨٩ من إتفاقية شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣ ـ يأخذ الطرفان بعين الاعتبار المفاوضات في ما بينهما حول افتتاح ممر جوي بينهما وفقاً لإعلان واشنطن، بالإضافة لذلك، وبعد تصديق هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى إتفاقية نقل مدني بينهما وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن ٦ شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٦ ـ البريد والاتصالات:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكسيميلي في ما بينهما تنفيذاً لإعلان واشنطن، أما في ما يتعلق بالربط البريدي، فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات لاسلكية وسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالاسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال.

وستجري المفاوضات في هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن ٩ شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٧ ـ السياحة:

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة لتعزيز التعاون في ما بينهما في حقل السياحة. ولتحقيق مثل هذا الهدف، وهنا يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في ما يتعلق بالسياحة يتفق الطرفان على التفاوض، في أقصى وقت ممكن، والوصول إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٣ شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة، وذلك بهدف تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

المادة ١٨ ـ البيئة:

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة، لما يوليه

المعاهدة.

المادة ٢٢ ـ الزراعة:

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق، وسيقومان، بالتفاوض بهدف التوصل إلى إتفاق في غضون ٦ شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣ ـ العقبة وإيلات:

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية.

المادة ٢٤ ـ التعويضات:

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل كافة التعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة ٢٥ ـ الحقوق والواجبات:

١ ـ لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية ودون الالتفات إلى الأفعال والامتناع عن الأفعال من قبل أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة، ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر أنه حسب رأيه وتفسيره لا يوجد أي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان أيضاً باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الأطراف التي هما طرفان فيها، على علاقاتهما بما في ذلك تقديم

إشعارات مناسبة للأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهام الودعاء على المعاهدات الدولية.

٤ ـ سيتخذ الطرفان كل الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات التحقيرية التي تتعلق بالطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها إلى الحد الذي توجد فيه إشارات كهذه.

٥ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة تعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة وستنفذ.

المادة ٢٦ ـ التشريعات:

يتعهد الطرفان خلال ثلاثة شهور من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٧ ـ التصديق:

١ ـ يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين كل حسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

٢ ـ تعتبر الملاحق، والملحوق، والخرائط والمرفقات لهذه المعاهدة جزء لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨ ـ الإجراءات المؤقتة:

سيطبق الطرفان في بعض المجالات والتي سيتفق عليها إجراءات مؤقتة ستنفذ حين عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وذلك حسب الملحق (٥).

المادة ٢٩ ـ حل النزاعات:

١ ـ تحل المنازعات الناجمة عن تطبيق هذه المعاهدة أو تطبيقها بالتفاوض.

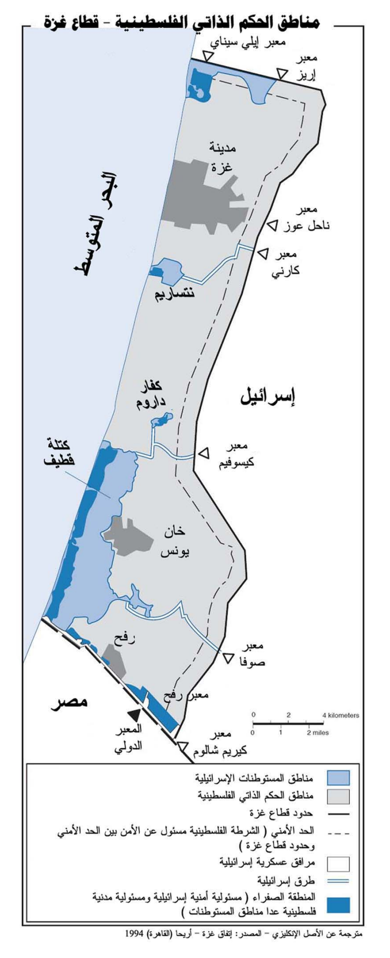
٢ ـ أية منازعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

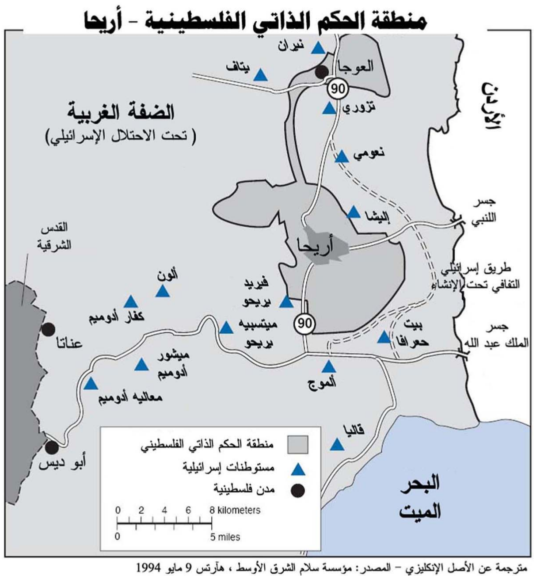
المادة ٣٠ ـ التسجيل:

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ملحق رقم (6)

اتفاق غزة – أريحا
القاهرة 1994

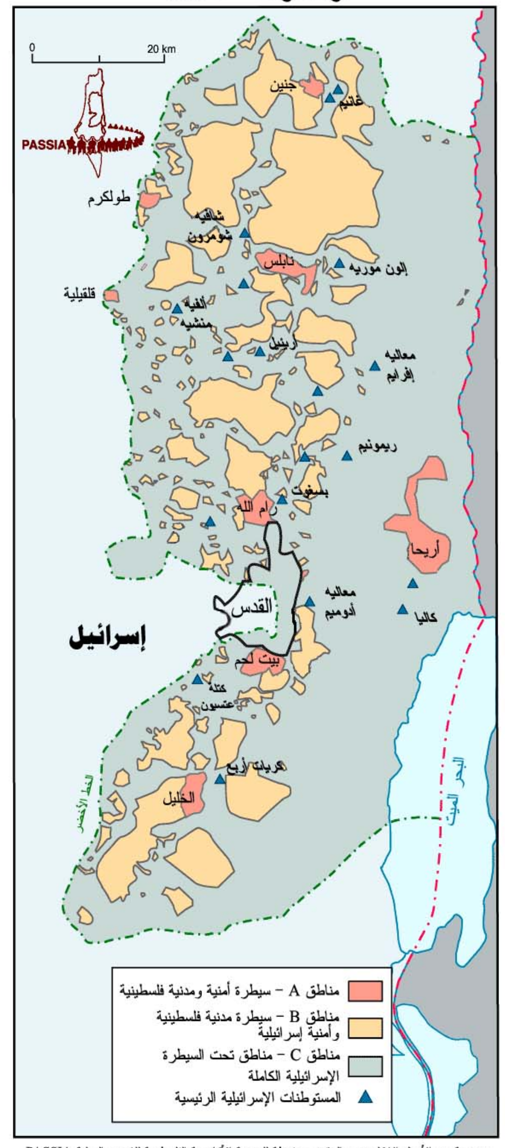




www.moqatel.com

ملحق رقم (7)

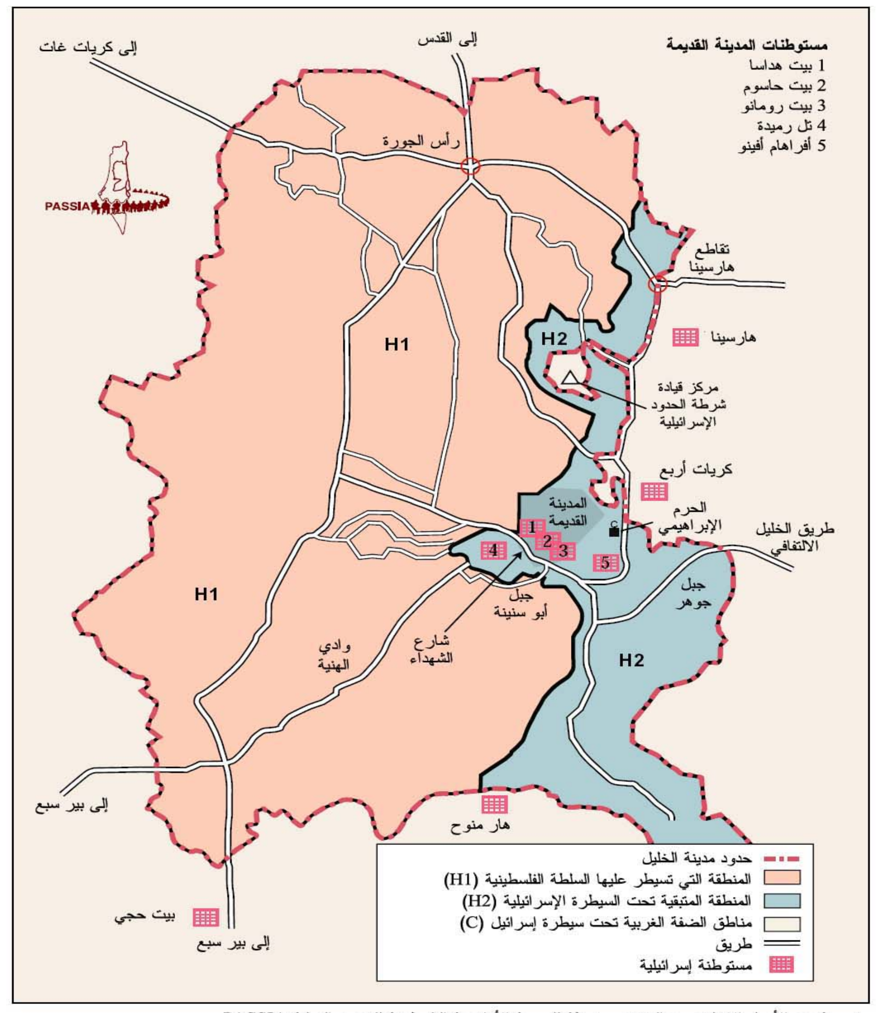
أوسلو 2 ، 1995



مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

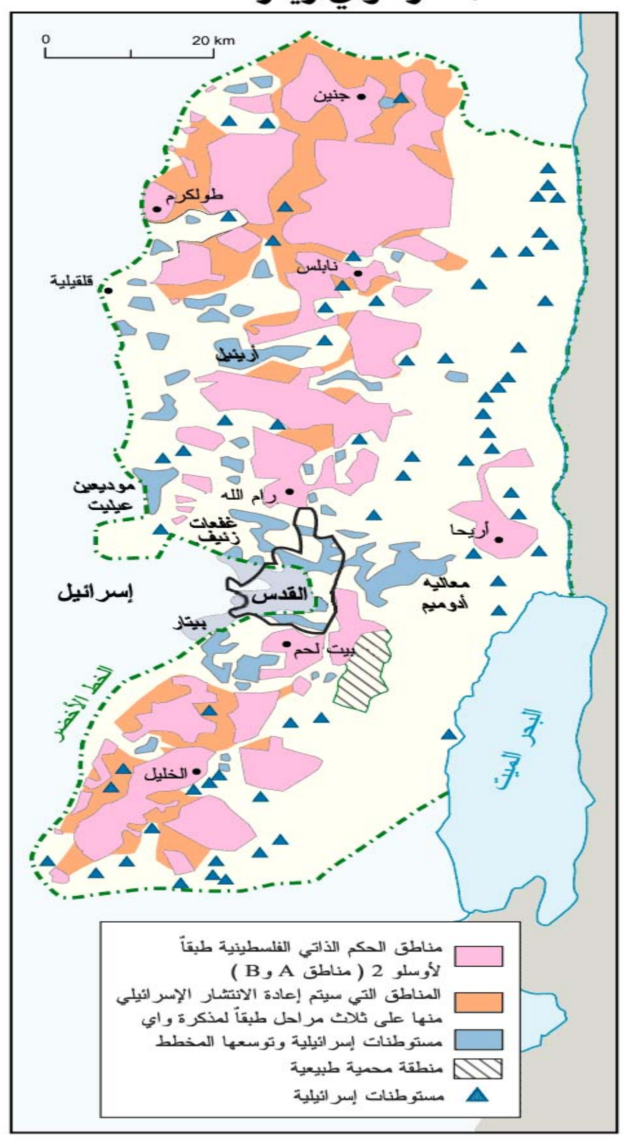
ملحق رقم (8)

مدينة الخليل المقسمة طبقاً لاتفاق الخليل 1997



ملحق رقم (9)

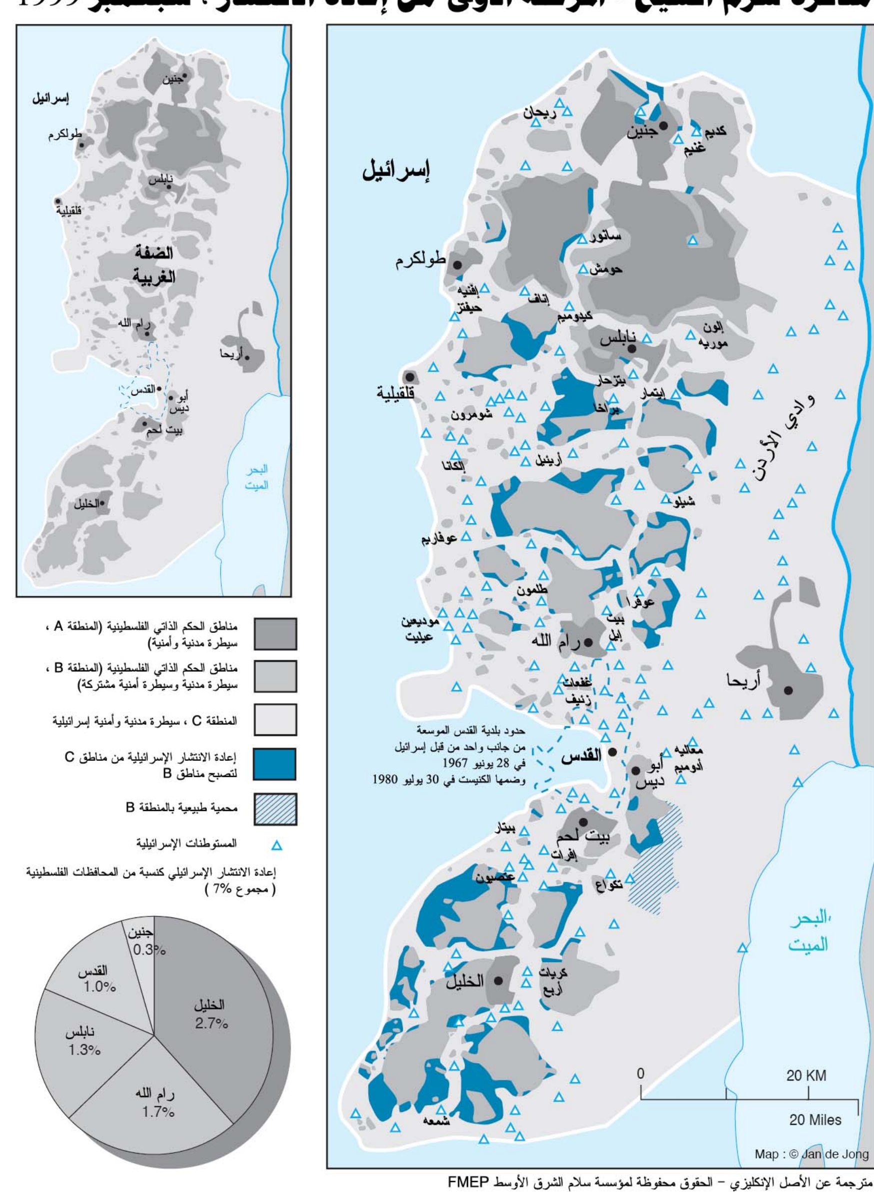
مذكرة واي ريفر، 1998



مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

ملحق رقم (10)

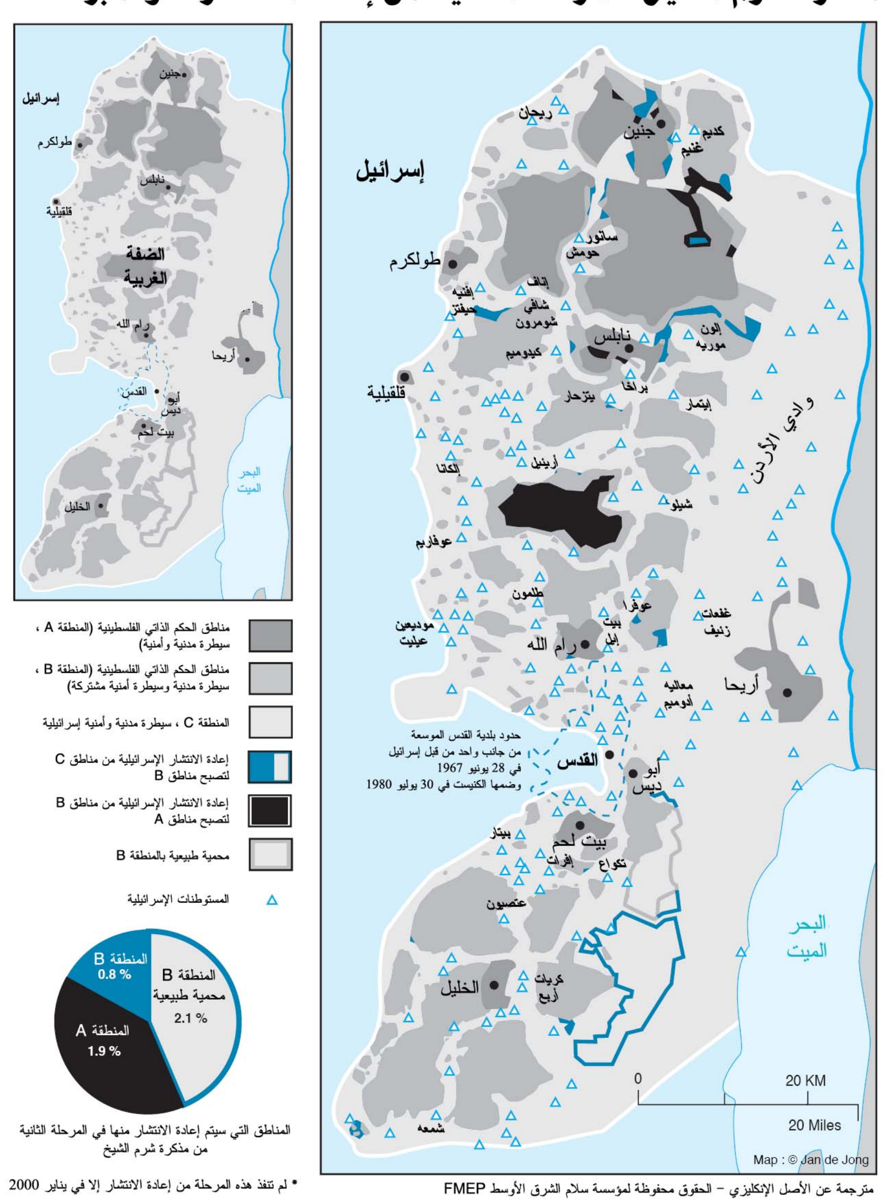
مذكرة شرم الشيخ - المرحلة الأولى من إعادة الانتشار ، سبتمبر 1999



مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة لمؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP

ملحق رقم (11)

مذكرة شرم الشيخ - المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، نوفمبر 1999*

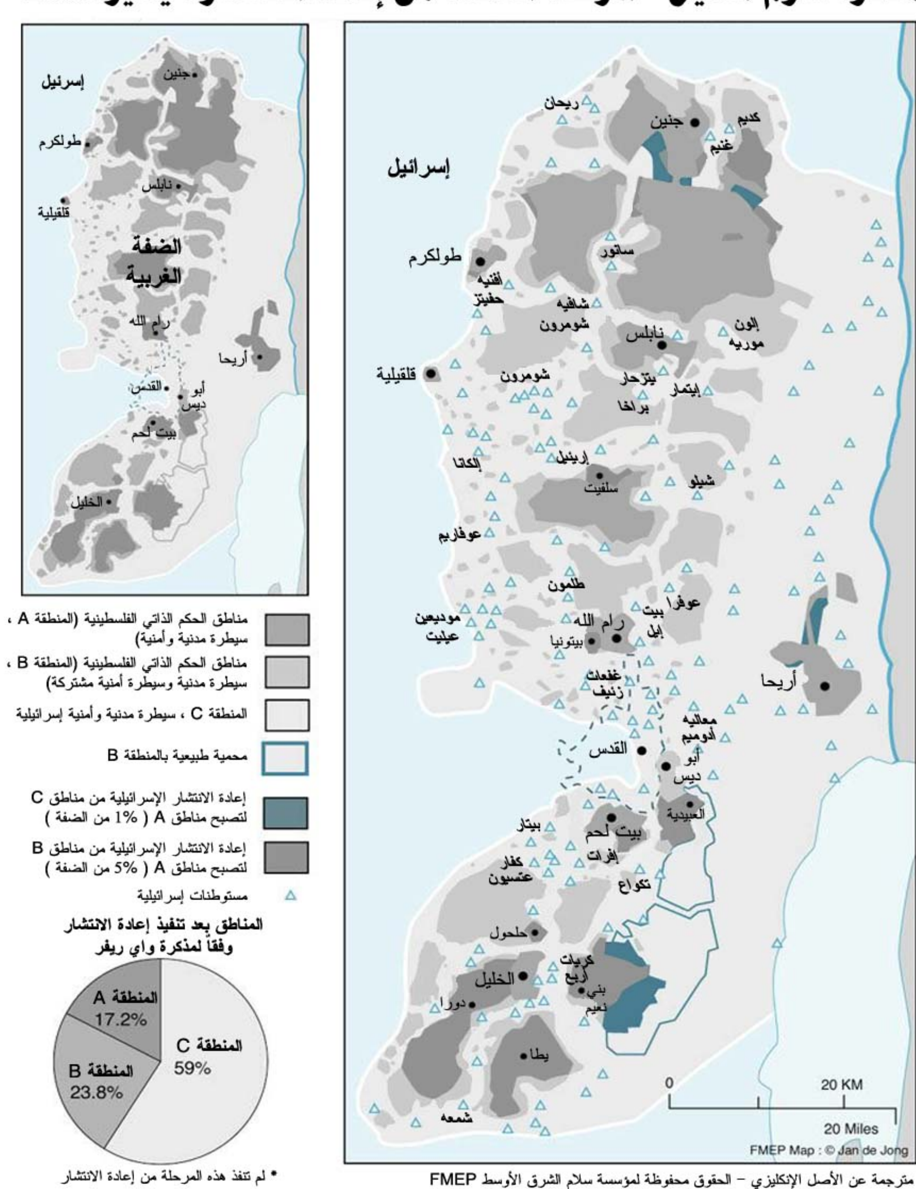


* لم تنفذ هذه المرحلة من إعادة الانتشار إلا في يناير 2000

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة لمؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP

ملحق رقم (12)

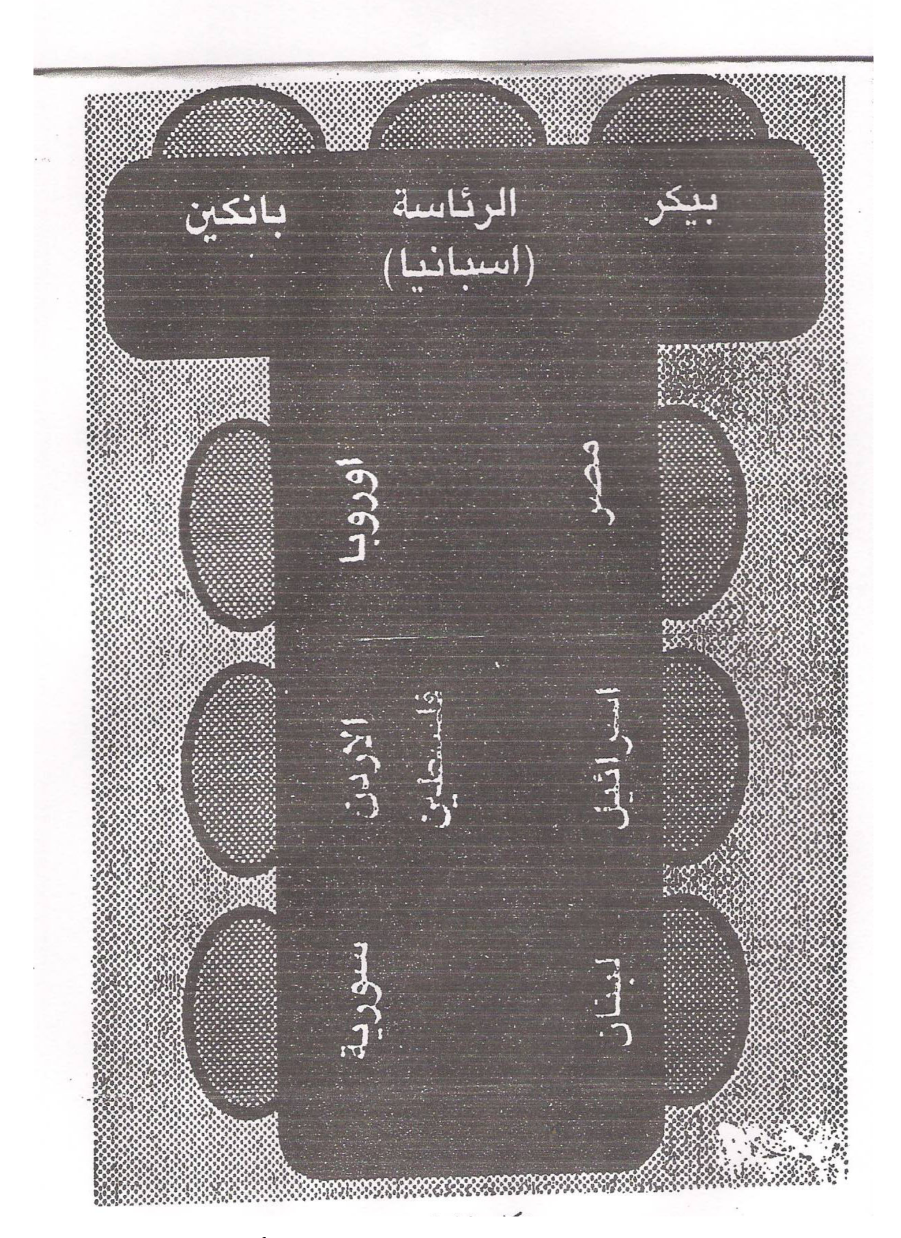
مذكرة شرم الشيخ - المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ، يناير 2000*



* لم تنفذ هذه المرحلة من إعادة الانتشار

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة لمؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP

ملحق رقم (13)



شكل طاولة الاجتماع في مؤتمر مدريد. دانيال ج الأول، المصدر السابق، ص141

قائمة المصادر

أولا: الوثائق غير المنشورة:

1- وثـائق سـفارة جمهوريـة العـراق في أنقـرة الـدائرة الـصحفية، وثيقـة رقـم ص28 في1990/12/13، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

ثانيا: الوثائق المنشورة

أ- العربية:

1- العاني، نوري عبد الحميد، الإرهاب والمقاومة العربية في فلسطين من وثـائق الممثليـات العراقية في حيفا والقدس، بيت الحكمة، (بغداد، 2002).

2- وثائق الجامعة العربية، وثائق فلسطين، المجلد2، (القاهرة، 1945).

3- الوثائق الفلسطينية لعام1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1967).

4- ----------1971مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 (بيروت، 1974).

5- ----------1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 (بيروت، 1975)

6- ----------1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت 1976).

7- ----------1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1981).

8- ----------1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت 1982).

ب- الأجنبية:

1- United Nations Documents,A/49/180-1994/727,in20 Joun1994.

2- ---------- , A/51/889.s/1997/357,5 May1997.

3- Wiklieaks Documents release,98-911f,November 1998

ثالثا: الكتب الوثائقية:

أ- العربية:

1- اتفاق كامب ديفيد عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1 (بيروت، 1978).

2- دانيال، جان جورج، مؤتمر مدريد سيناريو متكامل مـن اجـل الـسلام في الـشرق الأوسـط دراسة وثائقية، ج 1و2، دار انابوليس، (بيروت، 2002).

3- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلـسطينية (بـيروت 1967).

4 - ------------1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1 (بيروت، 1971).

5- اليوميات الفلسطينية لعام1965، مركـز الأبحـاث لمنظمـة التحريـر الفلـسطينية (بـيروت، 1966).

6- -------------1968، المجلد السابع، مركز الأبحاث لمنظمة التحريـر الفلـسطينية، (بـيروت، 1968).

7- يوميات ووثائق الوحدة العربية1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربيـة ط1 (بـيروت، 1994).

8- ------------1994، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت 1995).

9- ------------1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1996).

ب- الأجنبية:

1- year book of the United Nation1997,vol.51,Newyork.

2- -------------1998,v0l.52,Newyork.

ثالثا: المذكرات الشخصية:

1- بيكر، جيمس، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجد شرشر، مكتبـة مـدبولي، ط 2 (القـاهرة، 2002).

2- رياض، مـذكرات محمـود، 1948-1978 البحـث عـن الـسلام والـصراع في الـشرق الأوسـط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، (بيروت، 1981).

3- شولتز، مذكرات جورج، اضطرابه ونصر، ترجمة: محمود دبور وآخرون، الأهليـة للتوزيـع والنشر، ج الأول، ط 1، (عمان، 1994).

4- عبد الهادي، عوني، مذكرات، تقديم خيرية قاسميه، مركز دراسات الوحدة العربيـة، ط 1، (بيروت، 2002).

رابعا:الرسائل والاطاريح:

أ- رسائل الماجستيرالعربية:

1- الاعرجي، جعفر جبوري جعفر، الوفاق الدولي وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات القومية، (الجامعة المستنصرية، 1981).

2- البكاء، طاهر خلف، مشاريع تقسيم فلسطين1936-1948، رسالة ماجـستير غـير منـشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1983).

3- ألبياتي، عباس فاضل محمد، مشاريع الدولـة الفلـسطينية للفـترة مـن1967-1977، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، (جامعة بغداد، 1983).

4- التكريتي، سمير عبد الوهاب عبد الكـريم، ، العـراق والقـضية الفلـسطينية 1948-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد 1987).

5- الجابري، منـصور بـن سـالم، سياسـة إسرائيـل المائيـة والـصراع العـربي الإسرائـيلي، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، (الجامعة الأردنية، 1990).

6 - الحمداني، خليل حنش سوادي، الأردن وقضية فلسطين1947-1951، رسالة ماجستير غـير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، 1999).

7- الخفاف، علي محفوظ عزيز، موقـف مـصر مـن القـضية الفلـسطينية1967-1970، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2003).

8- خليل، خالدة إبراهيم، مؤتمرات القمة العربية والقـضية الفلـسطينية1964- 1978، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2003).

9- سعيد، عبد التواب احمد، العراق والقضية الفلسطينية بـين1936-1947، رسـالة ماجـستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة عين شمس، 1978).

10- صالح، بشرى حسين، جمهورية مصر العربيـة والقـضية الفلـسطينية1981-2000، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، المعهـد العـالي للدراسـات الـسياسية والدوليـة، (الجامعـة المستنصرية، 2004).

11- كنج، جمعة خليفة، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية1941-1947، رسـالة ماجـستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1989).

12- محمد، علـي دريـول، الـسياسـة الأمريكيـة حيـال الـصراع العـربي-الإسرائيلـي فـي التسعينـات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 1992).

13- معروف، خلدون ناجي، مشاريع الحلول السلمية لحـل أزمـة الـشـرق الأوسـط، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيـة، (جامعة القاهرة، 1981).

ب- رسائل الماجستير الأجنبية:

1- Salte,Rune, from Madrid to Oslo1 a two level analysis of the Israeli Palestinian peace Negotiation, Master thesis department of political science, (University of Oslo, 2008).

2- Sigvartsen,Nina Beat, What Went Wrong? The Syria Israeli peace Negotiations1991-2000,Master thesis in the Middle East and North Africa Studies,(University of Oslo,2007).

جـ- الاطاريح العربية:

1- الجبوري، قحطان عدنان احمد، المسار الأردني في تسوية القضية الفلسطينية 1991-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهـد العـالي للدراسـات الـسياسية والدوليـة (الجامعـة المستنصرية، 2005).

2- العلوي، جمال الدين حسين، الـصراع العـربي الـصهيوني في الـسياسة الخارجيـة الامريكيـة 1973-1979، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل 2000).

3- فيصل، مظهر خزعل، دور الولايات المتحدة في التسوية العربية الإسرائيلية منذ عام1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2004).

د- الاطاريح الأجنبية:

1- Nejad,Ahmad Soltani, The Syrian Israeli peace process and the United States from hop to passe1991-2000,Dissertation submitted for the degree of Doctorial in science,(University of Gent,2004).

خامسا: الكتب العربية والمعربة:

1- إبراهيم، شوقي، دايان يعترف، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، (القاهرة، 1977).

2- أبو عودة، عدنان، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، (بيروت، 1999).

3- أبو لغد وآخرون، إبراهيم، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ج الأول، ط 1، (بيروت، 2000).

4- اجارشيف، اناتولي، التآمر ضد العرب، ترجمة: فهد كم نقش، دار التقدم، (موسكو، 1988).

5- احمد وآخرون، احمد يوسف، المؤتمر القومي الرابع حال الأمة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال عام 1994، دار الرازي للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 1998).

6- الأطرش، محمد، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي 1973- 1975، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 1987).

7- اوليبيه، جان ايف، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948- 1951، ترجمة: نصير مروة، ط 1، (بيروت، 1985).

8- برتش، تشارلس.أ.د، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة: فاضل محمد زكي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1976).

9- بزي، عبد النبي، سوريا صراع الاستقطاب، دار ابن عربي، ط 1، (دمشق، 1996).

10- البكاء، طاهر خلف، فلسطين من التقسيم إلى اوسلو1937-1995، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، (بغداد، 2001).

11- بلقزيز، عبد الإله، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، دار الطليعة للطباعة، ط1، (بيروت، 1997).

12- تاير، برادلي.أ، السلام الأمريكي والشرق الوسط، ترجمة عماد فوزي، الدار العربية للعلوم، ط 1، (بيروت، 2004).

13- تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (بيروت، 1996).

14- الجبوري، صالح صائب، محنة فلسطين وأسرارها العسكرية، مطابع دار الكتب، ط1، (بيروت، 1970).

15- جبور وآخرون، جورج، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، دار الشروق للتوزيع، ط1، (عمان، 2002).

16- الجمالي، محمد فاضل، ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي (القاهرة، 1992).

17- الجندي، إبراهيم، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق، ط1، (عمان، 2001).

18- جيفرز، ج.م، ن، فلسطين إليكم الحقيقة، ترجمة احمد خليل الحاج، الهيئة المصرية العامة ج 4، (القاهرة، 1933).

19- الحباشنة، خالد عبد الرزاق، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام، بيسان للنشر وللتوزيع، ط 1، (بيروت، 1999).

20- الحريري، جاسم يونس، السياسة الإسرائيلية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (د.م، 2006).

21- الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، (بيروت، 1997).

22- حماد وآخرون، مجدي، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2000).

23- الحمد، جواد، عملية السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، (عمان، 1996).

24- --------، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3، (عمان، 2000).

25- حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط 1، (القاهرة، 2002).

26- الخلايلة، احمد عبد الرحيم سالم، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مركز المستقبل العربي للدراسات الإستراتيجية، ط 1، (عمان، 1998).

27- خلة، كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني1922-1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط 2، (بغداد، 1982).

28- خليفة، محمد، السلام الفتاك سلام اشد هولا من الحروب، ط 1، (القاهرة 1995).

29- الدجاني، احمد صدقي، أزمة الحل العنصري لقضية فلسطين وسبيل تحرير ها، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1991).

30- الدجاني وآخرون، احمد صدقي، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، (بيروت، 1997).

31 رابينوفتش، ايتمار، دمشق والقدس وواشنطن ملف العلاقات السورية- الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية، مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغر، (واشنطن، 2009).

32- رزق، اسعد، إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ط2، (بيروت، 1973).

33- رمضان، عبد العظيم، مساعي السلام العربية الإسرائيلية الأصول التاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتب، (القاهرة، 2009).

34- روس، دينس، السلام المفقود خفايا الصراع حول الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الأيوبي وسامي الكعكي، دار الكتاب العربي، ط 1، (بيروت، 2004).

35- زحلان، روزماي سعيد، فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية، ترجمة: عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2011).

36- زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر، ط 2، (عمان، 1986).

37- زيادة، رضوان، السلام الداني المفاوضات السورية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1(، بيروت، 2005).

38- ساوندرز، هارولد، الجدران الأخرى عملية السلام العربية الإسرائيلية، ترجمة: حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكية، (واشنطن، 1985).

39- سعودي، هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967- 1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1986).

40- سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، (الكويت، 1992).

41- سلامة وآخرون، غسان، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الثالثة، (بيروت، 1991).

42- سلمان، سلمان رشيد، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، ط 1، (بيروت، 1975).

43- سليمان، داؤد، السلطة الوطنية الفلسطينية في عـام1994-1995، مركـز دراسـات الـشرق الأوسط، ط 1، (عمان، 1995).
44- سليمان وآخرون، ميخائيل، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 1996).
45- سويد، محمود، الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية1973-1978، دار الطليعـة للطباعـة والنشر، ط 1، (بيروت، 1978).
46- سيفر، اوري، الـسلام أولا تحـديث مـسارات الـسلام، ترجمـة: بـدر عقـيلي، دار الجليـل للنشر، ط1، (عمان، 2008).
47- شايمر وستيفن أم.والت، جون جـي مـير، أمريكـا المختطفـة اللـوبي الإسرائـيلي وسياسـة الولايات المتحـدة الخارجيـة، ترجمـة: فاضـل جتكـر، مكتبـة العبيكـان، ط 1، (الريـاض، 2006).
48- شريـف، حـسين، الحـرب والـسلام1970-1981، ج3، الهيئـة المـصرية للكتـب، (القـاهرة، 1996).
49- ------------، الشرق الأوسط في ظـل النظـام الـدولي الجديـد1981- 1995، ج 4، الهيئـة المصرية العامة للكتب، (القاهرة، 1996).
50- شوفاني، الياس، مشاريع التسوية الاسرائيلية1976-1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1978).
51- -----------، مـن تـسوية إلى حلـف... طريـق بـيغن الى القـاهرة، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية، ط 1(، بيروت، 1979).
52- صقر وآخرون، محمـد، المعاهـدة الأردنيـة الإسرائيليـة دراسـة وتحليـل، مركـز دراسـات الشرق الأوسط، ط 3، (عمان، 2000).
53- الصمادي، سليمان مصطفى، المختصر في تاريخ الأردن وفلسطين، مطبعة الروزنـا (اربـد، 1998).

54- الطائي، هاشم عبد الرزاق صالح، التيار الإسلامي في الخليج العربي دراسة تاريخية 1945-1991، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، (بيروت، 2010).

55- طهبوب، فؤاد، حتمية الحرب وسرابيات السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1979).

56- طوالبة، حسن، الانتفاضة سنة أولى، دار الكرمل صامد، (عمان، 1990).

57- طوق، جوزيف ألخوري، الاتفاقات العربية الإسرائيلية اتفاق غزة أريحا أولا وماذا بعد، ك1و2، دار انابوليس، ط 2، (بيروت، 2002).

58- ------------، الاتفاقات العربية الإسرائيلية الاتفاق الأردني الإسرائيلي، دار انابوليس، ط 2 (بيروت، 2002).

59-ـــــــــ الاتفاقات العربية الإسرائيلية من مدريد الى شرم الشيخ المفاوضات السورية-الاسرائيلية، دار انابوليس، ط2، (بيروت، 2002).

60- الطويلة، عبد الستار، أزمة الخليج حرب أم سلام، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1991).

61- عبد الحي، وليد، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، (عمان، 2003).

62- عبد الغني، عبد الرحمن، ألمانيا النازية وفلسطين1933-1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1995).

63- عبد الكريم وآخرون، قيس، اتفاق أوسلو في عامه الخامس، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط 1، (دمشق، 1999).

64- عرسان، علي عقلة، القدس وحق العودة، ط 1، (دمشق، 2004).

65- عذاب، صبيح بشير، القدس والمشاريع الدولية لمحة من التاريخ، مركز الدراسات الفلسطينية، (جامعة بغداد، 2005).

66- العلوان، شريف جويد، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار واسط للنشر، ط 1، (بغداد، 1982).

67- العملة، أبو خالد، أوسلو محطة لتهويد فلسطين خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، ط 1، (بيروت، 2007).
68- عوض وآخرون، محسن، مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2007).
69- الغطاء، علي كاشف، تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1986).
70- ------------، المحاولات الصهيونية لانشاء الدولة اليهودية في فلسطين والمواقف الدولية منها(1897-1947)، دار الشؤون الثقافية، ط 1، (بغداد، 2000).
71- غنيم، عادل حسن، الحركة الوطنية الفلسطينية1917-1936، المؤسسة العربية للكتاب (د.م، 1974).
72- الفرا، محمد علي عمر، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الاقصى1991-2000، ط 1، (عمان، 2001).
73- فندلي، بول، الخداع، ترجمة محمد يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط5، (بيروت، 2005).
74- فودة، عز الدين، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت، 1969).
75- قرم، جورج، انفجار المشرق من تأميم السويس الى غزو العراق (1956-2006)، ترجمة: نسيب عون، دار الفرابي للنشر.(د.م، د.ت)
76- قريع، احمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب 1، ط 1، (بيروت، 2005).
77- -----------، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق مفاوضات كامب ديفيد(طابا وستوكهولم)1995-2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب2، ط 1(، بيروت، 2006).

78- ----------، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 2008).

79- ألكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة الفكرية للدراسات والنشر، ط2، (بيروت، 1973).

80- كيسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة: عمر الأيوبي دار الكتاب العربي، ط 2، (بيروت، 2003).

81- كوانت، وليم.ب، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1976، تعريب: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، ط 1، (الرياض، 2000).

82- ليش، آن موسلي، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني، ترجمة: نهلة الخطيب مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1973).

83- ماعوز، موشيه، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة: لينا وهب، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 1998).

84- المؤتمر القومي الحادي عشر حال الأمة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال عام1997، دار الرازي للطباعة والنشر، ط 1، (بيروت، 1998).

85- محافظة، علي، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت، 2001).

86- المجذوب، محمد، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، معهد الإنماء العربي، ط1، (بيروت، 1978).

87- المجذوب، طارق، لا احد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، (بيروت، 2001).

88- مصطفى وآخرون، محمد حلمي، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، دار الثقافة العربية، ط1، (بغداد، 1969).

89- مطر وعلي الدين هلال، جميل، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، (بيروت، 2001).

90- منظمة التحرير الفلسطينية، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، 1974).
91- مورجنتاو، هانز.جي، السياسة بين الأمم الصراع من اجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، ج 1، الدار القومية للطباعة والنشر، (بغداد، 1995).
92- نوفل، ممدوح، الانقلاب، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، 1996).
93- هلال، جميل، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1995).
94- هلال، علي الدين، مشروعات الدولة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 1978).
95- الهور وطارق الموسى، منير، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية1947- 1982، دار الجليل للنشر، ط 1، (عمان، 1983).
96- هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط السادسة، (بيروت، 1985).
97- ------------، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، (القاهرة، 1992).
98- -------------، السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التأريخ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، (بيروت، 1994).
99- -----------، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، الكتاب الثاني، دار الشروق، ط9، (بيروت، 2004).
100- ----------، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، الكتاب الثالث، دار الشروق، ط 3، (بيروت، 1996).
101- يكن، فتحي، القضية الفلسطينية من منظور إسلامي، مؤسسة الرسالة، ط2، (بيروت، 1995).

102- يماني وآخرون، احمد زكي، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ط، (بيروت، 2000).

103- يوسف وآخرون، عماد، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الـذاتي الفلـسطيني (غـزة أريحا أولا)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، (عمان، 1995).

سادسا: الكتب الأجنبية:

1-Kissinger,Henry,The White House Years ,Little Brown and Company ,(Boston, 1979).

2- Khaduri ,Jill ,Palestine and the Arab Israeli Conflict , (Beirut ,1974).

3- Migdalovits ,Carot, The Middle East Peace Talks, Congressional Research Service the Library Congress,2005.

4- Rabinovich ,Itmar, Brink of Peace: The Israeli Syrian Negatiations ,Princeton Nj: Princeton University press,1998.

5- Smith ,Ben and Tim Youngs ,Middle East Peace Process Historical back ground from1991 to the present, House of Commons library,(London,2010).

6- Youngs ,Tim, Development in the Middle East Peace Process 1991-2000, House of Commons Library,(London,2001).

7- ------------, The Middle East Crisis :Cambdavid the Al- Aqsa Intifada and Propects for the Peace Process, House of Commons Library(,London,2001).

سابعا: البحوث والمقالات:

أ- العربية:

1- أبوعامود، محمد سعيد، "انتفاضة الأقصى عـام2000"، مجلـة الـسياسة الدوليـة، القـاهرة، العدد143، 2000.

2- أبـو عمـر، زيـاد، "المقاربـة الأمريكيـة حيـال القـضية الفلـسطينية"، مجلـة الدراسـات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991.

3- ------------، "الموقف في الأراضي المحتلة"، مجلة قراءات سياسية، فلوريـدا، العـدد الثـاني، 1992.

4- أبو لغد، إبراهيم، "حرب أكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد45، 1975.

5- إدريس، محمد السعيد"، مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد142، 2000.

6- أشقر، جليبر، "الصهيونية والسلام من خطة ألون إلى ثقافة واشنطن"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد150، 1995.

7- أفرات، اليشع، " الدولة الفلسطينية مكتظة ومفككة، مجلة العارض"، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد12، 1998.

8- بشارة، عزمي، "من اجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد16، 1993.

9- تركي، احمد السيد، "القضية الكردية في العراق"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد135، 1999.

10- تلحمي، داؤد، "الحل الشامل على كل الجبهات في إطار مؤتمر دولي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد6، 1991.

11- تيم، سعيد، "الدولة الفلسطينية في الخطاب السياسي الإسرائيلي"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد67، 1991.

12- جاد، عماد، "الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد142، 2000.

13- ---------، "نموذج شارون في إدارة الصراع وانعكاساته المستقبلية"، مجلة. السياسة الدولية، القاهرة، العدد149، 2002.

14- الجرباوي، "علي، العلاقة الأردنية الفلسطينية بين التأزم والانفراج"، مجلة قراءات سياسية، فلوريدا، العدد الأول، 1995.

15- الحسن، "بلال، المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد13، 1993.

16- حسين، عبد الرزاق، "مصر بعد كامب ديفيد"، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد الأول، 1993.

17- الحوت، بيان نويهض، "القدس هي القضية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد253، 2000.

18- الحوت، شفيق، "الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني"، مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد186، 1994.

19- -----------، "أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد204، 1996.

20- ألخالدي، احمد سامح وحسين جعفر أغا، "المفاوضات واحتمالاتها وفي ظل علاقات قوى متغيرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد8، 1991.

21- ------------، "بعد غزة أريحا مشكلات إعادة الانتشار في الضفة الغربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 18، 1994.

22-خطاب، نظيرة محمود، "التطبيع بين دول المغرب العربي وإسرائيل"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد2، 2005.

23- خليفة، احمد، "مفاوضات السلام الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد، 8، 1991.

24- الدجاني، برهان، "حديث المفاوضات والمؤتمر الدولي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد151، 1991.

25- درويش، مروان، "تأثير قيام دولة فلسطينية على العرب في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد28، 1996.

26- ذنون، فواز موفق، "العلاقات الأردنية الامريكية1991-2000"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد5، 2006.

27- رمضان، عبدالله، "إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل"مجلة قراءات سياسية، فلوريدا، العدد الثاني، 1992.

28- الرميحي، محمد، "الطريق إلى السلام"، مجلة العربي الكويتي، الكويت، العدد397، 1991.

29- زهران، جمال علي، "من القدس إلى كامب ديفيد"، مجلة المنار، بغداد، العدد الثالث، 1985.

30- سالم، علاء، "إسرائيل والمصالحة العربية الثابت والمتغير في الاستراتيجي الإسرائيلية إزاء المنطقة العربية"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد13، 1998.

31- ستورك، جو، "إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العددان 2-3، 1996.

32- سعادة، عمر، "الانتفاضة الفلسطينية والقوى السياسية في إسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد302، 1990.

33- سليم، محمد السيد، "السياسة اليوغسلافية والصراع العربي الصهيوني"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 29, 1972.

34- السهيلي، نبيل محمود، "قضية القدس والإدارة الأمريكية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 116، 2003.

35- سويد، محمود، "مبادرة السادات والصراع على ارض التسوية الإسرائيلية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد76، 1978.

36- --------، "المسار السوري اللبناني في عهد باراك"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد100، 1999.

37- شافعي، بدر حسن، "المفاوضات الإسرائيلية إلى أين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد38، 1999.

38- شاهين، حنة، "المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد19، 1979.

39- شراب، ناجي صدقي، "الدولة الفلسطينية التداعيات والمكانة الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد147، 2002.

40- شراب، ناجي صدقي، "القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 116، 2003.

41- الشقاقي، خليل، "المستقبل العربي بعد حرب الخليج"، مجلة قراءات سياسية، فلوريد، العدد2-3، 1991.

42- ـــــــ "اتفاق طابا المرحلة الانتقالية استعراض وتقييم"، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، العددان7-8، 1995.

43- صبري، جريس، "مخاطر التهجير اليهودي"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد204، 1990.

44- الصراف، شهاب الدين، "العراق والمنطقة قراءة في قوانين القوة والضعف والوحدة والتجزئة"، مجلة قراءات سياسية، فلوريدا، العدد2-3، 1991.

45- صلوخ، فوزي، "الدور الأمريكي في الشرق الأوسط من عهد الرئيس روزفلت إلى الرئيس جورج دبليو بوش"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، العدد159، 2002.

46- عباس، فوزي فاضل"، موقف الاتحاد الأوربي من قضية القدس"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد7، 2008.

47- عباس ابو مازن، محمود، "مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991.

48- عبد الجابر، تيسير، التعاون التجاري مابين الأردن وإسرائيل، مجلة اليرموك، اربد، العدد59، 1998.

49- عبد الكريم، إبراهيم، "مشكلة القدس تطورات الحلول الإسرائيلية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد90، 1997.

50- عبد الوهاب، أيمن السيد، "المسار السوري الإسرائيلي التحول إلى الجوهر"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد19، 1995.

51- عدنان، علي، "نظرة إستراتيجية إلى المفاوضات العربية الإسرائيلية"، مجلة الوحدة، الرباط، العدد89، 1990.

52- عز الدين، جلال الدين، "تداعيات وفات الأسد على الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد141، 2000.

53- العلاف إبراهيم خليل، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد9، 2008.

54- ألعوضي، ياسين، "أفريقيا وموجهة العدوان الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدوليةالقاهرة، المجلد الثامن، 1972.

55- غالي، بطرس بطرس، "القضايا العشر في تسوية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد24، 1971.

56- القاضي، ليلى سليم، "مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي 1948-1979"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد22، 1973.

57- قمحة، احمد ناجي، "الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية رؤى وإشكاليات مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد119، 1995.

58- كتاب، داؤد، "لم الشمل ودعم الانتفاضة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد61، 1991.

59- كينيث.و.وآخرون، ستاين، "عملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، 1991.

60- مجلة الدراسات الفلسطينية، ""إستراتيجية أمريكا لعملية السلام العربي الإسرائيلي"، بيروت، العدد12، 1992.

61- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد17، 1994.

62- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد37، 1999.

63- ------------، بيروت، العددان45-46، 2001.

64- مجلة شؤون فلسطينية، "القضية الفلسطينة الدولية"، بيروت، العدد4، 1971.

65- مجلة المنار، "قمة الانتفاضة وانتفاضة القمة"، بغداد، العدد43، 1988.

66- --------، "خطة شامير وتداعياتها على علمية السلام"، بغداد، العدد57، 1989.

67- --------، "السلام المرواغ النقاط العشر.. والهدف الوحيد "، بغداد، العدد58، 1989.

68- محمد، وليد حسن، "العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007.

69- مصطفى، هالة، "الفلسطينيون أمام الحل الأردني"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد82، 1985.

70- منصور، واصف، "بعد عام على مؤتمر مدريد أين نحن من السلام"، مجلة الوحدة، الرباط العدد99، 1992.

71- نوفل، احمد سعيد، "اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، 1999.

72- نوفل، ممدوح، "الترابط بين قيام الدولة الفلسطينية وامن إسرائيل"، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، العدد21، 1999.

73- ولد أباه، عبدالله السيد، "التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد125، 1991.

74 - يونس، نبيل محمد سليم، "القدس في الإدراك العربي والإدراك الصهيوني"، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، العددان3-4، 2000.

ب-الأجنبية:

1- Akram ,Susan,"Palestinian Refugees and their legal status", Journal of Palestine studies,vol.31,no.3,2002.

2- Alexander ,Lewis.M.,"The Arab Israeli Boundary Problem", World Politics ,vol.6,no.3,1954.

3- Alpher ,Joseph," Israel's, Security Concerns in the Peace Process", International Affairs,vol.7,no.2,1994.

4- Azzam ,Maha,"The Gulf Criss Perce Pitons in the Muslim World", International Affairs,vol.67,no.3,1991.

5- B.B.C. News" Isreal and Jordan Mat Peace", 26 October 1994.

6- Biletzki, Anal ,"Much Ado Nothing: The Israeli Palestinian Peace Process", Center of International Studies,Cambridg,2008.

7- Boustany,Nora,"Jordan-Israel Announce Peace Treaty Agrement",the Washington Post,vol.11,issue.49,8October1994.

8- Brynen ,Rox," Imagining Asolution: Finals Status Arrangements and Palestinian Refugees in Lebanon", Journal of Palestinen Studies,vol.26,no.2 , 1997.

9- Campbell, John.C. , " The Arab Israeli Conflict and American Policy", Foreign Affairs,vol.49,no.1,1970.

10-Cowteras,Joseph,"The Fire Next Time",News week, vol.cxxv1,no.13,March,1996.

11- Gandasegui, Jr.Marco and Christopher.I.Clement,"Is the Soviet Collapse dagging the United States Dawn",Latin American Perspetives,vol.34,no.6,2007.

12- Ghazi,Falah,"The 1948 Israeli - Palestinian War and it aftermath", annals of the Association of American Geographers ,vol.86 ,no.2 ,1996.

13- Al-Haji and Others, Majid , "Arab and Jewish Attitudes to World a Palestinian State", The Journal of Conflict Ressolution,vol.37,no.4,1993.

14-Hill,Ron,"The Collapse of the Soviet Union", History Ireland,vol.13,no.2,2005.

15- Lieberfeld ,Daniel ,"Secrecy and Tow level cames in the Oslo Accord: What Primary Source Tell us", Center of Social and Public Policy, Duquesne University U.S.A,2008.

16-Miller , Lind.B , " Bush’s Foreign Policy ", The World Today,vol.45,no.4,1989.

17-Mordechai ,Bar.on ,"Israeli Reaction to the Palestinian Uprising", Journal of Palestine studies,vol.17,no.4,1988.

18-- Mcallister,J.F.O ,"In Side Waye Plantation", Middle East Journal,2November, 1998.

19- Naqibe,Fadle.M.,"Economic as Pacts of the Palestinian - Israeli Conflict the Collapse of the Oslo Accord", University of Waterloo,Canda,2002.

20- News week,vol.cxv111(118),no.5,1991.

21- ---------,vol.cxv111(118),no.6,1991.

22- Nijman , Jan , " The Limts of Super Power The U.S.A and S.U since war world II ", Annals of the Association of American Geographers,vol.82,no.4,1994.

23-Paine, Robert, "Behind the Hebron Massacre 1994", Anthropology Today,vol.11,no.1,1995.

24-Peretz,Don,"ThePalestinianUprising",Foreign Affairs,vol.66,no.5,1988

25-Quandt,William.B.,"the Urge for Democracy" ,Foreign Affairs,vol.73,no.4,1994.

26-Solingen,Etel,"The Mulateral Arab - Israeli Negotiations", Journal of Peace Research,vol.37,no.2,2002.

27- Setal,Bali,"Stratgy in the Contemporary World: The Israeli- Palestinian Conflict since Oslo", Oxford University Press,2007.

28-Shlaim,Avi," The Rise and Fatl of the Oslo Peace Process", the United States in stole of peace.

29-Well,Jeffrey Bout ,"Weapanization of Israeli Palestinian Peace Process", The Brown Journal of World Affairs,vol.1x,no.1,2002.

30- Weinr and Diane Morrison,Jutus Reid,"Link in the Gaza Strip with the West Bank Implications of a Palestinian Corridor Across Israeli", the Jerusalem Center for Public Affrias,2007.

31-Waage, Hilde Henriks , " Posts Cript to Oslo: the Mystey of Norway Missing Files ", Journal of Palestine studies, vol. xxxv111 (38), no1, Autumn2008.

ثامنا: الموسوعات:

1- الكيالي وآخرون، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الموسعة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1، بيروت، 1979.

2- ----------، موسوعة السياسة، ج 7، ط 5، بيروت، 2009.

تاسعا: النشرات والدراسات:

1- رمضان، كفاح عباس، موقف اتحاد المغرب العربي من القضية الفلسطينية، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد9، (جامعة الموصل، 2003).

2- تلحمي، شبلي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد19، ط 1، (ابوظبي، 1997).

3- ثابت، عمرو جمال الدين، مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي الإسرائيلي، دراسـات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، العـدد 1، ط1، (ابـوظبي، 2002).

4- الزبن ونبيل السهيلي، سمير، القدس معضلة السلام، دراسات إستراتيجية، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد7، ط 1، (أبو ظبي، 1997).

5- عبـد الكـريم، ابـراهيم خالـد، الإسـتراتيجية الإسرائيليـة إزاء شـبه الجزيـرة العربيـة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث، العـدد 38، ط 1، (أبـو ظبـي، 2000).

6- العفيفي، فتحي محمد، التوازن الاستراتيجي في الخلـيج العـربي خـلال عقـد التـسعينات، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسـتراتيجية، العـدد 66، ط 1، (أبو ظبي، 2003).

7- الكيلاني، هيثم، التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرهـا عـلى الأمـن القـومي العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، العـدد3، ط1، (ابوظبي، 1996).

8- محمد، محمد عبد القادر، إستراتيجية التفاوض السورية الإسرائيلية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، العدد25، ط1 (ابوظبي، 1999).

9- مـزاحم، هيـثم احمـد، حـزب العمـل الاسرائـيلي1968-1999، دراسـات اسـترتيجية، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد59، ط 1، (ابوظبي، 2010).

10- مظهـور، عـادل محمـود، الأهميـة الإسـتراتيجية للجـولان ومـسار التـسوية الـسوري الإسرائيلي، سلسلة دراسات استرتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العـدد19، 2000.

11- المهنا، إبراهيم سلمان، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربي خيارات وبدائل، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد21، ط 1، (ابوظبي، 1998).

عاشرا: الصحف العربية:

1- صحيفة بابل، العراق، بغداد، العدد1047، 26تشرين الأول/اكتوبر1994.

2 - ----------------، العدد1049، 29تشرين الأول/اكتوبر1994.

3- ----------------، العدد1050، 30تشرين الأول/اكتوبر1994

4- صحيفة الثورة، العراق بغداد، العدد8587، 26 تشرين الاول/اكتوبر1994.

5- صحيفة القادسية، العراق، بغداد، العدد 4579، 27 تشرين الأولٍ 1994.

6- صحيفة القبس الكويتية، الكويت، العدد4509، 1984/12/20.

7- صحيفة النهار، بيروت، العدد18656، 13تشرين الأول/اكتوبر1993.

8- ------------، العدد351، 8 كانون الثاني/يناير1994.

9- صحيفة الشرق الأوسط، العدد8601، 16 حزيران/يونيو2002.

حادي عشر: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):

http//www.wikipdia.org

http//www.muqatel.com

http//www.mstawy.com.

http//www.awsat.com

http//www.marefa.org

http/www.altwasul.com

http//www.dzworld.inof

http//www.Israel ministry of foreign affairs.com